المُستقبلُ العربيّ

السنة 45 العدد 529 آذار/مارس 2023

دراسات

المتغيرات الإقليمية والتنمية الخليجية: التطبيع نموذجًا
حسّان الأشمر

مجتمع التهميش في الحراك الشعبي في الجزائر 2019
مصطفى بوصبوعة

مصادرة الأراضي في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين
ربا عبادة مسودة

تفكيك الرّأسمَالية: تقويض المشترك الإنساني ـ البيئي
الحسين شكراني وعبد الرزاق بلمير

سياسة اليابان الخارجية في ضوء النظريات الكبرى
الحواس كعبوش

الإعلام الفرنسي وكأس العالم 2022
محمد الفاتح حمدي وفيصل إزدارن وهشام عكوباش

النزعة العقلانية عند ابن رشد
رضوان السعدي

أعلام

خير الدين التونسي: السنوات الأخيرة في إسطنبول
حسين جبار إبراهيم

مقالات وآراء

الهوية الوطنية لدولة الكويت: الأزمة والحل
حسين علي الصبّاغة

قراءة نقدية في مفهوم الدولة الهشَّة
أحمد المرابطي

دور مراكز الفكر والبحث في صنع السياسة العامة
قادة بن عبد الله عائشة وعياد محمد سمير

كتب وقراءات

■ **عندما يكون امتلاك العقل عبئًا**
(تغريد القدسي الغبرا)
فادية حطيط

مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبلُ العَربيّ

مجلة عربية بحثية شهرية محكّمة، تصدر من مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة المنهج العلمي والحسَّ النقدي، وتلتزم معايير وأخلاقيات البحث العلمي والنشر، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة عقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تشدد على التأصيل، وعلى أن تأتي النصوص بجديد، سواء على مستوى الموضوعات والمعطيات والمعلومات والمصادر، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

المجلس الاستشاري

أباهر السقّا (فلسطين)
أحمد سعيد نوفل (الأردن)
أحمد يوسف أحمد (مصر)
جمال واكيم (لبنان)
الحسين شكراني (المغرب)
خديجة الصبّار (المغرب)
دارم البصّام (العراق)
الزبير عروس (الجزائر)
صبري زاير السعدي (العراق)
الطاهر لبيب (تونس)

عبد الله البريدي (السعودية)
عقيل محفوض (سورية)
علي الجرباوي (فلسطين)
علي الدين هلال (مصر)
علي القادري (لبنان)
عمر الشهابي (البحرين)
فاديا كيوان (لبنان)
نهوند القادري عيسى (لبنان)
نيفين مسعد (مصر)
وحيد عبد المجيد (مصر)

فريق التحرير

لونا أبوسويرح ـ رئيسة التحرير
فارس أبي صعب ـ مدير التحرير
كابي الخوري ـ باحث
عبادة كسر ـ باحثة
سلام سعد ـ سكرتيرة التحرير
محمد شومان ـ مدقق لغوي
زينب صبرا ـ سكرتيرة

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 – 9834

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة دولية غير حكومية مقرها لبنان

(مرسوم رقم 4174 عام 2000)

شروط النشر

يمكن المساهمة في مجلة **المستقبل العربي** من خلال عدة أبواب وفق شروط النشر التالية:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس، والدقة في ذكر الهوامش والمراجع، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. على أن تكون الدراسة في حدود 5000 – 7000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعًا خلافيًا، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفًا ساخنًا، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحًا مستقبليًا لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربيًا؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على أن تكون المقالة في حدود 3000 – 4000 كلمة.

3 – **مراجعات كتب**: تتضمن المراجعة عرضًا لمضمون كتاب صادر حديثًا، باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يعتمدها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على أن تكون المراجعة في حدود 2000 – 2500 كلمة.

4 ـ أبواب غير ثابتة مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها واستخلاص الدروس منها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته أو آرائه الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقديًا وقائع مؤتمر أو ندوة علمية، على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2000 ـ 3000 كلمة.

5 ـ تخضع النصوص للتحكيم المعمي من جانب لجنة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار المنظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون التاسع والعشرون والخمسمئة آذار/مارس 2023

المحتويات

■ **دراسات**

□ **أثر المتغيرات الإقليمية في التنمية الخليجية: «التطبيع» نموذجًا** ..... حسان الأشمر 7

تتناول هذه الدراسة مسألة اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بعملية التنمية من خلال «الرؤى» التنموية التي صاغتها كل منها، وتعاونها وتكاملها في ظل التشابهات البنيوية والتحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة بينها. كما تسلّط الضوء على سعي هذه الدول للإفادة من اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني لتعزيز عملية التنمية فيها. وتحاول الدراسة كشف مدى التأثير الفعلي للتطبيع في عملية التنمية في منطقة الخليج، ومدى صوابية الرهان عليه من جانب هذه الدول لدفع عملية التنمية فيها، مقابل ما تحققه إسرائيل من هذه لاتفاقيات لتعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة على حساب الدول العربية، وتأثير ذلك في مستقبل هذه الأخيرة وأمنها القومي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الرؤى التنموية، التطبيع، دول الخليج العربية، إسرائيل، التنويع الاقتصادي، المتغيّرات الإقليمية.

□ **الحراك في الجزائر 2019: هل يمكن سماع صوت مجتمع التهميش؟** ..... مصطفى بوصبوعة 27

تبحث هذه الدراسة وتحلل دور مشجعي كرة القدم (الألتراس) المهمشين، في حراك عام 2019 في الجزائر، من خلال تحليل السرديات (الأغاني، الأهازيج) التي أنتجها المشجعون في مرحلة ما قبل الحراك، ومن ثم تحليل دورهم في إنتاج سرديات الحراك، فهل تم سماع صوت مجتمع التهميش في الجزائر؟

تجادل هذه الدراسة في أن مرحلة الحراك مثّلت بالنسبة إلى هؤلاء المهمشين مرحلة إعادة اندماج ضمن بوتقة المجتمع، وبخاصة أن واحدة من أغاني الألتراس باتت واحدة من أيقونات الحراك، فانعكس ذلك تباطؤًا في حركة الهجرة غير الشرعية لكن هذا الأمر لم يدم طويلًا بفعل تراجع الحراك.

الكلمات المفتاحية: الحراك، مشجعو كرة القدم، الألتراس، مجتمع التهميش، أغاني الحراك، الهجرة، الاندماج.

□ **مصادرة الأراضي في عهد الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين**.....ربا عبادة مسودة 42

لطالما مثّل موضوع الأرض أهمية كبيرة في القضية الفلسطينية، وبخاصة أن المشروع الصهيوني قائم على احتلال الأراضي ومصادرتها، وإحداث تغيير ديمغرافي. وتعد حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين من أخطر المراحل التاريخية على الأراضي الفلسطينية، بسبب تعهد بريطانيا ببناء وطن قومي لليهود في فلسطين وبسبب الدور الذي أداه الانتداب البريطاني في التلاعب بالقوانين وتسخيرها بما يخدم الأهداف الصهيونية في فلسطين. وتأتي أهمية هذه الحقبة أيضاً بسبب ظهور قوانين وتشريعات لتنظيم الأراضي الفلسطينية، أعطت المندوب السامي حق التصرف في تلك الأراضي وكانت بداية لسياسة إسرائيلية تتجسد في تمكين الاستعمار الاستيطاني في إسرائيل حتى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، الانتداب البريطاني، الاستعمار الاستيطاني، المشروع الصهيوني، قوانين مصادرة الأراضي.

□ **تفكيك الرّأسمالية: بحث في تقويض المشترك الإنساني ـ البيئي**.....الحسين شكراني وعبد الرزاق بلمير 59

تسعى هذه الدراسة لفهم وتحليل السياقات الاجتماعية والثقافية للرأسمالية وتأثيراتها المتعددة في المشترك الإنساني ـ البيئي، بعدما عملت الرأسمالية، منذ الثورة الصناعية الأولى إلى اليوم، على تشييء العامل والطبيعة، مسببةً قدرًا

كبيرًا من الشقاء للإنسان والطبيعة في آن معًا، من جرّاء تطبيق «مبدأ» «دعه يمر دعه يلوِّث»، محوِّلة العالم إلى قرية كونية تحت راية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتراكم رأس المال لخدمة المجتمعات. وترى الدراسة أن النظام الرأسمالي نظام توسعي بامتياز يتنكر للمساواة وتوزيع الفرص والثروات، ويرفض قيام الحكومة بدور في حل هذه المشكلة، على الرغم من أن المخاطر العالمية البيئية بطبيعتها تتحدى القوميات وتقفز على الحدود الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الرأسمالية، البيئة، المشترك الإنساني، المساواة، دور الدولة.

□ **سياسة اليابان الخارجية في ضوء النظريات الكبرى للسياسة الخارجية**.....الحواس كعبوش 66

يتم تحديد السياسة الخارجية بوصفها الركن الأساسي في دراسة العلاقات الدولية، كونها ظاهرة تعكس الطبيعة الدينامية للتفاعلات بين وحدات النظام الدولي.

يحتل السلوك الخارجي لليابان حيِّزًا مهمًا في التحليلات التي تقدمها المدارس الكبرى للسياسة الخارجية في العلاقات الدولية، نظرًا إلى الخصوصية التحليلية التي يوفرها سلوك اليابان الخارجي منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ يقوم هذا السلوك على رؤية براغماتية للأدوار والمكانة التي يجب أن يحتلها هذا الأرخبيل في النظام الدولي، وهذا بالتوازي مع محدودية الآليات التي تستند اليابان إليها لتحقيق أهدافها في البيئة الدولية، فتشكل أبعاد المصلحة الوطنية والدور الخارجي، وأبعاد المنفعة والإدراك الداخلي لطبيعة السلوك الذي يجب أن تتبناه البلاد في سعيها للتأثير والاستجابة لمحفزات البيئة الدولية، متغيراتٍ محوريةً لفهم خصوصية سياسة اليابان الخارجية.

الكلمات المفتاحية: اليابان، السياسة الخارجية، الواقعية، الليبرالية، البنائية.

□ **الإعلام الفرنسي وكأس العالم 2022 في قطر: قراءة تحليلية لعيِّنة من الصحف الفرنسية** محمد الفاتح حمدي، .....فيصل إزدارن وهشام عكوباش 84

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أطر تغطية الإعلام الفرنسي لقضايا كأس العالم 2022 في قطر، من خلال التعرف إلى الموضوعات التي ركزت الصحف الفرنسية عليها، وطبيعة هذه الموضوعات، والتعرف إلى الدوافع والخلفيات التي أنتجت هذه الخطابات الإعلامية تجاه دولة قطر وتحضيراتها لكأس العالم في كرة القدم. ولأجل هذا الغرض اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى

الكيفي لمضامين الصحف الفرنسية محل الدراسة. ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أنّ ثمة حملة دعائية بهدف رسم صورة سلبية عن دولة قطر والتظاهرة الكروية العالمية التي احتضنتها، ومن خلفيات هذه الحملة النزعة المركزية للنخب الأوروبية التي صقلت نظرتها إلى الآخر بنوع من العلية.

الكلمات الدالة: المعالجة الإعلامية، الإعلام الفرنسي، كأس العالم، التظاهرة الرياضية.

□ **النزعة العقلانية عند ابن رشد** ..... رضوان السعدي 100

تتناول هذه المقالة معالم النزعة العقلانية عند ابن رشد من خلال الاشتغال على بعض القضايا التي مثّلت محور اهتمام الفلاسفة وعلماء الكلام في العصور الوسطى، والتي تنتمي إلى مجالين مختلفين هما مجال الإلهيات ومجال الطبيعيات. ففي مجال الإلهيات، تتناول المقالة قضية قِدَم العالم، وهي من القضايا التي كفَّر فيها الغزالي الفلاسفة، وقام ابن رشد بالرد عليه؛ ثم قضية المعجزة التي عالجها ابن رشد على نحوٍ مختلف عن طرائق المتكلمين والفلاسفة السابقين. أما في مجال الطبيعيات فقد تطرقت المقالة إلى مسألة السببية وهي من بين القضايا التي بدَع فيها الغزالي الفلاسفة، ورد عليه ابن رشد مدافعًا عن السببية والترابط الضروري بين الظواهر.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة، العقلانية، الإلهيات، الطبيعيات، السببية، قدم العالم، المعاد.

■ **أعلام**

□ **خير الدين التونسي:**
السنوات الأخيرة في إسطنبول..... حسين جبار إبراهيم 116

■ **مقالات وآراء**

□ **الهوية الوطنية لدولة الكويت:**
الأزمة والحل..... حسين علي الصبّاغة 127

□ **قراءة نقدية في مفهوم الدولة الهشة**..... أحمد المرابطي 137

□ **دور مراكز الفكر والبحث**
في صنع السياسة العامة..... قادة بن عبد الله عائشة وعياد محمد سمير 150

■ كتب وقراءات

□ **عندما يكون امتلاك العقل عبئًا** (تغريد القدسي الغبرا).....فادية حطيط 160

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية**.....كابي الخوري 164

الكتب العربية: العالم للبيع: المال والسلطة وتجّار يقايضون موارد الأرض؛ الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي؛ جيوستراتيجية الأزمة السورية: الفرص والتحديات للفواعل الدولية.

الكتب الأجنبية: The Superpowers' Playground: Djibouti and Geopolitics of the Indo-Pacific in the 21st Century; The Crisis of Democratic Capitalism; No Politics But Class Politics; The Spoils of War: Power, Profit and the American War Machine

التقارير البحثية: "We'll Need Oil for Decades to Come-and OPEC Needs the High Price"; "How Countries Have Kept Up Domestic Support for the War in Ukraine".

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو مجلة «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
مقطع من لوحة بعنوان:
«بائع البطيخ»
للفنان التشكيلي العراقي جواد سليم

أثر المتغيرات الإقليمية في التنمية الخليجية «التطبيع» نموذجًا

حسان الأشمر(*)

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

مثلت عملية التنمية في الخليج العربي هاجسًا أساسيًا لدوله في العقود الأخيرة، حيث حاولت هذه الدول العمل على خلق البيئة المناسبة لنجاح عملية التنمية وضمان استمراريتها، فكانت التجربة التنموية أحد أهم مكونات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن ارتباط عملية التنمية بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، جعل من نجاحها أمرًا دقيقًا وصعبًا في منطقة تتميّز بسرعة المتغيرات فيها. فمنطقة الخليج العربي تعَدّ إحدى أهم المناطق الجاذبة للصراعات الدولية والإقليمية، لامتلاكها أهم موارد الطاقة في العصر الحديث وقربها من خطوط المواصلات البحرية، إضافة إلى قربها من أهم مراكز الصراع في العالم، المتمثل بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. يضاف إلى كل ذلك شعور دول الخليج بالتهديد من جانب إيران، الذي يتداخل مع الأحداث والتوترات الدولية والإقليمية الأخرى.

لذلك شهدت بلدان الخليج العربي منذ استقلالها اهتمامًا خاصًا من الدول الكبرى الساعية إلى تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة، بحيث رأت أن أمن الخليج يرتبط بأمنها وبتلك المصالح الحيوية؛ فكانت المتغيرات الدولية والإقليمية تنعكس مباشرة على واقع تلك الدول وقدرتها على الانطلاق والتطور.

أمام هذا الواقع كان قرار دول الخليج بإنشاء منظمة إقليمية يمكن أن تساهم في خلق إطار للتعاون في ما بينها، فأصبحت هذه المنظمة المتمثلة بمجلس التعاون الخليجي، الركيزة الأساس لتعاونها في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والعمل على تطوير دولها وتنمية مجتمعاتها، بحيث أدّت التشابهات البنيوية لهذه الدول دورًا أساسيًا في تسهيل تجمّعها.

(*) البريد الإلكتروني: hassaneachmar@hotmail.com.

ورغم وجود الكثير من الاختلالات الهيكلية باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها حققت طوال العقود الماضية الكثير من الإنجازات على مستوى بناء الدولة وتقدمها، فبقيت الحاجة إلى التنمية هدفًا أساسيًا لتلك الدول، حيث عمدت كل منها إلى وضع استراتيجيات وخطط من شأنها أن تساعدها على تحقيق التنمية الشاملة، فمثلت عملية التنمية الركيزة الأساس لتلك الاستراتيجيات والخطط.

إن عملية التنمية في الدول الخليجية اتخذت بعدًا جديدًا مع إنشاء مجلس التعاون الخليجي، الذي مثّل إطاراً مشتركًا لها وتبنى فكرة التكامل بينها في مختلف المجالات. ولا سيما في ظل الصعوبات التي تواجهها دوله في الحد من الاعتماد على النفط والغاز في اقتصاداتها، وانعكاس ضعف التنويع الاقتصادي على التنمية الشاملة فيها.

تحاول هذه الدراسة معالجة أحد أهم المتغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على منطقة الخليج، المتمثلة بعملية «التطبيع» بين بعض الدول الخليجية والكيان الإسرائيلي، كنموذج لتلك المتغيرات لمعرفة مدى إمكان التعويل عليه لتعزيز عملية التنمية في هذه المنطقة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف باستراتيجيات التنمية التي تبنّتها دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاولة معرفة مستقبل هذه العملية في ظل انطلاق عملية «التطبيع» بين بعض دول الخليج والكيان الإسرائيلي.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها كونها تتطرّق إلى موضوع يتسم بالدقة والخطورة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وإلى الأمن القومي العربي، وذلك من خلال البحث في دور وأثر متغيّر «التطبيع» في عملية التنمية في هذه الدول في منطقة تكثر فيها الصراعات وتتضارب فيها المصالح.

إشكالية الدراسة: تعالج هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة بمدى صوابية رهان بعض دول مجلس التعاون الخليجي على متغيّر جديد ومتسارع (التطبيع) لم يسبق أن تعاملت معه الدول الخليجية، ولا تزال المواقف متضاربة في شأنه، لتعزيز عملية التنمية فيها وفي دول هذا المجلس عمومًا.

تساؤلات الدراسة: إن معالجة إشكالية الدراسة تتطلب الإجابة عن جملة من التساؤلات، أبرزها:

- ما الدوافع والحاجات الحقيقية لإطلاق عملية التنمية في الدول الخليجية؟
- ماذا تتضمن استراتيجيات التنمية التي تطلقها دول الخليج؟
- ما دور العلاقات البينية الخليجية في السير بعملية التنمية؟
- ما أثر متغيّر «التطبيع» في عملية التنمية في دول الخليج التي سلكت هذا المسار؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم هذا المتغير في دفع عملية التنمية في الدول المطبّعة؟

ـ كيف يمكن الدول الخليجية الرافضة للتطبيع أن تتجاوز العوائق الأساسية الناجمة عن هذا المتغير في إطار تعاملها مع الدول «المطبّعة»؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن الانعكاسات «الإيجابية» للتطبيع على عملية التنمية في الدول الخليجية التي سلكت هذا المسار غير مضمونة، انطلاقًا من معرفة أطماع الكيان الصهيوني في المنطقة، وتداعياتها على الأمن القومي لهذه الدول التي من شأنها أن تهدّد مستقبل هذه الدول.

المنهج المعتمد: إن معالجة الإشكالية المطروحة تستدعي استخدام المنهج الوصفي للتعرف إلى مسار عملية التنمية في الدول الخليجية ولمعرفة الأحداث التي مثّلت أساسًا للمتغيّر موضوع الدراسة (التطبيع)، والمنهج التحليلي لدراسة تأثير هذا المتغير في مصالح الدول الخليجية وقيادة عملية التنمية فيها. إضافة إلى استخدام المنهج المقارن، لتبيان درجة تأثير المتغيرات في دول مجلس التعاون الخليجي.

أولًا: الاهتمام الخليجي والإسرائيلي بالتنمية في ضوء تسارع عملية التطبيع

عملت دول مجلس التعاون الخليجي منذ استقلالها، على تبنّي الخطط التنموية التي من شأنها أن تحقق نهضة صناعية وتجارية وعمرانية واجتماعية. محاولة الاستفادة من الفوائض النفطية لبناء اقتصادات حديثة يمكنها أن تؤمن لهذه الدول التنمية الشاملة، والقدرة على الاستجابة لتطلعات شعوبها نحو التقدم؛ فأقرّت إنشاء الأجهزة الحكومية الضرورية لإعداد الخطط والإشراف على تنفيذها، التي يعَدّ وجودها أساسيًا لنجاح الخطط والوصول إلى النتائج المرجوة.

اتخذت عملية التنمية في الدول الخليجية بعدًا جديدًا مع إنشاء مجلس التعاون الخليجي، الذي مثّل إطارًا مشتركًا لها وتبنى فكرة التكامل بينها في مختلف المجالات. ولا سيما في ظل الصعوبات التي تواجهها دوله في الحد من الاعتماد على النفط والغاز في اقتصاداتها، وانعكاس ضعف التنويع الاقتصادي على التنمية الشاملة فيها.

انطلاقًا من ذلك، اتجهت الدول الخليجية نحو التركيز على مسألة التنمية، ومن خلال «الرؤى» التنموية التي أطلقتها، والتي من شأنها أن تساعدها على مواجهة التغيرات الإقليمية والدولية التي تفرض نفسها على المنطقة، وأن تنعكس عليها وعلى عملية التنمية فيها.

أما الاهتمام الإسرائيلي بالتنمية في المنطقة فلطالما شكّل مدخلًا أساسيًا لهذا الكيان، سعيًا منه لتجاوز المقاطعة العربية له ومحاولاته الدائمة لإنشاء سوق شرق أوسطية يكون هذا الكيان المتحكّم الأساسي فيها. وبرز ذلك في مختلف مشاريعه للمنطقة، التي عبّر عنها الكثير من قادته ومفكريه والتي ترتكز على إنجاز عملية التطبيع مع دوله.

1 ـ رؤية التنمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

عملت بلدان مجلس التعاون على وضع استراتيجيات للتنمية تحاكي تطلعاتها مجتمعة ضمن مجلس التعاون الخليجي، فصاغت كل منها «رؤية تنموية» خاصة بها تواكب المتغيرات الإقليمية والدولية التي تتعرض لها كل منها، ويتعرض لها مجلس التعاون بوجه عام. فكان لا بد لكل منها من أن تضع رؤيتها للتنمية بما يتناسب مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي الخاص والاختلالات الهيكلية التي تعانيها. فأوجه الخلاف بين اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، لناحية أهمية الموارد الطبيعية في الصادرات والصناعات التحويلية وعوائد الموازنة العامة في كل منها ودرجة تنوع مصادر الدخل غير النفطي وعدد السكان، قد جعل من استراتيجيات التنمية التي وضعها المجلس غير كافية لوحدها لتحقيق التنمية اللازمة في دوله. وذلك رغم تحقيق خطوات مهمة في هذا المجال، ولا سيّما مع إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس ومن ثم الاتحاد الجمركي الذي مثّل تجربة إيجابية لها، مع الأخذ في الحسبان الصعوبات والتحديات التي واجهتها[1].

إن إطلاق عملية التنمية في السعودية من خلال «رؤية 2030» ارتكزت على فكرة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق الحرة، لإبعاد المملكة من الاعتماد على الاقتصاد النفطي والتوجه إلى الاقتصاد الحر الذي يعتمد على الصناعة والتجارة والسياحة وتفادي تأثير هبوط أسعار النفط.

لذلك عملت الكويت على إطلاق «رؤية 2035» ـ «كويت جديدة» في مطلع عام 2017، لتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية. وتحدد هذه الرؤية لعام 2035 «الأولويات طويلة المدى للتنمية لدولة الكويت، وترتكز على خمسة موضوعات، أو نتائج مرجوة، وسبع ركائز، وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها. وكل ركيزة من الركائز السبعة تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية، المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة»[2].

وقد تم ربط الخطة الوطنية بالأهداف والمؤشرات الدولية من طريق مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، وكان من بين أهداف هذه الخطة رفع الأداء الحكومي، وتوجيه الموارد الوطنية

(1) أميرة حرزلي، «المكانة الجيوستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة،» في: مؤلف جماعي، **أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي**، تنسيق وتحرير أميرة حرزلي ومحمد جبار الخاقاني (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص 35.

(2) «رؤية دولة الكويت 2035،» موقع كويت جديدة، <https://www.newkuwait.gov.kw> (شوهد بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2022).

نحو تحقيق الأهداف المرجوة. وقد احتوت على منظومة متكاملة من الوثائق التنموية، التي كان من بينها الخطة الخمسية التي مثلت مسارات التنمية للدولة على الأجل الطويل، من خلال آليات ووسائل ومشروعات تكفل تحقيق الأهداف التنموية في الأجلين الطويل والمتوسط. وتضمنت هذه الرؤية مجموعة من التطلعات والأهداف الاستراتيجية التنموية[3]. تهدف هذه الرؤية إلى خفض الاعتماد على النفط، وتقليص الدور والإنفاق الحكوميين، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتمكين الكويتيين من التملك في شركات الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص.

وأطلقت السعودية رؤيتها التنموية في25 نيسان/أبريل 2016 تحت مسمى «رؤية 2030»، وهي تتضمن مجموعة من الخطط والبرامج التنموية التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية وتقع ضمن مقدمة وثلاثة محاور هي «مجتمع حيوي»، «اقتصاد مزدهر» و«وطن طموح»[4]. وتهدف أساسًا إلى نقل السعودية إلى حقبة ما بعد النفط، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني والتخلص من التبعية للنفط. ويدعم الرؤية نظام حوكمة متكامل يتألف من عدد من البنى المؤسسية التي تشمل مجموعة تضم الأطراف من القطاعين العام والخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية. وسوف تكون رؤية المملكة 2030 الفاعلة بمنزلة وثيقة مرجعية لكل القرارات الرئيسة التي يتم اتخاذها في المملكة.

إن إطلاق عملية التنمية في السعودية من خلال «رؤية 2030» ارتكزت على فكرة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق الحرة، لإبعاد المملكة من الاعتماد على الاقتصاد النفطي والتوجه إلى الاقتصاد الحر الذي يعتمد على الصناعة والتجارة والسياحة وتفادي تأثير هبوط أسعار النفط. لذلك ركّزت «الرؤية» على القطاع السياحي وخصخصة القطاع الصناعي والخدمات الحكومية، إضافة إلى إنشاء منطقة خاصة (مشروع نيوم) لتكون مكانًا خاصًا يجمع أهم الشركات والعقول لخوض غمار الابتكار على أعلى المستويات وخلق الفرص الاقتصادية المتميزة. ويواكب هذه العملية إطلاق صندوق الاستثمار ليكون الأضخم عالميًا، ويتولى دعم الخطط الاقتصادية السعودية ويساهم في التنمية الصناعية المستدامة.

عمدت سلطنة عمان من جهتها إلى صوغ «رؤية عمان 2040» التي انتهى إعدادها في الربع الأول من عام 2019، حيث اعتمدت على ثلاثة محاور رئيسية هي: الإنسان والمجتمع، الاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي[5]. ومن المتوقع أن تساهم القطاعات غير النفطية بنسبة 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تركيز استراتيجية التنويع على تحويل اقتصاد الدولة إلى خمسة قطاعات محورية، وهي، السياحة، واللوجستيات، والتصنيع، وصيد الأسماك، والتعدين. تهدف هذه الرؤية أيضًا إلى زيادة نسبة عمالة المواطنين العمانيين في القطاع الخاص إلى 42

(3) «رؤية دولة الكويت «كويت جديدة»،» على الموقع الإلكتروني - <https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait state/kuwait - vision - 2035>/

(4) «رؤية المملكة العربية السعودية 2030،» <https://www.vision2030.gov.sa> (شوهد بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2022).

(5) «رؤية عمان 2040،» <https://www.2040.om> (شوهد بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2022).

بالمئة بحلول عام 2040، وزيادة الاستثمارات الأجنبية إلى 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[6]، وتعد مثل هذه الخطط الشاملة ذات أهمية كبرى في تحقيق عملية التنمية. وحاولت مملكة البحرين التي تعَدّ أقل دول مجلس التعاون امتلاكًا للموارد الطبيعية (النفط والغاز)، أن تحقق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة والعمل على استدامة الموارد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد اعتمدت بدايةً وبصورة أساسية على الميزانية العامة للدولة، مع التركيز على الخطط القطاعية لتنفيذ الأولويات. ومع تقدم الأولويات التنموية، اتخذت المملكة الكثير من الخطوات التي من شأنها أن تساهم في تبنّي استراتيجيات وخطط التنمية، حيث أطلقت رؤيتها في عام 2008 بعنوان «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030»، للنهوض بالاقتصاد البحريني وتحقيق مستوى عالٍ من التنمية[7]. تهدف البحرين من خلال هذه الرؤية إلى الانتقال نحو اقتصاد منتج يكون للقطاع الخاص فيه دور أساسي لتحقيق التنمية، ولا سيما من خلال إقامة المدن التكنولوجية الضخمة وبناء الاقتصاد المعرفي وتشجيع الاستثمار في صنع الاتصالات وتقنية المعلومات والتكنولوجيا.

إن نجاح دولة قطر في تحدي التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات المنتجة للدخل سوف ينعكس على عملية التنمية فيها، إلا أن هذا التحدي سيكون رهنًا بقدرتها على التعامل مع المتغيِّرات التي تواجهها المنطقة والتي تعدّ قطر ركنًا أساسيًا فيها.

وفي دولة قطر، مثّل عام 2008 مرحلة مفصلية في عملية التخطيط التنموي، حيث أطلقت «رؤية قطر 2030» في محاولة لتغيير وجه الحياة فيها. ولكن رغم التقدم الذي حققته دولة قطر من خلال تنفيذ استراتيجيتها الأولى، فإن نتائجها لم تكن على قدر الطموح. لذلك عملت على الإفادة من هذه التجربة خلال صوغها استراتيجيتها الثانية ضمن «رؤية 2030»، فتضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 ـ 2022) 352 مشروعًا وبرنامجًا، تتوزع على5 محاور أساسية، هي: التطوير المؤسسي، تقديم الخدمات، والإدارة المالية، واستدامة الازدهار الاقتصادي، وتعزيز التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية السليمة وتنمية مستدامة تحافظ على البيئة. ومع أن إيرادات استثمار النفط والغاز ستبقى تشكل أساسًا قويًا لرؤية 2030 في عملية التنمية، فقد طرحت الاستراتيجية إعادة رسم الخط الفاصل بين دور الدولة كمقدم للخدمات ودورها كمستثمر[8].

---

(6) هبة المنسي، «السلطان الجديد.. وكيف يقود الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»،» **الوطن العربي**، 2020/1/11، <https://bit.ly/3I2N4Wp> (شوهد بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2021).

(7) «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030،» <https://bit.ly/3RA4HA4> (شوهد بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2022).

(8) «استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018 ـ 2022،» <https://faolex.fao.org/docs/pdf/qat181692.pdf> (شوهد بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2022).

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الثانية قد تناولت تحدي التنويع الاقتصادي، فإن هذا التنويع لم يحتل المساحة الكافية في الاستراتيجية. فقد منحت وثيقة الاستراتيجية معظم مساحتها للقطاعات التي تنفق الدخل، وركزت على خلق مستوى حياة مرتفع اعتمادًا على إيرادات قطاع الهيدروكربون. وهذا يعني استنزافًا أسرع لثروة في طريقها إلى النضوب، ما لم تكن هناك تنمية لقطاعات تُنتج دخلًا من مصادر أخرى مستدامة. كما عكست هذه الاستراتيجية الثقة باستمرار تدفق موارد النفط الكافية للإنفاق على بقية القطاعات لتحقيق تنمية جيدة، وهي تعوّل جزئيًا على موارد الاستثمار الخارجي للفوائض المالية الكبيرة في أسواق الدول المتقدمة عبر الصناديق السيادية[9].

وبذلك يمكن القول إن نجاح دولة قطر في تحدي التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات المنتجة للدخل سوف ينعكس على عملية التنمية فيها، إلا أن هذا التحدي سيكون رهنًا بقدرتها على التعامل مع المتغيرات التي تواجهها المنطقة والتي تعدّ قطر ركنًا أساسيًا فيها.

أما دولة الإمارات فعمدت عام2017 إلى إطلاق «مئوية الإمارات 2071» في اجتماع مجلس الوزراء، التي تهدف إلى عمل برنامج عمل حكومي بعيد الأمد لأجيال المستقبل. ترتكز رؤية الإمارات2071 على 4 محاور رئيسية: حكومة تستشرف المستقبل، تعليم للمستقبل، اقتصاد معرفي متنوع، ومجتمع أكثر تماسكًا[10]. وهي رؤية شاملة وطويلة المدى وتمثّل خارطة طريق واضحة للعمل الحكومي، بهدف تعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وتعتمد في تحقيق مختلف محاورها على التكنولوجيا الحديثة التي يتطلب توافرها الاعتماد على الخارج.

إن توجه بعض بلدان مجلس التعاون للتطبيع بصورة علنية مع إسرائيل، يشكّل متغيّراً استراتيجياً بالنسبة إلى المنطقة وسيترك أثره في هذه الدول، ولا سيّما في استراتيجياتها التنموية و«الرؤى» التي أطلقتها.

بعد عرض «الرؤى» التي اعتمدتها بلدان مجلس التعاون الخليجي، يبدو من الواضح توجهها نحو تنويع الاقتصاد لتحقيق التنمية الشاملة كخيار بديل من الاعتماد المفرط على النفط والغاز كونه يمثل تهديدًا لاقتصاداتها ولنجاح عملية التنمية فيها. كذلك فهي تتبنى الخيارات النيوليبرالية كحل لها، ولا سيّما من خلال اعتمادها على الخصخصة وفتح المجال أمام الشركات الخاصة لقيادة عملية التنمية، مع ما يعني ذلك من توجهات نحو الاعتماد الإضافي على الانفتاح الخارجي وفتح المجال أمام المزيد من الشركات الكبرى للدخول إليها، وبخاصة تلك التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات.

(9) سمير سعيفان، استراتيجية التنمية في قطر وتحدي التنويع الاقتصادي،» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 10 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3JLwStO> (شوهد بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2022).

(10) «مئوية الإمارات 2071،» <https://u.ae/ar - ae> (شوهد بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2022).

من السمات المشتركة لـ«الرؤى» التنموية لبلدان مجلس التعاون الخليجي وسعي هذا الأخير إلى ربط وتكامل خطط التنمية في إطار منظومة العمل الخليجي المشترك، سوف يفتح المجال أمام انعكاس أي متغيّر يمكن أن يعصف ببعض دوله أو حتى بإحداها، على عملية التنمية في بقية دول المجلس ويطرح تحديات جدّية أمامها لجهة مدى قدرتها على التعامل مع هذا المتغيّر.

2 ـ التطبيع كمتغيّر استراتيجي في البلدان الخليجية

ليس التطبيع مفهومًا جديدًا أو متغيرًا طارئًا في المنطقة العربية، فلطالما مثّل هذا المفهوم هدفًا استراتيجيًا للكيان الصهيوني وسعى من خلاله إلى انتزاع اعتراف رسمي بوجوده من جانب بعض الدول العربية وإنهاء حالة الصراع معها، إضافة إلى محاولته تحقيق أفضل الممكن مع تلك الدول على مستوى العلاقات الاقتصادية والثقافية... فقد افتتحت مصر طريق التطبيع مع الكيان الإسرائيلي منذ عام 1979 بصفة منفردة وفقًا لاتفاقية كامب دايفيد، وتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993 بموجب اتفاق أوسلو، ثم الأردن عام 1994 وفقًا لاتفاق وادي عربة.

ورغم السير في عملية التطبيع على المستوى الرسمي من جانب بعض الدول، فإن الموقف العربي بقي بوجه عام متمسكًا برفض التطبيع ورفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي قبل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. وتأكيدًا لهذا الموقف العربي، تبنّت القمة العربية في بيروت عام 2002 مبادرة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، التي طرحت «السلام» الكامل مع إسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/يونيو 1967، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم (194) وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وعلى الرغم من عدم وجود حدود لدول مجلس التعاون الخليجي مع إسرائيل وعدم دخولها بحروب مباشرة معها، إلا أنها بقيت متمسكة بالتضامن العربي وترفض التطبيع الرسمي والدخول مع إسرائيل في علاقات مباشرة في ظل عدم التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

انطلاقًا من ذلك يمكن القول إن توجه بعض بلدان مجلس التعاون للتطبيع بصورة علنية مع إسرائيل، يشكّل متغيّرًا استراتيجيًا بالنسبة إلى المنطقة وسيترك أثره في هذه الدول، ولا سيّما في استراتيجياتها التنموية و«الرؤى» التي أطلقتها. ولا يقلّل من شأن هذه الأهمية الاستراتيجية لهذا المتغيّر المهم وجود بعض العلاقات المحدودة السابقة، سواء كانت سرية أو علنية.

أ ـ مفهوم التطبيع ودوافعه

إن مصطلح «التطبيع» قد تم استعماله منذ عقود متعددة للإشارة إلى بناء علاقات مع العدو الإسرائيلي بعد عقود من الصراعات والحروب، وقد حمل هذا المصطلح في طياته أبعادًا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. وهو يمثل مرادفًا لكلمة Normalisation في اللغة الإنكليزية التي يُقصد بها جعل العلاقة طبيعية، بمعنى الاعتياد عليها كمسار طبيعي للعلاقات بين الدول وواقع ينبغي التعامل مع وجوده بغضّ النظر عن أصل الصراعات والمشاكل والحروب السابقة بينها؛ فتتجاوز الدول بذلك صراعاتها في سبيل المصالح المشتركة، وبالتالي تتجاوز أصل الصراع وجذوره

وضرورة حلّه، في اتجاه إقامة علاقات مباشرة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. فهي إذًا علاقة طوعية تدفع الدول إلى إلغاء القوانين الوطنية التي تمنع مثل تلك العلاقات، لتؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات التي من شأنها أن تساهم في توجيه الشعوب نحو الاقتناع بجدوى التعامل مع العدو وإنهاء الصراع معه، وذلك في غياب الثقافة والوعي المجتمعي لدى الأجيال الطالعة التي لم تعايش المراحل الأولى للصراع.

أما التطبيع في العقل السياسي الإسرائيلي فيتمثل بإرغام المحيط العربي بقبول فكرة قيام كيان صهيوني في وسطه والتعامل معه كواقع موجود وله «الحق في العيش بسلام»، متجاوزًا مسألة احتلاله مناطق أصحاب الأرض وتهجيرهم ومحو هويتهم وتاريخهم. وتمثل عملية «تدعيم» علاقات إسرائيل مع دول الجوار العربي والتحالف معها إحدى أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها، والتي تؤدي إلى إضعاف الدول العربية وتفتيتها لمصلحة إسرائيل، وقد عرضها المفكر الصهيوني يحزقيل درول (Yehekel Dorol) في كتابه **استراتيجية عظمى لإسرائيل** عام 1990[11].

إن تبنّي عملية التطبيع من جانب الأطراف المعنية يستلزم وجود دوافع أساسية واستراتيجية من طرفهم، كإنهاء حالة الحرب لعدم قدرة أطراف الصراع على حسمها، أو نتيجة اقتناعهم بأن ما تم تحقيقه في حالة الحرب لكل طرف هو أقصى ما يمكن، وعند ذلك يكون السلام فرصة للنهوض الاقتصادي بعد أن بات الصراع مكلفًا على هذا المستوى. أما في حالة اتفاقيات التطبيع الأخيرة بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية، فيتبيّن لنا أن هذه الأخيرة لم تكن يومًا في حالة حرب مع إسرائيل ولم تقم بأي عمل عسكري تجاهها، كما أن اقتصاداتها هي الأفضل على مستوى المنطقة وتخطو في اتجاهات ثابتة نحو تحقيق عملية التنمية داخلها.

لذلك يبدو واضحًا أن دوافع تلك الدول إلى التطبيع لا ترتبط بأصل الصراع مع إسرائيل، إنما يغلب عليه طابع المصالح الخاصة، حيث يمثل التهديد الأمني الذي تشعر به، سواء على المستوى الخارجي بسبب تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة أو على المستوى الداخلي بسبب تصاعد الحركات الأصولية في بعضها وقيام تحركات شعبية مناهضة لأنظمتها، أحد الدافع لذلك، وهي بالتالي تسعى لكسب مزيد من الحماية الأمنية، سواء الحماية الإسرائيلية المباشرة أو من خلال المزايا الإضافية التي يمكن أن تؤمنها عبر الإدارة الأميركية[12]، الأمر الذي يساهم في تعزيز دورها في المنطقة.

إضافة إلى ما تقدم، فإن عملية التنمية والتنويع الاقتصادي في الدول الخليجية، تحتاج – في رأيها ـ إلى دول يمكن أن تقدم إليها ميزات إضافية عبر خبرتها على المستوى التكنولوجي، وتساعدها من خلال العلاقات الاقتصادية التجارية والأمنية على تأدية دور إقليمي أوسع تتطلع إليه ودور اقتصادي دولي تتبناه «رؤاها».

---

(11) أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط 2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 59.

(12) «مستقبل التطبيع بعد وصول جو بايدن إلى الحكم،» تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ص 7، <https://bit.ly/3x2AWhW>.

أما بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي، فالهدف الأساسي يتمثل بتجاوز الثوابت التاريخية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني المتمثلة على الأقل بمبادرة قمة بيروت 2002، لتلبية حاجته إلى الوجود في منطقة غنية بالموارد الأولية التي تفتقدها الدولة العبرية ويمكن من خلالها الانتقال إلى بلدان عربية أخرى، وجذب الاستثمارات الخليجية، وسعي الكيان الإسرائيلي الاستراتيجي لقيادة تحالف شرق أوسطي. وقد عملت إسرائيل على الاستفادة من المتغيرات الدولية والإقليمية لتفرض نفسها شريكًا استراتيجيًا لدول الخليج، يمكن أن يساهم في حمايتها من التهديدات الخارجية وتعزيز أمنها ويدعم التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية فيها ويساهم في تحقيق «رؤاها» في هذا المجال.

ب ـ الاهتمام الإسرائيلي بالتنمية

إن اهتمام إسرائيل بالجانب التنموي كان واضحًا في مختلف اتفاقيات السلام التي وقعتها مع بعض الدول العربية، حيث أشارت الفقرة الثانية من المادة الخامسة في اتفاقية كامب دايفيد مع مصر إلى «تعاون الطرفين على إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة...». كما أشارت اتفاقية وادي عربة مع الأردن في مادتها السابعة، إلى أنه «انطلاقًا من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية بوصفهما دعامتين للسلم والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الشعوب والأفراد من بني البشر... يؤكّدان على رغبتهما المتبادلة في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك».

منذ توقيع إسرائيل اتفاقية كامب دايفيد اتجهت إلى تحضير مجموعة من المشاريع لتغطية استراتيجيتها حول «التطبيع البترولي»، التي تتمحور حول إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول العربي بواسطتها وشبكة من مصافي النفط المشتركة مع البلدان العربية وأن تكون مركزًا لتجميع الغاز وتسويقه. وأنشأت «صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط» لتمويل الدراسات المتعلقة بهذه المشاريع. ومع توقيع اتفاق أوسلو تحركت للعمل على تحويل هذه الدراسات إلى مشاريع، وتحويلها إلى واقع من خلال اتصالاتها مع بعض الدول العربية. وأبرز هذه المشاريع[13]:

ـ مشروع تجميع خطوط أنابيب نقل البترول من منطقة الخليج إلى إيلات.

ـ مشروع تشغيل وتوسيع خط أنابيب عسقلان.

ـ مشروعات مصافي التكرير المشتركة.

ـ مشروعات الغاز.

هذا التركيز الإسرائيلي على الجانب التنموي الاقتصادي عبّر عنه أيضًا الرئيس الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، الذي يمكن حسبانه «الرؤية الاقتصادية التنموية» للكيان الإسرائيلي، إذ يرى أن مشروع فكرة الشرق الأوسطية هدفه النهائي إنشاء مجموعة إقليمية

(13) عمرو كمال حموده، «التطبيع في مجال البترول والطاقة،» في: مجموعة من المؤلفين، **الشرق أوسطية: مخطط أميركي صهيوني: دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 119 وما بعدها.

من الأمم يكون لها سوق مشتركة وهيئات مركزية وفقًا لنموذج المجموعة الأوروبية، وأن تنفيذ هذا المشروع يتطلب البنى التنظيمية المناسبة لرسم حدود النظام الإقليمي الجديد، من خلال تشييد اقتصاد إقليمي عبر مراحل ثلاث تبدأ بإقامة مشاريع تعاون مشتركة ثنائية ومتعددة الأطراف، تليها مرحلة إشراك مؤسسات دولية لإنجاز مشروعات ضخمة تتطلب رأسمالًا ضخمًا، وصولًا إلى رسم سياسات اقتصادية للمجموعة الشرق الأوسطية مع إقامة مؤسسات رسمية وتطويرها[14].

إن اهتمام إسرائيل بالجانب التنموي، يوضح لنا أهمية تقديم مصالحها الحيوية ضمن نظام شرق أوسطي جديد طالما سعت إلى تحقيقه. أما مدخله الأساسي فيتمثل بتجاوز المقاطعة الاقتصادية لها من جانب الدول العربية، وتحقيق عملية تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية كهدف أساسي لتحقيق مصالحها.

كما ظهر أيضًا في الموقف الإسرائيلي من «الرؤية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط»، حيث دعمت الجزء الاقتصادي الذي أطلقه مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومستشاره جاريد كوشنير وانعقدت على أساسه ورشة «الازدهار من أجل السلام» في25 حزيران/يونيو 2019 في البحرين التي عُرفت بـ «صفقة القرن». فقد قدّمت هذه الرؤية الجانب الاقتصادي والتنموي على الجانب السياسي، وهو الموقف الذي أشار إليه كوشنير نفسه عندما ذكر أن «التوافق حول مسار اقتصادي شرط مسبق لحل المسائل السياسية». فالهدف الأساسي لهذه «الصفقة» تمثل بإطلاق عملية التنمية للفلسطينيين والمنطقة بأموال معظمها خليجية، ومن شأنها أن تسمح لإسرائيل بالدخول في عملية التطبيع مع الدول العربية.

إن الاهتمام إسرائيل بالجانب التنموي، يوضح لنا أهمية تقديم مصالحها الحيوية ضمن نظام شرق أوسطي جديد طالما سعت إلى تحقيقه. أما مدخله الأساسي فيتمثل بتجاوز المقاطعة الاقتصادية لها من جانب الدول العربية، وتحقيق عملية تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية كهدف أساسي لتحقيق مصالحها، والوصول إلى علاقات سياسية أو حتى تحالفات مع بعض دول المنطقة.

ثانيًا: أثر التطبيع في عملية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

إن التزام دول مجلس التعاون الخليجي بالموقف العربي الرافض لإقامة أيّة علاقة مع إسرائيل خلال العقود السابقة، لم يمنع بعضها من العمل على التواصل السري (أو العلني في

(14) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة دار الجليل (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات، 1994)، ص 32.

بعض الأحيان) مع إسرائيل لتأمين مصالحها. بدأت الاتصالات العلنية بين سلطنة عمان وإسرائيل في إثر مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وظهر ذلك من خلال اللقاءات الرسمية بين المسؤولين العمانيين والإسرائيليين التي توجتها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينها إسحق رابين إلى مسقط في كانون الأول/ديسمبر 1994، واستضافة مجموعة الشرق الأوسط المتعددة الأطراف حول الموارد المائية وفدًا إسرائيليًا برئاسة نائب وزير الخارجية الأسبق يوسي بيلين. وبحلول أيلول/سبتمبر 1995 أُنشئت بعثة تجارية متبادلة بين البلدين، تلاها إعلان إسرائيل أنها سيكون لها دور تمويلي في مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه ومقرّه مسقط. وقد أعقب ذلك إعلان الدولتين عن التوصل إلى اتفاق في شأن التأسيس المتبادل للبعثات التجارية عام 1996 في القدس ومسقط.

أما دولة قطر فقد انخرطت منذ عام 1992 بمحادثات سرّية مع إسرائيل لتأسيس علاقات معها على هيئة مكتب تجاري والشروع بمناقشات مفصلة لبيع الغاز القطري لإسرائيل[15]، حيث تم بالفعل افتتاح هذا المكتب في قطر عام 1996.

وعلى الرغم من الإعلان عن إغلاق البعثة التجارية الإسرائيلية في كل من مسقط والدوحة عقب اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر عام 2000، فإن مشاركة العلماء الإسرائيليين استمرت في أنشطة مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه، الذي مثل مدخلًا لاستمرار اللقاءات بين الدبلوماسيين العمانيين والقطريين مع نظرائهم الإسرائيليين تحت مظلة مشاريع المركز[16]. ولعل أبرزها في تلك المرحلة، زيارة وزير الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر للدوحة في عام 2010، التي أظهرت حرص الطرفين على استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية.

1 ـ تنامي العلاقات الخليجية ـ الإسرائيلية

إن اطلاق «الرؤى التنموية» لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2008، أعقبه سلسلة من المتغيرات والأحداث التي انعكست مباشرة على دول المجلس. فانطلاق الثورات العربية منذ أواخر عام 2010 وتصاعد الحركات الإرهابية وتزايد الخشية من تصاعد الدور الأمني الإيراني في منطقة الخليج وسعي بعض دول المجلس لتأدية دور إقليمي، قد ساهمت في نشوء ضغوط داخلية وخارجية على هذه الدول أدت إلى ظهور الخلافات بين بعضها، حيث برز الخلاف الإماراتي ـ السعودي مع قطر ليخلق أزمة داخل مجلس التعاون، كانت نتيجتها فرض الحصار الرباعي منذ 5 حزيران/يونيو2017 من جانب كل من السعودية والإمارات والبحرين وعمان على الدولة القطرية، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى التقارب مع إيران في محاولة منها لفك عزلتها. وهذا ما دفع بدوره

(15) آسيا عمراني، «الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك،» في: مؤلف جماعي، **أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي**، ص 325.

(16) «الأخوة الأعداء «إسرائيل» وممالك الخليج،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 84 (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، ص 8، <https://bit.ly/40DCUD4>.

«دول الحصار» إلى البحث عن متغيّر استراتيجي جديد من شأنه أن يمنحها موقعًا متقدمًا لإعادة التوازن إلى منطقة الخليج، ويمكن أن يساهم من ناحية أخرى في دعم عملية التنمية فيها في ظل «السباق» التنموي القائم بينها.

إن الاستراتيجيات و«الرؤى التنموية» التي صاغتها دول مجلس التعاون، اجتمعت على محاور أساسية تهدف إلى التكامل والترابط بينها لدعم مسيرة التنمية فيها؛ فالتنويع الاقتصادي وفتح الأسواق والاعتماد على القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار (وبخاصة القطاع التكنولوجي) وإنشاء المناطق الحرة وبناء الاقتصاد المعرفي، قد أرست الركائز الأساسية لمختلف الاستراتيجيات التي اعتمدتها بعض دول الخليج، واعتمدت عليها تلك الدول كعامل أساسي في اندفاعتها نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ومع تزايد ضغوط المتغيرات الإقليمية المتسارعة عمدت بعض دول مجلس التعاون، ولا سيّما الإمارات والبحرين وعمان، إلى تعزيز تقاربها مع إسرائيل، بعد أن كانت قد عقدت اتفاقيات مع بعض شركات التكنولوجيا، المملوكة من إسرائيليين ومقر إقامتها في أوروبا، حيث سبق أن وقعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبو ظبي عام 2008 عقدًا مع شركة «آي جي تي انترناشيونال» (AGT International)، وهي شركة سويسرية يملكها رجال أعمال إسرائيليون من أجل شراء معدات مراقبة للبنى التحتية الحيوية في الإمارات ومن ضمنها منشآت النفط والغاز[17]. كما زودتها بثلاث طائرات مسيّرة لتعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية[18]، وبنظام مركزي للمراقبة الأمنية المعروف بـ «عين الصقر» (Falcon Eye) [19]. وقد زار وزير البنى التحتية الإسرائيلي عوزي لانداو الإمارات عام 2010 لحضور مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» (IRENA)، ومهدت هذه المشاركة إلى إنشاء بعثة إسرائيلية دائمة في الوكالة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2015[20]. وفي آب/أغسطس 2018 زودت شركة «أن أس أو» (NSO) الإسرائيلية دولة الإمارات بتكنولوجيا متقدمة، يتم استخدامها لمراقبة الهواتف الجوالة.

لقد تنامت العلاقات الإسرائيلية مع تلك الدول وأخذت بالظهور إلى العلن مع زيارة وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريغيف أبو ظبي في تشرين الأول/أكتوبر 2018[21]. والواقع نفسه بالنسبة إلى سلطنة عمان التي زارها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في العام نفسه، وهي لم تكن الزيارة الأولى لرئيس حكومة إسرائيلي لتلك الدولة. وتسارعت وتيرة الزيارات الإسرائيلية إلى الخليج مع زيارة وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا دبي في الآونة نفسها للمشاركة

---

(17) «التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 حزيران/يونيو2020، <https://bit.ly/3I1ZDRH> (شوهد بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2022).

(18) المصدر نفسه.

(19) «أبوظبي تطلق نظام «عين الصقر» الأمني لمراقبة المدينة،» **الشرق الأوسط**، 2016/7/14، <https://aawsat.com/home/article/689241> (شوهد بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2021).

(20) «الإخوة الأعداء «إسرائيل» وممالك الخليج،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 20.

(21) **القدس العربي**، 2018/10/29.

في «مؤتمر المفوضين للاتصالات»، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس أبو ظبي في تموز/يوليو2019. إضافة إلى زيارة عدة وفود إسرائيلية الإمارات للمشاركة في مسابقات دولية رياضية، أو حضور مؤتمرات علمية واقتصادية وثقافية.

ومع توقيع اتفاقيات التطبيع بين الإمارات والبحرين وإسرائيل في البيت الأبيض في15 أيلول/سبتمبر 2020، وإصدار البيت البيض ثلاثة نصوص تتضمن إعلان «اتفاقات أبراهام» بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة، ونص اتفاقية التطبيع بين الإمارات وإسرائيل واتفاق البحرين وإسرائيل، دخلت العلاقات بين الدول المطبّعة والكيان الصهيوني مرحلة جديدة، ليس على المستوى الدبلوماسي وحسب، بل على المستوى الاقتصادي والتنموي أيضًا.

تضمنت هذه الخطوة التطبيعية بين الإمارات وإسرائيل، عقد اتفاقيات تتعلق بالاستثمار والسياحة والأمن والتكنولوجيا والاتصالات والطاقة والثقافة والبيئة والرعاية الصحية. واستكملت البحرين عملية التطبيع مع إسرائيل من خلال توقيع «اتفاق مبادئ مؤقت» وسبع مذكرات تعاون مشتركة بين الدولتين بحضور وزير الخزانة الأمريكي في المنامة بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020 كمرحلة إضافية في مسار التطبيع بين البلدين، التي تضمنت «مذكرة تفاهم حول التعاون الاقتصادي والتجارة، ومذكرة تفاهم في شأن الطيران المدني، وثالثة في شأن التعاون بين وزارات المالية في البلدين. أما المذكرة الرابعة فكانت في شأن الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن إعلان مشترك حول التعاون في مجال الزراعة بين وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني في البحرين، وأخرى بين وزارتي الخارجية حول التعاون الثنائي. وجاءت المذكرة السابعة لتخص الإعفاء من متطلبات التأشيرة للدبلوماسيين وحاملي جوازات السفر الخاصة أو الخدمية»[22].

ويمكن عَدّ هذه الاتفاقية والمذكرات الإسرائيلية مع البحرين أقل مستوى من الاتفاقيات التي عقدتها دولة الإمارات مع إسرائيل، وهذه مسألة تعكس مستوى الرفض الشعبي في البحرين لعملية التطبيع بوصفه قد تم بمعزل عن الإرادة الشعبية وفي اتجاه معاكس لها[23]، حيث يبرز في هذا الإطار دور المجتمع المدني والأهلي الرافض للتطبيع، الذي سيكون موقفه عاملًا أساسيًا في تحديد مستقبل تلك الاتفاقيات. وهذا العامل نفسه يبرز في الكويت مضافًا إليه رفض القيادة الكويتية لعملية التطبيع في ظل عدم استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وفقًا للمبادرة العربية للسلام، رغم الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية في هذا المجال.

أما وتيرة التطبيع الإماراتي مع إسرائيل فقد تسارعت على نحوٍ لافت للنظر بعد توقيع «اتفاقيات أبراهام»، حيث تم توقيع جملة من الاتفاقيات التي تناولت مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية والثقافية على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص؛ فبمجرد إعلان البيت

(22) داوود عودة، «تفاهم» البحرين وإسرائيل.. تفاصيل7 مذكرات للتعاون،» **العين الإخبارية**، 2020/10/19، <https://bit.ly/3JMzcRf> (شوهد بتاريخ 12 شباط/فبراير 2022).

(23) انظر: «الوثيقة الوطنية لمناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني» التي أطلقتها الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في البحرين والموقعة من 22 جمعية بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر2020، المنامة ـ البحرين.

الأبيض في13 آب/أغسطس 2020 عن التوصل إلى اتفاقية السلام بين الدولتين، وقعت شركة «أبيكس» الوطنية للاستثمار الإماراتية ـ وهي شركة خاصة – في 15 آب/أغسطس اتفاقًا تجاريًا مع مجموعة «تيرا» الإسرائيلية لتطوير الأبحاث والدراسات الخاصة بفيروس كورونا[24]. وفي مطلع أيلول/سبتمبر أعلن مكتبا الاستثمار في الدولتين خلال زيارة وفد إسرائيلي لأبو ظبي، أنهما اتفقا على التعاون لتعزيز الاستثمارات المشتركة بين البلدين. تلاها إعلان عدة مصارف إماراتية وإسرائيلية عن توقيع اتفاقيات تعاون لتعزيز العلاقات المالية والاقتصادية، وتم توقيع اتفاقية بين بورصة الألماس الإسرائيلية وبورصة دبي للألماس لتعزيز التعاون في تجارة الألماس. كما وقعت موانئ دبي العالمية، مذكرات تفاهم في 16 أيلول/سبتمبر مع شركة «دوفر تاور» Dover) (Tower لتعزيز الحركة التجارية في المنطقة. وخطى مركز دبي التجاري العالمي التابع للحكومة في الاتجاه نفسه، فوقّع في5 تشرين الأول/أكتوبر اتفاقية مع هيئة الصادرات الإسرائيلية للتعاون وتنظيم تبادل الوفود التجارية بين البلدين، وأعلن المكتب أنه يُجري مباحثات مع 85 شركة إسرائيلية في عدة قطاعات أعمال لممارسة عملها في أبو ظبي. كما تم الاتفاق بين مجموعة النابودة الإماراتية وشركة «أور كراود» (Our Crowd) الإسرائيلية، على إنشاء شركة «فونيكس كابيتال» (Phoenix Capital) كمنصة لتمويل وتسهيل الاستثمارات التكنولوجية بين البلدين.

إن سلسلة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أفضت إليها عملية التطبيع بين الإمارات والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، تُظهر مدى اندفاع الدولتين الخليجيتين وبخاصة الإمارات نحو السعي لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي مع إسرائيل، حيث يبدو بوضوح أنها تركّز على القطاعات التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، كهدف استراتيجي.

وقد أعلنت وزارتا المال في البلدين عن التوصل إلى اتفاقية لمنح الحوافز والحماية لمن يستثمر في بلديهما من مواطنيهما، وذلك بغية تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع المنافسة وزيادة جاذبية الاستثمار في البلدين. وجاء توقيع اتفاق حماية الاستثمار بين الدولتين، لحماية المستثمرين من التغيرات التعسّفية في القوانين والأوضاع السياسية واتفاق الحماية من المخاطر غير التجارية كالتأميم والمصادرة والحجر القضائي وتجميد الأموال[25]، ليمثّل ذلك عنصر أمان وقاعدة أساسية تحمي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. ووقّعت الدولتان في20 تشرين الأول/أكتوبر أربع مذكرات شراكة في مجال الزراعة

(24) ««أبيكس الوطنية للاستثمار» الإماراتية تعلن عن تعاونها لتطوير الأبحاث والدراسات الخاصة بفيروس كورونا مع مجموعة تيرا الإسرائيلية،» وكالة أنباء الإمارات (وام)، 16 آب/أغسطس 2020، <https://www.wam.ae/ar/details/1395302862516> (شوهد بتاريخ 15 شباط/فبراير 2022).

(25) «إسرائيل والإمارات تتفقان على تعزيز الاستثمار المتبادل،» **النهار** (بيروت)، 2020/10/18، <https://bit.ly/3YvFlWk> (شوهد بتاريخ 14 شباط/فبراير 2022).

والحلول الذكية للري، وأعلن في اليوم نفسه الرئيس التنفيذي للمؤسسة الأمريكية للتعاون المالي عن تأسيس «صندوق أبراهام للتنمية» بشراكة إماراتية ـ إسرائيلية، ومقره القدس، برأسمال يبلغ 3 مليارات دولار لتنفيذ استثمارات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[26]. كذلك وقعت شركة خطوط الأنابيب الأوروبية ـ الآسيوية (EAPC) اتفاقية لنقل النفط ونواتج التقطير في إيلات على البحر الأحمر إلى عسقلان على البحر المتوسط، بما يوفر لمنتجي النفط ومستهلكيه طريقًا أقصر وتكلفة أقل. وكانت شركة الذكاء الاصطناعي غروب Group 42 في أبو ظبي قد أعلنت عن خطط لإنشاء فرع لها في إسرائيل، حيث تتركّز عملياتها على تشخيص فيروس كورونا والذكاء الاصطناعي والتقنيات الزراعية وحلول المصادر المائية والمدن الذكية والطاقة المتجددة.

وفي إطار تسهيل تنقل الأشخاص بين البلدين فقد وقّعا اتفاقية تسمح بدخول مواطني كل منهما إلى البلد الآخر من دون تأشيرة، وهو ما سوف يسهل تنقل مواطني البلدين بالاتجاهين، لتكون الإمارات أول دولة عربية يسمح بدخول مواطنيها إلى إسرائيل من دون تأشيرة دخول. إلا أن الآمال الإماراتية بانعكاس ذلك على تشجيع دخول المستثمرين والسياح إليها، سيقابله بطبيعة الحال انكشاف أمنها القومي أمام إسرائيل، واستغلال هذه الأخيرة لوجودها في منطقة الخليج لتنفيذ مشروعها المتمثّل بالهيمنة على المنطقة.

2 ـ مستقبل التنمية في دول الخليج العربي في ظل التطبيع

إن سلسلة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أفضت إليها عملية التطبيع بين الإمارات والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، تظهر مدى اندفاع الدولتين الخليجيتين، وبخاصة الإمارات، نحو السعي لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي مع إسرائيل، إذ يبدو بوضوح أنها تركّز على القطاعات التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، كهدف استراتيجي ضمن «الرؤى» التي وضعتها. فهما تأملان أن تصب في مصلحة القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية، انطلاقًا من الاعتقاد بأن الأداء المتقدم لهذه القطاعات في إسرائيل، من شأنه أن يحدث فارقًا نوعيًا في عملية التنمية داخل البلدين. وهذه مسألة ترتبط أساسًا بمدى امتلاكهما الأدوات الاقتصادية المناسبة لذلك، والنيات الإسرائيلية تجاه المنطقة، وتوافر الظروف الداخلية والإقليمية المؤاتية. فالمناطق الحرة هي إحدى أهم تلك الأدوات، وهي منتشرة في دول مجلس التعاون[27]، وتعَدّ دبي مركزًا للمنطقة الحرة في الخليج. وهذا ما سيسمح بتسهيل التبادل التجاري مع إسرائيل، من ميناء جبل علي في اتجاه ميناء إيلات ومنه إلى المتوسط، وهو ما سيمنح شركات النقل الإسرائيلية القدرة على تحقيق وفورات مهمة، وسيسمح بنقل المواد الأولية إلى العالم عبر البحر المتوسط من خلال إسرائيل بدلًا من قناة السويس. كما أن السلع والبضائع الإسرائيلية ستتدفق إلى المناطق الحرة في دبي وستنتقل منها إلى بقية بلدان الخليج العربية، ولا سيّما إذا كانت لا تحمل علامات إسرائيلية. فوجود الاتحاد الجمركي

(26) «بـ 3 مليارات دولار... صندوق أميركي إماراتي إسرائيلي للتنمية،» سكاي نيوز عربية 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <shorturl.at/bcE45> (شوهد بتاريخ 9 شباط/فبراير 2022).

(27) روبرت موجيلنيكى، «ازدهار العلاقات الاقتصادية الإماراتية الإسرائيلية في أعقاب التطبيع،» معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 8 تشرين الأول/أكتوبر2020، <https://bit.ly/3RFKc4V> (شوهد بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2022).

بين دول مجلس التعاون سيمثّل عاملًا مسهّلًا لهذا الانتقال نظرًا إلى تشابك العلاقات بين هذه الدول والتسهيلات الممنوحة لكل منها ضمن مجلس التعاون؛ فالموقع الذي تحتله إمارة دبي كأهم منصة عربية مفتوحة أمام العالم، سيجعلها قادرة على إطلاق تجارة التغليف، وإعادة توزيع المنتجات الإسرائيلية إلى مختلف بلدان المنطقة والعالم، كمنتجات نهائية متعددة الجنسية[28] للدخول إلى أسواق البلدان التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل.

وستمثّل اتفاقيات النقل الجوي والنقل البحري بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين، إضافة إلى موافقة السعودية على عبور الطيران المدني الإسرائيلي أجوائها، عاملًا مسهّلًا للعلاقات الخليجية ـ الإسرائيلية، حيث ستحظى إسرائيل بفرصة «استخدام المجال الجوي الإماراتي، للوصول إلى العرب الحريصين على التطبيع معها»[29]. كما سيتيح التعاون المتزايد في قطاعات النقل الجوي والبحري «فرصًا إضافية أمام تعزيز التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل وبعض دول الخليج، وبالأخص منها الإمارات العربية المتحدة والبحرين وربما المملكة العربية السعودية»[30].

إن ما يمكن أن تحققه الإمارات من خلال اتفاقات الهاتيك مع إسرائيل، يبقى رهن المستوى الذي ترغب فيه إسرائيل في هذا المجال للاستفادة من تدفق الاستثمارات الإماراتية إليها، لتبقى رهينة الغزو التكنولوجي الإسرائيلي وتداعياته على منطقة الخليج والأمن القومي العربي عمومًا.

أما على المستوى التكنولوجي فستسعى دولة الإمارات إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في صناعات الهايتك التي تتميز بها إسرائيل، لتحقق مستوى مهمًّا للتنمية باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والحلول التكنولوجية في مجالات الزراعة والمياه والطاقة المتجددة[31]. وذلك في ظل تقاطع توجّهات الإمارات الاستثمارية في استقطاب الشركات الكبرى، وبخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مع التوجّهات الإسرائيلية[32]. مع الإشارة هنا إلى أن الاستثمار في شركات الهايتك الإسرائيلية معظمه أجنبي وبنسبة 85 بالمئة، وتتوقع إسرائيل أن تكون نسبة الاستثمارات

(28) إبراهيم محمد، «الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي واقتصاديات دول الخليج،» DW، 23 آب/أغسطس 2020، <https://bit.ly/3x1fsSt> (شوهد بتاريخ 13 شباط/فبراير 2022).

(29) إسماعيل نعمان تلجي، «التطبيع الإسرائيلي ـ الإماراتي وتعاونهما الاستراتيجي في مجالي الملاحة البحرية والطيران: ورقة تحليلية،» ترجمة كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4856>.

(30) المصدر نفسه، ص 8.

(31) مكرم المسعدي، «المعلن والخفي في اتفاق «أبراهام»،» مركز الجزيرة للدراسات، 8 تشرين الأول/أكتوبر2020، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4799> (شوهد بتاريخ 12 شباط/فبراير 2022).

(32) ««اكسبو» الإمارات: إسرائيل أول المدعوين!،» **الأخبار** (بيروت)، 2020/6/17، <https://al - akhbar.com/Literature_Arts/290169> (شوهد بتاريخ 10شباط/فبراير 2022).

التي ستأتي من الإمارات إلى هذا القطاع في الأعوام المقبلة في حدود 10 بالمئة[33]، وخصوصًا أن هذا القطاع سيكون قطاعًا مغريًا للإمارات مقابل قطاع العقارات الإماراتي الذي أصابه الركود بسبب جائحة كورونا.

إن ما يمكن أن تحققه الإمارات من خلال اتفاقات الهايتك مع إسرائيل، يبقى رهن المستوى الذي ترغب فيه إسرائيل في هذا المجال للاستفادة من تدفق الاستثمارات الإماراتية إليها، لتبقى رهينة الغزو التكنولوجي الإسرائيلي وتداعياته على منطقة الخليج والأمن القومي العربي عمومًا، وبخاصة في ظل الحديث عن حلف استراتيجي في طور النشوء[34] بناء على التطور المتسارع في العلاقات بين الدولتين. فبدلًا من تحيق نتائج إيجابية على مستوى التنمية في منطقة الخليج، ستجد الدول المطبّعة نفسها رهينة الهيمنة الإسرائيلية على قراراتها.

إن انطلاق عملية التطبيع بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي والكيان الإسرائيلي وسعيها إلى خلق تكامل تنموي واقتصادي معه، عبر شمول الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بينهما مجمل النواحي المتعلقة بالتنمية، ستكون له انعكاساته الإيجابية على هذا الكيان على المستوى التنموي والأمني والسياسي.

انطلاقًا مما تقدم يبقى على الدول الخليجية العودة إلى خطط التكامل التنموي والاقتصادي التي عملت عليها دول مجلس التعاون لعقود من الزمن، وبخاصة بعد تأكيد «قمة العلا»، التي انعقدت في 5 كانون الثاني/يناير 2021 وأسّست لعودة العلاقات والمصالحة بين دول المجلس، في بيانها الختامي، «أهمية التركيز على المشاريع ذات البعد الاستراتيجي التكاملي في المجال الاقتصادي التنموي، وأبرزها الانتهاء من متطلبات الاتحاد الجمركي، والانتهاء من تحقيق السوق الخليجية المشتركة، ومشروع سكة الحديد»[35]. وهو ما تم تأكيده أيضًا في بيان «إعلان العلا» الذي دعا إلى «استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي وتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، بما في ذلك منح مواطني دول المجلس الحرية في العمل والتنقل والاستثمار والمساواة في تلقي التعليم والرعاية الصحية، وبناء سكة الحديد الخليجية، ومنظومة الأمن الغذائي والمائي، وتشجيع المشاريع المشتركة، وتوطين الاستثمار الخليجي»[36]؛ فالمحاور التي أقرّتها هذه القمة ستساهم في

(33) عادل عبد الجواد، «واللا الإسرائيلي»: 10% من الاستثمارات ستأتي من الإمارات في السنوات المقبلة،» **المال**، 5 أيلول/سبتمبر2020، <https://bit.ly/3x3G19w> (شوهد بتاريخ 14شباط/فبراير 2022).

(34) Benjamin Barthe, "Entre Israël et les Emirats arabes unis, l'émergence d'un nouvel axe stratégique,» *Le Monde*, 25/12/2020, <https://bit.ly/3lfdhrU>

(35) انظر البند 45 من بيان القمة 41 لمجلس التعاون الخليجي، على موقع الأمانة العامة للمجلس، <https://bit.ly/3JOBf7G> (شوهد بتاريخ 14شباط/فبراير 2022).

(36) إعلان «قمة العلا» على موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون، <https://www.gcc - sg.org/en - us/Pages/default.aspx>، (شوهد بتاريخ 14شباط/فبراير 2022).

خلق مسارات إضافية للشراكة والتكامل الاقتصادي والتنموي بين دول المجلس، وتدعم «رؤاها» للتحوّل إلى اقتصادات متنوعة ومستدامة تقوم على المعرفة والابتكار والإنتاجية العالية.

وبذلك يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي ستجد نفسها مضطرة إلى الاختيار بين نموذجين، **الأول** يمكن وصفه بـ «التنمية التطبيعية» التي سيكون عمادها الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الدول المطبّعة وإسرائيل، والتي ستتميّز بسيطرة التكنولوجيا الإسرائيلية عليها وتفتح المجال ليكون أمنها القومي مهددًا من جانب إسرائيل، وهو ما قد يعرض أنظمتها السياسية للخطر، وستكون دولة الإمارات العربية المتحدة النموذج الأبرز له. والنموذج **الثاني** المتمثّل بـ «التنمية الطبيعية»، التي سترتكز على الاعتماد على قدرات الدولة الذاتية عبر بناء قاعدة وطنية وقومية للتكنولوجيا، وتخصيص رزم التحفيز التي تقدمها إلى القطاعات الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية فيها وتحقيق خطط التنويع لديها عبر ربطها برؤيتها التنموية وبالخطط التكاملية لدول مجلس التعاون، وتحقيق التنمية البشرية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة. وقد أثبتت جائحة كورونا حاجة دول المجلس بعامة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، بوصفه عاملًا أساسيًا في عملية التنمية.

وإذا كان التكامل الاقتصادي عاملًا أساسيًا في نجاح عملية التنمية، فإن الإقليم الجغرافي لم يعد شرطًا لتحقيقه في ظل عالم مفتوح ومتشابك وموارد متاحة، الأمر الذي يسمح للدول التي اختارت نموذج «التنمية الطبيعية» أن تمثل قاعدة لتحقيق التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الفوائض المالية. ولكن تبقى قدرة الدول التي اختارت هذا النموذج على مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية، العامل الأساس لنجاح عملية التنمية فيها واستمراريتها.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات الإقليمية في عملية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة أثر التطبيع كنموذج لتلك المتغيرات نظرًا إلى تشعباته الإقليمية والدولية. وذلك من خلال تبيان هذا الأثر في عملية التنمية في دول المجلس التي حققت خطوات مهمة في ما بينها لناحية التكامل التنموي والاقتصادي، وبخاصة عبر خططها و«رؤاها» التنموية التي أقرّتها.

وقد تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة جملة من النتائج يمكن إيجازها بالآتي:

1 ـ لقد تبنّت دول الخليج العربية خططًا واستراتيجيات للتنمية تؤمن التكامل والترابط بينها بما يحقق مستقبلًا واعدًا لأبناء تلك المنطقة، ولا سيّما مع تأسيسها للأطر المساعدة على ذلك.

2 ـ عملت كل دولة من دول المجلس على وضع رؤى متقدمة يمكن من خلالها أن تعبر دول المجلس إلى التنمية المستدامة.

3 ـ إن التكامل التنموي بين أعضاء دول مجلس التعاون، من شأنه أن يجعل أي متغيّر في أي منها يؤثر في الدول الأعضاء الأخرى.

4 ـ إن انطلاق عملية التطبيع بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي والكيان الإسرائيلي وسعيها إلى خلق تكامل تنموي واقتصادي معه، عبر شمول الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بينهما

لمجمل النواحي المتعلقة بالتنمية، ستكون له انعكاساته الإيجابية على هذا الكيان على المستوى التنموي والأمني والسياسي. في المقابل فإن محدودية استفادة الدول المطبّعة على المستوى التنموي، سيترافق مع انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة عليها.

5 ـ إن قدرة بعض دول المجلس الرافضة لعملية التطبيع على مواجهة هذا «المتغير»، ستكون رهنًا بمدى قدرتها على تحمل الضغوط الخارجية وقدرتها على الانفتاح والتعامل مع الأسواق الدولية وتعزيز اتفاقياتها مع دول من خارج مجلس التعاون.

6 ـ إن هيمنة شركات التكنولوجيا الإسرائيلية على قطاع الهايتك في الدول المطبّعة، من شأنه أن يجعل من الكيان الإسرائيلي المتحكم الأساسي في هذا القطاع، مع ما يعني ذلك من امتلاكه القدرة على العبث بالأمن القومي لتلك الدول وتهديد أنظمتها، وانعكاس ذلك على القرار السياسي لتلك الدول.

7 ـ إن المكاسب المباشرة والسريعة لعملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، ورغم بعض انعكاساتها على عملية التنمية في الدول المطبّعة، سيكون لها ارتدادات مستقبلية عليها سواء على مستوى سيادة الدولة واستقلالية قراراتها أو على مستوى تبعيتها لبعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية.

8 ـ إن الخلاف بين أعضاء مجلس التعاون حول السير بعملية التطبيع سوف يخلق نموذجين للتنمية في دول الخليج، الأول يتمثل بـ «التنمية التطبيعية» وستكون الإمارات نموذجًا واضحًا له. في حين أننا سنكون أمام نموذج لـ «التنمية الطبيعية» في الدول التي ترفض قيادتها ويرفض شعبها السير في عملية التطبيع مع إسرائيل □

الحراك في الجزائر 2019: هل يمكن سماع صوت مجتمع التهميش(*)؟

مصطفى بوصبوعة(**)

جامعة باجي مختار ـ عنابة ـ الجزائر.

مقدمة

أصبح مصطلح مناطق الظل من المصطلحات الدارجة في قاموس النظام السياسي، وهو مصطلح ينم عن وعي النظام السياسي بأن حراك 2019 كان في جزء منه ناجمًا عن التهميش المكاني والطبقي الذي تعرضت له فئة كبيرة من المجتمع الجزائري، الناجم بالأساس عن الفشل في إحداث تنمية شاملة، هذا الفشل يستحضر فئات مجتمعية تعيش خارج، أو على هامش أطر وآليات الإنتاج وإعادة التوزيع المؤسسية من أفراد وجماعات ومناطق، في سيرورة أدت إلى استلاب خيارات فئات مجتمعية ومناطق.

لا يرتبط التهميش في الجزائر بدولة ما بعد الاستعمار، وإنما يمتد ليشمل مراحل تاريخية متعددة لعل أبرزها الحقبة الاستعمارية التي أبرزت أكثر فأكثر علاقة المركز بالهامش، وأراد من خلالها المستعمر كسر كل البنى السوسيو ـ اقتصادية للمجتمع الجزائري وإحالته إلى مجرد «خادم» لدى المستعمر في صورة تجسد الاستعلائية العرقية التي تمثل البنية الإبستيمولوجية للاستعمار الرأسمالي، وعلى الرغم من محاولات الخروج من سيرورة مجتمع التهميش، فإن فشل الأنماط التنموية ساهم في استمرار هذه السيرورة وفي بعض الأحيان تعميقها.

تختلف أشكال التهميش في الجزائر، فهي لا تقتصر بالضرورة على تهميش المناطق بل تمتد لتشمل فئات مجتمعية وعمرية معينة، وهو ما أدى إلى خلق انعزالية مجتمعية لدى فئات معينة من المجتمع، وهي ظاهرة بدأت تمس الشباب إلى حدٍّ كبير، وبخاصة في ظل صعوبة الانخراط في سوق العمل والمشاكل والعقبات الاجتماعية التي تواجههم.

(*) في الأصل هذه الدراسة قدّمت كورقة بحثية إلى المؤتمر الخامس للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بعنوان: «مساءلة العلوم الاجتماعيّة في دوّامة الأزمات: موجات السّخط والمطالبة بالتغيير» في كانون الأول/ديسمبر 2021.

(**) البريد الإلكتروني: bousseboua@gmail.com

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على واحدة من أهم الفئات المجتمعية التي تعيش عزلة اجتماعية، وهي الألتراس. تبحث هذه الدراسة، من خلال تحليل دور مشجعي كرة القدم (الألتراس) ـ المنتمين إلى مجتمع التهميش ـ في حراك 2019، وذلك من خلال تحليل السرديات (الأغاني، الأهازيج، الشعارات) التي أنتجها المشجعون في مرحلة ما قبل الحراك، ومن ثم تحليل دورهم في إنتاج سرديات الحراك، واعتمدنا في جمع المعطيات على مجموعة من الأغاني التي اختيرت بناءً على:

عمد المستعمر الفرنسي منذ السنوات الأولى لاحتلاله الجزائر إلى خلق مجتمع التهميش، وذلك من طريق تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاقتصاد، من خلال نزع الأراضي وإضعاف الزراعات التقليدية المحلية وإقحام الزراعات الحديثة والمكننة وغيرها.

- التعبير عن هوية الألتراس.
- التعبير عن الهجرة (غير الشرعية) كفعل انعتاقي من الواقع الذي يعيشونه.
- معارضة النظام السياسي وممارساته.

وذلك في محاولة للإجابة عن التساؤل الأساسي الذي تطرحه هذه الورقة: هل تم سماع صوت مجتمع التهميش في الجزائر بعد حراك 2019؟ تجادل هذه الدراسة أن حقبة الحراك مثلت بالنسبة إلى هؤلاء مرحلة إعادة اندماج مجتمع التهميش ضمن بوتقة المجتمع، وبخاصة أن إحدى الأغاني التي أنتجها استديو تابع لأحد فرق اتحاد العاصمة باتت واحدة من أيقونات الحراك.

أولًا: مجتمع التهميش في الجزائر: بين الإقصاء والبحث عن الانعتاق

يعد مجتمع التهميش إحدى النتائج التي تمخض عنها الاستعمار الفرنسي، ليتسع حجم هذا المجتمع نتيجة الخيارات التنموية الخاطئة، حيث بات يشمل فئات عمرية مختلفة من بينها الشباب الذين اتخذوا لأنفسهم هوية مختلفة عن سائر المجتمع فبات الملعب هو المتنفس الوحيد لهم الذي يعبّرون فيه عن معارضتهم للنظام السياسي وعن طموحهم إلى الهجرة كحل انعتاقي من واقعهم البئيس.

1 ـ مجتمع التهميش في الجزائر

يعَدّ التهميش الاجتماعي من بين أهم الظواهر التي يتم دراستها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية يتم قياس عدالة توزيع الدخل القومي من طريق الكثير من

المؤشرات لعل أشهرها مُعامل جيني (GINI Index)[1]، وهي عادلة تساهم أكثر فأكثر في استقرار المجتمع ويؤدي غيابها إلى تبعات اجتماعية تؤدي في حال استمرارها إلى عدم استقرار سياسي قد يفضي إلى إسقاط الأنظمة السياسية على غرار ما حصل في الربيع العربي.

ارتبط الاهتمام بالتهميش كمصطلح أكاديمي بظهور الحركات اليسارية التي لفتت الانتباه إلى الإقصاء الذي تعرضت له فئات معيَّنة من المجتمع تعيش على هامش آليات الإنتاج وتُحرم حقَّها في إعادة التوزيع، ولهذا فإن المقصود بالتهميش هي الفئة الاجتماعية التي يتم إقصاؤها من البيئة الثقافية ـ الاجتماعية والاقتصادية وهو تهميش قد يكون اجتماعيًا أو طبقيًا (اللامساواة الطبقية / المجتمعية)، ويكون بالنتيجة تعبيرًا عن الكمّ البشري المهمل في منطقة معينة[2].

عمد المستعمر الفرنسي منذ السنوات الأولى لاحتلاله الجزائر إلى خلق مجتمع التهميش، وذلك من طريق تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاقتصاد، من خلال نزع الأراضي وإضعاف الزراعات التقليدية المحلية وإقحام الزراعات الحديثة والمكننة وغيرها[3]، كان من بين إجراءات تحطيم البنى الاقتصادية وخلق مجتمع التهميش، تحويل الجزائري (مالك الأرض السابق) إلى مجرد عامل عند صاحب الأرض الجديد (المُعمر)، إذ كانت أغلبية المزارعين من السكان في نهاية الخمسينيات مكونة من أجراء لدى المعمرين[4]، ومن خلال خلق لاعدالة مجالية من طريق خلق فضاء أوروبي متطور في مقابل فضاء للأهالي لا يضمن لهم مقومات العيش الكريم، تم تعزيز الفوارق بين الأهالي والأوروبيين، لترسم البيوت القصديرية (العشوائيات) التي اتخذها الجزائريون مسكنًا لهم في حواشي المدن الكبرى لتكون طريقهم لابتغاء سبل العيش في تلك المدن (الفضاء الأوروبي) أهم صور مجتمع التهميش[5].

ترافق تبني الجزائر للاشتراكية مع شعارات طموحة، صبت في مجملها في خانة رفع الغبن عن مجتمع التهميش الذي عانى الويلات، غير أن هذا الخيار لم ينتج سوى برجوازية جديدة باسم العدالة الاجتماعية. فمع نهاية الثمانينيات وصلت نسبة الدخل التي يحصل عليها أغنى 20 بالمئة في الجزائر إلى 47.2 بالمئة في مقابل حصول أفقر 20 بالمئة على 6.5 بالمئة[6] .

---

(1) يعد مقياسًا للتشتت الإحصائي الذي يهدف إلى تمثيل عدم المساواة في الدخل أو عدم المساواة في الثروة داخل دولة أو أي مجموعة أخرى من الناس. تم تطويره بواسطة الإحصائي وعالم الاجتماع الإيطالي كورادو جيني.

(2) سميرة قوندي، «مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري: إشكاليات نظرية،» **التواصل**، العدد 47 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 179 ـ 180.

(3) عائشة التّايب، «التحولات الحضرية بمناطق الاستغلال المنجمي بالمغرب العربي: المناطق المنجمية بالجنوب التونسي مثالًا،» **إنسانيات**، العدد 42 (2008)، ص 33.

(4) عمر بسعود، «الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963 ـ 2002)،» إنسانيات، العدد 22 (2003)، <https://bit.ly/3c04bVs>.

(5) مصطفى بوصبوعة، **الاقتصاد التضامني كآلية لتجاوز اللامساواة الاجتماعية والمناطقية** (الجزائر: منشورات فريديرش إيبرت، 2020)، ص 7.

(6) قاعدة بيانات الأمم المتحدة، «معامل جيني»، <http://data.un.org/Data.aspx?d=WDI&f=Indicator_Code%3ASI.POV.GINI> (تاريخ الدخول 20 أيار/مايو 2020).

دفع تعاظم الفوارق الطبقية في الجزائر إلى تزايد الاهتمام بمجتمع التهميش كظاهرة اجتماعية وباتت هذه المصطلحات دارجة في أدبيات علم الاجتماع في الجزائر، وعمومًا من الممكن أن نشير إلى الأعمال التي قام بها كل من علي الكنز وعبد الناصر جابي التي أكدا فيها أن المجتمع الجزائري باتت تتجاذبه طبقتان هما: مجتمع التهميش ومجتمع العصرنة، ولكل طبقة مجموعة من الخصائص. فناهيك بالاختلاف الملموس من الناحية الاقتصادية يؤكد الباحثان أن مجتمع العصرنة يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة الفرنسية، وتجتمع حول شعارات مثل الديمقراطية والتسامح واللاعنف، وتمكين المرأة ويتبنى في معظمه الفكر العلماني، بينما لا يؤمن مجتمع التهميش بهذه الطروحات ويميل في معظمه إلى مساندة التيار الإسلامي[7].

2 ـ الألتراس كنموذج لمجتمع التهميش

يعد تشجيع فرق كرة القدم ومشاهدتها سواء عبر شاشات التلفزيون أو في الملاعب من الهوايات المفضلة للكثير من الأشخاص، وقد يتحول هذا التشجيع إلى هوية يُعرِّف بها المرء نفسه حينما يحدد الفريق الذي يشجعه. غير أن تشجيع فرق كرة القدم ربما يتحول إلى هوس بفريق كرة القدم، وهو ما يحلينا إلى تصنيف آخر يتناسب مع هذا الهوس، وهو ما يُعبر عنه بمصطلح الألتراس (Ultras). وعمومًا فإن كل مشجع فريق كرة قدم يكتفي بالتشجيع، بينما الألتراس إضافة إلى التشجيع فهم يبذلون جهدًا كبيرًا لإثراء تجربة المباراة لهم وللآخرين، وعادة ما تكون هذه التجربة مرتبطة بتصميم رقصات (التيفو) ولافتات، إضافة إلى الدعم الصوتي من طريق جوقات موسيقية ومن طريق القنابل الملونة أيضًا، والهدف الأساس لهؤلاء هو تشجيع فريقهم وإرهاب الفريق الآخر[8].

عادة ما يتموقع الألتراس ضمن ما يعرف بالكورفا (Curva) بالإيطالية والفيراج (Virage) بالفرنسية، وتكون خلف المرمى وهي منطقة عمياء لا يحبذها المشجعون الكلاسيكيون، وبما أن تشجيع الفريق بالنسبة إلى الألتراس يتجاوز المتعة فإنهم يختارون هذه المناطق لحمل شعارهم وترديد أهازيجهم التي لا تتوقف طوال المباراة، وغالبًا ما ينقسم الملعب إلى كورفا شمالية وكورفا جنوبية[9].

في الغالب ينقسم الألتراس إلى قسمين لتشجيع الفريق ويطلق كل ألتراس تسمية مختلفة لنفسه، فعلى سبيل المثال يضم اتحاد الجزائر العاصمة Ultras The Twelfth Player 2011 وUltras Green Corsairs 2012. ونظرًا إلى المكانة التي يحظى بها الفيراج يعد وسم الفيراجيست بالنسبة إلى الألتراس علامة هوياتية (Identity Marker). تجسد هذه العلامات الخصائص التي لها معنى

---

(7) علي الكنز وعبد الناصر جابي، «الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة»، في: سليمان الرياشي [وآخرون]، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة المستقبل العربي؛ 11، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 265 ـ 266.

(8) Rinelle Cere ««Forever Ultras» : Female Football Support in Italy,» in: Kim Toffoletti and Peter Mewett, eds., *Sport and its Female Fans* (New York: Routledge, 2021), p. 46.

(9) ألتراس، موسوعة ويكيبيديا، <https://bit.ly/2QU4DjM> (تاريخ الدخول 18 أيار/مايو 2021).

بالنسبة إلى هؤلاء وإلى المجتمع الذي يعيشون ضمنه، يردد فريق اتحاد الجزائر أغنية وليد الفيراخ (Wlid el virage) في مبارياتهم للتعبير عن انتمائهم إلى هذا الفريق:

الجدول الرقم (1)
كلمات أغنية «Wlid el virage» بالدارجة وتوضيحها باللغة العربية الفصحى

كلمات الأغنية بالدارجة	ترجمتها باللغة العربية
يا لميمة عشق الحمرة كواني	أمي، لقد اكتويت بحب الحمراء [أحد ألوان الفريق]
نقول خلاص ونلقى روحي معاها	في كل مرة أقول أن الأمر قد انتهى، لكنني أجد نفسي معها
في كل مدينة بعلامك ونغني	في كل مدينة أحمل علمك وأغني
غير L'USMA لي قلبي يهواها	قلبي لا يهوى سوى فريق اتحاد الجزائر العاصمة
مانشفاش معاها n'absenter	لا أتذكر أنني تغيبت يومًا
Jamais jamais وغير فكرني لا نسيت	أبدًا، أبدًا ذكرني إن نسيت
نموت عليها بالحرارة n'supporter	أشجعها بكل جوارحي
Sacrifice y'dépasser les limites!	تضحيات تتعدى الحدود

المصدر: قناة viragiste usmiste على منصة اليوتيوب، <https://bit.ly/3yqPgA6>.

لا تقتصر هذه الجهود فقط على تشجيع فرق كرة القدم، ولكن قد تتحوّل مدرجاتٍ كرة القدم إلى مدرجاتٍ لإبداء المعارضة السياسية والتنفيس عن الاحتقان الاجتماعي الناجم عن الإقصاء من أطر وآليات التوزيع الاقتصادي، وهي ظاهرة تنتشر في الدول التي تعاني لاعدالة طبقية ومناطقية والمنتمين عمومًا إلى ما يعرف بمجتمعات التهميش.

3 ـ الألتراس والتهميش: اللافاعلية الاجتماعية والبحث عن الاندماج

تعَدّ مرحلة العشرية السوداء (1990 ـ 2000) من بين أخطر المراحل التي مرت بها البلاد، فإلى جانب اللااستقرار الأمني الذي خيم على المرحلة، عرفت البلاد الكثير من الأزمات الاقتصادية، حيث بلغ حجم المديونية 27 مليار دولار وارتفعت البطالة إلى 19 بالمئة. كما أن سياسة الخصخصة التي فرضها صندوق النقد الدولي أدت إلى تسريح عشرات الألوف من العمال، وهو ما أسفر عن تجاوز معدلات البطالة 24.36 بالمئة[10]. مثّلت معدلات البطالة المرتفعة والعيش في الأحياء الشعبية والمنازل المكتظة أحد أبرز معالم التنشئة الاجتماعية للشباب. في تلك الحقبة بدأ شباب الأحياء على نحو متصاعد بصوغ إحساسهم بالهوية والولاء للحي ولنادي كرة القدم، إذ نتيجة غياب الفاعلية الاجتماعية وإقصاء عدد كبير منهم عن آليات الإنتاج وإعادة التوزيع باتت هويتهم تنحصر في فريق كرة القدم.

(10) حسيبة بن عبو وعبد القادر بلعربي، «البطالة في الجزائر: دراسة قياسية 1990 ـ 2019،» **دفاتر** *Mecas*، السنة 16، العدد 2 (كانون الأول/ديسمبر 2020)، ص 325.

لكل نادٍ كاتب أغانيه وآلاته الموسيقية في كل مباراة كرة قدم، يخلق المشجعون مشهدًا من الفرح من خلال ترديد الأغاني التي تعبر عن إحباطهم وطموحهم ورغبتهم في عبور البحر الأبيض المتوسط، ولهذا فإن الملعب بالنسبة إلى الألتراس لا يمكن أن يكون مجرد مكان لتشجيع فريق كرة القدم وإنما يتضمن الكثير من التماثلات، أبرزها:

أ ـ الملعب كمركز حضري

على الرغم من محاولات الدولة الجزائرية القضاء على الازدواجية المجالية التي خلقها الاستعمار، فإن الفشل في تحقيق تنمية شاملة أدى إلى استمرار هذه الازدواجية أو تعميقها، حيث كرست وجود مناطق متطورة ومندمجة اقتصاديًا تتركز أساسًا في السهول الساحلية والأحواض الداخلية، وإهمال مناطق أخرى متخلفة تتركز في الجبال والمناطق الحدودية والهضاب العليا[11].

لهذا فإن الملعب الغائب بصورة شبه كلية عن المناطق المهمشة أو الموجود بصورة شبه بدائية في هذه المناطق والمُنحصر في صورته المتطورة في المدينة، التي تعود ملكيتها للفرق الكبرى تحت إشراف الدولة، يجعل من الملعب سبيلًا للتمدن وطريقة معينة في إنتاج المدينة، حيث إن التشجيع يضمن لهؤلاء الحضور في مقاهي المدينة التي تتبع لفريقهم، وبخاصة أن المجال الحضري وضواحيه يتم تقسيمه وفقًا للاستقطاب الكروي الذي يكون في العادة استقطابًا ثنائيًا مع وجود فرق أقل شأنًا[12]، وهو ما يؤدي إلى تحديد العلاقة بين الهرمية الاجتماعية والرياضية والعمرانية[13]، ففي قسنطينة (مدينة شرق الجزائر العاصمة) أدّت فرق كرة القدم دورًا كبيرًا في محاولات اندماج الأحياء الجديدة في النسيج الحضري (حالة حي الإخوة عباس المعروف بواد الحد)، حيث يرتبط تكوين الانتماءات وصوغ المخيال الحضري عبر الانشطار بين فريقي نادي مولودية قسنطينة (MOC) والنادي الرياضي لقسنطينة (CSC) فالانشطار بين هذين الفريقين والانتماء الهوياتي إليهما وهو ما يعطي بعدًا للانتماء إلى المدينة وإنشاء نسيج هوياتي جديد بعيد من الأساطير التأسيسية[14]. يمكن أن نلاحظ درجة التماهي مع الفريق في الشعارات التي يرفعها المشجعون، فأحد مشجعي CSC أكد أنه ينتمي إلى الفريق قلبًا وقالبًا: «أنا سنفور ولد سنفور والسنفور ماعندوش marche arrière»[15] (أنا أشجع فريق النادي الرياضي لقسنطينة أبًا عن جد، ومشجعو الفريق لا يعرفون التراجع) وهو ما يشير إلى درجة التضحية التي يمكن المشجع أن يبذلها وبخاصة أنه توارث حب الفريق أبًا عن جد.

---

(11) بوصبوعة، **الاقتصاد التضامني كآلية لتجاوز اللامساواة الاجتماعية والمناطقية**، ص 3.

(12) عابد بن جليد، «ملعب كرة القدم: مكان للتعايش الاجتماعي، للتعبير ولإدماج شباب ضاحية مدينة وهران (الجزائر)،» ترجمة محمد داود، **إنسانيات**، السنة 34 (2006)، <https://journals.openedition.org/insaniyat/9965>.

(13) Abed Bendjelid, «Djamel Masri Boulebier, Constantine: de la ville au sport,» *Insaniyat*, vol. 31 (2006), <https://journals.openedition.org/insaniyat/9899> (date accès 20 mai 2021).

(14) Ibid.

(15) لطفي دنبري، «أسباب العنف في الملاعب الجزائرية من وجهة نظر المناصرين: مناصري فريق شباب قسنطينة نموذجًا،» **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، السنة 6، العدد 1 (حزيران/يونيو 2019)، ص 237.

ب ـ الملعب كحيز للعمل السياسي

يعَدّ الملعب مكانًا للتعبير عن آمال الألتراس وآلامه، حيث يعبرون عن تطلعاتهم وعن خيباتهم الكثيرة وعن معارضتهم للنظام السياسي، فالكثير من الأهازيج تحمل معها تعبيرًا عن الرغبة في الهجرة، وتتضمن اعتذارًا عن هذا الفعل المؤلم في كثير من الأحيان للأسرة وبخاصة الأم، يعترف الفيراجيست أنهم غالبًا لا يحسنون التصرف، وأن التهميش قادهم إلى الانحراف، ولهذا فهم يحمّلون النظام السياسي مسؤولية وضعهم، فبالرجوع إلى ما يردده أنصار الحراك في «شكون سباب عذابنا»، نجدهم يحملون النظام المسؤولية عن ما آل إليه وضعهم.

الجدول الرقم (2)

كلمات أغنية «شكون سبابنا» بالدارجة وتوضيحها باللغة العربية الفصحى

كلمات الأغنية بالدارجة	ترجمتها باللغة العربية
شكون سبابنا شكون سبابنا شكون سبابنا	من يتحمل مسؤولية ما نحن عليه
الدولة هي سبابنا، سباب عذابنا	الدولة هي السبب، سبب عذابنا
L'algerie راهي رشاتنا	لقد دقنا الأمرين في الجزائر

المصدر: .<https://www.youtube.com/watch?v=WIKRVX8P3n8&t=1s>

يعَدّ الملعب أحد أهم أماكن ممارسة العنف الرمزي ضد كل ما يرمز إلى النظام السياسي، حيث خلصت دراسة قادها الباحث عصام أمين دراجي إلى أن الذين يمارسون العنف يعانون انخفاضًا في رؤيتهم لذاتهم المجتمعية وهم دائمًا ما يستخدمون مصطلح الحقرة (الظلم) للتعبير عن علاقتهم بالسلطة[16]، ويمثل رجال الشرطة في مخيال الألتراس أحد أهم أشكال التنظيم الرسمي وممثلي الدولة التي يعتقدون أنها أحد أسباب الوضع الذي يعيشونه (الحقرة). ولهذا فإن العنف الموجه ضد رجال الشرطة هو عنف موجه ضد مصدر الإحباط والإقصاء الاجتماعي، هناك الكثير من الصور التي يشبِّه بها الألتراس رجال الشرطة على غرار السيارات التي تستعملها الشرطة، أو تعبير «المؤسسة» الذي يشير إلى السجن أو مصطلح من قبيل: cerato وvito وهي سيارات تستخدمها الشرطة ويتم فيها اقتياد المشجعين للتحقيق والسجن. ففي أحد الأهازيج يردد أنصار مولودية الجزائر أغنية يعبر فيها الأنصار عن حبهم الشديد للفريق وعن عدم تراجعهم عن تشجيعه تحت أي طائلة:

الجدول الرقم (3)

يتضمن كلمات أغنية I'm sorry بالدارجة وتوضيحها باللغة العربية الفصحى

كلمات الأغنية بالدارجة	ترجمتها باللغة العربية
ياي والله مانارانا حابسين	والله لن نتوقف
No capito	لا نفهم (مصطلح إيطالي)
سطاد نديرولو la mi ـ temps	سنوقف المباراة في نصفها الأول
ya jibi sorento wel vito	أحضرو ال sorento و vito

المصدر:<https://bit.ly/2QRv9tV>

(16) Islam Amine Derradji et Amel Gherbi, «Le Hirak algérien: un laboratoire de citoyenneté,» *Metropolitiques*, 12 juillet 2019, <https://bit.ly/3HIyEZZ> (date d'accès 19 septembre 2021).

يؤكد الألتراس أنهم لن يتوانوا عن ارتكاب أعمال العنف التي قد تفضي إلى إيقاف المباراة في منتصفها، ويؤكدون أنّ لا شيء يردعهم سواء الشرطة العادية التي تقتادهم عبر عرباتها vito إلى التحقيق والسجن أو حتى فرقة البحث والتدخل BRI التي تستخدم سيارات sorento. وتُعد هذه الفرقة التابعة للشرطة الجزائرية أكثر صرامة بالنظر إلى تدريبها الخاص للتعامل مع مختلف أنواع الشغب، أو سيارات Caddy التي يستخدمها أعوان وضباط إعادة التربية.

بينما ينتقد مناصرو مولودية الجزائر في أغنية «عام سعيد» مصيرهم الذي يلقونه بعد أن يتم القبض عليهم، حيث إنهم يعبّرون بمرارة عن واقعهم قبل الدخول إلى السجن وبعده، فقبل الدخول إليهم يعيشون حياة بائسة في ظل نظام سياسي أقصاهم من أي مشاركة سياسية أو اقتصادية، وهو إقصاء تم تقنينه ـ وفقهم ـ وبمجرد أن يُعبروا عن رفضهم لهذا الواقع فإن مصيرهم الحتمي هو السجن البارد الذي يكابد أهلهم الأمرّين للوصول إليه نظرًا إلى بعده، ناهيك بالتكاليف الاقتصادية التي يتحملها الأهل لإطعام أبنائهم المسجونين:

الجدول الرقم (4)
كلمات أغنية «عام سعيد» بالدارجة وتوضيحها باللغة العربية الفصحى

كلمات الأغنية بالدارجة	ترجمتها باللغة العربية
عام سعيد عام سعيد	عام سعيد عام سعيد
ميندك نخمم ونقول مازال بعيد	في بعض الأحيان أفكر وأقول لا يزال الأمر بعيدًا
عام سعيد عام سعيد	عام سعيد عام سعيد
ليهم ماشي لينا والزوالي يغيض	لهم وليس لنا ، حال الفقير يثير الشفقة
لمعيشة والله ما هي reglo	حياتنا ليست على ما يرام
لكراسا راهم قسموهم à huis clos	لقد تم اقتسام كراسي السلطة في جلسات مغلقة
ماتشوفو والو ما تدو والو	لن تروا شيئًا ولن تأخذوا شيئًا
كتبوها بيديهم فالقانون	لقد كتبوها بأيديهم عن طريق القانون
علابيها الزوالي راهي ضيقلو	لهذا فإن الفقير ضاق ذرعًا بالوضع
كي يجو يريكلامو الدولة Y'bipiwlou	حينما يطالب بحقه فإنه يتعرض للاعتقال حالًا
فالشتا الباردة والعبور الآفلو	يتم وضعك في سجن بارد وبعيد
والقفة تسوى فوق المليون	يقدر ثمن القفة (التي يتم إحضارها للمسجون من جانب أهله) أكثر من 10000 دج.
لوكان n'snapi يخرجلي caddy	لو ألتقط صورة عبر السناب شات فستخرج في شكل سيارة شرطة
و ال Caddy راهو يدي للقاضي	سيارة أعوان إعادة التربية تأخذك إلى القاضي
والقاضي قالي نخليك تصدي	أخبرني القاضي أنني سأقضي سنوات طويلة في السجن
لي يحل فمو تصرالو هكذا	من يجرؤ على التعبير فإن هذا هو المصير

المصدر: <https://www.youtube.com/watch?v=tuViRCJmXos>

هنا الشرطة في مخيال الألتراس المُعبر عنه بالسيارات التي يستخدمونها، ترتبط بسلطة الضبط الاجتماعي التي تصل إلى حد سجنهم، وإلى المعاناة التي يلاقونها من جرَّاء دخولهم إلى السجن، وبخاصة أن الألتراس دائمًا ما يعبرون عن ارتباطهم العاطفي بعائلاتهم وبخاصة الأم، فدائمًا ما تكون الأم حاضرة في أهازيج المناصرين. فأنصار الحراش حينما يعبرون عن تذمرهم من الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر في أغنيتهم «شكون سبابنا» (من هو المسؤول عن وضعنا)، ويؤكدون أن الحرقة (الهجرة غير الشرعية) هي الحل يوجهون تساؤلًا فيه الكثير من الحسرة إلى أمهاتهم: ياما علاه راكي تبكي (لماذا تبكين يا أمي) ويقولون في مقطع آخر «غير أسمحيلي يا لعزيزة يا لي المكتوب عليك داني» (الرجاء أن تسامحيني عزيزتي، فقد أخذني القدر بعيدًا عنك)».

ج ـ الألتراس وحلم الانعتاق من الحرمان

أمام هذا الوضع الذي يعايشه الألتراس، تبقى الحرقة (الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا) هي الحل الأمثل بالنسبة إلى هؤلاء، فهم يرون فيه انعتاقًا من واقعهم البائس، المملوء بالظلم الاجتماعي والفوارق الكبيرة التي أدت بهم إلى الوصول إلى هذه المرحلة، يعبر هؤلاء دائمًا عن أن الحرقة ليست سوى نتاج لهذا الوضع «لو كان جينا لاباس مانحرقوش لبلاد الناس» (لو كنا بخير لما أقدمنا على الهجرة غير الشرعية إلى بلاد الغير).

يدرك الألتراس تمامًا المخاطر التي تعتري هذه الرحلة، فليس من قبيل المصادفة أن يردد مناصرو اتحاد العاصمة أغنية بابور اللوح (قارب خشبي)، والعنوان تم اختياره للدلالة على أن مصير الرحلة قد يكون الفشل، ولكن على الرغم من هذا فإنهم يؤكدون عدم قدرتهم على تحمل العذاب (مارانيش قادر نحمل هاد العذاب)، ولهذا فهو يطلب من إحداهن وهي في الغالب أمه أن تسمح له بالذهاب (خليني نروح... قلبي مجروح)، ليؤكد الألتراس في مقطع آخر أن نجاته في رحلة الحرقة مرتبطة بالقضاء والقدر ليؤكد أنصار الحراش في أغنيتهم «شكون سباب» أن بارقة الأمل الموجودة ولو على قلتها للوصول إلى الضفة الأخرى تمثل له فرصة تستحق المجازفة:

الجدول الرقم (5)
كلمات أغنية «شكون سبابنا»
بالدارجة وتوضيحها باللغة العربية الفصحى

ويلا صدقتلي في ملغا		إذا ما استطعت الوصول والنجاح في مالقة
بيش مليح يدخل التيكي		سأجني الأموال وألبس هندامًا محترمًا

المصدر: .<https://www.youtube.com/watch?v=WIKRVX8P3n8&t=1s>

تحمل أغاني الألتراس الكثير من التبريرات للهجرة وهي تندرج عمومًا في خانة تحميل النظام السياسي مسؤولية ما سيقومون به، نتيجة غياب الفرص واحتكار الثروة ناهيك بأن الألتراس لا يمارس فعل الهجرة للتخلص من واقعه بل يريد من خلاله أن يخلّص عائلته من واقعهم المزري، يعبر فيراجيست اتحاد العاصمة عن هذا الأمر في أغنيتهم بحر الطوفان:

الجدول الرقم (6)
كلمات أغنية «بحر الطوفان» بالدارجة وتوضيحها باللغة العربية الفصحى

كلمات الأغنية بالدارجة	ترجمتها باللغة العربية
وكيلو الله ليكان السبة وحتم الهربة	حسبي الله على من كان السبب وأجبرنا على الهرب
داو كلش وحنا مكانش	أخذوا كل شيء بينما لم نحصل على شيء
Pays de mort دزاير متقوبة	أرض الموت، الجزائر مثقوبة
ولادها منها راهم يسيلو	أولادها يتركونها
فقرا والعايلة منكوبة	يعانون الفقر وعائلاتهم تعاني أيضًا

المصدر: .<https://bit.ly/2REdfeP>

وهو تمامًا ما يردده أنصار الحراش في «شكون سبابنا»، إذ بعد أن يؤكد أن الحرقة هي الحل (La solution راهي في الحرقة) يوجهون رسالة إلى أمهاتهم يدعونهم فيها إلى الكف عن البكاء (ياما قولي علاه راكي تبكي)، ويذكرونهم أن من في السلطة قد خانوا عهد الثورة (ياك هاذو لي خانو الفلاقة = أليس هؤلاء هم الذين خانوا الفلاقة (من حملوا السلاح ضد المستعمر)؟).

ثانيًا: حراك 2019 والألتراس: الخروج من ضيق الملعب إلى فسحة الشارع

مثّل حراك 2019 مناسبة اندمجت فيها أصوات الألتراس مع صوت باقي مكونات المجتمع للمطالبة بالتغيير، كانت هذه هي المرة الأولى التي يجد فيها الألتراس مكانًا غير الملعب ليرددوا فيها أهازيجهم وليعبّروا عن آمالهم التي تتقاطع مع باقي فئات المجتمع، هذا المجتمع الذي طالما نظر إلى هذه الفئة على أنها فئة منحرفة أو بتعبير «بوندية» بالدارجة الجزائرية.

1 ـ كرونولوجيا حراك 2019

لم تكن الجزائر بعيدة من مشهد موجة التحول الديمقراطي التي شهدها الوطن العربي منذ سنة2011، إلا أن الصورة القاتمة التي تركها فشل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد إيقاف المسار الانتخابي 1992 وما تلاه من حرب أهلية (1992 - 1999) ذهب ضحيتها عشرات الألوف من الجزائريين، والبحبوحة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، ساهمت في نجاح النظام في وأد الحركات الاحتجاجية وتركها ضمن خانة الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي.

بيد أن رهان السلطة على استمرار البحبوحة المالية لشراء السلم الاجتماعي، والتهديد ببعبع الحرب الأهلية وبسيناريوهات أشبه بتلك التي حصلت في ليبيا وسورية، لم يعد يجدي نفعًا، وبخاصة مع وصول الوضع في الجزائر إلى درجة غير مسبوقة من الاحتقان السياسي، وهو ما أدى إلى اندلاع حركات احتجاجية منذ 22 شباط/فبراير 2019، بدأت برفض ترشح عبد العزيز بوتفليقة إلى عهدة خامسة، بعدما كان يعاني منذ عام 2013 تبعات المرض الذي أقعده وجعله عاجزًا عن

ممارسة مهماته السياسية، حيث لم يتمكن من مخاطبة الجماهير منذ 2011 وهو ما جعل الكثير من الأصوات تتعالى من أجل الخروج للتظاهر في مختلف المدن الجزائرية، حيث لاقت هذه الدعوات استجابة كبيرة من جانب مختلف أطياف المجتمع الجزائري.

وأمام تزايد زخم التظاهرات طرح عبد العزيز بوتفليقة مبادرة تتضمن عدم ترشحه لعهدة رئاسية خامسة مقابل إدارته مرحلة انتقالية، غير أن رفض الشارع هذه المبادرة اضطره إلى تقديم استقالته في نيسان/أبريل 2019، ليتولى بعدها عبد القادر بن صالح رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة إلى حين انتخاب رئيس جديد، حيث نظمت انتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2019 أفضت إلى وصول عبد المجيد تبون إلى السلطة.

لم ترق نتائج الانتخابات ولا الأجواء التي أجريت فيها للكثير من المشاركين في الحراك أو الحراكيين، وهو ما أدى إلى استمرار خروجهم إلى الشارع رغم التحذيرات التي أطلقها النظام السياسي، في حين مثلت جائحة كورونا واحدة من الأسباب التي أدت إلى تراجع الحراك، التي يرى الكثيرون أنه لم يحقق أهدافه وبخاصة في ظل الإفراج عن كثير من رموز النظام البائد.

2 ـ حراك 2019: حينما يردد الشارع هتافات الفيراجيست

ساهم حراك 2019 في إزالة الصورة النمطية التي كان يعانيها الألتراس، حيث مثل هؤلاء بؤرة الحراك في الجزائر، فألتراس اتحاد العاصمة المعروفين بـ Usmistes أبدعوا في إنتاج أغنية La Casa del Mouradia التي استوحيت من السلسلة الإسبانية الشهيرة La Casa de papel، في تلميح مبدع إلى أن الفساد في الجزائر يتم ضمن الدائرة الضيقة في السلطة وتحديدًا داخل القصر الرئاسي الموجود في المرادية[17]. هذه الأغنية التي ألفت على نحوٍ جماعي والمكتوبة بالدارجة الجزائرية وتحديدًا بالدارجة المعتمدة في العاصمة، تستحضر مختلف العهدات الأربع التي قضاها الرئيس بوتفليقة على رأس البلاد، فهي بإيحاءاتها السياسية، لائحة اتهام ضد الرئيس الجزائري السابق. وهي تتألف من جوقة تتناوب مع آيتين متناغمتين وهو ما يجعل من السهل تذكرها.

تبدأ هذه الأغنية في مطلعها بتوصيف حال الشباب المهمش، حيث تصف الأغنية على لسان أحد الشباب حاله مع الإدمان كمتنفس له ويلقي اللوم فيما آل إليه حاله على النظام السياسي.

الجدول الرقم (7)
الجزء الأول من أغنية La Casa del Mouradia

ساعات لفجر ومجاني نوم	لقد حلت ساعة الفجر ولم أنم بعد
راني n'consommer غير بشويا	أتناول [المخدرات] بجرعات صغيرة
شكون السبة وشكون نلوم	على من نلقي اللائمة، ومن نلوم
ملينا لمعيشة هذيا	سئمنا هذه المعيشة

(17) Samia Khichane, ««La Casa del Mouradia»: un chant à la tribune des dominés,» *Cahiers de littérature orale* (Hors - Série, 2020), p. 103.

يصف الجزء الثاني من الأغنية بطريقة مبدعة مختلف العهدات التي تولاها الرئيس بوتفليقة، حيث تم وصف العهدة الأولى بأنها عهدة تم فيها خداع الجزائريين باسم العشرية السوداء (الحرب الأهلية)، أما العهدة الثانية فهي عهدة اتسمت بحسب توصيف الأغنية بتزايد الفساد، في حين كانت العهدة الثالثة عهدة تقشف (بسبب تراجع مداخيل البترول)، أما العهدة الرابعة فاتسمت باستمرار حكم بوتفليقة رغم مرضه وهو ما فتح باب التساؤلات حول من يحكم بالفعل.

الجدول الرقم (8)
الجزء الثاني من أغنية La Casa del Mouradia

فالأولى نقولو جازت، حشاوهانلا بالعشرية	مضت العهدة الأولى، وخدعونا باسم العشرية السوداء
فالثانية الحكاية بانت La Casa Del Mouradia	في العهدة الثانية اتضح الأمر La Casa Del Mouradia
فالثالثة البلاد شيانت مالمصالح الشخصية	في العهدة الثالثة تدهور حال البلاد بفعل المصالح الشخصية
فالرابعة البوبية ماتت وما زالت القضية	في العهدة الرابعة ماتت الدمية (يقصدون الرئيس)

مثلت هذه الأغنية ترنيمة الحراك الجزائري، فبعد أن كانت تردد من جانب الألتراس فقط في محيط الملعب، باتت تردد من جانب جميع فئات المجتمع نساء ورجالًا ومن جميع الفئات العمرية. فلقد مثلت 2019 لحظة تاريخية فارقة بالنسبة إلى الألتراس كمجتمع للتهميش، فلأول مرة يتم السماع لأصواتهم ويتماهى صوتهم مع صوت باقي الجماهير، حيث ردد الكثير من الجزائريين أهازيج من قبيل «فيراجنا الهدرة بريفي» (الكلام بيننا في المنعرج)، ولأول مرة يتسع الفيراج، ذلك المكان الذي اختاره الألتراس، إلى شوارع رحبة ويتحول معها الكلام السري إلى كلام علني سمعه العالم عبر شاشات التلفزة.

تمثل الحرقة بارومترًا لقياس مدى اندماج الألتراس كمجتمع للتهميش، حيث تراجعت هذه الظاهرة في الأسابيع الأولى للحراك وتصاعدت آمال هؤلاء في إحداث تغيير، في حين عاودت هذه الظاهرة الارتفاع على نحوٍ مضطرد في مرحلة ما بعد الحراك.

3 ـ الحراك آمال الانعتاق وتراجع الهجرة

خلال حراك 2019 لم يعد الألتراس يرددون ما كان يومًا ترنيمتهم المقدسة «la solution el7r9a» (الحل هو الهجرة غير الشرعية)، وإنما صدح هؤلاء هذه المرة بشعار آخر عبر عن أملهم في ما سيتمخض عنه الحراك «ماراناش حارقين رانا هنا قاعدين» (لن نهاجر سنبقى هنا)، وما نحرقوش للغربة نحرقولكم ريسانكم (لن نهاجر، سنزعجكم بمطالبنا) (انظر الشكل الرقم (1)).

على الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية فإن بعض الصحف المحلية أوردت تقارير حول تراجع الهجرة غير الشرعية من الجزائر منذ انطلاق الحراك، حيث لم تسجل الجزائر خلال الأسابيع الأولى من الحراك سوى محاولات قليلة لـ«الحرقة»، فعبر شواطئ البلاد الشرقية والغربية لم تسجل

سوى 5 محاولات للهجرة قُبض في إثرها على 110 أشخاص، في حين نقلت وسائل إعلام إسبانية عن وزير الداخلية الإسباني تأكيده أن الهجرة غير الشرعية تراجعت خلال الأسابيع الأولى للحراك[18].

الشكل الرقم (1)
أحد الشعارات المرفوعة خلال حراك 2019

المصدر: «تراجع في أعداد الحراقة بسبب الحراك الشعبي،» الشروق أونلاين، 2019/3/7، <https://bit.ly/3Cm3KlC> (تاريخ الدخول 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

الحرقة كاستراتيجية للانعتاق والخروج من التصور البائس لم تعد مطروحةً. لذا نسبة كبيرة من الألتراس كمجتمع مهمش مرشح للهجرة، وهذا بمجرد أن بات لديهم صوت (الاحتجاج) خلال مرحلة الحراك. فبعد أن عاش الألتراس على هامش المجتمع يحدوهم الأمل في أن يعبروا إلى الضفة الأخرى صدحوا هذه المرة بشعار «رانا هنا!» كتعبير عن شعورهم بالانتماء لأول مرة إلى المجتمع وارتباطهم بالمجتمع السياسي، وهو ما خلق لدى أولئك إيمانًا بالقدرة على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي، حيث انعكس هذا التمكين لهذه الفئة الاجتماعية على الأقل من الناحية الرمزية بصورة جلية على الألتراس حيث بدأت عملية بناء هوياتية جديدة لا تنحصر في الحي والفريق بل باتت تمتد

(18) عبد الرازق عبد الله، «الجزائر.. هل كبح الحراك الشعبي الهجرة نحو أوروبا (تحليل)،» وكالة الأناضول، 27 حزيران/يونيو 2019، <https://bit.ly/3kPb2bE> (تاريخ الدخول 12 شباط/فبراير 2021).

لتشمل الهوية الوطنية بعد أن كانوا يعيشون على حافة المواطنة ولا يمتلكون حسبهم من وطنهم سوى بطاقة التعريف الوطنية[19].

4 ـ تراجع الحراك: فقدان الأمل والرجوع إلى دائرة الحرقة

أدت عدة عوامل إلى تراجع زخم الحراك، وذلك بعد الانقسام الذي شهده الشارع الجزائري بين مساند ومعارض للإجراءات التي اتخذها الجيش الجزائري الساعية إلى ضمان انتقال سلس للسلطة، حيث رأى فيها البعض التفافًا على المطالب الشعبية، بينما رأى جزء من الشارع الجزائري هذه الإجراءات ضمانات حقيقية تنمّ عن رغبة السلطة السياسية في إحداث انتقال ديمقراطي حقيقي، ومع ذلك فقد استمر جزء من الجزائريين في الخروج إلى الشارع، غير أن انتشار جائحة كورونا مثّل بداية النهاية لهذا الحراك.

يعد مجتمع التهميش في الجزائر نتاجًا مباشراً للاستعمار الفرنسي الذي زاد من تفاقمه تبني خيارات اقتصادية زادت من وطأة الفوارق الاجتماعية وجعلت من فئات مجتمعية تعيش خارج دائرة الإنتاج وإعادة التوزيع، وهو ما أدى إلى انزواء الجيل الثالث من أبناء مجتمع التهميش ضمن أحيائهم الشعبية وعدّهم الانتماء للفريق الانتماء الهوياتي الوحيد لهم.

أدى تراجع الحراك وتفاقم الأزمة الاقتصادية إلى تزايد حدة الهجرة غير النظامية، فمنذ بداية شهر يوليو/ تموز 2020، أحبط خفر السواحل الجزائري محاولات هجرة سرية لنحو 472 مهاجرًا. وقبلها بأيام، أوقف 103 مهاجرين، إضافة إلى 146 مهاجرًا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع في كل من وهران وتلمسان غرب البلاد، وعنابة وسكيكدة والطارف شرق البلاد خلال عمليات كثيرة. وفي 25 تموز/يوليو 2020، أعلن خفر السواحل إحباط محاولات هجرة سرية لـ 218 شخصًا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع في كل من الشلف ووهران ومستغانم وعين تموشنت غرب الجزائر[20].

كما تشير وثيقة داخلية للسلطات الإسبانية نقلتها وكالة فرانس برس إلى أن 9664 جزائريًا دخلوا إسبانيا بصفة غير قانونية منذ بداية العام، بزيادة 20 بالمئة عن العام الماضي، وهو نفس ما أكده الصحافي الإسباني المتخصص في الشؤون المغاربية إغناسيو سيمبريرو (Ignacio Cembrero) الذي أكد أن الجزائر باتت المصدر الأول للمهاجرين، إذ خلال المدة الممتدة ما بين 2021/9/27 و 2021/10/3 وصل 1900 مهاجر غير نظامي إلى إسبانيا، 72 بالمئة من هؤلاء المهاجرين يحملون الجنسية الجزائرية[21]، وبحسب الوكالة

(19) Derradji et Gherbi, «Le Hirak algérien: un laboratoire de citoyenneté».

(20) عثمان لحياني، «شباب الجزائر... عودة إلى الهجرة السرية بعد فقدان الأمل،» **العربي الجديد**، 2020/8/3، <https://bit.ly/3CqRNuV> (تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

(21) Ignacio Cembrero, Twitter, <https://bit.ly/3qQr2y4> (date d'accès 16 novembre 2021)

الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex) فإن الجزائريين يمثلون الجنسية الأولى التي تعبر إلى إسبانيا بصورة غير قانونية، والثالثة في أوروبا. كما تشير وثيقة داخلية للسلطات الإسبانية نقلتها وكالة فرانس برس إلى أن 9664 جزائريًا دخلوا إسبانيا بصفة غير قانونية منذ بداية العام، بزيادة 20 بالمئة عن العام الماضي[22].

خاتمة

يعد مجتمع التهميش في الجزائر نتاجًا مباشرًا للاستعمار الفرنسي الذي زاد من تفاقمه تبني خيارات اقتصادية زادت من وطأة الفوارق الاجتماعية وجعلت من فئات مجتمعية تعيش خارج دائرة الإنتاج وإعادة التوزيع، وهو ما أدى إلى انزواء الجيل الثالث من أبناء مجتمع التهميش ضمن أحيائهم الشعبية وعدّهم الانتماء إلى الفريق الانتماء الهوياتي الوحيد لهم، بينما كان الملعب كمركز حضاري وكمتنفس سياسي الساحة الوحيدة للتعبير عن طموحاتهم بالانعتاق من الحاجة من طريق الحرقة (الهجرة غير الشرعية) إلى أوروبا.

مثّل حراك 2019 لحظة فارقة بالنسبة إلى الألتراس (كإحدى فئات مجتمع التهميش)، حيث ساهم هؤلاء في إنتاج سرديات الحراك وباتت إحدى أغانيهم ترنيمة الحراك، وهو ما خلق حالة من الانتماء إلى النسيج المجتمعي وانعكس بالنتيجة على معدلات الحرقة حيث باتت السواحل الجزائرية تسجل حالات قليلة من محاولات الهجرة غير الشرعية.

غير أن تراجع الحراك واضمحلال الآمال في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، أدى إلى تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، حيث أصبحت الجزائر من بين البلدان الأكثر دفعًا للمهاجرين إلى ضفة الجنوبية للاتحاد الأوروبي.

يعد الارتباط واضحًا جدًا بين تمكين وتهميش الألتراس والحرقة، ففي مرحلة الحراك التي شعر فيها هؤلاء بتمكين رمزي «رانا هنا» تراجعت أعداد الحراقين، لترتفع بعد أن شعر هؤلاء أنّ لا سبيل لخروجهم من دائرة التهميش سوى الهجرة «لوكن جينا لاباس منحرقوش بلاد ناس» (لو كانت أمورنا جيدة لما هاجرنا إلى بلاد الغير) □

(22) Ali Boukhlef, «La Déception après le hirak et la pandémie poussent de plus en plus d'Algériens à émigrer,» Middle East Eye, 26 octobre 2021, <https://bit.ly/40NfMlA> (la date d'accès 15 novembre 2021).

مصادرة الأراضي في عهد الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين

ربا عبادة مسودة(*)

ماجستير دراسات دولية، ماجستير دراسات إسرائيلية، جامعة بيرزيت.

مقدمة

مرت فلسطين في الكثير من الحقب التي شهدت فيها أحكامًا مختلفة ما بين الحكم العثماني والتركي والإنكليزي والإسرائيلي. خلّفت هذه الحقب الكثير من الأنظمة والقواعد القانونية المختلفة[1]. وفي سياق تسوية الأراضي، كانت الحقبة العثمانية بداية ترتيب ملكية الأراضي، في إصدار مجموعة من الأحكام والأنظمة[2]. ومع مجيء الحكومة البريطانية، بدأت الأخيرة في تجسيد سياستها على أرض الواقع بما يحقق مصالحها في تهويد فلسطين، وتحديدًا في ما يتعلق بملكية الأراضي[3]، وقد وفرت من احتلالها لفلسطين غطاءً دوليًا، بإصدارها قرار عصبة الأمم في 24 أيلول/سبتمبر 1922، بإعلانها الانتداب على فلسطين وتضمين وعد بلفور في صك الانتداب[4].

في تاريخ الاستعمار الاستيطاني، تعَدّ الأرض محور الصراع الأساسي، من خلال المحاولات المبذولة في السيطرة الكاملة على الأرض وإبدال السكان الأصليين بشعوب من خارج البلد[5]. فالسمة البارزة في الاستعمار الاستيطاني هي البقاء، وقد عبّر عن ذلك ثيودور هرتزل في سياق

(*) البريد الإلكتروني: ruba.adv92@hotmail.com

(1) سلمى سليمان، «النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2014)، ص 1.

(2) حبيب حن، «قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية،» (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية آذار/مارس 2019)، ص 7.

(3) شافية سبع، «تطور الانتداب البريطاني على فلسطين، 1920 ـ 1948،» (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2015)، ص 53.

(4) أحمد الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ورقة قدمت إلى: أعمال المؤتمر العلمي الرابع، الجامعة الإسلامية، غزة، أيار/مايو 2009، ص 758.

(5) Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 4 (2006), p. 337.

الحالة الاستعمارية في فلسطين «أردنا استبدال مبنى جديد بقديم، يجب أن يهدم قبل أن يبني»[6]. وفي الوقت نفسه يركز الاستعمار الاستيطاني على التغيير والتحول الديمغرافي من خلال زرع المستعمرين «كمجتمع جديد متجذر في المنطقة»[7]. لذلك، يتضح أن العنصر الحاسم في العملية الاستعمارية هو الاستيلاء على الأرض من طريق ممارسة عنصرية استعمارية[8]، وهذا ما جعل الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ذا طابع مميز، بسبب السياق الذي وجد فيه والذي يتمثل بطبيعة الصهيونية المتأخرة مقارنة بغيرها من نماذج الاستعمار[9]، فقد ساهم الانتداب البريطاني في جعل اليهود أكثرية في فلسطين، لخدمة مصالح ومشاريع اليهود في فلسطين[10]، من خلال إصدار قوانين أراضٍ جديدة، وتعديل القوانين المتبعة في العهد العثماني، بما يضمن تحقيق سياسة الانتداب البريطاني ووعد بلفور[11]. فحقبة الانتداب البريطاني، ظهر فيها مسؤولية إدارة الأرض التي تم احتلالها، وشهدت حالة من النزاع القومي الحاد ما بين الفلسطينيين واليهود[12]، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه سياسة التناقض ما بين تقديم الدعم لوضع الفلسطينيين وحمايتهم، من طريق منح القروض[13]. وما بين إصدار قوانين جديدة للأراضي في فلسطين بما يحقق مصالح الانتداب البريطاني ووعد بلفور، وسهلت انتقال الأراضي لليهود[14]. وهذا ما تسعى الدراسة البحثية لتوضيحه.

إشكالية الدراسة: مثلت حقبة الانتداب البريطاني، وتحديدًا السياسة البريطانية، مرحلة مهمة جدًا في تاريخ ملكية الأراضي في فلسطين، تمثلت بفرض قوانين وتعليمات متعلقة بالأراضي وكانت بدايتها مع فرض الإدارة العسكرية والمدنية على فلسطين التي مهدت بدورها لوجود قوانين الأراضي البريطانية (قانون انتقال الأراضي 1920، قانون الأراضي الموات 1921، قانون محاكم الأراضي 1921، وقانون الغابات 1926)، على سبيل المثال لا على سبيل الحصر. وقد أدى هذا الأمر إلى سياسة فرض الضرائب كضريبة الأملاك على الفلاحين الفلسطينيين، ومنح الامتيازات للمؤسسات اليهودية التي سهلت وجود الاستعمار الاستيطاني بصورة رسمية، من هنا تطرح الدراسة

(6) Ibid., p. 338.

(7) Darryl Li, «Seferović, The Herzegovinian Muslim Colony in Caesarea, Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 1 (Autumn 2015), p. 74.

(8) Katsuya Hirano, «Settler Colonialism in the Making of Japan's Hokkaidō,» in: Edward Cavanagh and Lorenzo Veracini, eds., *The Routledge Handbook of the History of Settler Colonialism* (London: Routledge, 2017), p. 335.

(9) Gershon Shafir, «Theorizing Zionist Settler Colonialism in Palestine,» in: Cavanagh and Veracini, eds., Ibid., p. 339.

(10) أسامة محمد أبو نحل وناجي صادق شراب، «قراءة في أهم مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين: رؤية تاريخية ـ سياسة جديدة،» (ورقة بحثية، جامعة الأزهر، 2011)، ص 2.

(11) محمد ماجد السيد صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» (أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1993).

(12) Dov Gavish, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920–1948* (London; New York: Routledge Curzon, 2005), p. 18.

(13) صلاح الدين، المصدر نفسه، ص 62.

(14) المصدر نفسه، ص 79.

البحثية إشكالية وهي، كيف ساهمت سياسة الانتداب البريطاني المتناقضة في تسهيل السيطرة على الأراضي الفلسطينية بما يخدم اليهود وسياستهم الاستعمارية في الوقت الذي قدمت فيه قروضًا ومساهمات للنهوض بالوضع الاقتصادي للفلاحين الفلسطينيين؟

الإطار النظري: مثّل الصراع بين الفلسطينيين واليهود على الأرض مرحلة مهمة جدًا في تاريخ كلا الطرفين، ولفهم هذا الصراع لا بد من فهم الآلية التي تمر بها ملكية الأراضي. وذلك بتوضيح مفاهيم الاستعمار الاستيطاني التي بنيت على أساسها سياسة الانتداب البريطاني وما تلاها من استعمار استيطاني حتى اليوم.

من المغالطة النظر إلى الأرض على أنها تندرج ضمن حدود الملكية والإدارة والحيازة، وإنما يجب النظر إلى أبعد من ذلك، وهي كيفية انتقال الأرض، وتحديدًا في الحالة الفلسطينية، وانتقالها من العرب إلى الصهيونية[15]، إذ إن الأرض كانت جوهر الصراع بين الفلسطينيين واليهود إبّان الانتداب البريطاني وما بعده[16]. فلا نجاح لأي مشروع استيطاني من دون الاستيلاء على الأرض[17]. وهذا ما عبر عنه وولف بأن «الصراع الأساسي في حالة الاستعمار الاستيطاني هي الأرض، ومحاولة السيطرة عليها»[18]، مؤكدًا أن المستعمر «جاء من أجل البقاء، إما بالطرد وإما الإبادة وإما الاندماج وإما الاستيعاب القسري»، من أجل إخفاء السكان الأصليين والأرض لتحقيق الهدف المنشود[19]. ويرى فرتشيني أن نجاح ذلك لا يتم إلا بنجاح عملية الاستعمار[20]، التي قامت على تأسيس شعبٍ جديدٍ على الأرض، وإحلال المستوطنين محل الشعب الأصلي[21]. في الحالة الفلسطينية، نجد أنّ الانتداب البريطاني في قوانينه المتعلقة بالأراضي التي أصدرها في حقبة الانتداب على فلسطين، كانت المرحلة التي نقلت فيها الأراضي لليهود رغم الثورات الفلسطينية الرافضة لهذه السياسة[22]. في الوقت الذي كانت تتخوف الأنظمة الاستعمارية «البريطانية والإسرائيلية» من تحدي النظام الاستعماري الناشئ[23]، من طريق الثورات في الوقت الذي عكست فيه ازدواجية الثورات الفلسطينية حينها، هل هي ضد الانتداب البريطاني؟ أم ضد طرد اليهود؟[24].

---

(15) راسم خمايسي، «هكذا تسربت ونزعت الأرض في فلسطين،» مجلة **حق العودة**، العدد 16 (آذار/مارس 2006)، 4.

(16) علي سفّاريني، «مسألة الأرض في المفاوضات: حقوق ملكية الأراضي الأمريكية في فلسطين،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 17 (شتاء 1994)، ص 131.

(17) رائف زريق، «الأرض، القانون، الأيديولوجيا،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 54 (آب/أغسطس 2014)، ص 9.

(18) Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» p. 337.

(19) Raef Zreik, «When Does a Settler Become a Native? (With Apologies to Mamdani),» Constellations, vol. 23, no. 3 (2016), p. 356.

(20) Ibid., p. 356.

(21) Scott L. Morgensen, «The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Here, Right Now,» *Settler Colonial Studies*, vol. 1, no. 1 (2011), pp. 52 - 53.

(22) سبع، «تطور الانتداب البريطاني على فلسطين، 1920 ـ 1948،» ص 53.

(23) «British Framing of the Frontier in Palestine, 1918– 1923: Revisiting Munir Fakher Eldin, Colonial Sources on Tribal Insurrection, Land Tenure, and the Arab Intelligentsia,» *Jerusalem Quarterly*, vol. 60, (2014), p. 44.

(24) Ibid., p. 44.

هذه القوانين كان من أخطرها ما تعلق بنزع الملكيات وتسهيل تملّكها لليهود، في ظل الانحياز البريطاني للطرف الصهيوني[25]. وهذا ما يميز المشاريع الاستيطانية التي تنطلق في طبيعتها نحو السيطرة المستمرة على الأرض مهما كلف الثمن[26]، إذ كان المشروع الاستيطاني القائم إبّان الانتداب البريطاني ضبَط الملكية ونظمها تحت تصرفه، وهذا ما دفع إلى تعميم مفاهيم الملكية بما يحقق هدف بريطانيا في تقنين الأرض تحت منظومة الإطار القانوني[27]، في ظل استغلال الانتداب البريطاني الوضع الاقتصادي للفلاحين الفلسطينيين، بتوفير تسهيلات لليهود لتبرير تملّكهم للأراضي[28] ضمن الصعوبات التي واجهتها في تعاملها مع السكان الأصليين «الفلسطينيين» في ظل ما يملكونه من حقوق وسندات ملكية للأراضي غير المؤكدة ضمن إطار الالتزام المزدوج للانتداب البريطاني[29]. فالملكية لا تكفي لإضفاء الشرعية على السيادة الاستعمارية[30]. وهذا ما سعت إسرائيل كمنظومة استعمارية لإكماله في ما ورثته من قوانين فيما يتعلق بالأراضي من أجل إحكام السيطرة، في الوقت الذي تطابقت فيه الصهيونية مع منظومة القوانين البريطانية[31].

أولًا: الانتداب البريطاني على فلسطين: بداية التسهيلات لليهود

سعت بريطانيا والقوى الاستعمارية المتحالفة إلى تقسيم المنطقة العربية التي كانت فلسطين من ضمنها وفق ما يعرف باتفاقية سايكس ـ بيكو 1916[32]، فكانت هذه الاتفاقية قائمة بصورة أساسية على تجزئة البلاد العربية إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء، وكانت فلسطين من ضمن المناطق التي خضعت تحت الإدارة البريطانية[33]. وكان المشروع الصهيوني قد بدأ بالإعلان عن أهدافه

(25) إسلام جودت مقدادي، «العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين: 1936 ـ 1948،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2009)، ص 6 ـ 7.

(26) Sara Salazar Hughes, «Unbounded Territoriality: Territorial Control, Settler Colonialism, and Israel - Palestine,» *Settler Colonialism Studies*, vol. 10, no. 2 (2020), pp. 1 - 4.

(27) أكرم حجازي، **الجذور الاجتماعية للنكبة: فلسطين 1858 ـ 1948** (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، ص116.

(28) الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ص 764 ـ 765.

(29) Roza I. M. El-Eini, «British Forestry Policy in Mandate Palestine, 1929–48: Aims and Realities,» *Middle Eastern Studies*, vol. 35, no. 3 (July 1999), pp. 78 - 79.

(30) Munir Fakher Eldin, «Confronting a Colonial Rule of Property: The al-Sakhina Case in Mandate Palestine,» *The Arab Studies Journal*, vol. 27, no. 1 (Spring 2019), p. 13.

(31) راسم محيي الدين خمايسي، «أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 54 (آب/أغسطس 2014)، ص 23.

(32) مجاهد علي شراب، «الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني، 1918 ـ 1948،» **شؤون عربية**، العدد 44 (كانون الأول/ديسمبر 1985)، ص 105.

(33) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921 ـ 1946** (عمان: الجامعة الأردنية، 1973)، ص 11 ـ 12.

في مؤتمر بازل الصهيوني الأول عام 1897، الذي نادى بضرورة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[34]. ومع إعلان وعد بلفور الذي صدر من بريطانيا في 2 من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917، كانت المساعي واضحة في تنفيذ ما ورد في هذا الوعد، والذي كان قائمًا على أساس تحقيق مصالحها[35].

وسرعان ما أعلنت بريطانيا انتدابها على فلسطين وفق ما ورد في اتفاقية سان ريمو، ومن ثم أَقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب الذي تجاهل حقوق الفلسطينيين في إقامتهم لدولتهم[36]. كانت فلسطين بموجب هذه الاتفاقية خاضعة للانتداب البريطاني، وورد في نص المادة 22 من صك الانتداب: «على الدولة المنتدبة أن تهيئ القطر المُنتدب عليه ليكون قادرًا على حكم نفسه بنفسه»[37]، إضافة إلى اعتراف صك الانتداب بأن هناك صلة تاريخية تربط اليهود في فلسطين[38].

يعَدّ صك الانتداب وثيقة تاريخية لعصبة الأمم أعطت من خلالها اليهود الحق التاريخي في الاستقرار في فلسطين[39]. كان هدف الصهيونية أن يتضمن صك الانتداب ما يُلزم بريطانيا بخلق وطن قومي لليهود، وكان واضحًا تأثر الصهيونية بما ورد من تفاصيل في صك الانتداب[40]، وتحديدًا ما ورد في المادة 11 من الصك، التي أعطت تفاصيل تشكيل الوطن القومي[41]. وهكذا كانت الحقبة التي خضعت فيها فلسطين للانتداب البريطاني منذ 1922 ـ 1948 مليئة بالتغيرات والتحولات وأهمها تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين[42].

هيأت حكومة الانتداب البريطاني كل الظروف من أجل تسهيل الهجرة اليهودية الواسعة، وهذا ما كان يتفق مع برنامج بازل الصهيوني، الذي فتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود المنظّمة[43].

---

(34) Shamir Husan, «The Zionist Project and the British Mandate Palestine,» *Proceedings of the India History Congress, 2014*, vol. 75, Platinum Jubilee (2014), p. 967.

(35) مقدادي، «العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين: 1936 ـ 1948،» ص 3.

(36) محمد عبد الحمدي الحناوي، «الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر 1945 ـ 1952،» **مجلة كلية التربية**، العدد 11 (1995)، ص 571.

(37) خليل خليل، «إضاءة على القضية الفلسطينية من خلال مجلة العرفان في عهد الانتداب البريطاني،» **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 10 (خريف 2020)، ص 309.

(38) المصدر نفسه، ص 309.

(39) Eli E. Hertz, *Mandate for Palestine: The Legal Aspects of Jewish Rights to a National Home in Palestine* (United States of America: Myths and Facts, 2007), p. 5.

(40) عادل حامد الجادر، «من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل: سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب،» **شؤون فلسطينية**، العدد 55 (آذار/مارس 1976)، ص 184.

(41) تقول المادة 11 من صك الانتداب «تتخذ إدارة فلسطين ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور في ما يتعلق بترقية البلاد... والسيطرة عليها بشروط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد...» انظر صك الانتداب على فلسطين، 1922: المادة (11).

(42) سبع، «تطور الانتداب البريطاني على فلسطين، 1920 ـ 1948،» ص 10.

(43) حسن صالح عثمان، «سياسة هربرت صموئيل وأثرها في تهويد فلسطين،» **شؤون عربية**، العدد 52 (كانون الأول/ديسمبر 1987)، ص 109.

كانت وقائع النشاط الاستعماري البريطاني دليلًا على الأطماع في المنطقة، في ظل تبلور الحركة الصهيونية كقوة سياسية منظمة[44]، وكانت عمليات التغيير والتجديد التي اتبعتها الصهيونية ذات تأثير واضح في بناء الكيان الصهيوني في فلسطين في المرحلة اللاحقة[45].

بدأ الاهتمام البريطاني بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية في وقت مبكر، من خلال مراجعة حيازة الأراضي التي قُدمت من جانب الدولة، وفي الوقت نفسه لم تكن هذه السيطرة بصورة مباشرة أو هجومية[46]. بدأت عدة موجات لهجرة اليهود إلى فلسطين، وبموجبها سهلت حكومة الانتداب السيطرة على الأراضي، وهذا جاء ضمن تنفيذ بريطانيا لما جاء في وعد بلفور لتحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين[47]. جاءت هجرة اليهود إلى فلسطين على عدة موجات، الموجة الأولى والثانية ومنتصف الثالثة، كانت تشكل المراحل ما قبل الانتداب البريطاني، ومنتصف المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، في حقبة الانتداب البريطاني[48]، بالرغم من أن الاستيطان الأول في فلسطين كان قد فشل في تحقيق أهدافه المرجوة[49]، إلا أنه يتضح أن عملية الهجرة والاستيطان إلى فلسطين والسيطرة على الأراضي الفلسطينية أخذت طابعًا سياسيًا مع بداية ظهور الحركة الصهيونية وتفكيرها بإنشاء الدولة اليهودية[50].

بموجب هذه السياسة بدأت فلسطين تشهد الكثير من الاضطرابات والاحتجاجات التي تم في إثرها إنشاء الكثير من لجان التحقيق، كلجنة شو عام 1929 التي خرجت بتوصيات في ضرورة الرقابة على الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي[51]. ويتضح أن الانتداب البريطاني انتهج سياسة اللجان والمؤتمرات بما يحقق هدفها في تمرير الوقت وقطعه، في الوقت الذي كان اليهود بدعم صهيوني وبريطاني قد سيطروا على الأرض ووفروا مقومات الدولة الصهيونية في فلسطين[52]. ومن أهم قرارات الحكومة البريطانية البدء بتنظيم الهجرة اليهودية بوضع أسس متينة وعملية

---

(44) علي حسين خلف، «الأطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين،» **شؤون فلسطينية**، العدد 67 (حزيران/ يونيو 1977)، ص 89.

(45) صبري جريس، «تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين 1917 ـ 1923: في ظل الحكم العسكري البريطاني،» **شؤون فلسطينية**، العدد 95 (1979)، ص 46.

(46) Fakher Eldin, «British Framing of the Frontier in Palestine, 1918– 1923: Revisiting Colonial Sources on Tribal Insurrection, Land Tenure, and the Arab Intelligentsia,» p. 51.

(47) سبع، «تطور الانتداب البريطاني على فلسطين، 1920 ـ 1948،» ص 59 ـ 60.

(48) المصدر نفسه، ص 59 ـ 60.

(49) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية (1862 ـ 1948): التسلسل الصهيوني الى فلسطين**، ط 2 (رام الله: مركز الأبحاث، 2015)، ص 154.

(50) سبع، المصدر نفسه، ص60.

(51) مقدادي، «العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين: 1936 ـ 1948،» ص 9 ـ 10.

(52) محمد علي الروسيان، «التحالف البريطاني الصهيوني: الطريق الى اغتصاب فلسطين،» **المجلة الدولية والسياسية**، العدد 20 (2012)، ص 126.

لتحقيق الاستيطان اليهودي[53]. ويتضح وفق ذلك، أن المشروع الصهيوني اكتمل بالدعم البريطاني[54].

ومع قيام الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، صدر قرار من الجنرال موني، في أيار/ مايو 1918، بوقف جميع معاملات ملكية الأراضي الأميرية والخاصة، وإغلاق دوائر الطابو[55]، وكان السبب أن السلطات التركية عند انسحابها كانت قد أخذت كل ما يتعلق بملفات الطابو[56]. لكن هذا المبرر ليس دقيقًا بسبب وجود الكثير من ملفات الطابو سليمة، ولكنها غير كاملة[57]. وبموجب ذلك بدأت تتغير صورة ملكية الأرض وتتقلص، وقد وصلت في سنة 1923 إلى نسبة 56 بالمئة من إجمالي الأراضي الفلسطينية[58].

يتضح أن الهدف المباشر من سياسة الانتداب البريطاني هو إظهار موالاة الأخيرة لوعد بلفور الذي أدى في نهاية الأمر إلى إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين وإضفاء الطابع الرسمي على وعد بلفور في المرحلة اللاحقة في حكم الانتداب البريطاني[59]. وتسهيلًا لذلك، فرضت حكومة الانتداب البريطاني الكثير من القوانين الخاصة بالأراضي في فلسطين وذلك لإحكام السيطرة والتحكم وتحقيقًا للاستيطان اليهودي في فلسطين، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من هذه الورقة.

ثانيًا: قوانين الأراضي الانتدابية في فلسطين: آليات للسيطرة والتحكم

تعَدّ قوانين الأراضي وسياسات الحكومة الانتدابية البريطانية، أدوات لإحكام السيطرة والتحكم[60]، ومنذ أن وُضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بموجب صك الانتداب، حَرص الأخير على تحميل مسؤولية وضع البلاد على عاتقه، وتهويده للأرض[61]، وتحديدًا نص المادة

(53) نجدة الشواف، «الدبلوماسية الصهيونية (1897 ـ 1948)،» **شؤون فلسطينية**، العدد 210 (أيلول/سبتمبر 1990)، ص95.

(54) نهاد محمد الشيخ خليل، «دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني، 1656 ـ 1917،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2003)، ص 191.

(55) خيرية قاسمية، «المواجهة الاقتصادية مع الصهيونية: التمسك بملكية الأرض 1882 ـ 1948،» **دراسات تاريخية**، العدد 35 (1990)، ص 89.

(56) سلمى سليمان، **تسوية الأراضي: إجراءات وقوانين** (رام الله: سنديانة لدراسات الأراضي والأبحاث القانونية، 2021)، 20.

(57) قاسمية، المصدر نفسه، ص 89.

(58) سليمان، المصدر نفسه، ص 20.

(59) William M. Mathew, «The Balfour Declaration and the Palestine Mandate, 1917—1923: British Imperialist Imperatives,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 3 (July 2013), p. 231.

(60) Ruth Kark and Seth J. Frantzman, «Bedouin, Abdül Hamid II, British Land Settlement and Zionism: The Baysan Valley and Sub - District 1831–1948,» *Israel Studies*, vol. 15, no. 2 (2010), p. 49.

(61) محمد سليمان، «القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين 1920 ـ 1930،» **شؤون فلسطينية**، العددان 148 ـ 149 (آب/أغسطس 1985)، ص 55.

6 من صك الانتداب التي تنص على «حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي غير المطلوبة للغايات العامة»[62]، إضافة إلى ما ورد في نص المادة 11 التي تطرقنا إليها سابقًا. يتضح أن ما ورد في بنود صك الانتداب، وتحديدًا المواد التي ذكرت سابقًا، كانت قد حققت ما كان يرجوه الانتداب وتحديدًا في ما يتعلق بالأراضي وإدخالها ضمن صك الانتداب، وما ورد في دستور فلسطين عام 1922، وأخيرًا القوانين التي صدرت من جانب الانتداب البريطاني، والتي سيتم توضيحها تباعًا.

نص دستور فلسطين، وتحديدًا المادة 1\2، الصادر في أيلول/سبتمبر لسنة 1922، على أن «المندوب السامي يملك كامل الحق على الأراضي العربية، وله السلطة في تنفيذ هذه الحقوق»[63]، إضافة إلى نص المادة 13 التي تعطي «للمندوب السامي الحق في أن يمنح أو يُؤجر أيًا من الممتلكات العامة...»[64]. ويتضح أن مجمل الأوامر والقوانين كانت إطارًا لتوجيه سياسة الانتداب البريطاني وتحديدًا تجاه الأراضي، وهذا برز في التحضير للوجود اليهودي في فلسطين كأبرز هدف للانتداب البريطاني[65]. لم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوز ذلك إلى إصدار حكومة الانتداب الكثير من القوانين التي أُتيح بموجبها تسهيل مصادرة أراضي الفلاحين لليهود[66].

كان من ضمن الإجراءات التي سبقت صدور القوانين كسياسة لتسهيل السيطرة على أراضي الفلاحين الفلسطينيين، افتتاح دوائر تسجيل الأراضي، وأُسند إليها مهمة الإشراف من جانب الصهيوني «نورمان بنتويتش»[67].

ومن ثم سنت الحكومة قانون المساحة الذي نفذه بنتويتش، وسرعان ما سعت دائرة تسجيل الأراضي للتنسيق مع دائرة الزراعة، اللتين دمجتا عام 1922، لتصبحا دائرة واحدة، وهذا يعني أن شؤون الأراضي الزراعية أصبحت تحت السيطرة الصهيونية[68]. وهذه تعَدّ من ضمن السياسية الترغيبيّة لليهود من أجل اجتذابهم[69].

كانت سياسة فرض القوانين من أجل تحقيق شرعنة ذاتية لإحكام السيطرة وامتلاك الأراضي، إذ وضعت هذه الأراضي في سياق أعطى المركزية للدولة في إدارتها للأرض[70]. ومن أهم القوانين التي صدرت من جانب حكومة الانتداب البريطاني لإحكام السيطرة على أراضي الفلاحين الفلسطينيين،

---

(62) صك الانتداب على فلسطين، 1922: المادة (6).

(63) سمير حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، سلسلة أبحاث متفرقة؛ 4 (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث، 1986)، ص 12.

(64) المصدر نفسه، ص 12.

(65) المصدر نفسه، ص 12.

(66) سبع، «تطور الانتداب البريطاني على فلسطين، 1920 ـ 1948،» ص 60.

(67) هند أمين البديري، **أراضي فلسطين: بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ** (القاهرة: مطابع جامعة الدول العربية، 1998)، ص 47 ـ 48.

(68) المصدر نفسه، ص 47 ـ 48.

(69) فواز حامد الشرقاوي، «السكان اليهود في فلسطين: دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق. 20،» **مجلة الجامعة الإسلامية**، العدد 2 (حزيران/يونيو 2007)، ص 636.

(70) خمايسي، «أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان،» ص 19.

قانون تصحيح سجلات الطابو عام 1920، الذي صدر بعد تأسيس الإدارة المدنية المباشرة، ونشر عام 1921. «يعطي هذا القانون الحق لكل من يدعي بملكية أرض مسجلة بغير اسمه بأن يستدعى إلى المحكمة ويطالبها بشرح ذلك على السجل الخاص بتلك الأرض، وبعد أن تسمع المحكمة للطرفين المستدعي والمدعى عليه، يجوز لها بناءً على الأدلة التي قدمت أن تحكم حكمًا غير قابل للاستئناف كمحكمة ذات اختصاص يمنح المستدعي الحق بالأرض كمالك أو مرتهن»[71].

وهذا أدى إلى إنشاء حكومة الانتداب البريطاني لنظام تسوية الأراضي من أجل تعاملها مع مشكلة الأرض، وكانت الحكومة بحاجة إلى أدوات إدارية لتسوية الأراضي وحل المشاكل التي برزت ولهذا لجأت إلى مسح الأراضي[72].

جاء هذا القانون كرد على ما ورد في القوانين المنشورة عام 1918 ليلغيها، بسبب ادعاء الشخص غير المالك أو الوارث بأحقيته للأرض، وادعائه بدفع ضريبة «الويركو»[73]، لمدة ثلاث سنوات عن هذه الأراضي[74]. لم يكن هذا القانون لمصلحة الفلاحين الفلسطينيين، إذ كان لمصلحتهم ظاهريًا، ولكن بالمضمون كان ضدهم. لأن الفلاحين حينًا لم يهتموا بتسجيل الأراضي، والبعض الآخر سجله باسم ملّاك الأراضي والكبار تخوفًا من دفع الضرائب وتحديدًا ضريبة «الويركو»[75]، فكان الشرط للتملك دفع قيمة هذه الضريبة وفقًا لما ورد في نص هذا القانون، وأن يتكفل صاحب القضية بدفع التكاليف والرسوم حتى وإن خسر أو ربح القضية[76]. وهذه سياسة لإحجام الفلاحين في الاستمرار في هذه القضية لأن هذا سيزيد من الخسائر المادية في الوقت الاقتصادي الصعب الذي مر به الفلاحون الفلسطينيون[77]، إذ كانت قيمة رسوم التسجيل تفوق القيمة الرأسمالية المخمنة للأرض، وراوحت الرسوم ما بين 0.5 بالمئة من قيمة التخمين على التقسيم، و5 بالمئة من قيمة التخمين على تسجيل الأرض لأول مرة[78].

أما قانون انتقال الأراضي عام 1920[79]، الذي صدر وفق رغبة هربرت صموئيل، وفرضه على الحكومة لإصدار قانون يمنع المضاربات بأسعار الأراضي وحماية المزارعين والمستأجرين[80]،

---

(71) صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» ص 79.

(72) Dov Gavish, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920 - 1948*, Routledge Studies in Middle Eastern History (London: Routledge, 2004), p. 96.

(73) «الويركو»: ضريبة تدفع لخزينة الدولة وتفرض على الأراضي والعقارات والأفراد الذين أعمارهم بين (20 ـ 70) سنة.

(74) سائدة أحمد سليمان عجوة، «آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين: دارسة مقارنة،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2011)، ص 17 ـ 18.

(75) صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» ص 80.

(76) المصدر نفسه، ص 80.

(77) المصدر نفسه، ص 80.

(78) حن، «قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية،» ص 11.

(79) الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ص 766.

(80) صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» ص 80.

وتحديدًا المادة السادسة التي تشترط على أن «من يريد شراء الأراضي أن يكون مقيمًا في فلسطين، وأن يستغل الأرض لأغراض زراعية» والمادة الثانية تعطي «المندوب السامي سلطات استثنائية للسماح بعملية انتقال الأراضي وفق شروط القانون»[81].

في حين أن قانون الأرض المحلولة الصادر عام 1920، فقد طلبت الحكومة بموجبه من أي شخص وضع يده على هذه الأراضي إبلاغ الحكومة، إذ حاول الانتداب البريطاني من خلال هذا القانون السيطرة على الأراضي التي يزرعها الفلاحون الفلسطينيون[82]. ويمنع القانون السكان من السيطرة على أراضي ليس لها وارث، ولا يتم استخدامها لأغراض زراعية[83]. وكان واضحًا أن الانتداب البريطاني يسعى إلى حصر أراضي الفلاحين الفلسطينيين، كون أراضي المشاع كانت تعَدّ عائقًا أمام اليهود في تحقيق هدفهم المتمثل بإفراز الأرض وتسجيلها باسم أصحابها؛ في الوقت الذي تمسك الفلاحون الفلسطينيون بهذا النمط من الملكية كرغبة منهم في العمل الجماعي المشترك[84]. فنظام المشاع هو نظامٌ يجعل الفرد من دون أي حافز لتحسين أرضه[85].

من أخطر القوانين التي سهلت سيطرة اليهود على أراضي الفلاحين الفلسطينيين، قانون نزع الملكية لسنة 1926، الذي «أعطى الحق لمنشئ أي مشروع التفاوض والاتفاق مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها إما بالبيع أو الاستئجار.

من أخطر القوانين التي سهلت سيطرة اليهود على أراضي الفلاحين الفلسطينيين، **قانون نزع الملكية لسنة 1926**، الذي «أعطى الحق لمنشئ أي مشروع التفاوض والاتفاق مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها إما بالبيع أو الاستئجار. وفي حالة الخلاف، يُرفع الأمر إلى المندوب السامي للموافقة على المفاوضة»[86]، وإذا لم يأتِ الرد خلال 15 يومًا يحق للمنشئين وضع يدهم على الأرض[87].

وبموجب ذلك، سمح هذا القانون لحكومة الانتداب وضع يدها على المصادر الطبيعية لأراضي الفلاحين، تحت حجة المصلحة العامة المتوقعة أو الفعلية للأرض. ووفق المصلحة العامة، كان

(81) حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، ص 12.

(82) سليمان، «النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين،» ص 37 ـ 38.

(83) حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، ص 13.

(84) سليمان، **تسوية الأراضي: إجراءات وقوانين**، ص 20 ـ 21.

(85) Amos Nadan, «Colonial Misunderstanding of an Efficient Peasant Institution: Land Settlement and Mushāʿ Tenure in Mandate Palestine, 1921 - 47,» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. 46, no. 3 (2003), pp. 348 - 349.

(86) صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» ص 89.

(87) المصدر نفسه، ص 89.

توطين اليهود الفلسطينيين المهاجرين[88]. وكان اشتمال هذا القانون على جميع صنوف الأراضي، وتحديدًا أراضي الوقف، بأن جعل الحركة الصهيونية المستفيد الأول بإحكام سيطرتها[89]. لذلك لا يمكن تجاهل أن قوانين الانتداب البريطاني، وبخاصة **قانون الغابة والغابات لسنة 1920**، كان قد عزز القوانين البريطانية الأخرى[90]. وجاء قانون 1926 (قانون الغابات) ليُعطي المندوب السامي الحق في انتزاع أي غابة، وأن يتم حفظها ووضعها تحت إشراف الحكومة وإدارتها. ويُحظر على أصحابها حق استخدامها. وهذه كانت فرصة لزيادة مصادرة الأراضي[91].

وبسبب حالة المشاع التي كانت موجودة في تلك الحقبة، ووقوفها كحاجز في تحقيق سياسة اليهود لإحكام السيطرة، أصدرت حكومة بريطانيا الانتدابية **قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لسنة 1928**[92]، الذي كان يهدف أساسًا في منح حق الملكية القانوني وخريطة الأرض لمالكها. ونص البند الثالث من القانون على التالي: «يحق للمندوب السامي أن يسوّي حقوق ملكية أي أرض في أي منطقة وأن يسجلها عبر إعلان هذا الحق في الجريدة الرسمية فيما يعرف بقانون التسوية»[93].

أتاح هذا القانون إخراج كل فلاح فلسطيني من أرضه، وإيقاعه ضحية للاستعمار الصهيوني، حتى يتم تسهيل مصادرة الأراضي لمصلحة اليهود[94]. كان هذا القانون يقر بتسليم الأرض قسرًا أو إلزامًا لتحقيق المنفعة العامة، مقابل تعويض زهيد. وبالتالي استطاع اليهود أن يسيطروا على أكبر قدر ممكن من الأرض[95].

وأجاز قانون 1928 إفراز مأمور التسوية أية قطعة أرض وفق قرار صادر عن المندوب السامي بحجة المصلحة العامة، وساهم ارتفاع تسجيل الأراضي في فقدان القدرة على تسويتها، وهو ما ساهم في استغلال اليهود الوضع للتركيز على سيطرتهم على الأراضي وتسويتها[96].

ومن أكثر القضايا التي أثيرت بالتزامن مع إصدار هذه القوانين، قضية شراء أراضي وادي الحوارث من جانب الصندوق القومي اليهودي[97]، إذ استمر العمل على تسهيل السيطرة على

---

(88) حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، ص 13.

(89) سليمان، «النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين،» ص 40.

(90) El-Eini, «British Forestry Policy in Mandate Palestine, 1929-48: Aims and Realities,» p. 80.

(91) البديري، **أراضي فلسطين: بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص 53 ـ 54.

(92) سليمان، **تسوية الأراضي: إجراءات وقوانين**، ص 20.

(93) حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، ص 13.

(94) سبع، «تطور الانتداب البريطاني على فلسطين، 1920 ـ 1948،» ص 61.

(95) المصدر نفسه، ص 61.

(96) سليمان، **تسوية الأراضي: إجراءات وقوانين**، ص 22 ـ 23.

(97) Muhammad Suwaed, «The Wadi al - Hawarith affair (Emek Hefer): Disputed Land and the Struggle for Ownership: 1929–33,» *Middle Eastern Studies*, vol. 52 (January 2016), p. 139.

الأراضي بصدور قرار من المحكمة ببيع الأراضي لمصلحة الصندوق القومي اليهودي. وتم تسجيلها في الطابو وفق مطلب الحكومة باسم الصندوق[98].

وبموجب ذلك، بدأت تظهر قضية انعدام الملكية للفلسطينيين عقب ثورة عام 1929، وأحدث العنف الذي حصل صدمة للنظام البريطاني، وكان العنف نتيجة مباشرة للسياسة الصهيونية البريطانية التي قامت أساسًا على استبدال شعب بشعب آخر[99]. إذ لم يكن هناك إقبال على تسجيل الأراضي في ظل حكومة الانتداب، بسبب فرض الأخيرة الكثير من الضرائب وتحديدًا على الملّاك[100]. وهذه الضرائب كانت وسيلة رئيسية لانتقال الأراضي إلى اليهود ومثلت عبئًا على الفلاح الفلسطيني، وهي أصبحت تساوي ما يقارب 30 ـ 40 بالمئة من دخله المتدني[101].

تعدّ السياسة الاقتصادية المدخل الخطير الذي استخدمته حكومة الانتداب البريطاني في تأدية الدور البارز لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، إذ سعت إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتهيئة الظروف لإقامة الوطن القومي.

بالرغم من العلاقة الوثيقة التي ربطت حكومة الانتداب البريطاني بالحركة الصهيونية، فإن الأخيرة كانت حذرة، ولم يمنح اليهود بريطانيا كل الثقة في إدارة أمورهم[102]، إذ نجحت الحركة الصهيونية في الحصول على الاعتراف بها كشخصية اعتبارية قانونية. في حينه، قبلت حكومة الانتداب البريطاني تقاسم الحركة الصهيونية المسؤولية معها[103]، إضافة إلى تركيز الحركة الصهيونية على مناطق جغرافية متميزة وأصيلة من أجل تأسيس وطن قومي لها[104].

واستطاع هذا التحالف أن يُنجح المشروع الصهيوني ليصبح لهم وطنًا متكاملًا بدعم بريطاني واضح وتحديدًا الجانب القانوني المتعلق بالأراضي الذي سهل على الحركة الصهيونية امتلاكها الأراضي لتحاجج بها.

---

(98) Ibid., p. 139.

(99) Charles Anderson, «The British Mandate and the crisis of Palestinian Landlessness, 1929–1936,» *Middle Eastern Studies*, vol. 54, no. 2 (2018), pp. 173 - 174.

(100) حن، «قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية،» ص 12.

(101) المصدر نفسه، ص 12.

(102) أحمد طربين، «فلسطين في عهد الانتداب البريطاني،» في: **الموسوعة الفلسطينية** (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 2016)، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، ص 1016.

(103) المصدر نفسه.

(104) Reecia Orzeck, «Normative geographies and the 1940 Land Transfer Regulations in Palestine,» *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 39, no. 3 (2014), p. 349.

وسرعان ما بدأت تظهر تناقضات سياسة حكومة الانتداب البريطاني تجاه الفلاحين الفلسطينيين، ففي الوقت الذي بدأت فيه حكومة الانتداب البريطاني في تقديم الدعم إلى الفلاحين الفلسطينيين والتسهيلات والقروض كان واضحًا أن الهدف الأساسي من ذلك هو إنهاك الفلاح الفلسطيني وإرغامه على التنازل عن أرضه للحركة الصهيونية بما يحفظ لليهود حصولهم على الأراضي وتثبيتها لهم.

ثالثًا: التناقض في السياسة البريطانية بين المنظومة القانونية والتسهيلات

تعَدّ السياسة الاقتصادية المدخل الخطير الذي استخدمته حكومة الانتداب البريطاني في تأدية الدور البارز لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين[105]، إذ سعت إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتهيئة الظروف لإقامة الوطن القومي[106].

وبالرغم من أن السياسة البريطانية زعمت دعم الفلاحين الفلسطينيين، فهي في الواقع عمدت في الوقت نفسه، وضمن سياستها التناقضية، على إرغام الفلاحين على بيع أراضيهم لليهود من خلال إغلاق بنك التسليف العثماني عام 1923، من أجل تجريدهم من أي مورد مالي[107]، وفي الوقت نفسه تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي المستمر إلى اليهود[108]، في الوقت الذي بدأ فيه العرب يعانون أزمة اقتصادية في حقبة الحكم البريطاني، وتعثر الربح الفلسطيني، واتجه الفلاحون إلى الديون، وكانت نهايتها بيع الأراضي[109].

كان إقفال بنك التسليف الذي يعتمد الفلاحون الفلسطينيون عليه بصورة رئيسية في القروض والرهن، ضمن سياسة الانتداب التناقضية في تعاملها مع الفلاحين الفلسطينيين، إضافة إلى إصدارها عددًا من التشريعات الزراعية المجحفة[110]. وعمدت حكومة الانتداب البريطاني إلى تشجيع اليهود على استقرارهم في الأراضي التي سيطرت عليها وفق القوانين التي ذُكرت سابقًا، من خلال اتباعها سياسة التأجير لليهود لمدة تراوح ما بين 25 سنة و99 سنة[111].

---

(105) الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ص 764.

(106) المصدر نفسه، ص 764.

(107) أسامة محمد أبو نحل وناجي صادق شراب، «قراءة في أهم مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين: رؤية تاريخية سياسية جديدة،» (جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة – فلسطين، 2011)، ص 20.

(108) محمد علي الروسان، «التحالف البريطاني: الطريق إلى اغتصاب فلسطين،» **المجلة السياسية والدولية**، العدد 20 (2012)، ص 10.

(109) Anderson, «The British Mandate and the Crisis of Palestinian Landlessness, 1929–1936,» p. 184.

(110) الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ص 765.

(111) طربين، «فلسطين في عهد الانتداب البريطاني،» ص 1100.

كان الاعتراف الأولي لحكومة الانتداب البريطاني بأن الفلسطينيين هم الملّاكون، ولا يوجد شاغر في مساحة الأراضي للهجرة الصهيونية الجماعية[112]، ولكنها في الوقت نفسه، قدمت شرطًا غيّر كل ما طرح، يتمثل بالإصلاح الضريبي الحديث للأراضي[113]. فقد كان واضحًا في تلك الحقبة، عدم توافر أراضٍ متاحة للاستعمار اليهودي خارج إطار المناطق غير المزروعة، فكان الحل أمام الحركة الصهيونية تدفق جديد للمستعمرين الزراعيين[114]. وكان يعتقد أن هذه السياسة ستعزز التنمية الزراعية والمحلية للفلاحين الفلسطينيين، لكنها سهلت عملية نقل الأراضي من السكان الأصليين إلى المستعمرين من طريق الشراء، ومن دون أن يكون هناك حاجة أو ضرورة إلى الاحتكاك[115].

بدأت تظهر مرحلة جديدة في سياسة السيطرة على الأراضي في فلسطين، تمثلت بتحويل المندوب السامي البريطاني الفلاحين العرب إلى عمال بلا أرض، وهذا خلق إشكالية جديدة. كما زاد من تردي الوضع الاقتصادي في فلسطين وفسح في المجال لتوسع المشاكل الاقتصادية.

وبالرغم من الادعاء البريطاني في تقديم المعونات إلى الفلاحين، فإن الخدمات التي قُدمت إلى الفلاحين في مشروع إقامة مدرسة زراعية مشتركة للعرب واليهود باءت بالفشل[116]، وذلك بسبب رفض الصهيونيين الفكرة من أساسها. بسبب الرفض العنصري لاستخدام اللغة العربية التي تعدّ أمرًا مرفوضًا ومنافيًا لمبادئ العنصرية الصهيونية[117]، إذ كان واضحًا أن سياسة الانتداب البريطاني تجاه أراضي الفلاحين كانت أداة للإضرار بهم اقتصاديًا[118]، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بالأراضي التي سرّبتها لليهود من خلال إبقاء الأراضي وقفية غير قابلة للبيع أو النقل، بحيث يستحيل على الفلاح الفلسطيني استعادة أرضه من طريق الإيجار أو البيع[119]. ومع صدور تقارير لجنة شو وسمبسون عام 1930، قررت حكومة الانتداب البريطاني توطين العرب الذين طردوا من أرضهم، فسعت إلى شراء أراضٍ، وضمنتها بشروط من أجل توطين العرب فيها[120]، وهذا عكس

(112) «British Framing of the Frontier in Palestine, 1918– 1923: Revisiting Colonial Sources on Tribal Insurrection, Land Tenure, and the Arab Intelligentsia,» p. 47.

(113) Ibid.

(114) Anderson, «The British Mandate and the Crisis of Palestinian Landlessness, 1929–1936,» p. 183.

(115) Fakher Eldin, Ibid., p. 47.

(116) البديري، **أراضي فلسطين: بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص 159.

(117) المصدر نفسه، ص 159.

(118) الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ص 765.

(119) طربين، «فلسطين في عهد الانتداب البريطاني،» ص 1101.

(120) المصدر نفسه، ص 1102.

سياسة الحكومة البريطانية المتناقضة، وكأنها تزيد الخناق على الفلاح الفلسطيني في إرغامه على عدم تملّك الأراضي.

تبدأ سياسة التناقض بالظهور بصورة جليّة، في السياسات التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني في دعمها للمزارعين، من خلال إصدار قانون حماية المستأجرين سنة 1933، الذي كان الهدف منه حماية المزارع المستأجر، وضمان الأرض له ولعائلته[121]. وأصدرت قانونًا سنة 1936 ينص على حق الفلاحين المستأجرين للأرض بصفة قانونية في العودة إليها بعد إجلائهم عنها[122]. وفي الوقت نفسه أرهقت الفلاح الفلسطيني في مصادرتها للأراضي تحت مسمى منح الامتيازات وبخاصة الشركات المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية وشركة الكهرباء الفلسطينية[123]. هنا يتضح أن حكومة الانتداب البريطاني، كانت تصوغ سياسة تعيق النمو الاقتصادي في فلسطين، وفي الوقت نفسه تعيق الإصلاح، وذلك على حساب أرض المزارع والفلاح الفلسطيني[124]، وأصدرت قرارات من دون تحفظ أو شرط بأن وضع العرب لم يتأثر بتأسيس الوطن القومي لليهود[125].

لكن كان واضحًا أن هذه القوانين أو الإجراءات التي ادعت أنها داعمة للفلاح الفلسطيني وأرضه إنما كانت سياسة تهدف أساسًا إلى إرضاء الحركة الصهيونية على حساب الأراضي الفلسطينية، ولم تكن إلا حبرًا على ورق، وإن طرحت حكومة الانتداب مشاريع اقتصادية للفلاحين الفلسطينيين، فهي كانت قائمة أساسًا على إرهاق الفلاح الفلسطيني وإغراقه بالديون التي تؤدي به في نهاية المطاف إلى بيع أرضه أو التخلي عنها بسبب الحمل الثقيل الذي تتركه هذه الإجراءات على كاهله. وبالتالي كان الفلاح الفلسطيني يرى أنه غير قادر على تكاليف الأرض التي لم تعد تكفي حاجاته، وهذا إجراء سهَّل سيطرة الحركة الصهيونية على المزيد من الأراضي لأجل خلق وطن قومي لليهود.

أما ما يتعلق بالقوانين التي صدرت من حكومة الانتداب والتي ادعت أنها ستحمي المزارعين الصغار والمحاصصين، فإن هذه القوانين عجزت عن تحقيق أهدافها. وفي الحقبة الممتدة ما بين 1929 و1939، انتقل تحت سيطرة الحركة الصهيونية 398 ألف دونم من الأراضي[126]، وبالتالي سرعان ما تنبه الفلاحون الفلسطينيون بأن تدهور أوضاعهم الاقتصادية إنما هو نتيجة مباشرة لسياسة حكومة الانتداب البريطاني التي قامت بالأساس على تشجيع الهجرة اليهودية[127].

---

(121) صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» ص 321.

(122) حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، ص 15.

(123) البديري، **أراضي فلسطين: بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص 221.

(124) Anderson, «The British Mandate and the Crisis of Palestinian Landlessness, 1929–1936,» p. 101.

(125) Ibid.

(126) حليلة، **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين، 1929 ـ 1939**، ص 17.

(127) طربين، «فلسطين في عهد الانتداب البريطاني،» ص 1110.

بدأت تظهر مرحلة جديدة في سياسة السيطرة على الأراضي في فلسطين، تمثلت بتحويل المندوب السامي البريطاني الفلاحين العرب إلى عمال بلا أرض، وهذا خلق إشكالية جديدة. كما زاد من تردي الوضع الاقتصادي في فلسطين وفسح في المجال لتوسع المشاكل الاقتصادية[128]، فكان واضحًا أن سياسة الانتداب البريطاني تتبع سياسات اقتصادية إنمائية كان نتيجتها تطوير هياكل اقتصادية تتحكم فيها حكومة الانتداب البريطاني في تحقيق إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين[129]، إضافة إلى إبقاء قوانين الأراضي التي فرضتها حكومة الانتداب على مشكلة الأراضي كونها لم تأتِ بأي جديد؛ فقد أخفق القانون في مساعدة المزارعين والحفاظ على حقوقهم، وذلك بسبب سياسة التحايل البريطانية[130]. فكان ادعاء حكومة الانتداب لتطبيقها القوانين التي تحمي الفلاحين لا يتعدى المرحلة الخطابية[131].

وفي الوقت نفسه سعت الحركة الصهيونية للاستفادة من الوضع الذي وفرته حكومة الانتداب البريطاني، من خلال إنشاء صناديق تمويلية كصندوق التأسيس التمويلي «كيرين هايود» الذي أصبح الذراع المالي للوكالة اليهودية[132]. هذا يعني أن استمرار الوضع الاقتصادي السيئ كان دافعًا لبيع الأراضي، بسبب السياسة البريطانية وفرض الضرائب. وقدرة الحركة الصهيونية على شراء الأراضي بأثمان باهظة[133].

لذلك، كان النظام القانوني لحكومة الانتداب البريطاني وأنصاره في الحركة الصهيونية، أداة لانتزاع الأراضي وفرض السيطرة عليها، وهذا أدى إلى خلق حالة صراع طويل، كان نهايتها خروج بريطانيا، وإعلان إقامة الدولة اليهودية[134]، وفي الوقت نفسه، أدى وكلاء الحركة الصهيونية دورًا مباشرًا لمصلحة حكومة الانتداب البريطاني[135].

يتضح مما سبق، أن حكومة الانتداب البريطاني اتبعت سياسة تناقضية في دعمها لكل من اليهود والفلاحين الفلسطينيين، وكان واضحًا أن السياسة التناقضية كانت متعمَّدة، فالهدف منها

---

(128) Anderson, «The British Mandate and the Crisis of Palestinian Landlessness, 1929–1936,» pp. 196 - 197.

(129) الساعاتي، «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918 ـ 1948،» ص 767.

(130) صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 ـ 1948،» ص 324

(131) Martin Bunton, «Inventing the Status Quo: Ottoman Land - Law during the Palestine Mandate, 1917 - 1936,» *The International History Review*, vol. 21, no. 1 (March 1999), p. 32.

(132) مقدادي، «العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين: 1936 ـ 1948،» ص 27 ـ 28.

(133) سميح حمودة، «وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني،» **حوليات القدس**، العدد 12 (شتاء 2011)، ص 109.

(134) Geremy Forman and Alexandre Kedar, «Colonialism, Colonization, and Land Law in Mandate Palestine: The Zor al - Zarqa and Barrat Qisarya Land Disputes in Historical Perspective,» *Theoretical Inquiries in Law*, vol. 4, no. 2 (2003), p. 492.

(135) Mathew, «The Balfour Declaration and the Palestine Mandate, 1917- 1923: British Imperialist Imperatives,» p. 231.

إرهاق الاقتصاد الفلسطيني وإضعافه لإرغام الفلاح على بيع أرضه مقابل تملك الطرف الآخر وصولاً إلى إقامة الوطن القومي لليهود.

خاتمة

كانت الأرض وما زالت محور الصراع الأساسي ما بين الحركة الصهيونية والفلسطينيين. وفي ظل الانتداب البريطاني وحكمه، ساهم هنا الانتداب إلى حدٍ كبير في جعل اليهود أكثرية، في الوقت الذي كانوا يمثلون أقلية. جاء هذا ضمن خدمة مصالح ومشاريع اليهود في فلسطين. وفي إثر ذلك عملت بريطانيا ممثلة بحكومة الانتداب على إصدار مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي والتي هي محور الصراع ما بين الطرفين.

إن السياسة التناقضية التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني ليست سياسة عشوائية، وإنما هي سياسة ممنهجة ومقصودة، بسبب وجود توافق بين السياسة البريطانية والحركة الصهيونية في ضرورة توفير الأرض بما يخدم إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

وسرعان ما بدأت تظهر سياسة التناقض في حكومة الانتداب البريطاني تجاه الفلسطينيين واليهود، إذ ادعت حكومة الانتداب أنها جاءت لخدمة الفلاح الفلسطيني في الوقت الذي عانى هذا الفلاح تدهور أوضاعه الاقتصادية في ظل حكم الحقبة العثمانية. وهكذا فرضت مجموعة من السياسات والإجراءات التي كانت تحت ادعاء الدعم البريطاني للفلاح الفلسطيني. ولكن في الوقت نفسه فرضت مجموعة من القوانين التي من خلالها سهلت تمليك اليهود للأراضي الفلسطينية بما يتوافق مع الهدف الأساسي للحركة الصهيونية وهو إقامة الوطن القومي لليهود.

في الحصيلة، إن السياسة التناقضية التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني ليست سياسة عشوائية، وإنما هي سياسة ممنهجة ومقصودة، بسبب وجود توافق بين السياسة البريطانية والحركة الصهيونية في ضرورة توفير الأرض بما يخدم إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، إذ إن الاستغلال الاقتصادي للأراضي الفلسطينية ومنح المؤسسات التابعة للحركة الصهيونية الكثير من الامتيازات وفرض الضرائب على أراضي الفلاحين الفلسطينيين، كانت جميعها تهدف إلى إحكام السيطرة الصهيونية على الموارد الاقتصادية، والاستيلاء الأراضي.

إذًا، كان الانتداب البريطاني وسياسته، العامل الأساسي في تسريب الأراضي وإحكام السيطرة عليها، لمصلحة الحركة الصهيونية. وهذا يجعلنا نؤكد بأن مرحلة الانتداب البريطاني كانت المرحلة الأخطر في حكم فلسطين، كونها سهلت تمليك الأراضي وتسريبها لمصلحة إقامة وطن قومي لليهود □

تفكيك الرّأسمالية
بحث في تقويض المشترك الإنساني ـ البيئي(*)

الحسين شكراني(**)

أستاذ القانون الدولي، جامعة القاضي عياض،
وعضو في الجمعية الروسية للقانون الدولي البحري.

عبد الرزاق بلمير

إطار سابق في عدّة وزارات بالمغرب.

ـ 1 ـ

يفرض عنوان الدراسة توافر معلومات مُتقاطعة تنتمي إلى حقول معرفية متنوعة ومتداخلة؛ لذا يستلزم الأمر الاستفادة من الرؤى المعرفية العميقة، إذ قد يكون الرّابط بين هذه الحُقول هو البحث عن العلاقات والتّقاطعات والتّباينات والتّفاعلات بين المفاهيم والبراديغمات من أجل بناء تصورات نظرية وعملية عن التّطبيقات المختلفة للرأسمالية. وتتجلى أهمية الدراسة في دراسة الأبعاد الفلسفية والسياسية والقانونية، والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية والثقافية كأبعاد أساسية متداخلة من أجل فهم مسارات نقد الرأسمالية (من خلال مرحلة التفكير البدائي، والديني والوضعي... إلخ) وسبل تدمير المشترك الإنساني البيئي.

ومن أجل تعزيز فهم نقد هذه المسارات المختلفة، اعتمدت الدراسة على المقاربة التاريخية مع الأخذ في الحسبان تباين السياقات الاجتماعية والثقافية، وتمّ تدعيم هذا الفهم بالأداة التحليلية للموضوع. ومُجمل الدراسة يحركها التّساؤل التالي: محدودية الرأسمالية وفشلها في حماية المشترك الإنساني، بمعنى أن الرأسمالية عجزت عن تجاوز الأزمات المتتالية ولم تكن مستدامة في تدبير المشترك الإنساني. وتتمثل المفارقة بأن الليبرالية قد تكون جذّابة اقتصاديًا لكنّها تمثل في الوقت نفسه صدمة على المستويين الاجتماعي والبيئي.

(*) في الأصل تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر للمؤلفين حديثًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com.

تنظر الدراسة في تاريخ التّنظير للنّفعية (المنفعة، اللذة، السّعادة، أو اقتصاد الرفاهية) التي تجسدها المدرسة الإنكليزية ولا سيما مع جيريمي بنثام (Jeremy Bentham)، وجيمس ميل (James Mill) الأب، وجون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) الابن، ولا ننسى شكليات الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (Immanuel Kant's formalism)، وعدالة الفيلسوف الأمريكي جون راولز (John Rawls)، ومنظور الاقتصادي الهندي أمارتيا صن (Amartya Sen).

إن اقتصاد السوق المحرّر من القيود لم ينشأ على نحو عفوي وتلقائي، كما أنه لم يتبلور ويتكوّن بفعل مُؤامرة حَاكَتها، سِراً، الشّركات العملاقة والمَصَارِف؛ إنه في المقام الأول الحصيلة التي أفرزتها قرارات سياسية كثيرة، قرارات لم يستطع كثير من المواطنين إدراك مغزاها والإحاطة بالأبعاد والتّداعيات التي تترتّب عليها.

وظلّت قصّة النّشاط البشري بصورة لا يمكن تَفاديها بوجود التقنيات الحديثة، قصة لتدمير الطبيعة ومواردها، وتدمير المشترك الإنساني. لم تقتصر الثّورة الصناعية طبعًا على التّشيؤ الطبيعي للعامل، بل أكملت تطوره الطويل بمعنى تصور كل المخلوقات الطّبيعية شيئًا، بما في ذلك كل الكائنات التي تعَدّ في الحقيقة أُممًا مثل البشر تتمتع بالحقوق ولها أدوار في الطّبيعة تساهم في تَوَازنها. كما أن الأخذ في نظام حرية التجارة على أوضاع الاقتصاد العالمي كانت مُبررات استعمار شُعوب (العالم الثالث) بحجة إنقاذها من التخلف ولا تزال هذه التّمثلات حاضرة لدى «الرجل الأبيض المنقذ للبشرية والحامل لمشعل الحضارة».

اتبعت الثورة الصناعية في أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر السّبيل نفسه تقريبًا في إنكلترا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كلا البلدين سَبّبت قدرًا كبيرًا من الشّقاء الإنساني (16 ساعة يوميًا من الكدح الطّاحن، والقذارة، والفقر للعمال)، وتسوُّد السّماء بالدخان المنبعث من الآلات (تشارلز ديكنز، كارل ماركس) التي تُدار بالفحم (الطاقات الأحفورية)، إضافة إلى ضوضاء المصانع وسخامها.

ـ 2 ـ

إن حقبة الوجود البشري، منذ الثورة الصناعية الأولى، تُجسد إفساد البيئة الطبيعية الذي هو أشد خطورة، ذلك بأن التجارة والبيئة عُدّتا أنهما في عداء بالضّرورة، فالتّجارة تبحث عن توفير النمو الاقتصادي وازدهار الأعمال الاستثمارية لفئة محدودة من البشر (الأنتروبوسين الغربي والكابيتالوسين)؛ وفي مقابل ذلك فالمُحافظة على البيئة الطبيعية سيضع نهاية لهذا النمو الاقتصادي اللامتناهي وتقليص دور المؤسّسة الاقتصادية (عنجهية السوق، واليد الخفية)، وبالتالي فقدان الوظائف والاستثمارات وتدنّي مستوى المعيشة.

ساهمت سياقات العولمة في إضعاف الدولة والثقافات والهويات المحلية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية تاركة السّاحة فارغة للسّوق الحرة وقِواها الذاتية (العرض والطلب) التي «تضمن التوازن والاستمرارية والرّفاهية»، حيث كانت الحكومات والدول تطبق تعليمات ونصائح الاقتصاديين الليبراليين الذين كانوا ينثرون من حولهم وُعُودًا برّاقة تروم حول فكرة أن تحرير السّوق من القوانين المنظمة له (الدولة التّنظيمية كتعبير عن المذهب النيوليبرالي) سيحقق المزيد من الرفاهية للشّعوب والأمم.

إن اقتصاد السوق المحرّر من القيود لم ينشأ على نحو عفوي وتلقائي، كما أنه لم يتبلور ويتكوّن بفعل مُؤامرة حَاكَتها، سِرًا، الشّركات العملاقة والمَصَارِف؛ إنه في المقام الأول الحصيلة التي أفرزتها قرارات سياسية كثيرة، قرارات لم يستطع كثير من المواطنين إدراك مغزاها والإحاطة بالأبعاد والتّداعيات التي تترتّب عليها.

انطلقت شرارة ووهج فتح الأسواق وتحريرها من الولايات المتحدة الأمريكية قلعة الليبرالية العالمية إلى بريطانيا العظمى ثُم إلى باقي بُلدان القارة الأوروبية، وشملت الدول الديمقراطية وبلدان الدول الناشئة. وقد تم تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة تحت راية الاعتماد المتبادل الاقتصادي المكثف وتجاوز التّمايزات الثقافية والهوياتية المحلية. فقد باتت الحياة الإنسانية تنحو نحو «الكونية» بتأثير الثّورتين العلمية والتّقنية ومُستجداتها التكنولوجية، كالقنوات الفضائية والحواسيب والإنترنيت وسائر وسائل الاتصال (الحديثة) والشبكات الموجهة نحو دعم آليات السّوق. وقد فجّرت هذه العولمة صراعات عنيفة بين الثقافات والهويات في العالم التي تشقها اختلافات عميقة في مستوى أصولها التاريخية وتعبيراتها الثّقافية.

ـ 3 ـ

لا يبدو أننا قادرون على التّوصل إلى فهم حقيقي لمشكلات الثورتين معًا، فهي تبدو واقعية وموضوعية بما فيه الكفاية، بصرف النّظر عن كونها ستثبت خطورتها (مجتمع المخاطر)، فلا بد من مُواجهتها والسيطرة عليها، فكل بيان للمشكلات ناهيك بكل الحلول المطروحة، يَبدو مصبوغًا بمسحة سياسية، أي جُزء من ثمة برنامج سياسي ليبرالي.

وفي هذه الحلقة المُفرغة (من الحُلول)، يَرى الاتجاه النيوليبرالي أن السوق تُدير نفسها بنفسها. لكن هذه «القاعدة» لا تأخذ في الحسبان الصّراع بين حاجات الطبقات والحرية في الاختيار لأن الاحتكار يُولد استبداد السّوق و«قوانينه»، فالكل قابل للتّسعير والبيع لأن الهدف هو تكديس المال وتعزيز الاستثمار.

إن الصّراع، لا التّعاون، هو ما يحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات، كحرب الكل ضد الكل (توماس هوبز)، وهو بمنزلة عماد العلاقات الاجتماعية؛ فاختيار الإنسان لرغبة ما أو رفضها يسير تبعًا لما تبثّه الرغبات من لذّة أو ألم (جون لوك)، ومن ثم كانت اللذة والألم عند لوك الدّافع والمحرك الأساسي للسّلوك الإنساني. وإن كان ما يحسب للوك إثارته الأخلاق قانون الله، وليس من وضع البشر. لكن يطرح سؤال: هل الكفاءة العالمية ترتبط بضرورة استفادة الجميع من مُخرجات العمليات

الإنتاجية والتّسويقية، فالنّظام الليبرالي لا يسمح إلّا بالتّنافس والمُزاحمة بين الأقلية الأوليغارشية (أي حُكم الأقلية) صاحبة الامتيازات المالية في التّجارة والفلاحة والصناعة والعقارات والملكيات؟

حين تغيب الرؤية والشفافية في الإدارة لا يمكن أن تستفيد إلّا الأوليغارشية، في المجال الفلاحي مثلًا: «التحسن في الإنتاجية لا يكمن في نمط الملكية ولإدارة مشاريع القطاع العام أو الخاص، إنما يكمن في إطار المنافسة وتحقيق مزاياه الاقتصادية أو أنه يشكّل حالة مشوَّهة تبتعد عن الحالة التّنافسية»[1].

ـ 4 ـ

ظل ميلتون فريدمان (Milton Friedman) يُجادل طوال عقود بأن «المسؤولية الاجتماعية» الوحيدة لمؤسسات الأعمال هي أن تحقق أرباحًا. وإذا لم يُوافق المجتمع على ذلك ففي وسع المجتمع أن يَسُنّ القوانين التي تحدّ أنشطة مؤسّسات الأعمال، وسيضمن المدير المطيع في كل وقت أن هذه القوانين مطاعة.

وخلافًا لفريدمان وهايك (Hayek)، يُؤمن كينز (Keynes) إيمانًا أكيدًا بأهمية الدولة القوية القادرة على توجيه الاقتصاد الوطني؛ إنه من أنصار الدولة التي تتدخل لوضع حَدّ للكساد وإنعاش النّشاط الاقتصادي. ويرفض كينز الدولة المثالية المتسقة مع تصورات الليبراليين، إنه يرفض فكرة أن لا تتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، فهي بحسب رأيه مطالبة بأن تزيد من إنفاقها في عصور الكساد وأن تقلص هذا الإنفاق في حقب الازدهار. بهذا المعنى فالحكومة مُطالبة بأن تتعاون يدها مع اليد الخفية المنظمة لأنشطة الأسواق؛ مع وجوب التشديد على أن كينز اقترح سياسات الإنفاق العام على أن تُوازيها سياسات نقدية توسعية.

ومنذ وفاة فريدمان في عام 2006، تعالت الانتقادات الموجهة إلى نظرياته المتحيزة وبخاصة من طرف بول كريغمان (Paul Krugman) الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل في عام 2007، الذي يقول، إن فريدمان قد تسبب في خلق أخطاء سياسية عظيمة الخطر.

عمومًا، يعرف عن النظام الليبرالي أنه نظام توسعي إمبريالي بامتياز، لذلك يحاول أن يستوعب كل أزمة والاستفادة منها؛ فهو نظام أزمات يُحاول أن يتكيف بسرعة فائقة فيستدعي الدولة للتدخل عاجلًا أما في حالة (الرفاهية إن وُجدت) فيسارع في المطالبة بأقل من الدولة (Less State).

ـ 5 ـ

إن النظرية الليبرالية التي تُعلي من دور السّوق قد قادت، في عقود الأزمنة المُنصرمة الفائتة، إلى كارثة عظيمة فعلًا؛ فالدولة الضّعيفة ما كانت لتتوافر لها الوسائل الضرورية والأساسية من أجل مواجهة القوة العظيمة التي باتت الشركات والصناعات تتمتع بها، وتحوّلت السياسة إلى فريسة

(1) سالم توفيق النجفي، «سياسات الأمن الغذائي العربي: الركود في اقتصاد عالمي متغيّر،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 416 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 12.

تتلقفها أيادي مجموعات تُدافع عن مصالحها الخاصة بما تمتلك من نفوذ وجبروت عظيمين، كانت قد تحوّلت إلى دُمية تحركها السّوق على النحو الذي يروق لها.

ربما لا نُبالغ في رسم صورة قاتمة للوضع الاقتصادي الذي ما فتئ يتنكر للمساواة وتوزيع الفُرص والثّروات والإمكانيات من أجل بناء القُدرة (Capability) (أمارتيا صن) بل عمّق الوضع الاقتصادي من تكلفة اللامساواة (جوزيف ستيغليتز) وأصبحت فئة قليلة تتحكم في دواليب السيطرة على الموارد الطبيعية بينما أضحى (البقية) يعيشون على هامش مُعادلة الربح وتراكم رأس المال.

لم تعد الطّبيعة تلك الأسطورة القوية التي قهرت الإنسان وبرهنت له دائمًا على حدود سلطته، بل صارت شيئًا هشًّا ومهدداً من جانب الإنسان والتكنولوجيا، وهي لا تستطيع الدّفاع عن نفسها مثل أي كائن بشري، لذلك فهي موضوع مسؤولية الإنسان، عليه أن يحميها من الخطر ويُحافظ عليها لمصلحة الأجيال المقبلة وحاجاتها المستدامة.

آمنت مارغريت تاتشر بوجود الفرد وعدم وجود المجتمع كإشارة إلى الدور الحاسم لإشباع نزوات الفرد الجامح والباحث عن المصلحة الفردية بامتياز. لذلك عمدت إلى خصخصة كبرى الشركات البريطانية (سكك الحديد البريطانية، والبريد الملكي، وشبكة الهاتف والشركات العاملة في مجال الفحم) وبيعها لمستثمرين أجانب، كما باعت عدة شركات وطنية كبرى مثل اتصالات بريطانيا وشركة رولز رويس لصناعة السيارات الفاخرة، والخطوط الجوية البريطانية.

رأى رونالد ريغان من جهته، وهو الذي أنشأ تحالفًا استراتيجيًا مع تاتشر في بريطانيا، في خطاب تنصيبه الشّهير لسنة 1981، أن الحكومة ليست هي الحل للمشكلات[2]، بل هي نفسها أصل المشكلة. إن سياسة الخصخصة التي نفّذها هلموت كول، قلبت رأسًا على عقب، التطور الذي ضربت جذوره في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي احتفظت خلاله الدولة لنفسها بملكية الكثير من الشركات وضربت عرض الحائط ما كانت تُقره أحزاب الدولة من أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تحظى بحماية الدولة ورعايتها، ما دامت لا تعيق خلق نظام اجتماعي عادل. وقد اتخذت النقابات العمالية والجناح اليساري في الحزب الاشتراكي موقفًا مناوئًا لشرودر لم يفلح في السيطرة عليه إلّا بعد جُهد جهيد.

ـ 6 ـ

لجأت «الليبرالية المعاصرة على نحو متزايد إلى فرض النظام الليبرالي من خلال مرسوم سياسي، وبصفة خاصة في شكل الدولة الإدارية التي تُديرها أقلية صغيرة يمقتون الديمقراطية بقدر متزايد».

(2) «Inaugural Address,» <https://bit.ly/2UKWUoF> (accessed 8 April 2020).

وفي المجال الثقافي تمكّنت العولمة المدعومة بتكنولوجيا الاقتصاد والمعلومات من إزالة الحدود التي تتحصّن خلفها الشّعوب والأمم، مُستبيحة المجال الثقافي الذي يَتّسِم بالخُصُوصية والتفرّد، ودفعت بالسكان المحليين إلى الانخراط في الفعل الثّقافي المعولم وتبنّي الثقافة السائدة.

لم تعد الطّبيعة تلك الأسطورة القوية التي قهرت الإنسان وبرهنت له دائمًا على حدود سلطته، بل صارت شيئًا هشًّا ومهددًا من جانب الإنسان والتكنولوجيا، وهي لا تستطيع الدّفاع عن نفسها مثل أي كائن بشري، لذلك فهي موضوع مسؤولية الإنسان، عليه أن يحميها من الخطر ويُحافظ عليها لمصلحة الأجيال المقبلة وحاجاتها المستدامة. لقد ظلت البيئة الطبيعية دومًا موطنًا لنا، ومصدرًا لكل حاجياتنا ومصالحنا الآنية والبشعة. ولم يتضح سوى الآن، أن بعض الأنشطة البشرية لها تأثير مُدمر على البيئة، وهو ما قلب معادلة تعامل الإنسان مع البيئة ليس من موقع التّفوق ولكن من موقع الخوف على مصير الإنسان ذاته.

لا شك في أن الليبرالية الجديدة تهدف إلى عولمة التّبادل وتفتيت الدول واستغلال ثرواتها الطبيعية من أجل خدمة أغراض النمو الاقتصاد اللامتناهي. إنه منطق الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تلتهم الأخضر واليابس من أجل الإبقاء على المزاحمة الشّرسة.

دهمت الأزمة المالية مجتمعًا مُتداعي الأسس، فالأواصر التي توحد فئاته المختلفة أمست قاب قوسين من التّفتت؛ لقد ضاعت القوة التي تَشُدّ هذه الفئات بعضها إلى بعض. فالتّباين بين الواقفين في أعلى السلم الاجتماعي، والواقفين في أدناه في تزايد مُتواصل. ففي حين يَفِرّ الأغنياء بأموالهم بلا انقطاع، تضمُر الطبقة الوسطى على نحو متواصل، ويعجز الفقراء عن اللحاق بركب المجتمع. فأولئك الأفراد، على وجه الخصوص، الذين يمتلكون المال والثروة أصلًا، انتهزوا جنون أسواق المال وازدادوا غنى، أكثر فأكثر، فهم كانوا قد دأبوا على استثمار أموالهم في أسهم الشركات وما سوى ذلك من الأوراق المالية. وكانوا قد كسبوا الربح الوفير من ارتفاع أسعار العقارات ارتفاعًا عظيمًا؛ وبعبارة واحدة: بينما دأب هؤلاء الأفراد على تنمية أرباحهم ومكاسبهم، دأبت حصة الأجور من الدخل القومي، على مُواصلة انخفاضها في كل دول الاتحاد الأوربي تقريبًا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا.

ـ 7 ـ

إن الدّرس الأساسي الذي تُعلّمنا إياه جائحة كورونا، مرة أخرى، هو أن النيوليبرالية لا تجدي نفعًا في أوقات الأزمات، وعلى الرغم من أنها هي نفسُها قد تقود دومًا إلى أزمات، فإنها سُرعان ما تستفيد منها في نهاية المطاف، وتستعيد عافيتها، إلى أن تأتي أزمة جديدة، وهكذا دواليك. وعلى مدار أكثر من 30 سنة أو أكثر وُجد المناصرون والرافضون للعولمة. وفي ظل جائحة كوفيد 19 تحدثت بعض الأصوات عن نهاية الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول وبالتالي تراجع تدفقات العولمة والبحث عن التقوقع لكن لمواجهة المشاكل ذات الطبيعة الكونية.

بوجود رفض عارم من مناهضي العولمة لمؤسّسات العولمة ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى محاولة تجاوز فخّ العولمة؛ ظهرت مبادرات جوهرية من أجل النظر في الحاجة إلى تفكيك العولمة وتحريرها[3] وإيجاد بدائل لها. وقامت المنظمة العالمية للشغل من جهتها بإحداث لجنة أطلق عليها «اللجنة العالمية في شأن البعد الاجتماعي للعولمة» في عام 2002، وهي لجنة مستقلة مهمتها الأساسية الكشف عن مختلف أوجه العولمة والتصوّرات في شأن ذلك، والنظر في تداعيات العولمة على التطورين الاقتصادي والاجتماعي.

لا شك في أن الليبرالية الجديدة تهدف إلى عولمة التّبادل وتفتيت الدول واستغلال ثرواتها الطبيعية من أجل خدمة أغراض النمو الاقتصاد اللامتناهي. إنه منطق الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تلتهم الأخضر واليابس من أجل الإبقاء على المزاحمة الشّرسة. وبدا كأن الليبرالية الجديدة هي والعولمة توأمان من حيث السّعي المتوافق لتكريس هيمنة السّوق العالمية، حيث غَابَ عن دُعاتها أنهم بهذه القناعة المضللة قد حقنوا «العولمة الجيدة» بجرثومة سوداوية حولتها إلى «عولمة سيئة»، كما هي طبيعة الليبرالية الجديدة المهيمنة حاليًا.

وبدا أيضًا أن الليبرالية الجديدة قد بلغت ذروتها وأوجها، وأن منافعها ومصالحها الضيقة المزعومة أصبحت أكثر عرضة للتساؤل والتشكيك والتفكيك، وأن عقيدتها الأيديولوجية تتزعزع وتتعرّض للتّحديات من مصادر مختلفة ومن كل حقول المعرفة (الفلسفة، علم الاجتماع... إلخ). فالدليل العملي الداعم للنيوليبرالية مآله الفشل في الدول الغنية، والدول النامية على حدّ سواء.

كما أن صيحات العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية هي صيحات ضد الظلم وتحرير التجارة اللامكتافئ وتوسيع منطق رأس المال ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات وردّ الاعتبار لإشكاليات الديون والأزمة المناخية والمعضلة البيئية وخُدعة الاتجار في الكربون وسوق الكربون وما شابه ذلك. وبالعودة إلى ملف المفاوضات المناخية، كان من واجب مفاوضي المناخ أن يعرفوا أن تجارة الكربون هي بمنزلة مهزلة ليس من شأنها أن تفعل شيئًا للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. ما كان حافزًا يهدف إلى توفير الاستقرار والأمن للمستثمرين في الطاقة النظيفة أصبح على عكس ذلك. ورغم أن انخفاض سعر الكربون وانهياره كان عديم الفائدة لتحفيز الاستثمار في البدائل الممكنة.

إن التغيرات المناخية قضايا ترتبط بمصير الجنس البشري وبقائه في قيد الحياة والمشترك الإنساني. مع ضرورة الأخذ في الحسبان اختلاف وتمايز الأنساق الثقافية والسياسية ومسلسل التصنيع (التاريخي) بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية.

السؤال المطروح، إذًا، هل نقوم بتكديس التّراكم الرأسمالي أم من واجبنا احتواء التدمير البيئي؟ مع العلم أن المخاطر العالمية البيئية بطبيعتها تتحدى القوميات وتقفز على الحدود الوطنية والسياجات. فهل هو إفلاس في نقد مسارات الحداثة ووضع الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية؟ قد يكون الحل هو اقتصاد الشأن الإنساني لحماية المشترك بين الأمم والشعوب، والتوزيع العادل للثروة واستدامتها للأجيال المقبلة □

(3) Mahdi Elmandjra, «The Need for Deglobalization of Globalization,» in: Chris Pierson and Simon Tormey, eds., *Politics at the Edge: The PSA Yearbook 1999* (London: Palgrave Macmillan, 2000), pp. 29 - 39, and Jacques Sapir, *La Démondialisation* (Paris: Seuil, 2011).

سياسة اليابان الخارجية في ضوء النظريات الكبرى للسياسة الخارجية

الحواس كعبوش(*)

باحث مهتم بالشأن الآسيوي.

مقدمة

أشار غيلبرت روزمان (Gilbert Rozman) إلى أن نظرية العلاقات الدولية كانت منشغلة باليابان في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ويبدو أن تحول التوازنات الاستراتيجية إلى منطقة شرق آسيا تقدم أسبابًا مقنعة لإعادة التركيز على اليابان مرة أخرى[1]، حيث إن فهم خصوصية السلوك الخارجي لليابان سيساهم في الإحاطة بطبيعة هذا التحول وديناميّاته، فالسلوك الخارجي لليابان يتميز بخصوصيات فريدة، وعلى خلاف بقية الفواعل الدولية فإن هذا السلوك لا يقوم على محددات القوة التقليدية لهانس مورغانثو (Hans Morganthau)، بل بدلًا من ذلك، يعتمد إلى حد كبير على تقييم واقعي للقيود الدستورية التي تفرضها المادة التاسعة، والغطاء الذي توفره معاهدة الأمن التي تربطها بالولايات المتحدة، وعلى مستوى آخر على دورها في سياق الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة[2]. وعليه فإن هذه الخصوصية تستدعي مراجعة الأدبيات النظرية والفكرية التي تناولت ظاهرة السياسة الخارجية بالدراسة والتفسير، ثم محاولة إسقاطها على الحالة اليابانية لفهم أبعاد وأنماط سلوك اليابان في البيئة الدولية.

في هذا السياق تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن فهم وتفسير سلوك اليابان الخارجي في ضوء النظريات التفسيرية للسياسة الخارجية؟

(*) البريد الإلكتروني: kelhaouas@yahoo.fr

(1) Gilbert Rozman, «International Relations Theory and Japanese Foreign Policy,» in: James D. J. Brown and Jeff Kingston, eds., *Japan's Foreign Relations in Asia* (New York: Routledge, 2018), p. 18.

(2) Kevin J. Cooney, *Japan's Foreign Policy Maturation: A Quest for Normalcy* (London: Routledge, 2002).

أولًا: فهم سياسة اليابان الخارجية من المنظور الواقعي

لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية لأي دولة من دون التطرق إلى مصطلحات ومفاهيم المدرسة الواقعية في تحليل السياسة الخارجية، كونها النظرية الوحيدة التي استمرت في تفسير السلوك الخارجي للدول وتفاعلاتها مع بقية الفواعل المكونة للنظام الدولي، وذلك منذ نشأة التجمعات السياسة (دول المدينة)، التي أوجدت أرضًا صلبة من الممارسة الواقعية في السياسية الخارجية على مرّ القرون، كما لم تتمكن أي نظرية من نظريات العلاقات الدولية على تعددها أن تقدم تفسيرات عملية ومقنعة لفهم عدد من الظواهر الدولية، حيث ساهمت النظرية الواقعية في تفسير هذه الظواهر على المستويين الكلي (النظامي) والجزئي (دون النظامي) كما هي في الواقع[3]. لذا تحتل الأطر الفكرية للواقعية مكانة محورية في تحليل السياسة الخارجية، على الرغم من الانتقادات التي وجّهت إليها من طرف اتجاهات نظرية أخرى. ويرتبط سبب بقاء النظرية الواقعية واستمراريتها في تحليل السياسة الخارجية بطبيعة السياسة الخارجية نفسها؛ فبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي، فإن أجندة السياسة الخارجية هي جزء من السياسة العليا للدولة التي تتعامل مع سيادة الدولة وأمنها[4].

كانت الرغبة في تعزيز قوة البلاد ومكانتها في النظام الدولي بوجه عام والنظام الإقليمي لشرق آسيا بوجه خاص، محور الإصلاحات التي أطلقها الإمبراطور ميجي (1868 ـ 1912)، إذ كان الهدف بناء نهضة يابانية تواكب التطور الذي بلغته القوى الغربية في تلك المرحلة.

تركز الواقعية الكلاسيكية تحليلها على المستوى دون النظامي وتعُدُّ الدولةَ الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، كما تجادل بأن الاهتمام الأساسي للدول في السعي وراء المصالح المحددة يترجم في مفهوم القوة. مع التشديد على مركزية القوة (Power Centrism)، فهذا يجعل منها الصورة الأساسية لسياسات الدول، وبالتركيز على هذا المبدأ عمل الكثير من الباحثين على شرح سلوكات اليابان السياسية واكتسابها للقوة وعلاقاتها الخارجية منذ مرحلة ما قبل الحرب.

تقدم مفاهيم الواقعية الكلاسيكية تفسيرات ثابتة لسلوك اليابان في مرحلة ما قبل الحرب، إذ حاول القادة العسكريون، بدافع طموح زيادة القوة والهيبة، بناء «إمبراطورية اليابان» من خلال

(3) أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 217.

(4) Sofiane Sekhri, «An Overview of Approaches to the Study of Foreign Policy,» *The Journal of Legal and Political Science*, vol. 7, no. 1 (2016), p. 3.

تشكيل «مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى»،[5] حيث توسعت اليابان على حساب دول الجوار وامتدّ توسعها إلى الهند الصينية، بعد تراجع الوجود الفرنسي، حيث تمسك اليابانيون بالمفهوم القائل بأن الاحتلال المباشر لأرض منشوريا، ولاحقًا لجزر الهند الشرقية المنتجة للنفط، هو ضروري لتحقيق السعي الياباني إلى امتلاك القوة وتأكيد مكانتها الدولية[6]. كما وقّعت اليابان في هذا السياق، معاهدة تحالف ثلاثي مع ألمانيا وإيطاليا مكونةً دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية[7].

كما كانت الرغبة في تعزيز قوة البلاد ومكانتها في النظام الدولي بوجه عام والنظام الإقليمي لشرق آسيا بوجه خاص، محور الإصلاحات التي أطلقها الإمبراطور ميجي (1868 ـ 1912)، إذ كان الهدف بناء نهضة يابانية تواكب التطور الذي بلغته القوى الغربية في تلك المرحلة؛ تكونت الملامح العامة لسياسة اليابان الخارجية في هذه الحقبة بالاستناد إلى الخبرات التاريخية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بالضعف العسكري والارتباط الاقتصادي بالخارج، فشددت حكومة ميجي على التحديث الاقتصادي وبناء متطلبات الدفاع الوطني،[8] وتلخصت الخيارات في رسم مسار قائم على السعي وراء الهيمنة والقيادة الإقليمية مع تعزيز تحالفها مع الغرب، بوصفها مركزًا متقدمًا في المنطقة.

بالنسبة إلى الواقعيين الكلاسيكيين، فإن اليابان في حقبة ما بعد الحرب قد استمرت في ذات المسار الذي اتبعته القيادات العسكرية خلال مرحلة ما قبل الحرب. ويعتقد هؤلاء بأن السعي نحو اكتساب القوة هو محور التحليل وإن اختلفت الأدوات والأساليب. مع ذلك، فإن مفهوم القوة بحد ذاته قد تم تطويره عبر الزمن، وذلك من خلال التحول من التركيز على العناصر القهرية للقوة (القوة العسكرية) إلى العناصر «اللينة» الأخرى، مثل العناصر الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية.

جادل كل من صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) وراينهارد دريفت (Reinhard Drifte)، أنه من المحتّم أن تتحول قوة اقتصادية كبرى إلى قوة عسكرية، وبيّن هنتنغتون بوضوح أن اليابان قد تصرفت لعقود من الزمن بطريقة تتفق تمامًا مع النظرية «الواقعية» في العلاقات الدولية، والتي تنص على أن السياسة الدولية هي في الأساس فوضوية، وأن الدول في سعيها لضمان أمنها فإنها تعمل على زيادة قوتها إلى أقصى حد. ركّز المنظرون الواقعيون في معظمهم على القوة العسكرية، وقبلت اليابان جميع افتراضات الواقعية ولكنها طبقتها بشكل بحت في المجال الاقتصادي، إذ تخلت عن القوة العسكرية، وتصرفت بالضبط كما تتوقعه النظرية الواقعية في السعي وراء القوة الاقتصادية. في مجال المنافسة العسكرية، أدوات القوة هي الصواريخ والطائرات

---

(5) Nopraenue Sajjarax Dhirathiti, «Identity Transformation and Japan's UN Security Policy: From the Gulf Crisis to Human Security,» (PhD Dissertation, University of Warwick, April 2007), p. 58.

(6) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً**، ط 2 (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ط 2، 1999)، ص. 38.

(7) أدوين أولدفاذر ريشاور، **تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما**، ترجمة يوسف شلب الشام (دمشق: دار علاء الدين، 2000)، ص 160.

(8) Martin Beaulieu, *Comprendre le japon* (Montréal: Éditions Ulysse, 2007), p.15.

والسفن الحربية والقنابل والدبابات. في مجال المنافسة الاقتصادية، تتمثل أدوات القوة في الكفاءة الإنتاجية، ومراقبة السوق، والفائض التجاري، والعملة القوية، واحتياطيات النقد الأجنبي، وملكية الشركات الأجنبية، والمصانع، والتكنولوجيا. هذه هي الأهداف التي تسعى اليابان إلى تحقيقها منذ خمسينيات القرن الماضي[9].

مع ذلك، وخلافًا للواقعيين الآخرين، فقد أشار دريفت في كتابه **السياسة الخارجية لليابان** إلى أن هذا التحول سيكون تلقائيًا، وهنا تفيد الإشارة إلى أن فهم التعريف الياباني لمصطلح «القوة» مهم أيضًا، حيث أشار إلى أن مفهوم القوة لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بـ «الإكراه» أو «البراعة العسكرية»، وإنما يتحدد في التصور الياباني في احتمال «التأثير غير المقصود» أو «القوة النسبية»، وليس وفق مفهوم توزيع السلطة في طرح الواقعية التقليدية. على الرغم من أن اليابان لا تتجاهل بوضوح الأمن العسكري، إلا أن سياستها الخارجية منظمة حول هدف تعزيز موقعها التقني والاقتصادي في النظام الدولي. علاوة على ذلك، عندما يجب إجراء المقايضات بين القيم الأمنية العسكرية وقيم الأمن الاقتصادي في سياستها الخارجية، فغالبًا ما يكون للأخير الأسبقية[10]، حيث تتراكم القدرة النسبية لليابان بسبب الظروف البسيطة المتمثلة بكونها واحدة من أكبر مستوردي المواد الخام وإمدادات الطاقة والمواد الغذائية، ومن خلال تصدير مجموعة مطورة باستمرار من المنتجات المصنعة في قطاعات محددة ومهمة جدًا، ومن خلال التأثير في القواعد التي تحكم هذا التبادل، ستكون اليابان أكثر قوة[11].

وبالعودة إلى التراث النظري للواقعية التجارية أو المركنتلية (Mercantile Realism) نجدها تهتم أكثر بـ«الأمن الاقتصادي» بدلًا من «الأمن العسكري». وتطرح ثلاثة أفكار، هي: (1) احتمال أن فعالية النداءات إلى استخدام السلاح قد تراجعت إلى حدٍ كبير بسبب عدة عوامل خلال القرن العشرين؛ (2) يمكن استخدام القوة الاقتصادية الوطنية لتقييد سيادة الدول أو استقلالها؛ و(3) يمكن تعزيز القوة الاقتصادية الوطنية من خلال السياسات الصناعية والتجارية المصممة لخلق ميزة نسبية في التقنيات المتقدمة[12]. وهي الأفكار التي يمكن أن نلتمسها في سياسة اليابان الخارجية تجاه دول الجوار، في المقام الأول، وهذا نتيجة الخصوصيات التي يوفرها لها تقدمها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي؛ فعلى الرغم من قدرتها على بناء القوة العسكرية فهي تميل إلى استخدام القوة الاقتصادية من خلال القدرة على توليد التكنولوجيا كأساس للسيادة والأمن الوطنيين.

ومع ذلك، لم تكن سياسة اليابان الخارجية بعد الحرب مدفوعة بمفهوم القوة وحدها، فالتحليل الواقعي الجديد يقدم مفاهيم جديدة لفهم سلوك اليابان الخارجي خلال هذه المرحلة، فعلى خلاف

---

(9) Samuel P. Huntington, «Why International Primacy Matters,» *International Security*, vol. 17, no. 4 (Spring 1993), pp. 72 - 73.

(10) Eric Heginbotham and Richard J. Samuels, «Mercantile Realism and Japanese Foreign Policy,» *International Security*, vol. 22, no. 4 (Spring 1998), p. 172.

(11) Reinhard Drifte, *Japan's Foreign Policy in the1990's from Economic Superpower to What Power*? (London: Macmillan Press, 1996), pp. 8 - 9.

(12) Heginbotham and Samuels, Ibid., p. 190.

طرح هانس مورغانثو، فإن متغير القوة في تحليل الواقعيين الجدد هو وسيلة لتحقيق الكثير من الغايات[13]. كما ينطلق أنصار هذا الاتجاه في تحليلهم لسلوك الدول من خلال البيئة الخارجية[14]، ويشددون على مركزية النظام الدولي في تحديد سلوك الدولة[15]. على هذا النحو يجب فهم سياسة اليابان الخارجية من خلال رؤية الوضع الدولي الذي يتعين على اليابان أن تعمل فيه، حيث كان للتحولات التي طرأت على النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (الصراع بين المعسكرين، الحظر النفطي عام 1973، حرب الخليج الأولى 1990، سقوط جدار برلين 1991) الأثر المباشر في سياسة اليابان الخارجية.

أدى التحالف بين اليابان والولايات المتحدة إلى سيناريوهات متوقعة مثل ظهور «التوازي الياباني ـ الأمريكي»، وهو ما يدل على تقسيم العمل بين القوتين في تعزيز استقرار النظام الدولي، ويشرح توافق سياسات البلدين تجاه البلدان الأخرى.

إنّ تركيز الواقعية الجديدة في تحليلها على النظام الدولي يلقي الضوء أيضًا على سلوك الدولة اليابانية. في حالة اليابان، يمكن الادعاء أن البيئة الدولية كان لها تأثير دائم في القرارات السياسية اليابانية منذ احتكاكها بالغرب لأول مرة، وبعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، كانت البيئة التي تمكنت اليابان من خلالها من تعزيز انتعاشها الاقتصادي وتنميتها ذات تأثير كبير في القرارات التي اتخذت لتعظيم مصالح اليابان، إذ مكّنت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية اليابان من تطوير اقتصادها وخفض إنفاقها الأمني من خلال وضع نفسها تحت الحماية الأمريكية. وهنا يمكن القول إنه لا يمكن الحديث عن «مبدأ يوشيدا» خارج السياق الدولي الذي أفرز هذا المبدأ[16].

إضافة إلى ذلك، تفسر الواقعية الجديدة الدرجة التي تؤثر بها اليابان وسياساتها في الوضع القائم وتوزيع السلطة في النظام. بمعنى أدق، كيف يؤثر موقف اليابان في توازن القوى الموجود في النظام الدولي؟ لذلك فإن المبدأ الجوهري للواقعية الجديدة يصر على أن الفواعل/ الدول العقلانية، مثل اليابان، بقوتها الاقتصادية المتنامية، يجب أن تتولى أيضًا أدوار القيادة، وتحمُّل

(13) عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 171.

(14) M. Fatih Tyfur, «Main Aproaches to the Study of Foreign Policy: A Review,» *METU Studies in Development*, vol. 21, no. 1 (1994), p. 119.

(15) Steve Smith, «Theories of Foreign Policy: An Historical Overview,» *Review of International Studies*, vol. 12, no. 1 (January 1986), p. 21.

(16) Hugo Dobson, *Japan and United Nations Peacekeeping: New Pressures and New Responses* (London: Routledge, 2003), p. 8.

المسؤوليات، وتتبع جداول أعمال أكثر حزمًا، ولا سيّما في المجال الأمني وفي مجال المصالح المشتركة، وهو ما من شأنه أن يحقق مصالحها الوطنية[17].

وبصورة أكثر وضوحًا، خلال حقبة ما بعد الحرب، كان تغيير تكوينات السلطة على المستوى النظامي مرتبطًا إلى حد كبير بالتطورات والآثار المترتبة على القوة الاقتصادية المتزايدة لليابان، وكذا قرار البلاد بتولّي مهمة القيادة العالمية. كان بعض الباحثين يرون أن اليابان كانت تسعى لاحتلال موقع هيمنة جديد وأن تخلق ما يسمى «السلم الياباني» (Pax-Nipponica) لتحدي أو حتى استبدال «السلم الأمريكي» (Pax-Americana) آنذاك، وقد تكررت وجهة النظر هذه بوجه خاص بين الاقتصاديين السياسيين الدوليين مثل جيمس فالوز (James Fallows)، وكلايد بريستوفيتش (Clyde Prestowitz)، وتشالمرز جونسون (Chalmers Johnson)[18]، كما أشار عدد من دراسات[19] صامويل هنتغتون إلى ذلك، بتأكيده أن تنامي القوة الاقتصادية اليابانية يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على النظام الدولي.

على الضد من ذلك، يعتقد فريق آخر أن العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة لا تزال واحدة من العناصر الأساسية في بنية النظام. منذ الثمانينيات، عندما كان يُعتقد أن الولايات المتحدة في تراجع، عندما استحوذت على موقع القوة العظمى الوحيدة، كانت اليابان تعَدّ دائمًا «الداعم» الرئيسي لهيكل النظام بقيادة الولايات المتحدة. أدى التحالف بين اليابان والولايات المتحدة إلى سيناريوهات متوقعة مثل ظهور «التوازي الياباني ـ الأمريكي»، وهو ما يدل على تقسيم العمل بين القوتين في تعزيز استقرار النظام الدولي، ويشرح توافق سياسات البلدين تجاه البلدان الأخرى. على سبيل المثال، هناك مجموعة أخرى من الأدبيات تركز على تأثير التحالف الياباني الأمريكي على الأمن والمسائل الإقليمية، وأنه يعمل على الحفاظ على قوة التوازنات الآسيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بين القوى المحتملة، مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية[20].

عادة ما تدخل الدول في تحالفات مع قوة كبرى، لتعزيز أمنها ولمواجهة التهديدات التي تتعرض لها، لذا وقّعت اليابان معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في 8 أيلول/ سبتمبر 1951[21]، وقامت السلطات اليابانية بموجبها بتفويض مهمة حماية أمن وسلامة البلاد للقوات الأمريكية المنتشرة على أراضيها، بعد تبنّي البلاد للدستور السلمي الذي يعارض امتلاك قدرات قتالية هجومية.

---

(17) Dhirathiti, «Identity Transformation and Japan's UN Security Policy: From the Gulf Crisis to Human Security,» p. 61.

(18) Ibid., p. 62.

(19) هنا يمكن ذكر عدد من الدراسات التي تناول من خلالها صامويل هنتغتون هذا الطرح: Samuel Huntington: «Why International Primacy Matters,» International Security, vol. 17, no. 4 (Spring 1993); «America's Changing Strategic Interests,» *Survival*, vol. 33 (January - February 1991), and «The Economic Renewal of America,» *The National Interest*, no. 28 (Spring 1992).

(20) Dhirathiti, Ibid., p. 62.

(21) Nobumasa Akiyama, «Disarmament and the Non - proliferation Policy of Japan,» in: Mary McCarthy, ed., *Routledge Handbook of Japanese Foreign Policy* (New York: Routledge, 2018), p. 175.

تساعدنا أدبيات الواقعية الجديدة في تفسير التحالف الياباني ـ الأمريكي، حيث يعتقد الواقعيون الجدد أنه من المهم بالنسبة إلى الدولة الأضعف تشكيل تحالف عسكري مع دولة أقوى في نظام دولي فوضوي. علاوة على ذلك، وبالاستناد إلى المبدأ نفسه، تتأثر السياسات الخارجية والدفاعية للدول ذات السيادة بسلوك الدولة المهيمنة وبمصالحها الوطنية[22]. كما أن استمرار التهديدات الأمنية في جوارها الإقليمي (الصين، وكوريا الشمالية) يجعل من سعي اليابان للحفاظ على تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقويته ضرورة ملحة؛ ترجم هذا البعد من خلال السعي الحثيث للقيادات اليابانية منذ نهاية الحرب الباردة لتوثيق التحالف، حيث عملت إدارة جونشيرو كويزومي (Jun'ichirō Koizumi) في عدد من المناسبات على تأكيد الانسجام التام مع الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، وهو النهج نفسه الذي استمر فيه شينزو آبي (Shinzō Abe) بعد وصوله إلى أعلى هرم السلطة.

لا يمكن تفسير رد فعل اليابان تجاه الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 من دون الأخذ في الحسبان التهديدات التي كانت تفرضها كل من الصين وكوريا الشمالية على أمن اليابان واستقرارها، فاستمرار حاجة اليابان إلى الأمن والاستقرار الذي يوفره نظام التحالف مع الولايات المتحدة كان محدداً أساسياً لتدعيم قرار الحرب على العراق.

كما ينظر إلى الجهود التي تبذلها اليابان تحت عقيدة السلام الاستباقي التي رسم ملامحها آبي، على أنها تعزيز للأدوار التي يمكن أن تباشرها البلاد في سياق تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، وجاء سنّ الدايت لـ «تشريع السلم والأمن» (Japan's Legislation for Peace and Security) عام 2015، ليضفي قاعدة دستورية لممارسة حق الدفاع الجماعي عن النفس، حيث وضع الخطوط العريضة لنشاط قوات الدفاع الذاتي اليابانية كاستجابة للسلم والأمن في داخل اليابان وخارجها بما يتمشّى مع المبادئ الأساسية للحفاظ على سياسة موجهة حصريًا للدفاع، واستخدام نظام التحالف العسكري لضمان الأمن الإقليمي في شرق آسيا، وقد وسّع التشريع من نطاق المهمّات التي يمكن قوات الدفاع الذاتي أن تضطلع بها، والتي تتضمن آليات للتعاون الثنائي مع القوات الأمريكية على عمليات إخلاء المقاتلين، والأمن البحري، وإجراءات التعامل مع اللاجئين، والبحث والإنقاذ، وحماية المنشآت والمناطق، وما إلى ذلك[23]. فقد جاء التشريع استجابة لمتطلبات التحالف، وهو ما أكده ساتوشي موريموتو (Satoshi Morimoto)،

(22) Daisuke Akimoto, *The Abe Doctrine Japan's Proactive Pacifism and Security Strategy* (Singapore: Palgrave Macmillan, 2018), p. 24.

(23) Government of Japan, «Japan's Legislation for Peace and Security: Seamless Responses for Peace and Security of Japan and the International Community,» March 2016, <https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf> (Accessed on 19 July 2020).

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تاكوشوكو (Takushoku) ووزير الدفاع السابق في حكومة الحزب الديمقراطي الياباني (DPJ)[24].

على صعيد آخر، تبرز الأهمية التفسيرية للنظرية الواقعية في تحليل سلوك سياسة اليابان الخارجية عند معالجة قضية استجابة اليابان للاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تعجز التفسيرات القائمة على التعاون والاعتماد المتبادل تقديم حجج مقنعة تشرح أسباب تدعيم اليابان للسلوك العدائي ضد وحدات كانت تعَدّ من شركائها التجاريين الرئيسيين، وبخاصة تلك التي يرتبط بها استقرارها الطاقي[25]، كما لا يمكن للتفسيرات التي تقوم على الأطر الاجتماعية والتصورات الداخلية للتفاعلات الدولية شرح سبب تبنّي صانع القرار الياباني أنماطًا من السلوكيات تتعارض والأطر الإدراكية التي تحدد تصوراته للبيئة الدولية.

إن عصر الدولة المستقلة المكتفية ذاتيًا قد انتهى، حيث صارت شبكة معقدة من التفاعلات بين أطراف النظام الدولي تحدّ من النزعة العدوانية، وصار مما ليس له معنى أن تهدد دولة ما شركاءَها التجاريين، الذين تعَدّ أسواقهم واستثماراتهم حيوية بالنسبة إلى نموها الاقتصادي.

في هذا السياق لا يمكن تفسير رد فعل اليابان تجاه الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 من دون الأخذ في الحسبان التهديدات التي كانت تفرضها كل من الصين وكوريا الشمالية على أمن اليابان واستقرارها، فاستمرار حاجة اليابان إلى الأمن والاستقرار الذي يوفره نظام التحالف مع الولايات المتحدة كان محددًا أساسيًا لتدعيم قرار الحرب على العراق، وهذا بالرغم من كون العراق شريكًا اقتصاديًا أساسيًا، فالحسابات الاستراتيجية والأمنية دفعت اليابان إلى تفضيل المنفعة السياسية والأمنية على حساب المنافع الاقتصادية، وتم تبنّي دبلوماسية براغماتية تعّزز مكانة اليابان ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العالمية[26].

ثانيًا: التفسير الليبرالي لسياسة اليابان الخارجية

في بداية سبعينيات القرن العشرين بدأت النخب السياسية تدرك أن ثروة الدول تحددها أنصبتها من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة في الأسواق العالمية، وهو ما يتضمن أن عصر

(24) Akimoto, Ibid., p. 24.

(25) بيّنت دراسة إيمي كاتاليناك عجز المخاوف التجارية في تفسير الاستجابة اليابانية للحرب الأمريكية على العراق سنة 2003. انظر: Amy L. Catalinac, «Identity Theory and Foreign Policy: Explaining Japan's Responses to the 1991 Gulf War and the 2003 U.S. War in Iraq,» *Politics and Policy*, vol. 35, no. 1 (2007).

(26) مخلد عبيد مبيضين، «السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973إلى 2004،» **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 3 (2006)، ص 532.

الدولة المستقلة المكتفية ذاتيًا قد انتهى، حيث صارت شبكة معقدة من التفاعلات بين أطراف النظام الدولي تحدّ من النزعة العدوانية، وصار مما ليس له معنى أن تهدد دولة ما شركاءَها التجاريين، الذين تعَدّ أسواقهم واستثماراتهم حيوية بالنسبة إلى نموها الاقتصادي[27]، وهو ما حاولت اليابان تجسيده من خلال نشاط وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI عبر خطة تنمية الصناعات الآسيوية الجديدة، والمعروفة باسم «خطة المعونة الجديدة»، التي تم تصويرها على أنها «في طليعة مبادرة اليابان لتنظيم التكامل الصناعي لشرق وجنوب شرق آسيا» وأداة رئيسية «لإبقاء سرب (الإوز) في حالة تكوّن»[28].

وهذا ما يشير إلى أهمية ودور المحدد الاقتصادي، في تحقيق أهداف سياسة اليابان الخارجية في ظل نظام دولي تتحكم في ميكانزماته وتفاعلاته القوة الاقتصادية، فاليابان تستمد مكانتها الدولية من قوتها الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، وتتضح قوتها الهيكلية في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، من خلال وضعها كواحدة من أكبر مستوردي المواد الخام وموارد الطاقة في العالم، وهذا ما يمنحها تأثيرًا كبيرًا في الخيارات والقوة التفاوضية لبقية الدول، إما لأن هذه الدول تتنافس مع اليابان على الموارد نفسها، وإما لأنها تعتمد على تصدير هذه الموارد، وتقوم اليابان على نحو متزايد بترجمة هذه القوة الهيكلية إلى تأثير في شكل أنظمة التجارة الدولية[29].

تتعامل الليبرالية الجديدة مع الدول بوصفها كيانات ذات أهداف محددة، وتفترض أنها تتخذ قراراتها بناءً على مجموعة من الأولويات وحساب التكاليف مقابل المنافع بين البدائل المتاحة، مع الأخذ في الحسبان ردود الأفعال والمخرجات المحتملة.

فالملاحظ أنه عند الحديث عن سياسة اليابان في البيئة الدولية، كثيرًا ما تشير الأدبيات إلى فاعل اقتصادي يتجنب استخدام القوة العسكرية لحل المشكلات الإنسانية العالمية، وتتبادر إلى أذهاننا استعارات مثل: الاقتصاد من الدرجة الأولى، أو العملاق الاقتصادي، القزم السياسي، نظام الناتج القومي الإجمالي ...إلخ[30].

يفترض الليبراليون أن التعاون هو الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، وأن حالة النزاع تعد استثناءً[31]. وعلى هذا الأساس ترسم الدول سياستها الخارجية وهي مدركة بأنه من خلال التعاون مع باقي الوحدات سيكون بإمكانها تحقيق أهدافها على نحوٍ أفضل مقارنة بسعيها الأحادي

(27) سكوت بورتشيل [وآخرون]، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 106.

(28) Richard P. Cronin, «Changing Dynamics of Japan's Interaction with Southeast Asia,» *Southeast Asian Affairs* (1991), p. 55.

(29) Drifte, *Japan's Foreign Policy in the1990's from Economic Superpower to What Power?*, p. 87.

(30) Dobson, *Japan and United Nations Peacekeeping: New Pressures and New Responses*, p. 19.

(31) عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات** (القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 54.

لتحقيقها[32]. فتشديد اليابان على مبدأ التعاون في سياستها الخارجية مع بقية الوحدات الدولية يتضمن نزعة تتخطى الحدود الجغرافية، وذلك من خلال سعيها لخلق شبكة من التفاعلات وأنماط العلاقات بينها وبين الدول المتباعدة جغرافيًا، بدافع التعاون والسعي لتلبية الحاجات الخاصة بكل طرف.

تتعامل الليبرالية الجديدة مع الدول بوصفها كيانات ذات أهداف محددة، وتفترض أنها تتخذ قراراتها بناءً على مجموعة من الأولويات وحساب التكاليف مقابل المنافع بين البدائل المتاحة، مع الأخذ في الحسبان ردود الأفعال والمخرجات المحتملة[33]. وتدرك اليابان أنها ليست في وضع يمكّنها من أن تكون منافسًا جادًا للهيمنة الغربية بسبب القيود التي تفرضها المادة التاسعة من الدستور، لذا تحاول تحقيق مكاسب نسبية من خلال طرائق الربح المطلقة، فهي تحتاج إلى الاستقرار الذي يقدمه نظام الهيمنة، لمواصلة السعي لتحقيق مكاسب نسبية، وهذا ما يتطلب مواصلة اتباع نهج نيوليبرالي في سياستها الخارجية وما ينتج منه من مكاسب مطلقة، فاليابان بَنت رؤيتها على أساس أن المكاسب المطلقة ستمنحها مكسبًا نسبيًا أكبر مما لو كانت تسعى لتحقيق مكاسب نسبية فقط[34].

في ما يتعلق بتفاعلات اليابان الخارجية، تقدم المؤسسية الليبرالية تفسيرات مقنعة لتفرد سياسة اليابان الخارجية، حيث تمهد الطريق أمام الباحثين لدراسة التأثير التعددي للجهات الفاعلة المحلية على صنع السياسة الخارجية، فتدمج الهياكل السياسية المحلية خارج «العلبة السوداء» في التحليل، مثل الأحزاب السياسية، البيروقراطية، ورجال الأعمال «زايباتسو» (Zaibatsu) والشركات المتعددة الجنسية والإعلام ...إلخ.

كما تقدّم ذكره، فإن المؤسسية الليبرالية ليست معنية بالتحليل على مستوى النظام الفرعي فقط، إنّ نسختها من مدرسة الاعتماد المتبادل، التي تم تطويرها منذ سبعينيات القرن الماضي، تشير أيضًا إلى التأثير الكبير للتغير المنتظم في العلاقات الخارجية لليابان. في ما يتعلق بالجهات الفاعلة. وكما أشير سابقًا، يتم تأكيد الطبيعة التعددية لليابان من جانب معظم الليبراليين، إذ يُعتقد أن قوة العولمة هي العامل الذي يؤدي إلى تآكل أهمية الوحدة التقليدية للتحليل أي الدولة، وتتيح الفرصة للجهات الفاعلة الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية ودون الوطنية، لتزدهر وتشارك في صنع السياسة الخارجية[35].

يعَدّ التحليل الليبرالي المدخل المناسب لفهم سياسة اليابان الخارجية المتعلقة بقضية المشاركة في عمليات حفظ السلم الدولي، فبتأكيدها أهمية الترابط في مقابل الاكتفاء الذاتي،

---

(32) Laura Neack, *The New Foreign Policy: Complex Interactions, Competing Interests* (New York: Rowman and Littlefield Publishers, 2014), pp. 15 - 16.

(33) تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 296.

(34) Cooney, *Japan's Foreign Policy Maturation: A Quest for Normalcy*, p. 81.

(35) Dhirathiti, «Identity Transformation and Japan's UN Security Policy: From the Gulf Crisis to Human Security,» p. 63

يمكن التركيز على دور الفواعل غير الدول، مثل المنظمات الدولية، وبالتالي الحديث عن مشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة، للتخفيف من التأثير السلبي للفوضى في الأعمال الجماعية، أي أن التحليل الليبرالي يقوم على التركيز على دور الأمم المتحدة في تغيير تفضيلات اليابان التي كانت قائمة في مرحلة معينة على حسابات المصلحة الذاتية ـ كما يطرح ذلك الواقعيون ـ بحسابات المصلحة المشتركة التي تهدف المنظمات الدولية إلى تحقيقها، والتي تضمن تنسيق الجهود في مجال معين، وخلق نوع من الثقة بين أطراف التعاون لتجاوز النزعة الأحادية للدول. وبالتالي فإن تحليل مشاركة اليابان المتزايدة في عمليات حفظ السلام الدولي يرتبط بتحديد التزاماتها في إطار الأمم المتحدة، ونتيجة لاعتمادها على الآخرين لتوفير الأمن الجماعي، وهو ما يخالف طرح الواقعيين الذين يرجعونه إلى الضغط الأمريكي على اليابان[36].

إن الدول يمكن أن تكون مقيدَّة إلى حد ما في سياستها الخارجية، لأن ثروات دولة ما ترتبط بثروات الآخرين، وقد برزت هذه العلاقة خلال أزمة حظر النفط سنة 1973، التي أثرت مباشرة في القطاع الصناعي الياباني القائم على استيراد الموارد الأولية، وهو ما دفع بالقيادة اليابانية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط.

في ما يتعلق بتأثير العولمة في آليات السياسة الخارجية، فإن الترابط الاقتصادي والقوة المتصاعدة للعولمة، قد قلّصا خيارات الدول عند رسم سياساتها الخارجية، مثل السياسات الاقتصادية الخارجية القائمة على التجارة والاستثمار. لقد طمس العالم المعولَم والمترابط حدود الوحدات التقليدية للدول ذات السيادة، وبصورة ما غيَّر الطريقة التي تتعامل بها اليابان مع القضايا الدولية. وقد تطلب بعض القضايا، مثل المشاكل البيئية أو حقوق الإنسان، بذل جهود تعاونية من جانب جميع الدول. وبالتالي، فإن السؤال الأساسي المتمثل بخيارات سياسة اليابان الخارجية لا يتعلق بنوع السياسة التي يمكن أو تريد اليابان أن تتبعها؟ ولكن كيف يمكن اليابان أن تساهم في تعزيز وصيانة المصلحة العامة الدولية من أجل الحفاظ على رفاه كل من الشعب الياباني وبقية شعوب العالم؟[37].

كما يشير مفهوم الترابط الذي تطرحه الليبرالية الجديدة إلى حالة من التداخل بين الدول، بمعنى أن الدول يمكن أن تكون مقيدة إلى حد ما في سياستها الخارجية، لأن ثروات دولة ما ترتبط بثروات الآخرين، وقد برزت هذه العلاقة خلال أزمة حظر النفط سنة 1973، التي أثرت مباشرة في القطاع الصناعي الياباني القائم على استيراد الموارد الأولية، وهو ما دفع بالقيادة اليابانية إلى

(36) Dobson, *Japan and United Nations Peacekeeping: New Pressures and New Responses*, p. 10.
(37) Dhirathiti, Ibid., p. 64.

إعادة النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط[38]، فأصدرت تصريح نيكايدو (Nikaido Statement) الذي وضع الخطوط العامة لما يجب أن تكون عليه سياسة اليابان تجاه الدول العربية، في ضوء موقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي كانت خطوة لتهدئة سياسة دول الأوبك وتغيير الصورة النمطية لليابان غير الصديقة في الإدراك العربي[39].

من جانب آخر تركز اليابان في سياستها الخارجية على سياسة المساعدات الرسمية (ODA) والقروض الاستثمارية في علاقاتها مع الدول النامية، حيث بدأت وزارة الخارجية اليابانية في تقديم المساعدات الرسمية منذ سنة 1954. تتيح هذه المساعدات لليابان التأثير في الدول المستقبلة، حيث تضع اليابان مجموعة من الشروط للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تقدمها، التي تتمحور في مجموعة من السياسات الليبرالية المتعلقة بتحرير وخصخصة الاقتصاد، والحكم الديمقراطي واحترام الحقوق الفردية، فالاشتراطية (Conditionality) مفهوم أساسي في التحليل الليبرالي للعلاقات الدولية، وهذا لفهم الطريقة التي تؤثر بها الدول والمؤسسات الدولية في الدول النامية[40]، وهي الآلية التي تسمح لليابان زيادة درجة تأثيرها في النظام الدولي، ومباشرة أهداف سياستها الخارجية بعيدًا عن آليات الإكراه.

صرّح رئيس الوزراء الياباني السابق ياسوهيرو ناكاسوني خلال زيارته باكستان سنة 1984، بأنه «يتعين على اليابان أن تطبق القوة الاقتصادية على نحو أكثر فاعلية في دبلوماسيتها، وأن اليابان لا يمكنها أن ترفض استخدام التعاون الاقتصادي لغرض تخفيف التوترات». فاليابان تعتمد على مساعداتها الاقتصادية لتحقيق أهداف ومصالح في الدولة المستقبلة لهذه المساعدات، حيث تتعزز قوة اليابان من خلال موقعها كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم؛ ففي عام 1989 أصبحت اليابان الجهة المانحة الأولى للمساعدات، وقدمت في عام 1992 ما نسبته 18 بالمئة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي، تم منح ميزانية المساعدات الإنمائية الرسمية معاملة تفضيلية في إطار الميزانية الوطنية لليابان[41].

تخضع عملية تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اليابان عام 1992[42]، والتي تم اعتمادها في تعليق المساعدات الموجهة إلى هايتي بعد انقلاب عام 1991، وإلى زائير عقب التدهور السياسي الذي عرفته البلاد، كما أوقفت المساعدات الموجهة إلى نيجيريا سنة 1994، بسبب تدخل الجيش في عملية إرساء الديمقراطية. والجدير بالذكر في هذا المقام، أن

(38) John Calabrese, «Japan in the Middle East,» *The Pacific Review*, vol. 3, no. 2 (1990), pp. 100 - 101.

(39) Raquel Shaoul, «Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: The Non - Commitment Policy,» *The Asia - Pacific Journal: Japan Focus*, vol. 3, no. 9 (September 2005), p. 3.

(40) جون بيليس وجون سميث، **عولمة السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 343.

(41) Drifte, *Japan's Foreign Policy in the1990's from Economic Superpower to What Power?*, p. p. 110.

(42) Japan, Ministry of Foreign Affairs, «Japan's Official Development Assistance Charter,» Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, 30 June 1992, <https://bit.ly/2PTuMe6> (accessed on 13 September 2019).

تعليق اليابان لمساعداتها لم يرتبط بالمبادئ التوجيهية لعام 1992، حيث قامت بتعليقها في عدد من الحالات، ولعل أكثر الحالات شهرة قد حدثت بعد تظاهرات ساحة تيانانمن في حزيران/يونيو 1989، عندما علّقت طوكيو مساعداتها الموجهة إلى بكين[43].

ثالثًا: المنظور البنائي في تفسير سياسة اليابان الخارجية

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية اهتمامًا واضحًا بتيار البناء الاجتماعي الذي بدأ في البروز كمنافس للمدرستين السائدتين: الواقعية والليبرالية، حيث تركز النظرية البنائية التي وضع أسسها ألكسندر ونت (Alexander Wendt) على دور الهوية والثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والمثل، وتقدم فهمًا بديلًا لمجموعة من الموضوعات والظواهر المركزية في العلاقات الدولية، تتضمن: مفاهيم الفوضى وتوازن القوى، والعلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية[44]. تهدف النظرية البنائية أساسًا، إلى تقديم وصف للهيكل المعياري المتغير للنظام الدولي، وبالتالي، تحاول معظم الدراسات التي تستخدم الأطر النظرية البنائية شرح كيفية تأثير التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة على بنية النظام الدولي.

سياسة اليابان الخارجية مبنية على الخبرة التاريخية التي تركتها الحرب في إدراك الأمة اليابانية، والتي تتكون بموجبها دوافع سياستها الخارجية، كما ترسم نمط العلاقات الخارجية التي يجب أن تنتهجها اليابان لتحقيق رؤية مختلف الفواعل المحلية، وإن كان سلوك البلاد مزيجًا يجمع بين دبلوماسية رد الفعل، وفي الوقت نفسه، أنماط من السلوك البراغماتي.

يستخدم المدخل البنائي لفهم سلوك اليابان الخارجي بالتركيز على دور المستوى المحلي والفواعل التي تشكله في التأثير أو إنتاج نمط معين من السلوك تجاه قضايا البيئة الدولية. كما يستخدم هذا المدخل في تحليل أسس وأبعاد السياسة الأمنية اليابانية، وكذا لفهم مجموعة القواعد والمعايير التي تحكم تفاعلات اليابان ببقية الفواعل داخل النظام الدولي، حيث يسمح التصور البنائي في فهم محددات وأبعاد سياسة المساعدات الرسمية التي تعتمدها وزارة الخارجية اليابانية في علاقاتها مع بقية الدول، وبخاصة مع بروزها منذ تسعينيات القرن الماضي كأحد أكبر المانحين الدوليين، ومشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم.

(43) Drifte, Ibid., p. 124.

(44) Dhirathiti, «Identity Transformation and Japan's UN Security Policy: From the Gulf Crisis to Human Security,» pp. 40 - 41.

تتضح لدارس سياسة اليابان الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب خصوصيتها، التي تتسم بأنها «سياسة تفاعلية»، وأنها لا تستجيب للأزمات إلا بطريقة تدريجية، وهو ما لخّصه دينيس ياسوتومو (Dennis T. Yasutomo) في كتابه **التعددية الجديدة في السياسة الخارجية اليابانية** عندما حدّد هذه الخصوصية في:

«يتم تصوير رد فعل اليابان على أنه عيب خلقي في الجسد السياسي، متأصل بعمق في نفسية ما بعد الحرب وفي العملية السياسية، إنها تشكل هوية الدولة والأمة اليابانية. تجادل هذه الصورة أو تدل على أن رد الفعل ينطبق على دبلوماسية اليابان بأكملها، وليس على بعدها السياسي فقط، وأنها تخضع للدوافع أو للمصالح الأصلية، وتشدد على الإرادة أو الاختيار، وتبذل القليل من الجهود لتشكيل البيئة، بدلًا من أن تأخذ شكلها. هذا ليس ملف تعريف قوة عظمى؛ إنها صورة لدولة مختلة وظيفيًا ودبلوماسية سلبية راكدة»[45].

فسياسة اليابان الخارجية مبنية على الخبرة التاريخية التي تركتها الحرب في إدراك الأمة اليابانية، التي تتكون بموجبها دوافع سياستها الخارجية، كما ترسم نمط العلاقات الخارجية التي يجب أن تنتهجها اليابان لتحقيق رؤية مختلف الفواعل المحلية، وإن كان سلوك البلاد مزيجًا يجمع بين دبلوماسية رد الفعل، وفي الوقت نفسه، أنماط من السلوك البراغماتي الذي تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها على مستوى البيئة الدولية، وهذا ما يمكن أن نلاحظه في موقف اليابان تجاه عدد من قضايا السياسة الدولية منذ مرحلة الحرب الباردة، وبخاصة ما تعلق منها بالقضايا الاقتصادية والتجارية.

فالتفسير البنائي لسياسة اليابان الخارجية ينصبّ حول التركيز على كيفية بناء قواعد وهويات الجهات الفاعلة الرئيسية، وهو ما يؤثر على نحو متأصل في تبدُّل الهيكل الدولي وكذلك الدوافع التي تسترشد بها السياسة الخارجية، أي كيف يمكن العوامل الاجتماعية، مثل المعايير والثقافة، أن تؤثر في مختلف خيارات السياسة الخارجية[46].

يؤكد المدخل البنائي دور المعايير التي يمكن تعريفها بأنها «التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم»[47]، في تشكيل هويات الفاعل، وأولوياته ومصالحه، وبالتالي تنظيم سلوك الفواعل على المستويين المحلي والخارجي، ويشير إلى أن أنواعًا مميزة من المعايير تعمل في هذا الإطار بصورة مختلفة، فتقوم المعايير التنظيمية بترتيب سلوك الفاعل وتقييده، في حين أن المعايير التأسيسية «تعبّر عن هويات الفاعل»، التي تحدد بدورها المصالح وتشكل السلوك؛ يهتم البنائيون بوجه خاص بعلاقة القواعد التأسيسية بسلوك الفاعل. على سبيل المثال، في كتابه **حول الأمن**

---

(45) Ibid.

(46) Dhirathiti, Ibid., p. 65.

(47) Henning Boekle, Volker Rittberger, and Wolfgang Wagner, «Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory,» Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung, nr. 34, Center for International Relations, Peace and Conflict Studies, University of Tübingen, 1999, p. 3.

الياباني، يشرح بيتر كاتزنشتاين[48] كيف ترتبط المعايير التأسيسية لليابان ارتباطًا وثيقًا بسلوكها الأمني، وتؤدي الهوية الجماعية للبلاد، إضافة إلى القاعدة السلمية، أدوارًا مهمة في تحديد ملامح السياسة الأمنية اليابانية، فيشير إلى أن المصالح المادية لا تشكل سلوك السياسة الخارجية، وإنما القاعدة السلمية للبلاد، وثقافة مناهضة العسكرة هي التي تشكلها[49].

ينبع الرأي العام المناهض للعسكرة من الاعتقاد بأن التركيز على التنمية الاقتصادية والازدهار يجب أن يحدد توجهات وملامح سياسة اليابان الخارجية، بما يضمن الرفاهية الاقتصادية ويؤدي إلى عالم خالٍ من الصراع، وتجلى موقف اليابان المناهض للعسكرة في كل من دستور عام 1947، وتفسير مدرسة كيوتو بأن روح الدستور هي نفسها دائمًا، ويجب عدم تغييرها عن طريق التفسير بسبب نزوات سياسيين معينين[50].

تسمح الحالة اليابانية بملاحظة أثر المستوى المحلي في السياسة الخارجية، من خلال مشاركة المواطنين اليابانيين في صنعها، إضافة إلى الجهود الشعبية لدمج القيم المجتمعية في سياسة البلاد، فعلى الرغم من كون السياسة الخارجية مجالاً خاصًا بالنخب السياسية، فإن الدعوات إلى إصلاح السياسة الخارجية اليابانية [...] فتحت الباب لمزيد من المشاركة الشعبية في صوغها.

ترجمت المشاعر المعادية للعسكرة عبر عدد من التدابير التي فرضتها الحكومة اليابانية على سياستها الدفاعية: المبادئ الثلاثة غير النووية؛ حظر المشاركة في الدفاع الجماعي؛ حظر صادرات الأسلحة؛ وتحديد 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى للإنفاق الدفاعي. إضافة إلى ذلك، امتنعت طوكيو عن الحصول على أسلحة «هجومية» مثل القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى والصواريخ العابرة للقارات. على الرغم من أن خرق بعض القيود أو أنها مفتوحة للتفسيرات، فإن حقيقة أن الحكومة اليابانية اضطرت إلى تقديمها لتبرير أو ترشيد سياستها الدفاعية يدل على وجود قواعد سلمية قوية تحدد العلاقة بين الفواعل المحلية في اليابان[51].

كما أن كاتزنشتاين مقتنع بأن السياسة الأمنية اليابانية تتأثر بهيكل الدولة، ويشدد على التدقيق على المعايير الاجتماعية والقانونية، وهو ما يساعد على تحديد معايير للسلوكيات المناسبة لاختيارات سياسة محددة. قام هوغو دوبسون من جهته في كتابه **اليابان والأمم المتحدة وحفظ السلام** شرح أهمية المعايير في تفسير مشاركات اليابان

(48) Peter J. Katzenstein, *Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan* (London: Cornell University Press, 1996).

(49) Yoichiro Sato and Keiko Hirata, *Norms, Interests, and Power in Japanese Foreign Policy* (New York; London: Palgrave Macmillan, 2008), p. 9.

(50) Dobson, *Japan and United Nations Peacekeeping: New Pressures and New Responses*, p. 36.

(51) Ibid., p. 25.

في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وجادل بأن تشديد اليابان على المشاركة في عمليات حفظ السلم، الذي كان من المحرمات الوطنية لمدة طويلة، هو النتيجة المباشرة لدور المعايير في تعزيز مشاركة البلاد في عمليات حفظ السلم في إطار الأمم المتحدة.

الجانب الذي تجاهلته النظريات التقليدية في تفسير السلوك الخارجي لدولة شرق آسيا، هو أن هوياتها الداخلية مبنية بواسطة عدد من المُثُل التي عززت مع مرور الوقت ما يجب على اليابان فعله، ومحدودية ما لا ينبغي أن تفعله: يجب أن تحتل اليابان مكانة منخفضة داخل النظام الدولي؛ يجب ألا تؤدي دورًا عسكريًا؛ يجب أن تؤدي دورًا اقتصاديًا؛ ويجب أن تفي بمسؤولياتها الدولية؛ يجب عليها ألا تنفِّر جيرانها في منطقة شرق آسيا؛ كما يتعين عليها العمل مع الولايات المتحدة، حليفتها الأشد ثقة[52].

بالحديث عن سياسة الأمن اليابانية، فإن التفسيرات البنائية التي تتعامل مع المعايير كمتغير مستقل في السياسة الخارجية، تظهر أن المعيار المحلي «المناهض للعسكرة» ـ الذي يرونه جزءًا من الهوية الوطنية لليابان ـ يفسر تردد البلاد في تحمل مسؤوليات عسكرية أكبر منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما برز في نمط استجابة اليابان للضغوط الأمريكية لمباشرة أدوار أكثر تأثيرًا في الأزمات الدولية، منذ حرب الخليج الثانية؛ كما يقدم قانون تشريعات الأمن والسلام الذي سنّه الدايت في سنة 2015، دعمًا لهذا الطرح، الذي شدّد على عمليات الإغاثة والمساعدة الإنسانية في النشاط الخارجي لقوات الدفاع الذاتي[53].

قد يجادل أنصار الطرح الواقعي بتأثير التهديدات الأمنية وعاملَي الشك والريبة تجاه البيئة الإقليمية لليابان في تصنيفها في المرتبة السادسة من بين 140 دولة من حيث ميزانية الدفاع لسنة 2021[54]. لكن لا تقدم هذه الحجة تفسيرًا مقنعًا لدور عاملَي الخوف والريبة في تحديد سلوك اليابان تجاه بيئتها الإقليمية، حيث تخضع ميزانية الدفاع اليابانية بدورها للمعيار المحلي المناهض للعسكرة، فتم تقييد الميزانية العسكرية بقاعدة 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لليابان، وهذا كنوع من الرقابة المحلية على اتجاهات الإنفاق العسكري، ولتقييد أي رغبة في طريق إعادة عسكرة الدولة.

على مستوى آخر، تسمح الحالة اليابانية بملاحظة أثر المستوى المحلي في السياسة الخارجية، من خلال مشاركة المواطنين اليابانيين في صنعها، إضافة إلى الجهود الشعبية لدمج القيم المجتمعية في سياسة البلاد، فعلى الرغم من كون السياسة الخارجية مجالًا خاصًا بالنخب السياسية، فإن الدعوات إلى إصلاح السياسة الخارجية اليابانية منذ ثمانينيات القرن الماضي قد فتحت الباب لمزيد من المشاركة الشعبية في صوغها. أحد أكثر الأمثلة توضيحًا لمشاركة المواطنين

---

(52) Tadashi Iwami, «Peacebuilding in Japan's Foreign Policy,» in: McCarthy, ed., *Routledge Handbook of Japanese Foreign Policy*, p. 223

(53) Catalinac, «Identity Theory and Foreign Policy: Explaining Japan's Responses to the 1991 Gulf War and the 2003 U.S. War in Iraq».

(54) «Defense Spending by Country (2021),» <https://www.globalfirepower.com/defense - spending - budget.php> (accessed on 19 May 2021).

في السياسة الخارجية، هو دور المنظمات غير الحكومية في وضع سياسة المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية وتنفيذها. على سبيل المثال، أرجع البعض تعليق طوكيو المعونات للهند وباكستان في عام 1999 إلى قوة حركات المواطنين وجهودهم الناجحة لإدماج المعيار المناهض للأسلحة النووية في سياسة التنمية[55].

الميزة التحليلية للنظرية البنائية هي تركيزها على أثر كل من المعايير المحلية والمعايير الدولية في سلوك الدولة الخارجي. وتعَدّ اليابان أحد الأمثلة التي تدعم الحجج البنائية من حيث فعالية المعايير المحلية أو البيئة الداخلية في التأثير في التوجهات العامة لسلوك البلاد خارجيًا، حيث تجمع في أيلول/سبتمبر 2015، معارضي شينزو آبي أمام مبنى البرلمان للاحتجاج على إقرار تشريع السلم والأمن المصمم للسماح للجيش الياباني بالتعبئة في الخارج، لكن بالرغم من المعارضة الشعبية فقد تم تمرير التشريع[56].

يبرز تأثير المعايير في سلوك اليابان من خلال ملاحظة اختلاف النهج الذي تتبناه الأحزاب السياسية التي تقود البلاد، فالحزب الديمقراطي الياباني الذي وصل إلى السلطة سنة 2009، جعل من معيار الأَسْيَنَة أساسًا للسلوك الخارجي لليابان، حيث انتهجت سياسات تعكس البعد الآسيوي التقاربي مع دول الجوار، والبحث عن نوع من الاستقلالية عن الحليف الأمريكي، فدقّ يوكيو هاتوياما (Yukio Hatoyama) وتدًا في التحالف بين واشنطن وطوكيو، وذلك من خلال تعطيل خطة نقل قاعدة مشاة البحرية الأمريكية في جزيرة أوكيناوا، كما حاول إعادة توجيه اليابان نحو الصين وكوريا الجنوبية[57].

إلا أن الأحداث التي سرّعت عودة الحزب الليبرالي الديمقراطي بقيادة شينزو آبي إلى هرم السلطة، قد ساهمت في تقويض النهج السابق والسعي للحصول على دور جديد للبلاد تحت جناح الولايات المتحدة، أي تأكيد الانخراط في المنظومة الليبرالية الغربية، وعليه استمرار التحالف مع الولايات المتحدة في تحديد تصور صانع القرار الياباني للأنماط التي تستجيب من خلالها البلاد لتحولات البيئة الدولية، وهو ما يبرز في الخطوات التي تبناها شينزو آبي في استجابته لاستراتيجية الصعود الصيني إقليميًا، وقد نبّه كل من تاكاشي إينوجيشي وبول باكون في مقالهما «دور اليابان الناشئ بوصفها «قوة عالمية عادية» إلى أن التوجه المؤيد للتحالف مع الولايات المتحدة سيظل ثابتًا، حيث تبلور إجماع داخلي حول سياسة الأمن الخارجي على أساس المكونات الرئيسية الثلاثة: تحالف؛ سلمية؛ وتوجه موالٍ للأمم المتحدة[58].

---

(55) Ibid., p. 10.

(56) Michael Auslin, «Japan's New Realism Abe Gets Tough,» *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 2 (March - April 2016), p. 125.

(57) Ibid., p. 128.

(58) Takashi Inoguchi and Paul Bacon, «Japan's Emerging Role as a «Global Ordinary Power»,» *International Relations of the Asia - Pacific*, vol. 6 (2006), p. 17

خاتمة

بيّنت الحجج والنقاشات المعرفية التي تناولتها الدراسة اتجاهات تحليل سياسة اليابان الخارجية بالاستناد إلى الأسس النظرية للمدارس التفسيرية الكبرى للعلاقات الدولية، وهي السياسة التي برزت في كثير من الأحيان في جميع خطوط التحليل الثلاثة، حيث أثيرت نقاشات حول تفكيرها الواقعي، لأنها تسترشد بـ «دستور السلام» منذ 70 عامًا، كما تم تأكيد نهجها الليبرالي نظرًا إلى الحمائية التي اعتمدتها ضد المجتمع الدولي– الهجرة، وكذا قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمات غير الحكومية، تدفق المعلومات، وما إلى ذلك. أما إذا تطرَّقنا إلى الميول التصحيحية لكثير من السياسيين اليابانيين، فهناك مجموعة من النقاشات النظرية حول موضوعات الهوية التي تتداخل مع العلاقات الخارجية، وكذا القواعد والمعايير التي توجه هذه العلاقات[59]. وعليه يتضح أنه لا يمكن فهم سلوك اليابان الخارجي بالتركيز على الأطر النظرية لاتجاه فكري محدد، كون هذه السياسة لا تتشكل فقط من خلال القوة أو المصالح أو الهوية وإنما من خلال تفاعل هذه المتغيرات فيما بينها.

يشير ما تقدم من النقاش إلى الدينامية التي صبغت سلوك اليابان الخارجي خلال العقود الماضية، وأنها لم تعد قادرة على البقاء متفرجًا سلبيًا للأحداث العالمية، فمن المتوقع أن تزداد مساهمة دولة شرق آسيا في النظام العالمي إلى جانب القوى الكبرى الأخرى، وهو ما يطرح قضية الموازنة بين التزامها بهويتها «كدولة سلام» والسعي للحصول على دور دولي «كدولة طبيعية» يتجاوز السلبية التي ارتبطت بها «عملاق اقتصادي ـ قزم سياسي». هذا التحول سيستمر في الاستناد إلى النقاط الإشارية التي يقوم عليها النهج العام لسياستها الخارجية، مصلحتها القومية التي يحددها اندماجها في المنظومة الغربية، ثقلها الاقتصادي كثالث قوة على المستوى العالمي، تأكيدها لخصوصيتها الهوياتية، وهي العوامل التي ساهمت وتساهم في استقرار البلاد وكذا ضمان انخراطها في النظم الاقليمية والدولية □

(59) Gilbert Rozman ,«International Relations Theory and Japanese Foreign Policy,» in: Brown and Kingston, eds., *Japan's Foreign Relations in Asia*, p. 18

الإعلام الفرنسي وكأس العالم 2022 في قطر: قراءة تحليلية لعيّنة من الصحف الفرنسية

محمد الفاتح حمدي(*)

جامعة قطر.

فيصل إزدارن

أستاذ محاضر – باريس.

هشام عكوباش

جامعة قطر.

مقدمة

يعَدّ الإعلام بمختلف وسائله المسموعة والمرئية والمكتوبة سلاحًا ذا حدَّين تستخدمه الدول والجماعات الضاغطة وأصحاب المال الخاص لأجل خدمة مصالحهم وأهدافهم الاستراتيجية، سواء تعلق الأمر بالقضايا المحلية أو بالقضايا الدولية، وقد أثبتت التجارب الواقعية أنّ الإعلام بمختلف وسائله التقليدية والجديدة له دور محوري في الحرب النفسية، حيث تستخدمه أغلب الدول إلى جانب السلاح العسكري، وقد يكون سلاح الإعلام الخيار المفضل لدى الكثير من الدول والجماعات لقوة تأثيره على الرأي العام، فمن يتحكم في الصناعة الإعلامية سيجعل العالم يتحرك وفقًا لخططه وقراراته، وقد نجحت الدول الأوروبية وأمريكا وروسيا والصين في توظيف الإعلام في حروبها النفسية منذ الحربين العالمية الأولى والثانية لغاية الحرب الروسية ـ الأوكرانية، حيث استخدمت الدعاية الإعلامية في عدة مجالات، فلم تقتصر على المجال السياسي والأمني، وإنما استخدمتها عدة دول في المجال الثقافي والرياضي لأجل التأثير في الرأي العام العالمي في قضايا كثيرة.

والمتابع للشأن الرياضي في السنوات الأخيرة يلاحظ أن أغلب وسائل الإعلام العالمية تتحدث عن تنظيم تظاهرة كأس العالم 2022 في دولة عربية مسلمة، وهذا يعَدّ حدثًا استثنائيًا، لأنّ فوز

(*) البريد الإلكتروني: m.hamdi@qu.edu.qa.

قطر بشرف تنظيم هذا الحدث العالمي يعَدّ إنجازًا تاريخيًا في ظل المنافسة من طرف الدول الكبرى التي لها من الإمكانيات ما يسمح بتنظيم هذه البطولة بسهولة ومن دون ضغوط كبيرة عليها. إلا أنّ دولة قطر تحدت الجميع وقدمت ملفًا قويًا يستجيب لكل متطلبات تنظيم كأس عالمية بمعايير دولية وقامت بالترويج لهذا المشروع باستخدام مختلف وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وهو ما جعل الأنظار تتجه نحو هذا البلد العربي الصغير من حيث المساحة والسكان، وقد حاولت الكثير من الجهات التشكيك في قدرة دولة قطر على تنظيم هذه الكأس العالمية، ولكن ما قدمته قطر حتى الآن من مشاريع بنى تحتية ضخمة أثبت أنّ دولة قطر قادرة على تنظيم هذه التظاهرة الرياضية بصورة مختلفة تمامًا عن التظاهرات السابقة. وهذه المؤشرات الدالة على النجاح جعلت الكثير من الوسائل الإعلامية تشيد بما قدّمته قطر لأجل تنظيم هذه التظاهرة الرياضية. في المقابل ذهبت بعض وسائل الإعلام الأجنبية وخصوصًا في فرنسا وعدد من الدول الأوروبية إلى مهاجمة قطر من خلال التشكيك في قدرتها على تسيير هذه المنافسة واستيعاب الجماهير الرياضية والنبش أيضًا في ملفات قديمة تتعلق بعملية بناء الملاعب وتشييدها، وهذا ما دفعنا إلى القيام بهذه الدراسة العلمية بهدف الوقوف عند أنماط وأساليب معالجة وسائل الإعلام الفرنسية المكتوبة لملف تنظيم دولة قطر لكأس العالم 2022، من خلال تحليل عيّنة من الصحف التي تصدر في فرنسا.

أولًا: الإطار المنهجي

1 ـ مشكلة الدراسة: تناولت الصحف الفرنسية في الأشهر القليلة التي سبقت انطلاق بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 أخبارًا وأحداثًا وتعليقات ومقالات وتحقيقات جمّة لها علاقة بتنظيم دولة قطر لكأس العالم. ولعل اللافت للنظر في هذه التغطيات الإخبارية خروجها عن الأطر القيمية لمعالجة الأخبار في أي مؤسسة إعلامية، وعدم الالتزام أيضًا بأخلاقيات الممارسة الإعلامية في نقل الأخبار بكل صدقية وموضوعية ونزاهة؛ حيث اتجه الكثير من وسائل الإعلام الفرنسية المكتوبة إلى اتهام قطر واستخدام أسلوب تصيُّد الأخطاء التقنية والفنية والتركيز على النقاط السلبية وإهمال العناصر الإيجابية في القضية، وإقصاء الطرف الثاني من المعالجة الإخبارية في الملفات المتعلقة بتنظيم قطر لكأس العالم، وهذا السلوك الإعلامي يخرق القواعد والمعايير المهنية، حيث يضرب صدقية هذه الصحف في معالجتها لمثل هذه الأخبار قبل شهر من تنظيم دولة قطر لكأس العالم 2022، كما يطرح تساؤلات واستفهامات حول الدافع وراء هذه الاتهامات ومن يحرّك أيضًا هذه الحرب الدعائية ضد قطر. وبالعودة قليلًا إلى الماضي يمكننا معرفة الخلفيات والدوافع التي تحرّك الإعلام الأجنبي وتعطي مبررات للهجوم على أي حدث أو قضية لها علاقة بالمسلمين والعرب، فقضية تنظيم كأس العالم من طرف دولة قطر تعَدّ قضية من بين القضايا التي تناولها الإعلام الفرنسي بطريقة غير مهنية، وهذا يعَدّ تعديًا على أخلاقيات مهنة الصحافة.

وهذا ما دفعنا إلى إجراء هذه الدراسة العلمية، لأجل الكشف عن أنماط وأساليب معالجة الصحف الفرنسية لمختلف القضايا المتعلقة بتنظيم تظاهرة كأس العالم في قطر.

2 ـ أسباب الدراسة: اقترب موعد تنظيم تظاهرة كأس العالم لأول مرة في دولة عربية مسلمة، ومع اقتراب الموعد بدأت معالم جاهزية دولة قطر تتضح للعيان على أرض الواقع، حيث تجاوزت كل العقبات والصعوبات والتحديات التي واجهتها على مختلف الجبهات، ورفعت التحدي لأجل استقبال كأس العالم على الأراضي القطرية، وقد أبرز الإعلام القطري والعربي في السنوات الأخيرة المنجزات التي حققتها دولة قطر من ملاعب وطرق وبنى تحتية وفنادق ومدن جديدة وأماكن للترفيه والتسلية وغيرها من المنجزات الكبيرة التي سيكتشفها الجمهور الرياضي لأول مرة في دولة عربية مسلمة، ولكن توجد جهات كثيرة لم تعد تتحمل النجاحات التي تحققها دولة قطر لأجل تنظيم هذه التظاهرة العالمية، حيث وظفت كل الوسائل لأجل إفشال هذا العرس العالمي، ويعَدّ الإعلام الفرنسي طرفًا في هذه الحملات الدعائية، إذ مع اقتراب موعد انطلاق هذه التظاهرة شن الإعلام الفرنسي بمختلف أطيافه ووسائله حملة شرسة ضد قطر، من خلال تقديم مغالطات كثيرة في ما يتناوله من أخبار وأحداث وتحقيقات وصور، ومحاولة التشكيك في قدرتها على تنظيم هذه التظاهرة العالمية، حيث ركز في حملته الدعائية على ملفات كثيرة منها قضية العمالة الأجنبية وملف الظروف المناخية أيضًا، ثم قضية المنشآت والفنادق وغيرها من الملفات التي يدّعي الإعلام الفرنسي بأن قطر ليست جاهزة لأجل تنظيم هذه التظاهرة. وهذا ما دفعنا إلى متابعة ما تقدمه الصحافة الفرنسية المكتوبة عن تنظيم دولة قطر لكأس العالم ومعرفة طبيعة المعالجة الإعلامية وكشف الخلفيات التي تقف وراء هذه الحملات الدعائية ضد بلد عربي مسلم نال شرف تنظيم كأس العالم لأول مرة في التاريخ.

3 ـ أهداف الدراسة: نهدف من وراء إجراء هذه الدراسة العلمية التحليلية الكشف عن دوافع الإعلام الفرنسي في شن حملة دعائية ضد دولة قطر المنظمة لتظاهرة كأس العالم 2022، ومعرفة نوعية القضايا التي تحاول التركيز عليها في محاولة للتشكيك في قدرات دولة قطر على تنظيم هذه التظاهرة، كما نسعى إلى معرفة الخلفيات التاريخية والسياسية والدينية والثقافية التي تحاول أن تبرر بها وسائل الإعلام الفرنسية حملتها الشرسة ضد قطر قبل شهر من تنظيم كأس العالم، إضافة إلى معرفة نوعية الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة القضايا المتعلقة بتنظيم دولة قطر لدى مختلف الصحف عيّنة الدراسة، ونختتم هذه الدراسة بمعرفة طبيعة الأهداف التي تسعى لها هذه الصحف الفرنسية ومن يقف من وراء هذه الحملات الدعائية.

4 ـ منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على منهج تحليل المحتوى الكيفي لأجل تفريغ البيانات من عيّنة الدراسة. يعرف هذا المنهج بأنه: «التحليل المتعمق للمحتوى بما يتيح توضيح الأفكار العامة والتفصيلية فيه، وما يكمن وراءها من معان ودلالات والوصول إلى وصف شامل للموضوع، مع تدعيم هذا الوصف باستنتاجات سليمة واستدلالات منطقية. فالتركيز هنا يكون على الأفكار والمعاني والاستنتاجات لا على الخصائص الكمية[1]. وقد تم تحليل عيّنة من الصحف الفرنسية الآتية: **لوموند**، **لوفيغارو**، **ليكيب**، **ليبراسيون**، في الحقبة الزمنية الممتدة ما بين 15 أيلول/سبتمبر 2022 و15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، لأجل معرفة كيفية تعاطي الإعلام الفرنسي

(1) بركات عبد العزيز، **مناهج البحث الإعلامي** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012).

المكتوب مع مختلف القضايا التي لها علاقة بكأس العالم التي ظفرت بتنظيمها دولة قطر في الحقبة الممتدة بين 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و18 كانون الأول/ديسمبر 2022، وسيتم التركيز على التحليل، الكيفي من خلال إبراز عدة فئات مهمة في التحليل منها: طبيعة الموضوعات التي تناولتها الصحف الفرنسية محل الدراسة، وطبيعة المصادر المعتمدة في التغطية الصحافية، ومعرفة الخلفيات السياسية والتاريخية من وراء هذه التغطية الإعلامية، إضافة إلى معرفة طبيعة الأطر الإعلامية المستخدمة في تناول الأحداث المتعلقة بكأس العالم في قطر، ومعرفة موقف هذه الصحف من تناولها مثل هذه القضايا قبل تنظيم كأس العالم بأشهر قليلة، ومعرفة الفاعلين في مثل هذه القضايا، والجمهور المستهدف، ونختتم الدراسة بمعرفة الأهداف من هذه المعالجة الإعلامية وعلاقتها بالسياسة التحريرية لكل صحيفة.

5 ـ أدوات جمع البيانات: اعتمدنا في دراستنا على أداة الملاحظة العلمية واستمارة تحليل المحتوى الكيفي في تجميع البيانات من مجتمع الدراسة والمتمثل بعيّنة من الصحف الفرنسية، حيث تم توظيف أداة الملاحظة في متابعة الموضوعات الصحافية التي لها علاقة بتنظيم كأس العالم في قطر من خلال ما يُنشر في الصحف الفرنسية خلال الحقبة الزمنية الممتدة ما بين 15 أيلول/سبتمبر 2022 و15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقد تم تسجيل عدد معتبر من الملاحظات سيتم اعتمادها في تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام منهج تحليل المحتوى الكيفي الذي يعدّ أيضًا من بين الأدوات العلمية التي تم الاعتماد عليها في تفريغ البيانات وتصنيف الأفكار التي احتوت عليها المادة الصحافية. ويعَدّ منهج تحليل المحتوى الكيفي من بين المناهج العلمية المستخدمة في البحوث الكيفية التي تركز على تحليل البيانات في ضوء الدراسات السابقة والمقاربات النظرية.

6 ـ مجتمع الدراسة وعيّنته: يتمثل مجتمع الدراسة بمختلف الصحف الفرنسية المكتوبة التي تصدر داخل دولة فرنسا، بحكم أن طبيعة الصحف اليومية ـ وحتى الأنواع الأخرى ـ تنتمي إلى نوع صحافة الرأي فارتأينا اختيار عيّنة قدرت بـ4 صحف باستخدام أسلوب العيّنة القصدي لعدة منطلقات وهي: التوجه الأيديولوحي، النمط الموضوعاتي، نسبة المقروئية، الظرف الزماني ما بين 15 أيلول/سبتمبر 2022، و15 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وهذه الصحف هي:

ـ جريدة **لوموند** *(Le Monde)*: اعتمدنا على خمسة مقالات نشرت في الحقبة الممتدة ما بين 2022/9/15 و2022/10/15، وهي ذات قوالب مختلفة.

ـ جريدة **لوفيغارو** *(Le Figaro)*: اعتمدنا على سبعة مقالات نشرت في الحقبة نفسها الممتدة ما بين 2022/09/15 و2022/10/15، وهي ذات قوالب مختلفة.

ـ جريدة **ليكيب** *(L'Equipe)*: اعتمدنا على سبعة مقالات التي نشرت في الحقبة نفسها الممتدة ما بين 2022/09/15 و2022/10/15، وهي ذات قوالب مختلفة.

ـ جريدة **ليبراسيون** *(Libération)*: اعتمدنا على سبعة مقالات التي نشرت في الحقبة نفسها الممتدة ما بين 2022/09/15 و2022/10/15، وهي ذات قوالب مختلفة.

وقد تم اختيار مدة الصدور ما بين 15 أيلول/سبتمبر 2020 و15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، لاعتبارات جمّة منها كثرة الموضوعات الصحفية التي لها علاقة بالحدث الرياضي المتمثل بكأس العالم، وكذلك الحملة الدعائية التي تشنها وسائل الإعلام الفرنسية قبل انطلاق كأس العالم في قطر بأشهر، وقدرت عيّنة الدراسة بأربع صحف، وقدر عدد الموضوعات التي لها علاقة بتنظيم كأس العالم في قطر بـ 26 موضوعًا، موزعة على الصحف كالآتي:

صحفية لوموند	صحيفة لوفيغارو	صحيفة ليكيب	صحيفة ليبراسيون	4 صحف
5 مقالات	7 مقالات	7 مقالات	7 مقالات	26 مقالًا

7 ـ المقاربة النظرية للدراسة: تصنف نظرية التأطير الإعلامي ضمن نظريات التأثير؛ حيث تساهم في بناء معرفة حول الواقع الاجتماعي، وتخطيط الاتجاهات والمواقف. تقترب فكرة التأطير الإخباري من نظرية وضع الأجندة؛ حيث يرتب القائم بالاتصال اهتمام الجمهور، ويحدد له الموضوعات التي عليه أن يهتم بها ويفكر فيها. وهو نفسه ما يقوم به التأطير من حيث اختيار الموضوعات والعناصر التي يبني بها موضوعه، مع إهمال بقية العناصر.

وبحسب أنتمان فإنّ التأطير الإعلامي يقوم على عنصرين أساسين هما: الاختيار والإبراز، وهو يواصل فيقول: «إن تؤطر هو أن تختار بعض العناصر من الواقع المدرك، وتجعله أكثر بروزًا في المحتوى الإعلامي؛ ووفق هذا المنحى فإنّك تقدم الحدث أو المشكلة من وجهة نظرك الخاصة وتفترض أسبابًا لها، وتقترح حلولًا لها». وعليه فإن التأطير وتقديم الأحداث سيكون له تأثير في المتلقّين في فهمهم للأحداث[2].

وبالنسبة إلى الباحث نفسه فإنّ التّعرف إلى التأطير في المحتوى الإعلامي من خلال: الكلمات المفتاحية التي تم توظيفها، ومخزون الجمل المستخدمة، والصورة النمطية، والمصادر المعتمدة؛ وهذا كله من أجل تقوية الحكم على حدث أو قضية[3]. ويتحقق التأطير كذلك بالحذف أو التجاهل والإغفال المقصود وغير المقصود من جانب القائم بالاتصال. أما غامسون (Gamson) وموديغلياني (Modigliani) فيرى كل منهما أنّ التعرف إلى التأطير في التغطية الإعلامية يتحقق بالنظر إلى: المجاز المستخدم، الأمثلة، الجمل الجذابة، التنميط والصور الموظفة[4].

بناء على الدراسات التي عدّت التأطير الإعلامي متغيرًا مستقلًا؛ فإنّ العوامل التي تتحكم في شكل ومضمون الرسالة الإعلامية تتمثل في: المعايير والقيم الاجتماعية، وضغوط المؤسسة وتحدياتها، وجماعة الضغط، العمل الروتيني للصحافيين وتوجهاتهم الأيديولوجية[5].

---

(2) Vincent Price, David Tewksbury, and Elizabeth Powers, «Switching Trains of Thought: The Impact of News Frames on Readers' Cognitive Responses,» *Communication Research*, 24, no. 5 (October 1997).

(3) Robert M. Entman, «Framing: Towards Clarification of a Fractured Paradigm,» *Journal of Communication*, vol. 43, no. 4 (1993), p. 51.

(4) Sophie Lecheler and Claes H. de Vreese, *News Framing Effects* (New York: Roultedge, 2019)

(5) Stephen D. Reese and Pamela Shoemaker, *Mediating the Message: Theories of Influences on Mass Media Content* (New York: Longman, 1996).

والأطر الإخبارية كما حدّدها أصحاب نظرية التأطير الإعلامي تتمثل بالآتي: الإطار المحدد بقضية والإطار العام، والإطار الاستراتيجي، وإطار الاهتمامات الإنسانية، وإطار الصراع، وإطار النتائج الاقتصادية، وإطار المسؤولية، وإطار المبادئ الأخلاقية[6].

تقوم هذه النظرية على عدة فروض، أهمها:

ـ الفرض الرئيسي الذي يفيد بأن الكيفية التي يتم من خلالها طرح القضايا في وسائل الإعلام من خلال أطر إعلامية محددة، ستؤثر في الكيفية التي سيدرك بها الجمهور تلك القضايا[7] .

ـ وتفترض النظرية أنّ اختيار بعض جوانب القضية بصورة متعمدة تهدف إلى جعلها أكثر بروزًا داخل المحتوى الإعلامي، واستخدام طريقة محددة في وصف المشكلة، وتحديد أسبابها، وتقييم أبعادها، واقتراح حلول لها.

ـ اختلاف وسائل الإعلام في تحديد الأطر الإعلامية يؤدي إلى اختلاف أحكام الجمهور المرتبط بكل وسيلة في ما يتعلق بتشكيل المعارف والاتجاهات نحو القضايا المثارة.

وإجمالًا إنّ التأطير الإعلامي له أثر في المتلقي، من منطلق أنّ القائم بالاتصال أو المؤسسة الإعلامية تقوم باختيار حدث، قضية، أو موضوع، ثم يتعمد التركيز على بعض العناصر ويهمل عناصر أخرى من الحدث وفق ما يخدم أهدافه واتجاهه نحو تلك القضية؛ وهذا ما يصنع واقعًا مخالفًا ومشوهًا عن الواقع الحقيقي، ويحدد للمتلقي إطار إدراك الحدث وحدود التفكير فيه.

وعلى هذا الأساس وباعتمادنا على «نظرية الأطر الإعلامية» كمقاربة للتحليل؛ فإننا قمنا بتحليل محتويات عيّنة من الصحف الفرنسية محل الدراسة؛ بهدف الوقوف عند العناصر التي ركّزت عليها هذه الصحف عند تناولها الموضوعات المرتبطة بتنظيم دولة قطر لكأس العالم لكرة القدم 2022؛ والقضايا التي حاولت الصحف نفسها إبرازها وإثارتها من أجل التأثير في مدركات الجمهور نحو هذا الحدث، وإنتاج خطابات إعلامية بهدف بلورة موقف سلبي أو إيجابي نحو دولة قطر وتنظيمها لهذه التظاهرة العالمية.

ثانيًا: الجانب التحليلي للدراسة

المتابع للمشهد الإعلامي في فرنسا في الأشهر الأخيرة يلاحظ الحملات الإعلامية الدعائية المكثفة التي شنتها وسائل الإعلام الفرنسية سواء المكتوبة أو السمعية البصرية على دولة قطر، وكان لهذه الحملات الدعائية أهداف وغايات جمة، وكان أبرزها إفشال تنظيم العرس الكروي لأول مرة في دولة عربية مسلمة. وقد جند القائمون على هذه الوسائل مختلف الوسائل والآليات لأجل التأثير في الرأي العام العالمي والفرنسي بوجه خاص. وقد نجحت هذه الحملات الدعائية في التأثير

(6) Paul D’angelo, «News Framing as a Multiparadigmatic Research Program: A Response to Entman,» *Journal of Communication*, vol. 52, no. 4 (December 2002).

(7) James N. Druckman, «On the Limits of Framing Effects :Who Can Frame?,» *The Journal of Politics*, vol. 63, no. 4 (2001), p. 1066.

في الدوائر السياسية في مدن فرنسية كثيرة، من خلال منع مشاهدة المباريات في المساحات المخصصة لذلك، وقد اكتفى الجمهور الفرنسي بمتابعة مونديال قطر من خلال التلفزيون في المقاهي والنوادي والحانات. ولم تتوقف الآلة الإعلامية الفرنسية عن بث ونشر الأخبار المزيفة والأكاذيب من مصادر مجهولة أو مشكوك فيها. كما أنها ركزت على قضايا ثانوية أثناء العرس الكروي في قطر، وهذا ما يثبت أن الإعلام الأجنبي لا يتعامل مع القضايا والأخبار التي تخص منطقة الشرق الأوسط ومختلف الدول العربية والإسلامية بالمنطق نفسه الذي تتناول به مختلف القضايا العالمية، حيث تغيب الموضوعية والحيادية والدقة والأمانة في معالجة مختلف القصص الإخبارية التي لها علاقة بالعرب والمسلمين، لأن ملّاك هذه الوسائل الإعلامية لا تهمهم سوى مصالحهم الضيقة، ولهذا يتعمّدون نسج قصص خيالية أو صناعة أخبار مزيفة بمشاركة أقلام صحافية مأجورة تعمل وفق سياسة الربح وتنميط صورة العرب والمسلمين، لأن ما فعلته وسائل الإعلام الفرنسية وغيرها من الوسائل في مختلف الدول الأوروبية بدولة قطر يدخل ضمن سياساتهم الممنهجة التي تهدف إلى ضرب استقرار المنطقة العربية، والتعتيم على إنجازات العرب والمسلمين، لأنهم لم يتقبلوا فوز قطر بتنظيم كأس العالم 2022، لهذا عملت مختلف وسائل الإعلام على اختلاق قصص وهمية سيتم كشفها من خلال تحليل عيّنة من الجرائد التي تصدر في فرنسا والتي تناولت بشكل مكثف ملف تنظيم كأس العالم في قطر.

ليست هذه المرة الأولى التي تخوض فيها وسائل الإعلام الغربية حملة ممنهجة ضد الدول المنظمة لأحداث رياضية كبرى تقع بحسب الرؤية المركزية الغربية للتقسيمات الجغرافية الحضارية في «العالم الثالث».

ليست هذه المرة الأولى التي تخوض فيها وسائل الإعلام الغربية حملة ممنهجة ضد الدول المنظمة لأحداث رياضية كبرى تقع بحسب الرؤية المركزية الغربية للتقسيمات الجغرافية الحضارية في «العالم الثالث»؛ مثل البرازيل، وجنوب أفريقيا، أو حتى تلك المصنفة في ما يمكن أن نطلق عليه «العالم المنافس»؛ الصين وروسيا،... فلغة الاستعلاء العرقي وسياسات الهوية التي تغلف المعالجة الصحافية الغربية لهذه الأحداث الكبرى، في حين تقدم إلينا أدبيات مدرسة ما بعد الاستعمار (Postcolonialism Theory) التي تدرس بنى الخطاب المتداول بين المستعمِر والمستعمَر عدة نظريات لتفحص الحملة الغربية ضد قطر وتفكيك أسسها الفلسفية والثقافية. وهو السياق نفسه الذي تحركت فيه الآلة الدعائية الفرنسية مدفوعة من الدوائر السياسية المتشبعة بقيم الهيمنة التي ورثتها تاريخيًا من احتلالها لعدد من الدول بما فيها الدول العربية شرقًا وغربًا، وما زالت تتعامل مع هذه الدول بمنطق المحتل الذي يملك في ترويض الدول التي تريد الانعتاق، والنظر إلى الأحداث الرياضية العالمية حكرًا على هذا الغرب النيوكولونيالي؛ وكأن قطر تجرأت على منافسة ومزاحمة الدول الكبرى في ذلك.

زيادة على ذلك فإن قطر، بتنظيمها كأس العالم، أربكت المنظومة الاقتصادية الغربية التي تملك حصرية التحكم في السوق العالمية. ويعَدّ المجال الرياضي، وبخاصة المنافسات الدولية، جزءًا من هذه المنظومة، بما تدره على الشركات العالمية الكبرى من عائدات خيالية؛ نذكر في هذا تصدي قطر للشركات التي تنتج مواد تمس بالقيم الدينية وثقافة البلد، وهو الأمر الذي لم تهضمه هذه الشركات في مواعيد رياضية كهذه أين يكون الرهان كبيرًا لأجل تحقيق المكاسب.

1 ـ القضية البيئية والانعكاسات المناخية على التظاهرة الرياضية

من الموضوعات التي تناولتها المقالات محل الدراسة القضية المناخية؛ فهناك من يرى في تنظيم كأس العالم لكرة القدم في قطر لعام 2022 عنوانًا لـ«الإسراف البيئي» بحكم الوسائل الضخمة التي سخرتها قطر في تجهيز الملاعب بالمكيفات، ومحطات النقل والمرافق الأخرى. والبعض الآخر يعدّه «اختلالًا بيئيًا» لما يمثله من تعدٍّ صارخ على توصيات المنظمات والوكالات البيئية الدولية في الحفاظ على البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري، وهناك من اتهم قطر الدولة المضيفة والمنظمة لكأس العالم لكرة القدم بالمسؤولة عن «فضيحة بيئية، اجتماعية وديمقراطية» داعين الدولة المنظمة إلى «رصانة طاقوية» (Energy Sobriety) أكبر للحدّ من التلوث، ولعل من أسباب مقاطعة المونديال هو التنديد بدولة قطر الملوثة.

نعلم أن القضية البيئية أضحت من القضايا المصيرية ومن الرهانات الآنية والمستقبلية التي تثير اهتمام النخب العلمية والأكاديمية وحتى السياسية والمجتمعية لما آل إليه الوضع البيئي من تلوث واحتباس حراري وتغير مناخي متسارع جراء سوء استغلال الموارد والسباق نحو التصنيع وتسارع وتيرة الاستهلاك. ورغم ذلك نلاحظ أن هناك تلاعبًا بالإحصاءات والأرقام بخصوص دولة قطر واتهامها بأنّها من بين البلدان الأكثر تلوثًا في العالم، الأمر الذي تفنده كل الدراسات العلمية والإحصائية عندما ندقق في المنحنيات، فعندما نقارن بين حصة قطر في انبعاث غاز الكربون لكل مواطن قطري نلاحظ أنه يتعدى حصة المواطن الفرنسي ولكن نرى أن مجموع حصة فرنسا من انبعاث غازات أوكسيد الكربون يفوق ثلاث مرات مجموع حصة دولة قطر بحكم أن هناك فرقًا كبيرًا في التعداد السكاني.

نلاحظ من خلال الشكل أدناه ترتيب الدول الأكثر تلويثًا في العالم بحسب إحصاءات مركز الإحصاء الإسباني[8]، حيث نلحظ أنّ ما تصدره دول الاتحاد الأوروبي من انبعاث لثاني أكسيد الكربون، محتلة المرتبة الثالثة من حيث التلوث (4.457 مليار طن)، بينما لا نجد لدولة قطر أي أثر في هذا الترتيب. كما يشار إلى أنّ هناك تلاعبًا بالإحصاءات المتداولة بحيث تحوز قطر أعلى نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، ولكن مقارنة بعدد السكان تكون قطر من الدول الأقل تلويثًا للبيئة.

(8) Tristan Gaudiaut, «Les Plus gros pollueurs du monde,» Statista Infographies, 1 novembre 2021), <https://fr.statista.com/infographie/9668/plus - gros - emetteurs - de - co2 - dans - le - monde/>.

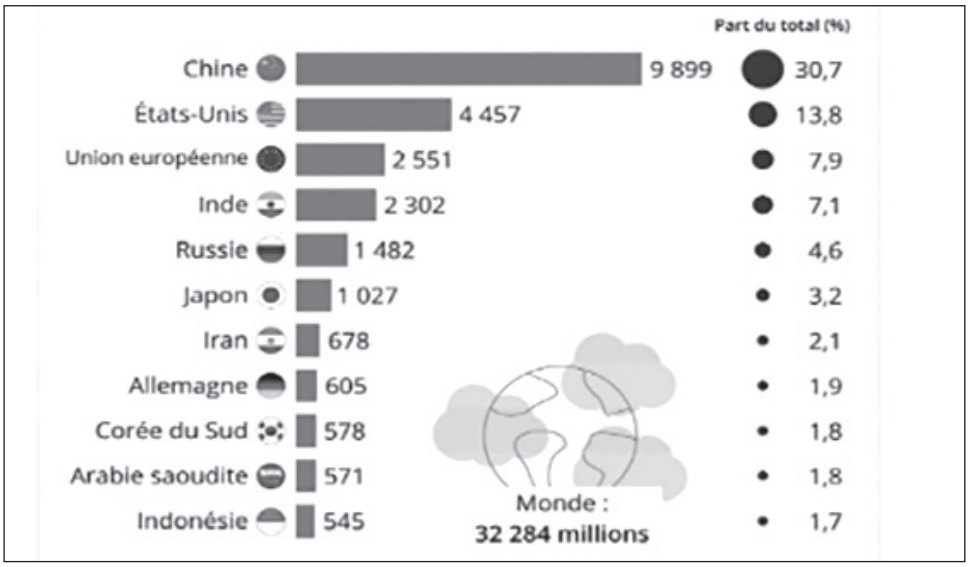

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (2021).

كما يبين الجدول، مقارنة نسب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال إحصاءات البنك الدولي[9]، الفرق الشاسع بين ما تصدره فرنسا من غاز ثاني أكسيد الكربون (300 مليون طن) وما تصدره دولة قطر للحقبة نفسها، أي لسنة 2020 (92 مليون طن) أي أكثر من ثلاثة أضعاف، علمًا أنّ دولة قطر قد وقعت أهم المواثيق الدولية للالتزام بخفض نسب الانبعاث الغازي والحد من تلوث البيئة.

وقّعت دولة قطر التعهد العالمي في شأن غاز الميثان الذي يسعى إلى خفض الانبعاثات بنسبة 30 بالمئة بحلول عام 2030، وتلتزم البلدان التي صادقت على التعهد العالمي في شأن الميثان باتخاذ إجراءات طوعية على المستوى الوطني لدعم الهدف الجماعي للتعهد المتمثل بخفض انبعاثات غاز الميثان البشرية المصدر بنسبة 30 بالمئة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2020، وجاءت فرصة تنظيم كأس العالم لكرة القدم لرسم سياسة أكثر نجاعة لمكافحة التلوث والاحتباس الحراري.

وقد ركزت مختلف جرائد عيّنة الدراسة على طرح موضوع الظروف المناخية قبل انطلاق العرس الكروي بأيام فقط من أجل التأثير في الرأي العام العالمي والفرنسي، ودفعه إلى مقاطعة المونديال القطري، وكذلك رسم صورة نمطية عن أن البيئة القطرية غير ملائمة لحضور المباريات الرياضية في الملاعب. كذلك يصعب التجول في المدن القطرية أثناء المونديال بسبب الجو غير المناسب، حيث أشار الكثير من الموضوعات إلى أن الجو في منطقة الخليج سيكون حارًا كثيرًا خلال أيام المونديال، ومثل هذه القصص الإخبارية لا تستند إلى أي دليل علمي، لأن منطقة الخليج في فصل الشتاء تشهد

(9) Emissions de CO2 (kt), Data, (s.d.), <https://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT>.

هطولًا للأمطار، وكذلك برودة في الطقس، وهو ما يساعد المشجعين على قضاء أيام ممتعة في مختلف مناطق دولة قطر.

2 ـ قضية حقوق الإنسان والعمال وظروف العمل

تأتي قضية حقوق الإنسان في المرتبة الثانية من حيث التناول في هذه المقالات. ووردت في هذه المقالات قضية الحقوق الإنسان متهمة دولة قطر بانتهاكها لهذه الحقوق وانتهاج سياسة منافية للأعراف والمواثيق الدولية في هذا المجال، من دون تقديم أدلة ولا إحصاءات موثقة. ومن مجمل الكلمات الدلالية المستقاة «القوانين المنافية لأخلاقيات الرياضة وحقوق الإنسان»، مستدلين في ذلك على الظروف السيئة التي يعيش فيها العمال الأجانب، وبخاصة أولئك الذين يشتغلون في ورش البناء الخاصة بمشاريع كأس العالم، ففي مقال لصحيفة **لوفيغارو** تحت عنوان «كأس العالم 2022: الاتحاد الفرنسي لكرة القدم لمصلحة صندوق تعويض العمال ضحايا الحوادث»، يتناول صاحب المقال بيانًا صدر عن الفدرالية الفرنسية لكرة القدم يؤكد عدم مقاطعته لدورة كأس العالم المزمع تنظيمها في قطر، معلنة عن تأييد مطلب الكثير من المنظمات الحقوقية الذي يتضمن إنشاء صندوق تعويض العمال الأجانب في قطر ضحايا حوادث العمل، مصرحة في ذلك: «إنشاء مركز استقبال العمال المهاجرين سيكون جزءًا من إرث كأس العالم القطري، وإنشاء صندوق تعويضات لجميع ضحايا حوادث العمل في مواقع البناء الخاصة بمونديال كأس العالم. ويمكن لجميع قادة الفرق ارتداء شارة خاصة للتعبير عن تضامنهم مع الضحايا». وكان الرد القطري برفض إنشاء صندوق تعويضات.

إن ملف العمالة وحقوق الإنسان يعد من الملفات التي تعمل عليها وسائل الإعلام الأجنبية لأجل استقطاب المنظمات العالمية لحقوق الإنسان والعمال، والضغط عليها لأجل التشويش على دولة قطر قبل تنظيم المونديال بأيام.

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 عقد الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) اجتماعًا مع مجموعة واسعة من المؤسسات السياسية والمنظمات المستقلة لحقوق الإنسان والعمال لمناقشة تقدم حقوق الإنسان في قطر قبل انطلاق بطولة كأس العالم 2022. وقد صرح أمبيت يوسون، الأمين العام للمنظمة الدولية لعمال البناء والخشب أن: «العمال المهاجرين ممتنون لتنظيم كأس العالم، لأنها أحدثت تغييرات كبيرة في قطر. وستتحسن ظروفهم المعيشية المهنية والشخصية تدريجًا وهم سعداء بالإصلاحات التي تم إجراؤها». وقال أيضًا: «إنهم يريدون فقط الالتزام الصارم بهذه القوانين وتطبيقها على جميع العمال المهاجرين. لكنهم قلقون في شأن ما سيحدث بعد كأس العالم ونريد أن نعرف ما إذا كانت هذه التغييرات ستستمر بمجرد انتهاء المنافسة».

مع ذلك، لم ولن نرى في مقالات هذه الصحف المساعي التي قامت بها دولة قطر في مجال إصلاح قانون العمل والقوانين التنظيمية التي تتعلق بعالم الشغل، والتي أكدتها منظمة العمل

الدولية (ILO) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فبعد اعتماد القانون الرقم 18 لعام 2020 ـ في 30 آب/أغسطس 2020 ـ يمكن العمال المهاجرين الآن تغيير وظائفهم قبل نهاية عقدهم من دون الحاجة إلى الحصول أولًا على شهادة عدم ممانعة (باللغة الإنكليزية: NOC) من صاحب العمل. وسيسمح هذا القانون الجديد بالتخلي عن متطلبات تصاريح الخروج وإلى التفكيك الفعّال لنظام الكفالة، وهو ما يمثل بداية عهد جديد لسوق العمل في قطر.

هذا إضافة إلى سن قانون آخر تم اعتماده، وهو القانون الرقم (17) لسنة 2020، الذي يحدد أيضًا حدًا أدنى للأجور يبلغ 1000 ريال قطري، والذي سيدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من نشر القانون في **الجريدة الرسمية**.

وفي إطار تحسين ظروف العمل، فقد تقرر تغيير قواعد العمل، وبموجب القواعد الجديدة التي تدخل حيز التنفيذ على الفور؛ يمنع العمل في الأماكن الخارجية بين الساعة 10 صباحًا و 3:30 مساءً من 1 حزيران/يونيو إلى 15 أيلول/سبتمبر. تحل هذه الأحكام محل تشريع 2007، الذي يحظّر العمل في الأماكن الخارجية من الساعة 11:30 صباحًا حتى 3:00 مساءً، بين 15 حزيران/يونيو و31 آب/أغسطس، وذلك بموجب قرار وزاري صادر في 26 أيار/مايو 2021.

أما لجهة حوادث العمل، فقد دقت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) ناقوس الخطر بسبب وفاة نحو 50 عاملًا في حوادث عمل، واستقطبت هذه المعلومة اهتمام الصحافة برمّتها. ولكن في مقال لصحيفة *Ouest France* الفرنسية تعدّ فرنسا التلميذ السيئ في مجال حوادث العمل، بحيث إن الباحثة فيرونيك دوبا ـ لوتورنو (Véronique Daubas - Letourneux) ترى أن حوادث العمل بمثابة ظاهرة شاملة ولكنها مستترة. ففي 2019، أُحصي نحو 65 ألف حادث عمل وقد بلغ عدد ضحايا العمل نحو 733 وفاة، ويعدّ معدل وفيات حوادث العمل في فرنسا الأعلى في أوروبا بمعدل 3.5 وفاة لكل 100 ألف عامل، حسب إحصاءات يوروستات (Eurostat).

بالنسبة إلى العمل غير المصرّح به، وفي تقرير للمجلس التوجيهي للشغل (OCE) تم إحصاء قرابة 2.5 مليون عامل غير مصرح بهم في فرنسا.

نستنتج مما تقدم أن ملف العمالة وحقوق الإنسان يعد من الملفات التي تعمل عليها وسائل الإعلام الأجنبية لأجل استقطاب المنظمات العالمية لحقوق الإنسان والعمال، والضغط عليها لأجل التشويش على دولة قطر قبل تنظيم المونديال بأيام، كما أن ملف حقوق الإنسان تضغط به وسائل الإعلام الأجنبية لأجل سحب تنظيم كأس العالم من دولة قطر، وكذلك لتشويه صورتها عالميًا، من خلال سرد قصص خيالية ووهمية عن التعدّي على حقوق العمال الأجانب، ودفعهم إلى العمل في ظروف مناخية غير مناسبة. لكن هذه الوسائل الإعلامية نسيت أن في مختلف المدن الفرنسية يوجد تعدٍّ على حقوق الكثير من العمال القادمين من أفريقيا وآسيا، ويتم استغلالهم بطرائق بشعة في أعمال شاقة، وبعيدًا من أعين الصحافة، التي لا تحاول الكشف عن تلك الانتهاكات التي تحصل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وذلك لأجل تصدير مشاكلها خارج المجتمع الفرنسي، وهذا ما تعمل عليه مختلف الدوائر السياسية في فرنسا سواء أثناء الانتخابات أو بعد الانتخابات.

وبحسب أحد الباحثين المتخصصين في مجال المعلومات المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط؛ فإن رقم وفاة 6500 عامل خلال تشييد البنى التحتية الخاصة بمونديال قطر فيه الكثير من التضليل والمغالطة، وهو الرقم الذي نشره تقرير صحيفة **الغارديان** البريطانية حول مسألة العمالة في قطر، ويقف وراء نشر هذه المعلومات المضللة صورة ثابتة وأزلية عن العرب والمسلمين، يتم استخراجها من الخزان الاستشراقي الذي رسم صورة مشوَّهة عن الشرق؛ ويقول الباحث نفسه: «أحد المبادئ الأساسية للاستشراق يتمثل بالاعتقاد بأن العالم غير الغربي أو غير الأوروبي هو أكثر وحشية وبربرية، لذا فإذا كان القارئ يعتقد أن هناك شيئًا من الوحشية في تلك المنطقة، فمن المرجح أن يكون أكثر قبولًا للاعتقاد بأن هذه الأرقام حقيقية»[10].

3 ـ مقاطعة كأس العالم

جاء في مقال لصحيفة **لوموند** بعنوان: «كأس العالم لكرة القدم: قبل قطر هناك نداءات أخرى للمقاطعة»، استقراء مجموعة من الإسقاطات على دولة قطر البلد المضيف لماجريات كأس العالم لكرة القدم 2022، تتضمن التذكير بمحاولة الدكتاتور الإيطالي الفاشي بنيتو موسوليني احتضان إيطاليا لكأس العالم، وذلك لتلميع صورته وصورة بلده، ويستعرض الصحافي مثال الأرجنتين التي احتضنت كأس العالم مع مقاطعة بعض الفرق، إضافة إلى تنظيم روسيا لكأس العالم لسنة 2018، رغم استياء الكثير من الجمعيات والتنظيمات السياسية ونداءها للمقاطعة، هذه المشابهة الغريبة تهدف إلى وضع دولة قطر نظامًا ودولة في مصف الدول الدكتاتورية المستبدة من دون ذكر ذلك صراحة.

ما طرحته مختلف الصحف الفرنسية في ما يخص مقاطعة كأس العالم يعَدّ من بين الملفات التي اشتغلت عليها لأجل تنميط دولة قطر وإدراجها ضمن الدول التي تستغل المال لأجل رسم صورة إيجابية عنها.

وفي مقال لصحيفة **لوفيغارو** بعنوان: «باريس، ليل، مرسيليا ... هذه المدن الكبرى التي ستقاطع كأس العالم لكرة القدم»، يتناول المقال خبر مقاطعة المدن الكبرى الفرنسية البث المباشر لماجريات كأس العالم على الشاشات العملاقة في الساحات العمومية، ولا سيما مدن باريس وليون وليل، مبررين ذلك بأن تنظيم كأس العالم في قطر يعد حدثًا رياضيًا هو الأكثر إثارة للجدل في تاريخ الكرة، ومعللة ذلك بتدني مستوى حقوق الإنسان والإسراف البيئي. وفي الوقت الذي فشلت فيه كل محاولات المقاطعة في المناسبات الرياضية السابقة مع الدول الأخرى، تحاول مجموعة من المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية الضغط على الحكومات لمقاطعة قطر، ففي مقال لصحيفة **ليكيب** بعنوان: «لن تكون هناك شاشات عملاقة في بوردو لمونديال قطر» ورد عن وكالة الأنباء

(10) «علاقة «الاستشراق» بنشر أرقام غير دقيقة عن وفيات عمال مونديال قطر!،» DW، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، <https://p.dw.com/p/4Jkne>.

الفرنسية خبر مفاده أن مدينة بوردو الفرنسية لن تشيد شاشات عملاقة لمشاهدة مباريات المونديال ولن تقيم مساحات للمعجبين (Fan zones) وستقاطع التظاهرة الرياضية الأهم في تاريخ كرة القدم، على غرار مدن ستراسبرغ وليل وروديز، وذلك احتجاجًا على الانحرافات الإنسانية، البيئية والرياضية لقطر من دون تقديم شروحات تفصيلية.

علمًا أن مدينة باريس في الوقت الذي قررت مقاطعة البث المباشر لمباريات كأس العالم قطر 2022 على الشاشات العملاقة في الساحات العمومية؛ فإن هذه المدينة استضافت مدينة تل أبيب كضيف شرف لتظاهرة شاطئ باريس (Paris Plage) في صيف 2015، رغم معارضة المنظمات والجمعيات الأهلية ونواب محليين، وبذلك تظهر سياسة الكيل بمكيالين لعمدة باريس آن هيدالغو (Anne Hidalgo).

تعدّت محاولات المقاطعة إلى الحكومات بحيث أعلنت السلطات الإسبانية عدم الاستجابة لمطلب الحكومة القطرية مثلما جاء في مقال جريدة **ليكيب** بعنوان «كأس العالم 2022: لن ترسل إسبانيا شرطة مكافحة الشغب» يتناول المقال خبر قرار إسبانيا رفض إرسال 115 فردًا من قوات مكافحة الشغب إلى قطر بطلب من هذه الأخيرة.

ومن أوجه المقاطعة الضمنية قرار الاتحاد الدنماركي لكرة القدم في اعتماد قمصان الفريق الدنماركي من خلال قرار شركة هامل (Hummel) الدنماركية كشف النقاب عن قمصان هذا الفريق خلال مباريات كأس العالم التي ستشهدها قطر، باستعمال اللون الأسود وبحجب رموز الفريق احتجاجًا على قطر، وجاء ذلك في مقال لصحيفة **ليكيب** بعنوان «الدنمارك يكشف النقاب عن قمصان كأس العالم احتجاجًا على قطر».

بالنسبة إلى الدنمارك، ففي الوقت الذي تقدم دروسًا عن حقوق الإنسان للغير، فهي تلقت انتقادات واسعة من طرق هيئات دولية حول تسييرها لملف إدماج الأجانب، وفقًا للمعلومات التي تلقتها لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD) التابعة للمحافظة السامية لهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويعاني الأشخاص من الأقليات في الدنمارك التمييز العنصري في الكثير من مجالات الحياة، بينما تزايدت العنصرية والتمييز القائم على أسس عرقية ودينية. وقد أشار إلى ذلك أحد خبراء اللجنة أثناء النظر في التقرير الدوري المقدم من طرف الدنمارك بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وبوصفه مقررًا للجنة المختصة بدراسة التقرير الدنماركي، أشار هذا الخبير إلى الصعوبات التي تواجهها الدنمارك في قبول توصيات اللجنة في شأن بعض القضايا التي تكررت لسنوات أثناء تقديم التقارير المتتالية للبلد.

وأشار الخبير إلى أن التصنيفين «غربي» و«غير غربي» استخدمتهما وكالة الإحصاء الوطنية الدنماركية في البلد. وفي سياسات وقوانين الدولة الطرف، أشار كذلك إلى أنه وفقًا للكثير من المنظمات غير الحكومية الدنماركية وخبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يؤدي التمييز بين «الغربيين» و«غير الغربيين» إلى الشعور بالتهميش والوصم والتمييز بين الأشخاص المصنفين على أنهم «غير غربيين» وبالتالي يمنع اندماجهم.

ما طرحته مختلف الصحف الفرنسية في ما يخص مقاطعة كأس العالم يعَدّ من بين الملفات التي اشتغلت عليها لأجل تنميط دولة قطر وإدراجها ضمن الدول التي تستغل المال لأجل رسم صورة إيجابية عنها. ولكن ما قدمته قطر إلى العالم ينفي كل ما تسوق له مختلف وسائل الإعلام الفرنسية، فقطر قدمت ملفًا متكاملًا لأجل تنظيم بطولة عالمية قد تكون من أفضل البطولات في تاريخ الكرة العالمية سواء من حيث الملاعب العالمية، أو من حيث المنشآت التابعة لها، أو من حيث الإقامة ووسائل النقل وفضاءات الترفيه والتسلية. كما أن هذه الوسائل الإعلامية تعمَّدت إقصاء الطرف القطري في تناولها لمثل هذه الملفات، وهذا يعَدّ تعديًا صارخًا على أخلاقيات الممارسة الإعلامية ومختلف القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي سواء في فرنسا أو غيرها من الدول الأجنبية.

4 ـ نقص في هياكل التأطير

تناولت هذه المقالات أيضًا ما يعدّه الصحافيون نقصًا في قوى التأطير والبنى التحتية، رغم ما تم الإعلان عنه من جانب اللجنة العليا للمشاريع والإرث منذ فوز دولة قطر بتنظيم كأس العالم 2022، وهي تراهن على عدم اكتمال بناء البنى التحتية وعدم تسليم المشاريع المتعلقة بكأس العالم في وقتها المحدد، رغم كل التطمينات التي قدمت من طرف الهيئات المشرفة على التظاهرة.

5 ـ حقوق المثليين والتمييز الجنسي

تناولت مقالات العيّنة أيضًا حقوق الأقليات الجنسية من ضمن حقوق الإنسان التي ينظر إليها أنها ممنوعة كلية في قطر، ويطالبون بضمان حقوق المثليين وضمان حرية تنقلهم وممارساتهم، وهم على دراية تامة أن التشريعات مختلفة من بلد إلى آخر، ومن الغرابة أن تكون مطالب متعلقة بالعادات والتقاليد والتشريعات الخاصة بكل بلد كشرط للمشاركة أو من عدمها في تظاهرة رياضية مثل كأس العالم.

لا يمكن المطالبة بتغيير القوانين والتشريعات حتى تتم مطابقتها مع التشريعات الأوروبية كشرط للمشاركة في هذه التظاهرة الرياضية، ويعدّ ذلك من التطرف والخبل في الوقت نفسه، لأن لكل مجتمع نظرته إلى الكون ومنهاجه في الحياة.

ففي مقال لصحيفة **ليكيب**، بعنوان: «كأس العالم: ثمانية قادة فرق أوروبية سيرتدون شارة قوس قزح في قطر»، سيرتدي قادة ثمانية منتخبات أوروبية تأهلت لكأس العالم (ألمانيا، إنكلترا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، هولندا، بلاد الغال وسويسرا) شارة قوس قزح في مباريات كأس العالم المقبلة، ولكن أيضًا خلال المنافسة في قطر، البلد الذي يعدّ المثلية شذوذًا جنسيًا ممنوعًا بقوة القانون.

الحقيقة أن التقارير التي تتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات في قطر تكاد تكون منعدمة، والمخاوف والانتقادات التي تسوقها الصحف ووسائل الإعلام الغربية لا أساس لها من الصحة أو لا تكاد تكون متفرقة مثلما يحدث في كل بلدان العالم، حتى الأوروبية منها.

فلا يمكن المطالبة بتغيير القوانين والتشريعات حتى تتم مطابقتها مع التشريعات الأوروبية كشرط للمشاركة في هذه التظاهرة الرياضية، ويعدّ ذلك من التطرف والخبل في الوقت نفسه، لأن لكل مجتمع نظرته إلى الكون ومنهاجه في الحياة.

إن ورقة حقوق البشر في العيش وممارسة الحريات ما هي إلا سجل تجاري توظفه الدول المهيمنة على باقي الدول التي ترفض الاصطفاف، أو تحيد عن عقيدة الغرب ومقوماته؛ وقد لجأت الصحف الفرنسية وصحف أخرى أوروبية إلى إثارة موضوع الشذوذ الجنسي، أو، كما تروج له بعض الدوائر تحت مسمى المثلية، لأجل الضغط على قطر التي أرادات أن تواجه قيم وسلوكيات الغرب ونزواته؛ رغم أن هذا الموضوع يثير الكثير من الجدل في المجتمع الغربي نفسه وهناك دوائر دينية وأكاديمية ترفض هذه الحالة الإنسانية المختلة، وما زال النقاش دائرًا حول هذا الموضوع، في حين يعرض في وسائل الإعلام بكثير من التبسيط والتسطيح واصفًا دولة قطر بالمعتدية على حقوق الإنسان في هذا الشأن.

نستنتج مما نشرته مختلف الصحف الفرنسية التي دافعت عن المثليين أن وجودهم في قطر، ربما يجعلهم عرضة للكثير من المخاطر داخل مجتمع متطرف حسب ما تناولته المقالات الصحافية، لأن هذه الفئة تطالب باحترام حقوقها في ممارسة شذوذها على أرض عربية مسلمة تحكمها عادات وتقاليد وتعاليم الدين الإسلامي، وهذا ما جعل الصحافة الفرنسية تستثمر في مثل هذه الموضوعات التافهة التي جعلت منها مادة دسمة لأجل التأثير في الرأي العام العالمي، وإظهار المجتمع القطري بأنه معارض لوجود هؤلاء البشر على الأرض القطرية في مونديال كأس العالم 2022، ونسيت هذه الصحافة بأنها كانت بالأمس تنادي بضرورة احترام عادات وتقاليد المجتمع الفرنسي من طرف مختلف الجوالي العربية والأفريقية الموجودة في فرنسا. وهذا ما يؤكد لنا أن الإعلام الفرنسي يعمل وفق مصالحه وأهدافه دائمًا ولا تهمه مصالح أو اهتمامات الرأي العام المحلي أو العالمي. ولهذا في كل مرة يسجل فشل ذريع في ممارسة مهنة الصحافة وفق أخلاقيتها ومواثيقها التي دافع عنها لعقود طويلة.

6 ـ حملة إعلامية لتبييض صورة قطر

ما تناولته هذه الصحف كذلك الاستياء من الحملة الإعلامية التي تقوم بها دولة قطر بغرض التعريف بمؤهلات قطر وبـالأدوار السياسية، والاقتصادية والثقافية التي تستطيع تأديتها على الساحة الدولية. رغم كل المساعي التي قامت بها في هذا الاتجاه، إلا أن أغلب هذه الصحف، على لسان الجمعيات والمنظمات وحتى بعض الأنظمة، تحاول جاهدة إفشال هذه التظاهرة العالمية. ولعل ما صرح به أمير قطر من منبر هيئة الأمم المتحدة يبين حجم الحملة الإعلامية الشرسة التي تتعرض لها دولة قطر قبيل أيام أو أسابيع من تنظيم كأس العالم في العشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

خاتمة

من خلال ما عاينّاه من قضايا وعبارات دلالية في المقالات التي درسناها، نلاحظ أن ثمة حملة شرسة تم شنُّها قبيل تنظيم كأس العالم لكرة القدم قطر 2022. ترتكز خلفيات هذه الحملة على النزعة المركزية (Egocentrism) للنخب الأوروبية التي صقلت نظرتها إلى الآخر بنوع من العلية (Supremacism)، وفي الوقت الذي تتغنى هذه النخب بالديمقراطية واحترام الرأي الآخر فهي تريد فرض نمط تفكيرها ومنهاج حياتها على الشعوب الأخرى والثقافات الأخرى، بمنطق المستعمر نفسه الذي زهق الأرواح وصادر الممتلكات واستعبد الشعوب باسم الحضارة والتحضر، في محاولة يائسة لما يسمى أغربة العالم[11].

في مستهل عملية التفريغ التي قمنا بها لنصوص المقالات، لاحظنا استخدام كلمات ذات دلالة عميقة كعبارة «دولة ذات تقاليد دينية وهابية» (Country with Wahhabi Religious Traditions)، وهذه العبارات ذات دلالة سلبية في المخيال الأوروبي، وتوحي إلى مجتمع غير قادر على مواكبة العصر. ومن العبارات كذلك «الإمارة الغازية» (Gas Emirate) ، وهذا دليل آخر على تغليط الرأي العام بنعت دولة قطر ككيان العصور الوسطى يعتمد كلية على الغاز والنفط.

وكنتيجة نهائية، حاولت هذه الصحف ترسيخ فكرة مفادها أن فرنسا أدّت دورًا مركزيًا في منح قطر فرصة تنظيم كأس العالم، مقابل رشى ومزايا وبالتالي عبارة «الحدث الرياضي الأكثر إثارة للجدل» تتكرر من حين إلى آخر □

(11) Serge Latouche, *The Westernization of the World: Significance, Scope and Limits of the Drive Towards Global Uniformity* (Cambridge, UK: Polity Press, 1996).

النزعة النقدية عند ابن رشد

رضوان السعدي(*)

أستاذ في الفلسفة ـ المغرب.

مقدمة

يقف ابن رشد على قمة الفلسفة الإسلامية، بل على قمة الفلسفة الوسطوية، ويعَدّ بحق موسوعةً معرفيةً، حيث جمع بين الفلسفة والطب والقضاء وعلم الفلك والفيزياء والفقه. ويمكن القول إن هناك عاملين ساعدا ابن رشد على تبوؤ هذه المكانة، العامل **الأول** ذاتي، راجع إلى كون ابن رشد ينتمي إلى عائلة من المثقفين في الأندلس، مارست القضاء والفتوى والتدريس، إضافة إلى أنها من الأسَر الأكثر وجاهة في الأندلس، إذ كان جد ابن رشد الحفيد شيخ المالكية وقاضي القضاة في قرطبة التي كانت موطن العلماء والفلاسفة. أما العامل **الثاني** فهو سياسي، يتمثل بالمناخ السياسي الذي عاش ابن رشد الحفيد في كنفه، ألا وهو الحكم الموحدي الذي كان نظامًا سياسيًا أكثر رحابة وانفتاحًا، مشجعًا على طلب العلم والمعرفة. فقد بادر الخلفاء الموحدون إلى استقطاب العلماء والفضلاء ومجالستهم في مجالسهم والتشاور معهم في أمور الدين والعلم والفلسفة، وخصوصًا خلال حقبة حكم أبي يعقوب يوسف، الخليفة المحب للعلم والعلماء، الذي سيتعرف إليه ابن رشد من خلال الطبيب الخاص للخليفة ابن طفيل، وهذا الأخير اشتكى إليه الخليفة الموحدي صعوبة فهم بعض العبارات في كتب أرسطو. وبحكم أن ابن طفيل كان مشغولًا داخل البلاط، إذ كان يشغل منصب المستشار الثقافي، استدعى ابن رشد وقال له إن الخليفة يشكو قلق عبارة أرسطو، وأريدك أن تتولى مهمة شرحها وكشف الغموض عنها. تكلف ابن رشد بالمهمة وقام بشرح جميع مؤلفات أرسطو، ثلاثة أنواع من الشرح، الشرح الأكبر، والشرح الأوسط، والشرح الأصغر، حتى سمِّي «الشارح الأعظم»، كما ألّف ثالوثه الشهير: **تهافت التهافت** الذي خصصه للرد على الغزالي، و**فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من اتصال**، وهو عبارة عن مقال في المنهج للتوفيق بين الفلسفة والدين، ثم كتاب **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، الموجَّه لنقد علم الكلام.

(*) البريد الإلكتروني: redwanephilosophi@gmail.com

إن القارئ لمؤلفات ابن رشد، سواء الشروحات أو المؤلفات الخاصة، سيكتشف النزعة النقدية المبثوثة في كتاباته، إلى درجة يمكن القول معها بأنه فيلسوف النقد بامتياز في العصر الوسيط، يقف إلى جانب أرسطو في الفلسفة اليونانية وكانط في العصر الحديث.

سنحاول في هذه المقالة إبراز بعض أوجه النزعة النقدية في فكر ابن رشد من خلال الانفتاح على ثلاثة نماذج خصها فيلسوف قرطبة بالنقد، نماذج تنهل من حقول معرفية مختلفة، يتعلق الأمر بعلم الكلام والفلسفة والدين.

سوف نقسم هذه المقالة إلى ثلاثة محاور، سنخصص المحور **الأول** منها لأدلة المتكلمين على وجود الله، وتصورهم لعلاقة الذات الإلهية بالصفات، والنقد الذي وجهه ابن رشد لهم، ثم البديل الذي قدمه في البرهنة على وجود الله وعلاقة الذات بالصفات. أما المحور **الثاني** فسوف نتعرف فيه إلى دليل الممكن والواجب أو برهان الصدقين عند ابن سينا كدليل على وجود الله، ونظرية الفيض التي حاول ابن سينا من خلالها أن يبين كيف صدر العالم عن الله أو كيفية صدور الكثرة من الواحد، والاعتراض الذي وجهه ابن رشد لدليل الواجب والممكن ولنظرية الفيض، والبديل الذي جاء به. في حين خصصنا المحور **الثالث** والأخير للمعرفة الصوفية، من خلال إبراز بعض خصائص هذه المعرفة في مجال الإلهيات، والنقد الذي وجهه ابن رشد للاتجاه الصوفي. وأخيرًا نختم الموضوع بخلاصة تركيبية نحدد فيها النتائج التي توصلنا إليها من خلال إبرازنا بعض أوجه النزعة النقدية عند ابن رشد.

أولًا: نقد ابن رشد للمتكلمين

حاول ابن رشد أن يقيم تمييزًا دقيقًا بين الأقوال الخطابية والأقوال الجدلية والأقوال البرهانية، جاعلًا البرهان أعلى مراتب اليقين. وفي سياق البرهنة على وجود الله، قام ابن رشد بعرض أدلة المتكلمين بوصفها لا ترقى إلى مستوى البرهان وعمل على نقدها، ثم بعد ذلك يأتي بموقفه البرهاني، وسنقوم بعرض كل دليل على حدة كما جاء عند أصحابه. ينطبق الأمر نفسه على مسألة علاقة الذات بالصفات، إذ يعرض ابن رشد موقف المتكلمين ثم ينتقده ويأتي بموقفه الشخصي. وتفيد الإشارة إلى أن نقد ابن رشد كان موجهًا أساسًا للأشاعرة، لأن كتب المعتزلة لم تصل إلى الأندلس حيث يقيم. وعن هذا يقول ابن رشد: «وأما المعتزلة فإنه لم يصل إلينا في هذه الجزيرة من كتبهم شيء نقف منه على طرقهم التي سلكوها في هذا المعنى، ويشبه أن تكون طرقهم من جنس طرق الأشعرية»[1].

1 ـ أدلة المتكلمين على وجود الله

أ ـ دليل الحدوث

الدليل **الأول** الذي يعرضه ابن رشد والذي قال به المتكلمون هو دليل الحدوث، ويتكون من مقدمة صغرى ومقدمة كبرى ثم نتيجة. جاء في المقدمة الصغرى أن العالم حادث أي مخلوق من

(1) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أو نقد علم الكلام على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل**، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 118.

العدم، وجاء في المقدمة الكبرى أن كل حادث يحتاج إلى محدث، والنتيجة هي أن العالم له محدث الذي هو الله تعالى. إن التأمل في هاتين المقدمتين سيفضي بنا إلى القول إن المقدمة الأولى ليست بديهية بل نظرية، ومن ثم وجب البحث عن دليل يؤكد أن العالم حادث، أي لم يكن موجودًا منذ الأزل. أما المقدمة الثانية التي تقول إن كل حادث لا بد له من محدث، فهي بمنزلة البديهة، تستند إلى مبادئ العقل التي تقول إن لكل سبب مسببًا.

وللبرهنة على صحة المقدمة الأولى قدم الأشاعرة دليلين، يفيد الأول أن العالم يتألف من جواهر وأعراض، والأعراض كلها حادثة، وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، ومحدث هذه الجواهر والأعراض هو الله. ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

ـ الجواهر لا تنفك عن الأعراض؛

ـ الأعراض حادثة؛

ـ ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث؛

إضافة إلى هذا الدليل العقلي، دعم الأشاعرة موقفهم بآيات من القران الكريم، مثل قوله تعالى **﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾**[2].

أما الدليل **الثاني** فهو أقرب إلى الطريقة التجريبية منه الى ما هو نظري، لأنه مبني على الملاحظة، ومفاده أنه لو كان هذا العالم قديمًا لاستحال أن يوجد على هذه الصورة، فلو كانت الشمس قديمة فلن تبقى مضيئة إلى الآن، لأنه لو استمرت ما لا نهاية له من الزمان لانطفأت، لكن العالم مضيء غير مظلم ومنه فالعالم ليس قديمًا، فتغير الموجودات دليل على حدوثها وأنها مخلوقة من عند الله تعالى وهو خالق قديم لا يتغير.

يبدأ ابن رشد، في معرض نقده لدليل الحدوث، بنقد المقدمة الأولى التي تقول إن الجواهر لا تنفك عن الأعراض. يقول «إنهم إن عنوا بالجواهر الأجسام ـ المشار إليها القائمة بذاتها فهي مقدمة صحيحة، وإن عنوا بها الأجزاء ـ التي لا تتجزأ، وهذا ما يقصدونه ففيها، أي في هذه المقدمة، شك ليس باليسير. ذلك بأن وجود جوهر غير منقسم ليس معروفًا بنفسه، وفي وجوده أقاويل متضادة شديدة التعاند»[3]. يفيد هذا النقد أن طريقة الأشاعرة غير برهانية، ما دام الشك يعتريها ما لم يحددوا بدقة طبيعة الجوهر الفرد. بعد ذلك ينتقل ابن رشد إلى نقد المقدمة الثانية، التي تقول إن الأعض حادثة، إذ يرى أن الأشاعرة اعتمدوا فيها على منهج قياس الغائب على الشاهد الذي ينتقده ابن رشد بشدة، حاسبًا إياه دليلًا خطابيًا، إذ لا يجوز استعماله إلا إذا استوت طبيعة الشاهد مع طبيعة الغائب. يقول: «فتؤول أدلتهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس الغائب على الشاهد، وهو دليل خطابي إلا حيث تكون النقلة معقولة بنفسها، وذلك عند اليقين باستواء طبيعة الشاهد والغائب»[4]. أما المقدمة الثالثة

(2) **القران الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية 190.

(3) ابن رشد، المصدر نفسه، ص77 .

(4) المصدر نفسه، ص 78.

التي تفيد أن ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، فيسري عليها ما يسري على المقدمة الثانية، أي أنها ليست يقينية وبرهانية.

ب – دليل الإمكان

يفيد هذا الدليل أنه من الممكن عقلًا أن يكون العالم على غير ما هو عليه، كأن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر مما هو عليه، وهو ما يعني أن وجوده بهذا الشكل ليس واجبًا. وحتى يترجح لدينا هذا العالم بهذا الشكل وليس بشكل آخر، لا بد له من مرجح، وهو واجب الوجود الذي هو الله تعالى. يقول أبو المعالي الجويني «إن العالم، بجميع ما فيه، جائز أن يكون على مقابل ما هو عليه، حتى يكون من الجائز مثلًا أصغر مما هو أو أكبر مما هو أو بشكل آخر غير الشكل الذي هو عليه، أو عدد أجسامه غير العدد الذي هي عليه، أو تكون حركة كل متحرك منها إلى جهة ضد الجهة التي يتحرك إليها، حتى يمكن في الحجر أن يتحرك إلى فوق، وفي النار إلى أسفل، وفي الحركة الشرقية أن تكون غربية، وفي الغربية أن تكون شرقية»[5].

يرى ابن رشد أن النظر العقلي في الموجودات يقودنا إلى تكذيب هذا الدليل، حيث نجد أن هناك علة وغائية وترابطًا ضروريًا بين كل موجودات العالم، وهو ما يتنافى مع منطق الجواز وعدم الضرورة عند الأشاعرة الذين اعتقدوا أن كل موجود يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه، ولم يدركوا بذلك الترتيب والنظام والحكمة التي تتمثل بالثبات والضرورة وليس التغير والجواز. يقول ابن رشد في كتابه **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة:** «فهذه المقدمة من جهة أنها خطابية قد تصلح لإقناع الجميع، ومن جهة أنها كاذبة ومبطلة لحكمة الصانع، فليست تصلح لهم». ويضيف: «وإنما صارت مبطلة للحكمة لأن الحكمة ليست شيئًا أكثر من معرفة أسباب الشيء. وإذا لم يكن للشيء أسباب ضرورية تقتضي وجوده على الصفة التي هو بها ذلك النوع موجود، فليس هاهنا معرفة يختص بها الحكيم الخالق دون غيره. كما أنه لو لم تكن هاهنا أسباب ضرورية في وجود الأمور المصنوعة، لم تكن هنالك صناعة أصلًا، ولا حكمة تنسب إلى الصانع دون من ليس بصانع. وأي حكمة كانت تكون في الإنسان لو كانت جميع أفعاله وأعماله يمكن أن تتأتى بأي عضو اتفق، أو بغير عضو؟ حتى يكون الإبصار مثلًا يتأتى بالأذن كما يتأتى بالعين، والشم بالعين كما يتأتى بالأنف! وهذا كله إبطال للحكمة وإبطال للمعنى الذي سمى (=الله) به نفسه حكيمًا، تعالى وتقدست أسماؤه عن ذلك»[6].

2 ـ أدلة ابن رشد على وجود الله

قلنا في البداية إن ابن رشد لا يكتفي بنقد المتكلمين، وإنما يعرض موقفهم للنقد ويأتي بالبدائل، وهو ما قام به في نقده لدليلي الحدوث والإمكان، اللذين استبدلهما بدليل العناية الإلهية ودليل الاختراع، حيث عدّهما ابن رشد أدلة مناسبة للعامة والحكماء معًا.

(5) المصدر نفسه، ص 112.

(6) المصدر نفسه، ص 113.

أ ـ دليل العناية الإلهية

يرى ابن رشد أن النظر في الموجودات يجعلنا ندرك أنها وجدت لخدمة الإنسان، أي أن الله سبحانه وتعالى اعتنى بالإنسان من خلال موجوداته، وهو ما يعني أن وجود الأشياء بهذه الشاكلة وليس بشكل آخر فيه حكمة وقصدية وغائية وعناية، كما أن النظام والقوانين الموجودة في الكون دليل على وجود الله تعالى ونفي للمصادفة. يقول ابن رشد: «وذلك أنه كما أن الإنسان، إذا نظر إلى شيء محسوس فرآه قد وضع بشكل ما، وقدر ما، ووضع ما، موافقًا في جميع ذلك للمنفعة الموجودة في ذلك الشيء المحسوس، والغاية المطلوبة، حتى يعترف أنه لو وجد بغير ذلك الشكل أو بغير ذلك الوضع أو بغير ذلك القدر، لم توجد في تلك المنفعة، علم على القطع أن لذلك الشيء صانعًا صنعه، ولذلك وافق شكله ووضعه وقدره تلك المنفعة، وأنه ليس يمكن أن تكون موافقة اجتماع تلك الأشياء لوجود المنفعة بالاتفاق.

كذلك الأمر في العالم كله: فإذا نظر الإنسان إلى ما فيه من الشمس والقمر وسائر الكواكب التي هي سبب الأزمنة الأربعة، وسبب الليل والنهار، وسبب الأمطار والمياه والرياح، وسبب عمارة أجزاء الأرض، ووجود الناس فيها وسائر الحيوانات البرية، وكذلك الماء موافقًا للحيوانات المائية، والهواء للحيوانات الطائرة، وأنه لو اختل شيء من هذه الخلقة والبنية، لاختل وجود المخلوقات التي هاهنا، علم على القطع أنه ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة، التي في جميع أجزاء العالم، للإنسان والحيوان والنبات باتفاق، بل ذلك من قاصد قصده، ومريد أراده، وهو الله عز وجل، وعلم على القطع أن العالم مصنوع. وذلك أنه يعلم ضرورة أنه لم يكن يمكن أن توجد فيه هذه الموافقة لو كان وجوده عن غير صانع، بل عن الاتفاق»[7].

ويمكن التعبير عما قاله ابن رشد كالآتي:

«العالم بجميع أجزائه يوجد موافقًا لوجود الإنسان والكائنات (مقدمة صغرى).

كل ما يوجد موافقًا في جميع أجزائه لفعل واحد ومسددًا نحو غاية واحدة، فهو مصنوع (مقدمة كبرى).

العالم مصنوع ضرورة وله صانع (النتيجة)»[8].

ب ـ دليل الاختراع

إذا كان الدليل الأول يقوم على مبدأ الغائية، فإن هذا الدليل يقوم على السببية والارتباط الضروري بين الأسباب والمسببات، حيث ينطلق ابن رشد من مبدأ لكل سبب مسبب، فبما أن العالم مُخترَع فلا بد له من مُخترِع الذي هو الله تعالى، وهذه نتيجة يقينية، يقول ابن رشد «وأما دلالة الاختراع فيدخل فيها وجود (= إيجاد) الحيوان كله ووجود النبات ووجود السماوات. وهذه الطريقة تنبني على أصلين موجودين بالقوة في جميع فطر الناس، أحدهما: أن هذه الموجودات مخترعة، وهذا معروف بنفسه في الحيوان والنبات كما قال تعالى: ﴿...**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ**...﴾[9].

---

(7) المصدر نفسه، ص162 ـ163.

(8) محمد عاطف العراقي، **النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد**، ط 4 (القاهرة: دار المعارف، 1984)، ص 273.

(9) **القرآن الكريم**، «سورة الحج،» الآية 73.

وأما الأصل الثاني فهو أن كل مخترَع فله مخترِع. فيصبح من هذين الأصلين أن للموجودات فاعلاً مخترِعًا له. وفي هذا الجنس دلائل كثيرة على عدد المخترعات»[10].

إضافة إلى الأدلة العقلية، استدل ابن رشد بآيات من القرآن الكريم، وصنفها إلى آيات تتضمن دلالة العناية مثل قوله تعالى ﴿**أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا. وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا. وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا. وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا. وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا. وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا. وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا. وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا. وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا. لِّنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا. وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا**﴾[11]. وآيات تتضمن دلالة الاختراع مثل قوله تعالى ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ. وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**﴾[12].

3 ـ علاقة الذات بالصفات عند المتكلمين والموقف النقدي لابن رشد

وقع جدال كبير بين الفلاسفة والمتكلمين من جهة، وبين فرق المتكلمين المختلفة من جهة أخرى، حول ما إذا كانت علاقة الذات الإلهية بالصفات كعلاقة الصفة بالموصوف، أم أن الذات والصفات شيء واحد؟ بتعبير آخر، هل الصفات هي عين الذات، أم أن الذات شيء والصفات شيء آخر؟

أ ـ نفي الصفات عند المعتزلة

لقد أجمع المعتزلة على نفي الصفات الزائدة عن ذات الله تعالى، لأن ذلك يتناقض مع أصل التوحيد والتنزيه الواجب إثباتهما لله تعالى. وفي هذا السياق عمل المعتزلة على التمييز بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية، حاسبين أن الأولى ملازمة لله تعالى ولا يمكن أن يوصف بضدها، مثل العلم والقدرة والحياة. أما الصفات الفعلية فهي كل ما يتعلق بالحواس التي لا تنسب إلى الله مجازاً فقط. ويعَدّ أبو الهذيل العلاف أول معتزلي يقول بأن الصفات هي عين الذات. يقول الشهرستاني: «إن العلاّف يرى أن الله عالم بعلم وعلمه ذاته، قادر بقدرته وقدرته ذاته، حي بحياة وحياته ذاته، وبهذا تكون الصفات أحوالاً أو وجهًا للذات. ثم يقول: إن العلاف اقتبس رأيه في أن الذات هي عين الصفات وليست شيئًا زائدًا عنها، من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته بل هي ذاته»[13]. كما يرى المعتزلة أن القول بالصفات الزائدة عن الذات الإلهية سيؤدي إلى القول بقدم الصفة، وبالتالي سيتعدد القدماء ومن ثم نفي التوحيد، وإن قلنا إن هذه الصفات محدثة أصبحت ذات الله تعالى محلاً للحوادث وهو ليس محلاً للحوادث. إضافة إلى هذه الأدلة العقلية التي اعتمد عليها المعتزلة للدفاع عن موقفهم الرامي إلى نفي الصفات الزائدة عن الذات الإلهية، اعتمدوا على حجج نقلية مستمدة من القرآن الكريم، حيث قاموا بتأويل الآيات التي يدل ظاهرها على التجسيم لتتناسب مع التوحيد والتنزيه، «وقال النظام والكعبي ومن تبعهما من

---

(10) ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أو نقد علم الكلام على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل**، ص 119.

(11) المصدر نفسه، ص120 ، و**القرآن الكريم**، «سورة النبأ،» الآيات 6ـ16.

(12) المصدر نفسه، ص 120، و**القرآن الكريم**، «سورة الغاشية،» الآيات 17 – 20.

(13) سهيل قاشا، **المعتزلة: ثورة الفكر الإسلامي الحر** (بيروت: دار التنوير، 2010)، ص 290.

البغداديين إن الله تعالى لا يسمع ولا يبصر شيئًا على الحقيقة، وتأولوا وصفه بالسميع والبصير على معنى العلم بالمسموعات والمرئيات...

فالمعتزلة كما نرى، متفقون على أن الله لا يسمع ولا يرى بسمع وبصر قديمين أو محدثين، ومتفقون أيضًا على أنه تعالى لا يسمع بأذن ولا يرى بعين لأن هذا يؤدي إلى التشبيه والتجسيم»[14].

ب ـ إثبات الصفات عند الأشاعرة

على النقيض من المعتزلة الذين نفوا الصفات الزائدة، تبنّى الأشاعرة موقفًا بين المعتزلة والمشبهة، وقد أثبت الأشاعرة مجموعة من الصفات لله تعالى وعدّوها غير مشابهة لصفات الإنسان وباقي المخلوقات، وقد رأوا أن هذه الصفات قديمة وهي سبع صفات: «القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وكذلك الأسماء المشتقة منها قديمة أيضًا مثل: القادر والعالم والحي والمريد والسميع والبصير. أما صفات أفعال الله: كالخالق والرزاق والمعز والمذل فهي غير قديمة في نظرهم»[15].

وقد اعتمد الأشاعرة على مجموعة من الحجج لإثبات الصفات، ومنها: لا يمكن أن نقول إن الله عالم وبلا علم أو قادر وبلا قدرة وحيٌّ بلا حياة، فهذا تناقض. ويعبر أبو بكر الباقلاني عن هذا بقوله: «فإن قال قائل: ولم قلتم إن للقديم تعالى حياة وعلمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وكلامًا وإرادة؟ قيل له: من قبل أن الحي العالم القادر منا إنما كان حيًا عالمًا قادرًا متكلمًا مريدًا من أجل أن له حياة وعلمًا وقدرة وكلامًا وسمعًا وبصرًا وإرادة»[16].

إن هذه الصفات ليست هي الذات ولا غيرها، فلا هي هو ولا هي غيره، من هنا جاءت عبارة أن الصفات ليست بعين الذات ولا بغيرها. يقول أبو بكر الباقلاني: «والدليل على أن صفاته لا يقال لها هي هو لأنها لو كانت هي هو لكانت خالقة فاعلة مثله فلا يجوز أن يقال هي هو. ويدل على صحة هذا المعنى قول علي عليه السلام في القرآن: ليس بخالق ولا مخلوق. لأنه لو جعله خالقًا كان إلهًا ثانيًا مع الله، ولو جعله مخلوقًا لوجب أن يكون الباري موجودًا بلا كلام ثم خلق كلامه بعد وذلك لا يصح لأن صفات ذاته قديمة بقدم ذاته»[17]

4 ـ نقد ابن رشد للأشاعرة والمعتزلة

في معرض نقده للمتكلمين يتساءل ابن رشد عن علاقة الذات بالصفات، «هل هي الذات؟ أم زائدة

---

(14) المصدر نفسه، ص 91.

(15) محمد علي أبو ريان، **تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام**، ط 2 (بيروت: دار النهضة العربية، 1976)، ص 202.

(16) محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني، **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1987)، ص 227.

(17) محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني، **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري (القاهرة: طبعة المكتبة الأزهرية، 1950)، ص 34.

عن الذات؟ أي هل هي صفة نفسية، أو صفة معنوية؟»[18] ويجيب في ما معناه أن قول الأشاعرة بأن الصفات زائدة عن الله تعالى يؤدي إلى تجسيمه أو القول بتعدد الآلهة كما هو الأمر عند النصارى. ويعتقد ابن رشد أن مصدر هذا الخطأ يعود إلى الاستدلال بالشاهد على الغائب، أي قياس الله على الإنسان وهو أمر غير ممكن ولا يجوز، فوجود الصفات في الله تعالى يختلف عن الكيفية التي توجد بها لدى الإنسان. يقول ابن رشد: «فإن الأشعرية يقولون: إن هذه الصفات هي صفات معنوية، وهي صفات زائدة على الذات، فيقولون: إنه عالم بعلم زائد على ذاته، وحي بحياة زائدة على ذاته، كالحال في الشاهد. ويلزمهم على هذا أن يكون الخالق جسمًا، لأنه يكون هنالك صفة وموصوف، وحامل ومحمول، وهذه هي حال الجسم»[19].

أما المعتزلة فقد أخذ عليهم ابن رشد مطابقتهم بين الذات والصفات بالرغم أنهما ليسا شيئًا واحدًا، مثل المطابقة بين العلم والعالم، ملاحظًا أن من بديهيات العقل أن الصفة ليست هي الموصوف فالعلم مثلًا ليس هو العالم. كما أخذ عليهم إذاعة هذا الرأي للجمهور الذي أدى بهم إلى الحيرة والضلال، فالعامة أو الجمهور بلغة ابن رشد ملزم بالاكتفاء بما جاء في ظاهر النصوص الدينية، وغير معني بباطنها، ومنه فهو ملزم بالإيمان بالصفات من دون التساؤل عن علاقتها بالذات الإلهية، لأن من شأن ذلك أن يؤدي بهم إلى الكفر. يقول ابن رشد: «وكذلك قول المعتزلة، في هذا الجواب، إن الذات والصفات شيء واحد، هو أمر بعيد من المعارف الأول، بل يظن أنه مضاد لها. وذلك أنه يظن أن من المعارف الأول أن العلم يجب أن يكون غير العالم، وأنه ليس يجوز أن يكون العلم هو العالم إلا لو جاز أن يكون أحد المضافين قرينه، مثل أن يكون الأب والابن معنى واحدًا بعينه. فهذا تعليم بعيد عن أفهام الجمهور، والتصريح به بدعة، وأن يضلل الجمهور أحرى منه أن يرشدهم»[20]. ويضيف قائلًا: «... الذي ينبغي أن يعلم الجمهور من أمر هذه الصفات، هو ما صرح به الشرع فقط وهو الاعتراف بوجودها دون تفصيل فيها هذا التفصيل»[21].

أ ـ موقف ابن رشد من مسألة علاقة الذات بالصفات

يعترف ابن رشد على غرار الأشاعرة بوجود سبع صفات للذات الإلهية، إلا أنه يختلف مع الأشاعرة في عدم إقراره بأن هذه الصفات زائدة عن الذات الإلهية، وبذلك يكون موقفه قريبًا من موقف المعتزلة الذين قالوا إن الصفات هي عين الذات. يقول ابن رشد: «وأما الأوصاف التي صرح الكتاب العزيز بوصف الصانع الموجد للعالم بها، فهي أوصاف الكمال الموجودة للإنسان، وهي سبعة: العلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام»[22].

---

(18) ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أو نقد علم الكلام على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل**، ص 134.

(19) المصدر نفسه، ص 134.

(20) المصدر نفسه، ص 134ـ135.

(21) المصدر نفسه، ص 135.

(22) المصدر نفسه، ص 129.

ثانيًا: نقد ابن رشد لابن سينا

لم يتوانَ فيلسوف قرطبة ومراكش في نقد كل ما من شأنه أن يخل بالطريقة البرهانية بوصفها رمزًا لليقين، وكل ما من شأنه أن يشوش على فلسفة المعلم الأول بوصفها رمزًا للحقيقة، وفي هذا لا يستثني أحدًا سواء أكان متكلمًا أو متصوفًا أو حتى فيلسوفًا. في هذا السياق جاء نقد ابن رشد للفيلسوف المشرقي ابن سينا، لكونه ألحق ضررًا بليغًا بفلسفة أرسطو عندما أدخل عليها عناصر كلامية وأفلوطينية؛ «ولقد ذكر في التهافت اسم الشيخ الرئيس ثمانين مرة، منبهًا إلى أن الآراء التي ينسبها الغزالي للفلاسفة (أرسطو تحديدًا) هي آراء ابن سينا الذي تساهل في التزام الطريقة البرهانية ونحا منحى جدليًا»[23]. وقد خصصنا هذا المحور للوقوف على الموقف النقدي لابن رشد من دليل الواجب والممكن أو برهان الصدقين ونظرية الفيض عند الشيخ الرئيس ابن سينا، والبديل الذي جاء به ابن رشد.

1 ـ دليل وجود الله عند ابن سينا

أ ـ الواجب والممكن أو برهان الصدقين

لقد سمي هذا الدليل ببرهان الصدقين وذلك لكونه بحسب ابن سينا أعلى مراتب البرهان لمعرفة الله، لأنه يستدل على الله بالله، أو الله كبرهان على وجود الله. «وعلى الرغم من أن هناك طرقًا كثيرة وأدلة متعددة لإثبات وجود الله، فإن ابن سينا يعد هذا الدليل ـ إثبات وجود الله عن طريق الوجود ـ أوثق الطرق وأشرفها؛ إذ إنه لا يحتاج لغير تأمل فكرة الوجود نفسها. ولا ينكر ابن سينا الأدلة الأخرى، وإنما يفضل هذا الدليل على غيره، لأنه يبدأ بأشرف الموجودات ثم ينتقل إلى الأدنى في سلم الموجودات»[24].

وقد رأى ابن سينا أن الأمور التي تدخل في الوجود تنقسم إلى قسمين: ممكنة الوجود وواجبة الوجود؛ **الأولى** يتساوى وجودها مع عدمها أي لا ضرورة في وجودها ولا في عدمها، أما **الثانية** فلا يمكن افتراض عدم وجودها فوجودها ضروري. يقول ابن سينا: «فهناك قسمان: واجب الوجود، وممكن الوجود، ويعرف واجب الوجود بأنه الموجود الذي متى فرض غير موجود عرض عنه محال، والممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود أو موجودًا لم يعرض منه محال»[25]. وما دام أن ممكن الوجود (الكون) تحقق وجوده، فلا بد له من علة خارجية أوجدته، وهذه العلة لا تحتاج إلى علة أخرى، لأنه لو كانت كذلك لاحتاجت بدورها إلى علة وبالتالي سنقع في تسلسل لانهائي أو في الدور كأن يكون الأول علة للثاني والثاني علة للثالث وهكذا، وهذا أيضًا محال وغير معقول. ليبقى الحل إذن هو أن العلة الموجدة للكون هي واجب الوجود الذي هو الله تعالى الذي هو علة ذاته[26]. وما دام أن العالم ملازم في وجوده لواجب الوجود، مساوقًا له مساوقة العلة للمعلول، فإنه أصبح واجب الوجود بغيره، أي ممكن الوجود بذاته واجبًا بغيره، يقول ابن سينا: «فليست الأربعة ـ على سبيل المثال ـ

---

(23) رشيد العلوي، **مشكلة الجوهر عند ابن رشد: بين العلم الطبيعي وعلم ما بعد الطبيعة** (بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2016)، ص 250.

(24) فيصل غازي مجهول، **نقد ابن رشد لإلهيات ابن سينا**، ط 2 (بيروت: دار الهادي، 2008)، ص 101.

(25) المصدر نفسه، ص 102.

(26) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **تهافت التهافت: انتصارًا للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار**، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف محمد عابد الجابري، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 67 – 68.

واجبة الوجود بذاتها، ولكن عند فرض اثنين واثنين، وليس الاحتراق واجب الوجود بذاته، ولكن عند التقاء القوة الفاعلة بالطبع والقوة المنفعلة بالطبع»[27].

ب ـ نقد ابن رشد لدليل الواجب والممكن

حاول ابن رشد في معرض نقده لدليل الواجب والممكن البحث عن مصدر هذا الدليل وإرجاعه إلى أصله، لمعرفة هل هو مطابق لما جاء في فلسفة المعلم الأول أم أنه دخيل على الفلسفة، كما أنه قام بمحاكمة منطقية لمقولة ابن سينا؛ الممكن بذاته الواجب بغيره؛ لتبيان أوجه التناقض الذي وقع فيها ابن سينا، يقول ابن رشد: «وطريقة واجب الوجود في إثبات موجود ليس بجسم ليست طريقة القدماء، وإنما أول من سلكها ونقلها وقال بأنها أشرف من طرق القدماء، هو ابن سينا. فقد كان للقدماء طريقة أخرى أثبتوا فيها موجودًا ليس بجسم هو مبدأ الكل، وذلك من أمور متأخرة، هي الحركة والزمان»[28]. هكذا إذن يعتقد ابن رشد أن أرسطو لم يقل بهذا الدليل، وهو ما يعني أن مصدره دخيل على الفلسفة. يسأل ابن رشد عن هذه الطريقة وعن أصلها، فإذا لم يكن القدماء قد قالوا بها، فمن أين استقاها ابن سينا؟[29]. جوابًا عن هذا السؤال، يقول ابن رشد إن ابن سينا تأثر في هذا الدليل بالمتكلمين الذين يرون أن العالم جائز أن يكون على غير ما هو عليه، وفي هذا السياق يقول عاطف العراقي: «والمقارن بين فكرة ابن سينا وفكرة الأشاعرة، يجد أن ابن رشد كان على حق تمامًا حين ذهب إلى أن ابن سينا قد جارى المتكلمين، طالما أنه يضع العالم في مقولة الإمكان أو الاحتمال، وتصور لإرضائهم تقسيمه بين الممكن والواجب ووضع العالم في صنف الممكن، وافتراض إمكان كون العالم على غير ما هو عليه»[30].

لم يكتفِ ابن رشد بدليل العناية والاختراع كبرهانين على وجود الله، وإنما أضاف دليلاً آخر وهو دليل الحركة، ومردّ ذلك هو أن ابن رشد عدّ دليلَي العناية والاختراع أدلة شرعية موجهة على وجه الخصوص للجمهور. أما دليل الحركة فهو دليل فلسفي موجَّه للخاصة.

بعد الكشف عن الأصل الكلامي لدليل الواجب والممكن عمل ابن رشد على تبيان التناقضات المنطقية التي يطرحها التقسيم الذي قام به بن سينا للدليل إلى الممكن بذاته الواجب بغيره. «فقول ابن سينا بـ«الممكن بذاته الواجب بغيره» قول متناقض متهافت، لأنه يجمع بين شيئين متقابلين، كل منهما من طبيعة مختلفة: فـ «الممكن» من طبيعة أنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد. بينما «الواجب» هو «الضروري الوجود». والقسمة العقلية تقتضي إما أن يكون الشيء ممكنًا، وإما ضروريًا، وإما ممتنعًا. ولا يمكن أن يكون «الممكن» واجبًا، بذاته أو بغيره، إلا إذا انقلبت طبيعة الممكن الى الواجب، وهذا إلغاء للممكن»[31] .

(27) مجهول، المصدر نفسه، ص 102.
(28) المصدر نفسه، ص 104.
(29) المصدر نفسه، ص 104.
(30) عاطف العراقي، **المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد**، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1984)، ص 215.
(31) ابن رشد، **تهافت التهافت: انتصارًا للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار**، ص69 .

ج ـ دليل الحركة عند ابن رشد

لم يكتفِ ابن رشد بدليل العناية والاختراع كبرهانين على وجود الله، وإنما أضاف دليلًا آخر وهو دليل الحركة، ومردّ ذلك هو أن ابن رشد عَدّ دليلَي العناية والاختراع أدلة شرعية موجهة على وجه الخصوص للجمهور. أما دليل الحركة فهو دليل فلسفي موجَّه للخاصة، وما يدعم قولنا هذا هو أن ابن رشد لم يذكر هذا الدليل في كتاب الكشف عن مناهج الأدلة، في حين نجده مبثوثًا في كتبه الشارحة. وقد رأى ابن رشد أن دليل الحركة دليل برهاني ينطلق من المحسوسات وصولًا إلى الصانع، أو من المعلولات إلى العلة، كما أنه دليل معتمد من قبل المعلم الأول أرسطو.

ينطلق دليل الحركة عند ابن رشد من المقدمة التالية: كل شيء متحرك لا بد له من محرك، وتستحيل الحركة من دون محرك. يقول ابن رشد: «فلا يمكن أن تكون الموجودات بأعيانها محركة لذواتها، أي يكون تحرك الأشياء من غير محرك. فالمادة الموضوعة للنجار وهي الخشب لا يمكن أن تحرك نفسها إن لم يحركها النجار. ولا الأرض يمكن أن يكون منها نبات إن لم يحركها البذر»[32]. وما دام أن العالم متحرك؛ تخترقه الحركة والتغير؛ فهذا يعني بالضرورة أن له محركًا، الذي قد يكون محركًا متحركًا أو محركًا ثابتًا؛ فإذا كان محركًا متحركًا سيحتاج بدوره إلى محرك يحركه وهذا يستلزم التسلسل إلى ما لا نهاية وهذا شيء مستحيل، أما إذا كان محركًا ثابتًا (يحركه شيء ثابت)، فذلك هو المحرك الذي لا يتحرك أي الله تعالى. وقد عبر ابن رشد عن هذا بقوله: « فمتى أنزلنا هذا المحرك الأقصى للعالم يحرك تارة ولا يحرك أخرى، لزم ضرورة أن يكون هناك محرك أقدم منه، فلا يكون المحرك الأول. فإن فرضنا أيضًا هذا الثاني يحرك تارة ولا يحرك أخرى، لزم فيه ما لزم في الأول. فباضطرار إما أن يمر ذلك إلى غير نهاية، أو ننزل أن هناك محركًا لا يتحرك أصلًا ومن شأنه أن يتحرك لا بالذات ولا بالعرض»[33]. ويشير عاطف العراقي إلى أن دليل الحركة استلهمه ابن رشد من أرسطو. يقول عاطف العراقي: «إن دليل الحركة، فيه متابعة لأرسطو إلى حد كبير جدًا، اذ إن الله عند أرسطو هو المحرك الأول الذي لا يتحرك، بمعنى أنه لا بد عند أرسطو في القول بالمحرك الذي لا يتحرك، نظرًا لأن كل حركة لها محرك، ولا يمكن أن تمر في ذلك الى ما لا نهاية، بل لا بد من القول بوجود محرك لا يتحرك عن شيء آخر»[34].

2 ـ نظرية الفيض عند ابن سينا

تعود جذور هذه النظرية إلى الفيلسوف اليوناني أفلوطين (205ـ270م)، الذي حاول من خلالها أن يفسر كيف صدر العالم عن الله أو كيف صدرت الكثرة عن الواحد. وقد قام الفلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا باستلهام هذه النظرية، مضيفين إليها بعض العناصر الجديدة التي تتمشّى والثقافة الإسلامية. فما هي معالم هذه النظرية عند الشيخ الرئيس، ابن سينا؟

ترى نظرية الفيض كما صاغها ابن سينا أن العالم فاض عن الله كما يفيض النور من الشمس، وذلك على نحوٍ تسلسلي بدءًا من أشرف الموجودات إلى أدناها درجة، ونشير إلى أنه رغم استلهام ابن سينا لهذه النظرية فقد أضاف إليها بعض عناصر الجدة، إذ عدّل من عدد الأشياء التي تصدر عن كل

(32) عاطف العراقي، **النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد**، ط 4 (القاهرة: دار المعارف، 1984)، ص 284ـ283.

(33) المصدر نفسه، ص 284

(34) المصدر نفسه، ص 287.

عقل، يقول محمد عابد الجابري: «وهكذا فبينما يصدر عن كل عقل من العقول السماوية عقل مثله وكرة سماوية جرمًا ونفسًا، حسب رأي الفارابي، يصدر عنها، حسب رأي ابن سينا، ثلاثة موجودات مختلفة بالطبيعة، عقل، ونفس، وجرم فلكي»[35]. وهذا يعني أن الفيض عند الشيخ الرئيس أصبح ثلاثيًا، بعدما كان ثنائيًا عند الفارابي. هذا ويعتقد ابن سينا أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وأول شيء فاض عن الله هو الصادر الأول أو العقل الأول ونفس السماء الأولى وجرم السماء الأولى، يقول ابن سينا «ولا يكون واجب الوجود مبدأ لاثنين معًا، وتكثر الاعتبارات والجهات ممتنع في المبدأ الأول، لأنه واحد من كل جهة، ولا يمكن أن يصدر عنه أكثر من واحد، الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد»[36]. ويعتقد أن الصادر الأول يشبه الله في الكمال، كما أنه لا يعقل ولا يفكر في الأشياء الأدنى درجة منه، ولذلك فهذا العقل الأول عندما فكر في ذاته وفكر في الله صدر عنه العقل الثاني ونفس الثوابت وجرم الثوابت، وهذا العقل الثاني أيضًا شبيه بالأول حيث لا يعقل الأشياء الأدنى درجة منه، فعندما فكر وعلم ذاته وفكر وعلم العقل الأول فاض عنه عقل ثالث ونفس زحل وكرة زحل، وهكذا دواليك العقل الرابع ثم الخامس... وصولًا إلى العقل العاشر.

إن هذه السلسلة من العقول مختلفة بالدرجة وذات طبيعة واحدة، فهي ذات طبيعة روحية عقلية، فالعقل الأول هو أشد درجات العقل والروحية من العقل الثاني والثاني من الثالث إلى أن نصل إلى العقل العاشر وهو أدنى مرتبة من بقية العقول.

هذا في ما يخص الترتيب السماوي، أما الترتيب الأرضي فعلى العكس من ذلك، فيبدأ من الأدنى درجة إلى الأعلى درجة، حيث يبدأ من المادة الأولى (الهيولى) ثم العناصر الأربعة (الماء والهواء والنار والتراب) ثم المعادن والنباتات والحيوان، وأخيرًا الإنسان. ويعدّ العقل العاشر أو العقل الفعال حلقة الوصل بين هذين العالمين، وقد سمي فعالًا لأنه هو من أوجد المخلوقات الأرضية.

أ ـ نقد ابن رشد لنظرية الفيض السينية

قلنا سابقًا إن ابن رشد بذل مجهودًا كبيرًا لعزل الفلسفة الأرسطية عن كل الشوائب الدخيلة عليها، ونقد كل معرفة لا تنحى منحى برهانيًا، وفي هذا السياق يأتي نقده لنظرية الفيض عند ابن سينا، التي عدّها ابن رشد دخيلة على الفلسفة المشائية وليست من أصولها. هذا ويعد نقده لابن سينا أشد وطأة وعنفًا لكون ابن سينا مزج بين علم الكلام والفلسفة المشائية، كما أقحم فيها بعض تصورات أفلوطين. يقول ابن رشد: «وأما ما حكاه ابن سينا من صدور هذه المبادئ، بعضها من بعض، فهو شيء لا يعرفه القوم. وإنما الذي عندهم أن لها من المبدأ الأول مقامات معلومة لا يتم لها وجود إلا بذلك المقام منه، كما قال سبحانه: ﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ**﴾».[37] وعليه انتقد ابن رشد الأساس الذي بنيت عليه نظرية الفيض، ألا وهو «أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد». يقول: «فقولكم إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد يناقض قولكم إن الذي صدر عن الواحد الأول شيء فيه كثرة، لأنه يلزم أن يصدر عن الواحد واحد؛ إلا أن يقولوا إن الكثرة التي في المعلول الأول، كل واحد منها أول. فيلزمهم ان تكون الأوائل كثيرة»[38]، هكذا يكشف ابن رشد التناقض

---

(35) محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 143.

(36) فيصل غازي مجهول، **نقد ابن رشد لإلهيات ابن سينا**، ط 2 (بيروت: دار الهادي، 2008)، ص 36.

(37) **القرآن الكريم**، «صورة الصافات،» الآية 164، وابن رشد، **تهافت التهافت: انتصارًا للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار**، ص252 ـ253

(38) المصدر نفسه، ص 294.

المنطقي الذي وقع فيه ابن سينا وهو تناقض رغم وضوحه وجلائه إلا أن الشيخ الرئيس وقع فيه، ويعبر ابن رشد عن هذا بقوله: «والعجب كل العجب كيف خفي هذا على أبي نصر وابن سينا لأنهما أول من قال هذه الخرافات فقلدهما الناس، ونسبوا هذا القول إلى الفلاسفة... وهذه كلها خرافات وأقاويل أضعف من أقاويل المتكلمين. وهي كلها أمور دخيلة في الفلسفة ليست جارية على أصولهم. وكلها أقاويل ليست تبلغ مرتبة الإقناع الخطبي فضلًا عن الجدلي»[39].

ويمكن توضيح نظرية الفيض عند ابن سينا من خلال الشكل التالي:

نظام الفيض عند ابن سينا

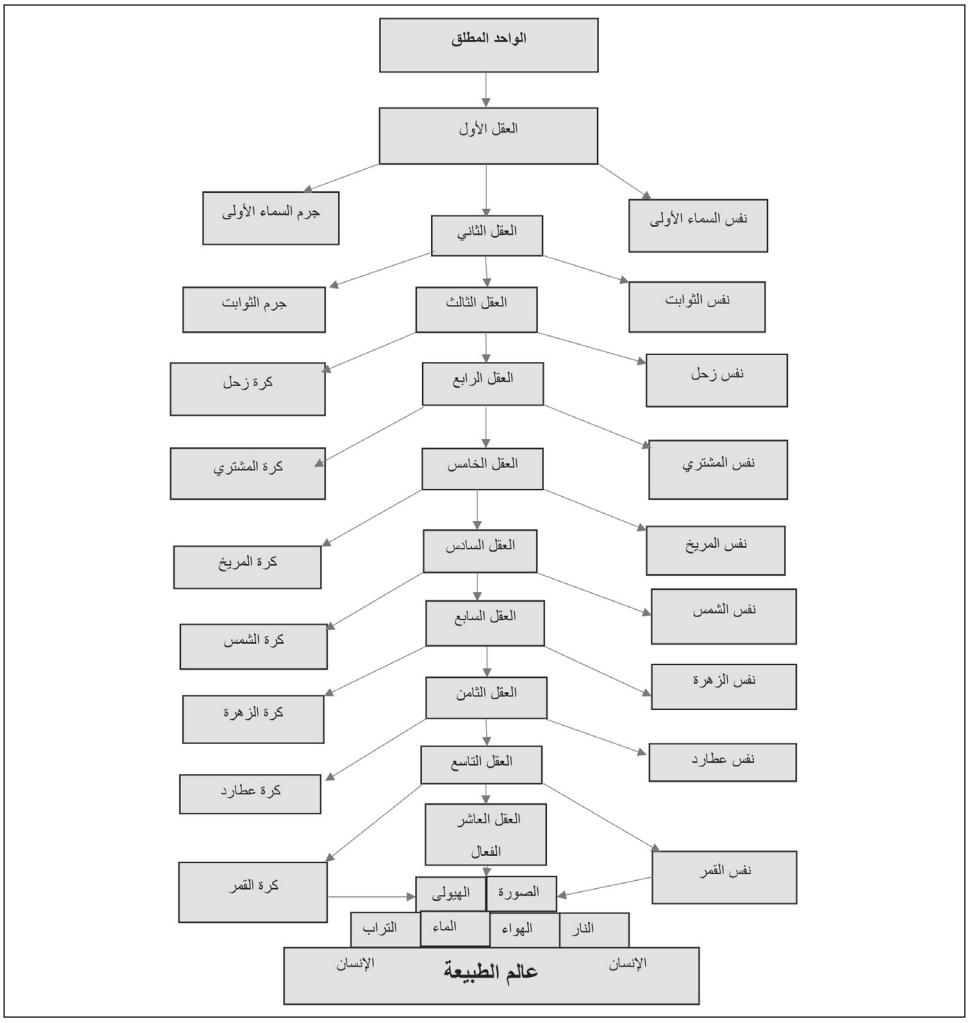

المصدر: فيصل غازي مجهول، **نقد ابن رشد لإلهيات ابن سينا**، ط 2 (بيروت: دار الهادي، 2008)، ص 138.

(39) المصدر نفسه، ص 295ـ294.

بعد ذلك ينتقل ابن رشد إلى الكشف عن الأساس المنهجي الذي بنيت عليه نظرية الفيض، وهو قياس الغائب على الشاهد، وهو منهج استلهمه ابن سينا من المتكلمين، فالقاعدة التي مفادها أن «الفاعل الواحد لا يصدر عنه إلا فعل واحد» مبنية على تشبيه الفاعل الذي في الغائب بالفاعل الذي في الشاهد، وهذا يقول ابن رشد خطأ «لأن الفاعل الواحد، الذي وجد في الشاهد يصدر عنه فعل واحد، ليس يقال مع الفاعل الأول إلا باشتراك الاسم. وذلك أن الفاعل الأول الذي في الغائب فاعل مطلق، والذي في الشاهد فاعل مقيد. والفاعل المطلق ليس يصدر عنه إلا فعل مطلق. والفعل المطلق ليس يختص بمفعول دون مفعول»[40].

ينتقل ابن رشد بعد نقده اللاذع لنظرية الفيض كما صاغها ابن سينا، إلى توضيح كيف صدر العالم عن الله وفق الفهم الأرسطي للمسألة.

يؤكد ابن رشد أن العالم صدر عن الله مباشرة ومن دون وسائط، حاسبًا أن أصل المشكلة عند ابن سينا وغيره لم يفهموا كيف يكون الواحد علة على مذهب أرسطو ومن تبعه من المشائيين، لقد استغنى ابن رشد عن فكرة الفيض بفكرة العلة والمعلول، ويتدرج بالعلل والمعلولات حتى يصل الله دون اللجوء إلى القول بالفيض[41].

إذا كان ابن رشد فيلسوف النقد فهو كذلك فيلسوف البرهان بامتياز، فكما كان يرفض أي معرفة دخيلة على الفلسفة المشائية، كان يرفض كذلك كل المعارف التي لا تستند إلى البرهان، أي تلك المعرفة التي تنطلق من مقدمات يقينية لتصل إلى نتائج صادقة بالضرورة.

يطرح ابن رشد سؤالًا على نفسه: «فإن قيل: فما تقول أنت في هذه المسألة، وقد أبطلت مذهب ابن سينا في علة الكثرة؟ فما تقول أنت في ذلك؟ فإنه قد قيل أن فرق الفلاسفة كانوا يجيبون بواحد من ثلاثة أجوبة: **أحدهما**: قول من قال إن الكثرة إنما جاءت من قبل الهيولى، و**الثاني** قول من قال إنما جاءت من قبل الآلات، و**الثالث** قول من قال من قبل الوسائط.

والذي يجري عندي على أصولهم أن سبب الكثرة هو مجموع الثلاثة الأسباب، أعني: المتوسطات، والاستعدادات، والآلات. وهذه كلها بينا كيف تستند إلى الواقع وترجع إليه»[42]. هكذا يقر ابن رشد خلافًا لابن سينا بأن الواحد يمكن أن تصدر عنه الكثرة من دون وسائط من خلال القول بالخلق المباشر من الله الذي أوجد جميع المخلوقات والكون كله.

شبّه ابن رشد العالم بالمدينة والله برئيسها، فكما تسري أوامر رئيس المدينة المحكمة التنظيم في سائر أجزائها، تسري كذلك إرادة الله في سائر أجزاء العالم[43]، يقول ابن رشد: «والعالم أشبه عندهم

(40) المصدر نفسه، ص 247.

(41) مجهول، **نقد ابن رشد لإلهيات ابن سينا**، ص 154.

(42) ابن رشد، **تهافت التهافت: انتصارًا للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار**، ص 304ـ305

(43) الجابري، **نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ص 246

بالمدينة الواحدة: وذلك أنه كما أن المدينة تتقوم برئيس واحد ورئاسات كثيرة تحت الرئيس الأول، كذلك الأمر عندهم في العالم...»[44].

ثالثًا: نقد ابن رشد للمنهج الصوفي

إذا كان ابن رشد فيلسوف النقد فهو كذلك فيلسوف البرهان بامتياز، فكما كان يرفض أي معرفة دخيلة على الفلسفة المشائية، كان يرفض كذلك كل المعارف التي لا تستند إلى البرهان، أي تلك المعرفة التي تنطلق من مقدمات يقينية لتصل إلى نتائج صادقة بالضرورة، محاولًا تحرير العقل من الأنماط المعرفية غير البرهانية، وفي هذا السياق يأتي نقده للمنهج والمعرفة الصوفية. يقول ابن رشد: «وأما الصوفية فطرقهم في النظر ليست طرقًا نظرية، أعني مركبة من مقدمات وأقيسة. وإنما يزعمون أن المعرفة بالله وبغيره من الموجودات شيء يلقى في النفس عنه تجريدها من العوارض الشهوانية وإقبالها بالفكرة على المطلوب. ويحتجون لتصحيح هذا بظواهر من الشرع كثيرة، مثل قوله تعالى ﴿...**وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**﴾ (البقرة: 282)، ومثل قوله تعالى ﴿...**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا**﴾ (العنكبوت: 69)، ومثل قوله: ﴿...**إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا**﴾ (الأنفال: 29)، إلى أشباه ذلك كثيرة يظن أنها عاضدة لهذا المعنى»[45]. يأخذ ابن رشد على المتصوفة أن منهجهم في المعرفة غير برهاني، أي لا ينطلق من مقدمات يقينية وصولًا إلى نتائج صادقة، فللوصول إلى معرفة الله تعالى عند المتصوفة، لا يحتاج الأمر إلى استدلالات وبراهين، وإنما هو عبارة عن شيء يلقى في النفس عندما تتحرر الذات من شوائب الشهوات. «قيل للنوري: بم عرفت الله تعالى؟ قال: بالله. قيل: فما بال العقل؟ قال: العقل عاجز لا يدل إلا على عاجز مثله وهو لا يعرف الله إلا بالله»[46]. وإذا كانت معرفة الله عبارة عن شيء يلقى في النفس، فإن ذلك يعني أن طريق المتصوفة فردية وليست مشتركة بين الناس وهذا ما يتناقض مع الطريق البرهاني بوصفه مجموعة من القواعد التي بإمكان الجميع اتباعها للوصول إلى المعرفة الحقة، وهذا ما يأخذه ابن رشد على المتصوفة بقوله: «ونحن نقول إن هذه الطريقة، وإن سلمنا وجودها، فإنها ليست عامة للناس بما هم ناس. ولو كانت هذه الطريقة هي المقصودة

لقد عمل ابن رشد على نقد كل الموروث المعرفي الذي سبقه متحريًا الدقة والموضوعية، من أجل تحرير التراث الفلسفي المشائي من الضرر الذي ألحقه به الشراح كابن سينا، كما انتقد المتكلمين وبخاصة الأشاعرة، حاسبًا منهجهم الجدلي منزلةً بين المنزلتين.

(44) ابن رشد، المصدر نفسه، ص 283.

(45) ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أو نقد علم الكلام على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل**، ص 117.

(46) محمد عاطف العراقي، **تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية**، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1974)، ص 22.

بالناس لبطلت طريقة النظر، ولكان وجودها في الإنسان عبثًا. والقرآن كله إنما هو دعاء إلى النظر والاعتبار، وتنبيه على طريق النظر. نعم لسنا ننكر أن تكون إماتة الشهوات شرطًا في صحة النظر، مثل ما تكون الصحة شرطًا في ذلك، لا أن إماتة الشهوات هي التي تفيد المعرفة بذاتها، وإن كانت شرطًا فيها. كما أن الصحة شرط في التعلم وإن كانت ليست مفيدة له»[47]. هكذا رأى ابن رشد أن الطريقة الصوفية ليس لها أي سند سواء من الناحية العقلية أو النقلية، فهي من جهة تتناقض مع العقل بوصفه ملكة مشتركة بين جميع البشر، وتنفي إمكان تأسيس معرفة كونية، ومن جهة ثانية نجد أن النص الديني يدعو إلى النظر العقلي في الكون للوصول إلى معرفة الخالق.

خاتمة

إن أهم ما يميز التفكير الفلسفي عن باقي أنماط التفكير الأخرى هو كونه تفكيرًا نقديًا بامتياز، فالفيلسوف لا يأخذ المعرفة على عواهنها وإنما يقوم بفحصها وغربلتها حتى يتمكن من عزل العناصر التي تتمشَّى مع العقل والمنطق. وهذا ما نجده مجسدًا في فلسفة أبو الوليد ابن رشد، الذي يمتلك عقلية نقدية فذة وأسلوب حجاجي برهاني، مكنَّاه من تبوء مكانة مرموقة في تاريخ الفلسفة بوجه عام وفي الفلسفة الإسلامية بوجه خاص.

لقد عمل ابن رشد على نقد كل الموروث المعرفي الذي سبقه متحريًا الدقة والموضوعية، من أجل تحرير التراث الفلسفي المشائي من الضرر الذي ألحقه به الشراح كابن سينا، كما انتقد المتكلمين وبخاصة الأشاعرة، حاسبًا منهجهم الجدلي منزلةً بين المنزلتين، لا يفهمه الجمهور ولا يرتقي إلى مستوى البرهان الفلسفي، وهذا بحسب ابن رشد عيب كبير في منهجهم، كما أنه انتقد المنهج الذوقي لدى المتصوفة، لكونه منهجًا فرديًا وذاتيًا تستحيل معه قيام أية معرفة موضوعية. هكذا يخلص ابن رشد إلى أن المعرفة الحقة هي المعرفة العقلية البرهانية، التي يتوصل من خلالها المرء إلى نتائج يقينية لا يرتقي إليها الشك. إن هذا المنهج الرشدي هو لعمري ما يجب أن يتحلى به كل باحث عن الحقيقة، سواء في المجال النظري أو العملي، وخصوصًا في مجتمعاتنا التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي للمعارف، سواء في تعاملنا مع تراث أجدادنا أو في تعامنا مع ما ينتجه الآخر. لذا فالبحث عن إثبات الذات في العالم يقتضي منا التحلي بشجاعة ابن رشد في تعامله مع التراث المعرفي الذي سبقه، حيث وجه سهام نقده إلى كل من لم يتحرّ الدقة والموضوعية، ويلتزم بالأسلوب البرهاني حتى من أبناء جلدته، وفي المقابل يقف إلى جانب الحق حتى ولو كان من ألذ خصومه □

(47) ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أو نقد علم الكلام على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل**، ص 117.

خير الدين التونسي..
السنوات الأخيرة في إسطنبول

حسين جبار إبراهيم(*)

باحث عربي من العراق.

نفى المؤرخ الهولندي فان كريكن أن يكون خير الدين التونسي تفاجأ بالبرقية التي وصلته من إسطنبول في 26 آب/أغسطس 1878، إذ كان صديقه الجنرال حسين قد بعث إليه منذ أيلول/سبتمبر 1877 رسالة أبلغه فيها عن حديث دار بينه وبين بعض المسؤولين الكبار في الحكومة العثمانية بخصوص وضعه في تونس بعد استقالته من الوزارة الكبرى وتعرضه للمضايقات من محمد الصادق باي ووزيره مصطفى بن إسماعيل وأتباعهما، ونُقل إليه أن السلطان عبد الحميد الثاني ربما سيوجه دعوة إليه بعد أن قرأ كتابه **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** وأبدى إعجابه فيه[1].

أبرق خير الدين إلى المسؤولين في إسطنبول في 28 آب/أغسطس 1878 يبلغهم بقبول الدعوة، وقد وافقت الحكومة الفرنسية على طلب قنصلها روستان بتوفير الحماية لخير الدين وعائلته وممتلكاته؛ ويبدو أن الأخير كان قد بعث برسالة سرية إلى القنصل الفرنسي في تونس يطلب منه توفير تلك الحماية[2]، وغادر من دون أن يتجرأ أحد من التونسيين على توديعه تجنبًا لسخط الباي ووزيره[3]. ولدى وصوله إلى إسطنبول في 21 أيلول/سبتمبر 1878 استقبل بحرارة وحفاوة بالغتين، وخصص له جناح في قصر «دولمه بهجه»[4]. وفي مساء ذلك اليوم نفسه تمت إجراءات

(*) البريد الإلكتروني: jabbarhussein7@gmail.com

(1) ج. س. فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ترجمة البشير بن سلامة (تونس: دار سحنون، 1988)، ص 295.

(2) محمد الصالح مزالي، **وثائق تونسية أحوال تونس قبيل الاحتلال من خلال رسائل كونتي لخير الدين** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1969)، ص 36.

(3) نُصب مصطفى بن إسماعيل وزيرًا أكبر لتونس في 24 آب/أغسطس 1878، ولكنه كان يمارس مسؤوليات المنصب أثناء وزارة محمد خزنة دار. انظر: حسين جبار إبراهيم، «خير الدين التونسي دوره الإصلاحي وتأثيره الفكري،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2012)، ص 147.

(4) قصر دولمه بهجه (وفي مصادر أخرى باقجه أو باغجه)، بناه السلطان عبد المجيد سنة 1853 على الضفة الأوروبية من مضيق البوسفور. انظر: خير الدين التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، تحقيق وتعريب محمد العربي السنوسي (تونس: وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 2008)، ص 60.

مقابلته للسلطان الذي استقبله في قصره الخاص (يلدز) وتناولا معًا طعام العشاء. وخلال الحديث الذي دار بينهما هناك دهش السلطان بذكاء خير الدين وآرائه ومعارفه في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية، وعظمت مكانته في نفسه وازداد إعجابًا به[5]، ورأى أن يعجل بإدخاله في خدمة الدولة العثمانية لأجل الاستفادة من أفكاره وخبراته في الإدارة، فمنحه رتبة مشير، فخوله ذلك حق المشاركة في اجتماعات ومناقشات مجلس الوزراء[6].

كان خير الدين فخورًا وسعيدًا بالاهتمام والثقة اللتين أولاهما به السلطان، ولكنه كان دائم الشعور بالقلق على عائلته وأملاكه في تونس. والحقيقة أنه لم يكن راغبًا في البقاء في إسطنبول طويلًا، وكان يفضل العودة إلى تونس ليقضي فيها بقية عمره كمواطن عادي إذا ما ضُمنت له حريته وحياته، وكان خائفًا من تولي مسؤولية جديدة في بلاد غارقة بمشاكل كثيرة وعصية على الحل[7]. وباح بمخاوفه تلك إلى الصدر الأعظم صفوت باشا (1815 ـ 1883) ورجاه أن ينقلها إلى السلطان، ولكن الصدر الأعظم أكد له بأنه سيكلف قريبًا بوظائف أكثر أهمية، فرجاه خير الدين أن ينقل للسلطان شكره العميق لما يغمره به من شرف وتكريم، ولكنه يعبر له في الوقت نفسه عن بالغ الأسف لعدم قدرته على خدمة الدولة العثمانية، وإذا كان السلطان مصرًا على ذلك فليمنحه وقتًا كافيًا ليعيش في هذه الدولة ويتعرف إلى أهلها وشؤونها[8].

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1878 أبلغه الصدر الأعظم بتعيينه وزيرًا للعدل، فاحتج خير الدين وتوجه إلى السلطان وشرح له أسباب امتناعه عن قبول هذا المنصب متعللًا بجهله بشؤون البلاد وأمور أهلها ملتمسًا منه إعفاءه أو منحه وقتًا حتى يتمكن من استيعاب وفهم أسلوب الإدارة في الدولة، ولكن السلطان لم يستمع إليه، وقبل أن يباشر خير الدين في وظيفته عينه رئيسًا للجنة المكلفة بإصلاح المالية وتطهيرها، فلم يرفضها خير الدين هذه المرة، لأنه كان واثقًا من إنجازها بالدقة المطلوبة بسبب تجربته السابقة في تونس في لجنة الكومسيون المالي[9]، والأهم أن هذه الوظيفة ستعفيه من قبول وزارة العدل، وهذا ما حدث[10].

لم يستطع خير الدين أن يتخلص من الشعور بالقلق والشك في مقدرته على ممارسة مهماته في الإدارة وتنفيذ الواجبات التي يكلفه بها السلطان، وخصوصًا أنه لا يتكلم اللغة التركية بطلاقة، فاستخدم اللغة العربية واللغة الفرنسية في مخاطباته ومكاتباته وأحاديثه مع رجالات الدولة بدلًا

---

(5) أبو القاسم محمد كرّو، **خير الدين التونسي: حياته**، ط 2 (تونس: دار المغرب العربي، 1973)، ص 36.

(6) اتيلا جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ترجمة مصطفى الستيتي (تونس: وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، 2005)، ص 184.

(7) التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 59 ـ 60، وفان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 296 ـ 297.

(8) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، ط 5 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989)، ص 180.

(9) الكومسيون (اللجنة المالية الدولية المشتركة) أنشئت عام 1869 باتفاق بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا لغرض الإشراف على مالية تونس بعد أن اتضح عدم تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين الأجانب. انظر: إبراهيم، «خير الدين التونسي دوره الإصلاحي وتأثيره الفكري،» ص 88.

(10) التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 61 ـ 62، وفان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 297 ـ 298.

من اللغة التركية السائدة، فشكل ذلك عقبة مزعجة في طريقه وجعل رغبته في العودة إلى عائلته وبيته ومزرعته في تونس تشتد لديه[11]. ووجدت مشاكل أخرى طريقها إليه، ففي 26 أيلول/سبتمبر 1878 وصلته رسالة تحذره من شخص أرسله مصطفى بن إسماعيل إلى إسطنبول مهمته بث الدعاية ضده وإثارة العداء بينه وبين المسؤولين العثمانيين[12]. وبينما كان خير الدين يقلب هذه الأمور في ذهنه، بلغه أن السلطان عبد الحميد أصدر أمرًا بإرسال سفينة خاصة وبرفقة مسؤول كبير إلى تونس لإحضار عائلته. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 1878 عادت تلك السفينة وعلى متنها عائلة خير الدين وجواريه وخدمه، ونزلوا جميعًا في المنتجع الذي منحه لهم السلطان على ضفاف البوسفور[13].

أولًا: خير الدين التونسي صدرٌ أعظم

في الصباح الباكر من يوم 4 كانون الأول/ديسمبر 1878، استدعى السلطان عبد الحميد خير الدين التونسي، وما إن دخل هذا القصر حتى أخبره عدد من الموظفين عن عزل صفوت باشا من الصدارة العظمى وتعيينه بدلًا منه، وعلى خلاف ما كان يتوقع المبشرون كسى وجه خير الدين الحزن والألم. وحين التمس من السلطان إعفاءه من قبول المنصب رفض السلطان ذلك وقال له إن مرسوم تعيينه أعلن ولن يتراجع عنه، وما كان من خير الدين سوى الصمت والانصياع لأمر السلطان[14].

كان لخبر اعتلاء خير الدين منصب الصدارة العظمى وقع شديد ومفاجئ ومذهل على التونسيين، وكان الباي ووزيره أكثر الناس لهفة للتأكد من صحة الخبر، وبذلوا محاولات كثيرة لتكذيبه لكن من دون جدوى[15]. أما الجنرال حسين فهنأ صديقه برسالة تمنى له فيها أن يقوم بمهمته الجديدة على أكمل وجه، ولكنه صارحه من تخوفه من أن يكون السلطان نفسه هو العقبة الأولى التي ستقف في طريق نجاحه[16]. كما هنأه القنصل البريطاني وود[17]. على أية حال عُيِّن خير الدين صدرًا أعظم للدولة العثمانية في وقت كانت القوات الروسية تحتل أراضيها من نهر الدانوب

(11) جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ص 183 ـ 186.

(12) حسين جبار إبراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 128 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 158.

(13) أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1987)، ص 111 ـ 112، والصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تعريب حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986)، ص 159 ـ 166 و193 ـ 219.

(14) التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 62.

(15) مزالي، **وثائق تونسية أحوال تونس قبيل الاحتلال من خلال رسائل كونتي لخير الدين**، ص 40 ـ 41.

(16) فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 298 ـ 299.

(17) السير ريتشارد وود، دبلوماسي بريطاني عمل مترجمًا بالسفارة في الآستانة في تشرين الأول/أكتوبر 1834 ثم قنصلًا عامًا بتونس في 30 نيسان/أبريل 1855. أحيل على التقاعد في 31 آذار/مارس 1879. توفي في إيطاليا عام 1900. انظر: جان غانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس 1861 ـ 1881**، ترجمة عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب (تونس: دار برق للنشر والتوزيع، 2012)، ص 42.

حتى تخوم العاصمة إسطنبول، وكانت سفن الأسطول البريطاني راسية في مضيق البوسفور، وكان انسحابه مشروطًا بانسحاب القوات الروسية. وكان الوضع المالي مضطربًا، وخزينة الدولة فارغة، وقيمة النقود منخفضة إلى درجة أن الخبازين فضلوا إغلاق مخابزهم على التعامل بها. وكان هناك 380 ألف مهاجر يزحفون باتجاه إسطنبول، ولم يتم تعيين والٍ لمنطقة الروميللي الشرقية (جنوب بلغاريا) التي صارت مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي، وأمسى تعيين الوالي فيها أمرًا شديد الصعوبة. وبقيت مسألة مدينة قوتور مع إيران معلقة، وكذلك مسألة اليونان. أما المعاهدة مع قره داغ (الجبل الأسود) فكانت في حالة إعداد. وكان من المفترض أن تبرم معاهدة مع النمسا في ما يتعلق باحتلال البوسنة والهرسك. وكان الخلاف في شأن الطائفة الأرمنية – الكاثوليكية ينتظر الحل منذ عشر سنوات. وفي خضم ذلك كله أراد السلطان عبد الحميد الثاني إجراء إصلاحات في البلاد، واضعًا كل أمله وثقته بخير الدين التونسي[18].

أرسل السلطان عبد الحميد خير الدين لمقابلة السفير البريطاني في إسطنبول هنري لايارد[19] من أجل أن يتعرف إليه ويقيم معه علاقات وتفاهمًا سياسيًا. وكان لهذا السفير انطباع سلبي سابق عن خير الدين، على عكس وود، القنصل البريطاني في تونس، معتقدًا أنه غير مؤهل لتولي هذا المنصب الخطير. ولكن خير سرعان ما جعله يغيّر فكرته عنه من خلال الحديث الذي دار بينهما باللغة الفرنسية، ثم حصل بينهما تعامل ودي ووثيق، بل إنه وقف مع سالزبري وزير الخارجية البريطاني الذي كان ينصح السلطان بعدم التفريط به[20]. ولم يكن فورنير، السفير الفرنسي لدى الدولة العثمانية (1877 ـ 1880) راضيًا هو الآخر عن تعيين خير الدين في منصب الصدارة العظمى، لأن ذلك سيعرقل مخططات فرنسا الاستعمارية المتواصلة منذ مؤتمر برلين[21] للاستيلاء على تونس، وخصوصًا أن ميول خير الدين بالإبقاء على تونس ولاية عثمانية كانت معروفة[22].

بدأ خير الدين بتأسيس نظام جديد للإدارة، وحاول إعادة هيكلتها وفق أسلوب حديث، وقد تميز عمله بالمثابرة والنشاط، فكان يبدأه من الصباح ويستمر حتى المساء في كل أيام الأسبوع، من دون أن يخصص يومًا واحدًا يرتاح فيه، وكان يجعل من بيته أحيانًا مكان عمل لإنجاز ما تبقى من الأعمال مع مجموعة من وزرائه. وقد أعطى جهاز العدالة فائق اهتمامه، فشرّع قانون أصول

---

(18) التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 63 ـ 64.

(19) السير أوستن هنري لايارد، آثاري ورجل سياسة بريطاني، قام بجولة في أقطار الشرق، ووصل إلى الموصل عام 1845 ونقب في آثارها فاكتشف بقايا آثار مدينة نينوى، وأصبح من أشهر المختصين في الحضارة الآشورية. صار سفيرًا لبريطانيا في الدولة العثمانية في الفترة 1877 ـ 1880. توفي عام 1894. انظر: المصدر نفسه، ص 79، و**المنجد في اللغة والأعلام**، ط 23 (بيروت: دار المشرق، 1986)، ج 2، ص 610.

(20) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، 1798 ـ 1939**، ترجمة كريم عزقول، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1977)، ص 113.

(21) عقد مؤتمر برلين لإعادة النظر في شروط معاهدة سان ستيفانو التي فرضتها روسيا على الدولة العثمانية عام 1878 حين كان جيشها على أبواب إسطنبول. انظر: فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفة البستاني، ط 7 (بيروت: دار الفارابي، 1980)، ص 331 ـ 332.

(22) أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، ص 181.

المحاكمات وقانون أصول المحاكمات الجزائية، واستحدث «مؤسسة الادعاء العام»[23]، واستطاع أن يحل مسألة الخلاف القائم منذ عشر سنوات بين الجالية الأرمينية – الكاثوليكية، التي لم يفلح من سبقوه في حلها، فجنّب البلاد تدخل حكومات الدول الأوروبية بحجة توفير الحماية للأقليات. واستطاع كذلك إيجاد مأوى لـ 300 ألف من اللاجئين الذين طردهم الروس أثناء الحرب[24]. ولم يغفل عن الآثار وأهميتها، فأصدر أمرًا في 20 تموز/يوليو 1879 وضع بموجبه جميع الآثار تحت رعاية الدولة وحمايتها من النهب. واستطاع الحد من السلبيات والأخطاء التي اعتاد سفراء الدول الأجنبية ممارستها وهي غير مقبولة بالنسبة إلى السلوك الدبلوماسي المتعارف عليه في الدول. كما استطاع تذليل الأزمة المالية التي جعلت الدولة العثمانية توشك على الإفلاس[25] بعد أن خلف انهيار العملة والهجرة الكثيفة إلى إسطنبول أزمة واضطرابًا في أسواقها، ورأى أن سبب المشكلة هو الدولة نفسها بإصدارها أوراقًا نقدية كثيرة في ظرف غير ملائم، واستوجب حلها البحث عن وسيلة لسحب هذه الأوراق وإتلافها، فأمر وزارة المالية بأن يكون استيفاؤها للضرائب من المكلفين بها من طريق قبولها لهذه النقود عند دفعهم للضرائب المستحقة عليهم للدولة، بحيث يعادل الجنيه الذهبي الواحد أربعة جنيهات منها، فجاءت النتائج إيجابية وسريعة، وبعد أشهر اختفت هذه النقود تمامًا[26].

ركز خير الدين على مسألة جلاء الجيوش الروسية عن الأراضي العثمانية المحتلة، وتمّ الأمر على النحو الآتي: بعد توقيع مؤتمر برلين تقدمت روسيا بوثيقة مشروع إلى الباب العالي تطالبه بتنفيذ بعض البنود التي تضمنتها معاهدة سان ستيفانو[27]، وأكدت عدم مغادرة القوات الروسية للأراضي العثمانية إلا بعد توقيع البنود التي تتعلق بغرامة الحرب وبمسائل أخرى معلَّقة بين الدولتين. وحثّ السفير البريطاني الباب العالي على الإسراع بحل المشاكل العالقة مع روسيا، مؤكدًا أن الأسطول البريطاني لا يغادر بحر مرمرة إلا بعد التوصل إلى حل بين الطرفين. ووجد خير الدين أن من الأفضل التفاوض المباشر مع روسيا التي كانت تشعر بالإهانة من نتائج معاهدة برلين وتريد أن تؤكد استقلالها بقراراتها عن المحافل الأوروبية، فاستغل خير الدين ذلك ونجح فيه إلى حد بعيد، وتحققت للدولة العثمانية فوائد كثيرة بعد الاتفاق مع روسيا، فقد أُلغيت معاهدة سان ستيفانو، وأُلغي الشرط الذي يراد منه تغيير معاهدة برلين إلى معاهدة خاصة بين الدولة العثمانية وروسيا، وتمّ إقرار ضمانات لمصلحة السكان المسلمين في بلغاريا والروميللي الشرقية، وتمّ خفض غرامة الحرب التي فرضت على الدولة العثمانية بوصفها دولة مهزومة، كما تمّ انسحاب القوات الروسية

(23) جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ص 202.

(24) كانت هذه الخلافات بين العيسويين الذين يتبعون تعاليم الكنيسة الكاثوليكية في روما، وبين غير العيسويين وهم المستقلين عن روما دينيًا والمناهضين لسيطرتها. انظر: التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 72، وأمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، ص 181.

(25) فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 299.

(26) التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 72.

(27) كانت معاهدة سان ستيفانو سببًا لانعقاد مؤتمر برلين، أُجبرت الدولة العثمانية على توقيعها يوم 3 آذار/مارس 1878 وكانت القوات الروسية على مشارف إسطنبول. وقضت المعاهدة بقيام «بلغاريا الكبرى» تحت حماية روسيا التي تمكنت من تحقيق غايتها في فتح منفذ لها على البحر المتوسط. لكن هذا فتح بابًا لتدخل الدولتين الكبريين بريطانيا وفرنسا فطالبتا بإلغاء المعاهدة، ونُظم مؤتمر برلين لهذه الغاية. انظر: المصدر نفسه، ص 64.

من بلغاريا والروميللي الشرقية وتسليم ولاية أدرنة. وما إن تم هذا الاتفاق حتى انسحب الأسطول البريطاني من بحر مرمرة.

وصلت إلى خير الدين أخبار مفادها أن الروس يحاولون سرًا الحصول على موافقة الدول الكبرى لتعيين أمير أوروبي واليًا على الروميللي الشرقية، فأسرع بتعيين والي لبنان (رستم باشا) لذلك المنصب، وحصل على موافقة الدول العظمى، ولكن روسيا وقفت ضده بشدة بحجة أن معاهدة برلين نصت على أن الباب العالي ملزم بتقديم مرشحه للحصول أولًا على موافقة أوروبا قبل تعيينه. وتأزم الوضع من جديد، وخصوصًا بعد أن عارض السكان في بلغاريا والروميللي الشرقية بدفع من الروس تنصيب رستم باشا واليًا عليهم، وهذا شيء خطير ربما يتمخض عن احتلال هذه المقاطعة من جانب الجيش الروسي أو إلحاقها ببلغاريا، فتقوم بذلك مملكة مستقلة. ونصح السفير البريطاني خير الدين بالتمسك بتنصيب الوالي رستم باشا حتى ولو كان ذلك باستخدام قوة تشترك فيها أوروبا، ولكن خير الدين أهمل هذه النصيحة، إذ رأى أن الدولتين وحدهما المعنيتان بالأمر، وأن كليهما ترفضان الوجود الأوروبي، لذلك فإن إمكان الاتفاق بين الدولتين سيكون واردًا. وحين حصلت المفاوضات تنازل خير الدين من جانبه عن التمسك برستم باشا واليًا، أما من ناحية روسيا فإنها نصحت السكان بقبول الوالي الجديد الذي سيقع اختياره من بين كبار الموظفين المسيحيين في الدولة العثمانية. وأخيرًا، تمّ تعيين «أليكو باشا» من جانب السلطان، وعلمت القوى الكبرى بهذا الاختيار ووافقت عليه. وتوجه الوالي الجديد إلى منصبه، وانسحب الجيش الروسي إلى معسكراته، وتمكن الآلاف من المسلمين من العودة إلى الروميللي، وتمّ تبادل الأسرى مع روسيا والدول الأخرى المتحاربة بلا مشاكل[28].

أما بالنسبة إلى مسألة البوسنة والهرسك، فعند وصول خير الدين إلى الحكم كانت الجيوش النمسوية قد عسكرت فيهما، فأُجريت مفاوضات شاقة بين سفيرَي الدولتين أسفرت عن إبرام اتفاقية ناجحة بالنسبة إلى الدولة العثمانية، إلى حد أن كثيرًا من الدول قدمت تهانيها إليها على هذه النتائج[29]. ولكن تلك المسألة أثارت قضية أخرى، فقد قدِم وفد من البوسنيين إلى إسطنبول لمطالبة السلطان بتقديم المساعدة إلى سكان المقاطعات المحتلة الذين يبغون الهجرة منها إلى إسطنبول، ويطلبون من الدولة مساعدتهم لبيع أملاكهم وتخصيص أماكن إقامة لهم. فاعترض خير الدين على ذلك وحذر السلطان بتقرير مفصل من عواقب تنفيذ ذلك الطلب. واقتنع السلطان بما ورد في التقرير، وبقي مسلمو البوسنة والهرسك في وطنهم[30].

ومن القضايا التي كان لخير الدين دور مهم وأساسي فيها هي قضية عزل خديوي مصر إسماعيل باشا[31] الذي كان قد أنشأ عام 1875 صندوقًا لتنظيم وتسديد الديون الكبيرة التي اقترضها

---

(28) المصدر نفسه، ص 64، 69 و73.

(29) جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ص 191 ـ 192.

(30) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر: التونسي، المصدر نفسه، ص 70 ـ 71.

(31) عدّ خديوي مصر إسماعيل باشا (1863 ـ 1879) رائد التحديث والتطور الرأسمالي في مصر، ولكن هذه العملية رافقها بذخ وإسراف شديدان؛ فبدد في أقل من 15 سنة أكثر من ستة مليارات فرنك في نفقات غير مجدية، وشن حروبًا عبثية ضد السودان والحبشة. انظر: لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص 196 ـ 200، وجتين، المصدر نفسه، ص 197.

من الأوروبيين؛ واضطر بتأثير من بريطانيا وفرنسا إلى الموافقة على تكوين لجنة رقابة مالية تتألف من أعضاء بريطانيين وفرنسيين. وفي نيسان/أبريل 1879، وبسبب تذمر المصريين من تسليم شؤون بلدهم للأجانب، أقال الخديوي إسماعيل وزارة كان فيها وزير بريطاني وآخر فرنسي، وأمر بتأليف حكومة جديدة خالية من الوزراء الأجانب، ففسرت بريطانيا وفرنسا هذا الأمر على أنه خروج عن تعليماتهما، فطلبتا منه التنازل عن الحكم لمصلحة ابنه توفيق، وقدمتا إنذارًا له في 18 حزيران/يونيو 1879، ولكن الخديوي لم يخضع وصرح بأن بت هذه المسألة يعود للباب العالي وحده. وازداد الأمر تعقيدًا حين انضم قنصلا ألمانيا والنمسا إلى جانب قنصلي فرنسا وبريطانيا، وأصر الجميع على إنزاله عن العرش، وتقدمت فرنسا وبريطانيا بهذا الطلب إلى إسطنبول[32]، فكانت تلك مشكلة جديدة أمام خير الدين، فهو إذا استجاب لطلب الدول الأوروبية فسوف يسمح لها بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وإذا رفضه فإن تلك الدول ستحقق ذلك بالقوة أكثر مما تحققه بالمفاوضات، وسوف ينقطع الخيط الواهي الذي يربط مصر بالدولة العثمانية، وتحتل بريطانيا مصر، وتستولي فرنسا على تونس[33]. فأجرى محادثات مع القنصلين الفرنسي والبريطاني في إسطنبول واقترح عليهما استبدال إسماعيل باشا بحليم باشا النجل الأكبر في عائلة محمد علي باشا الكبير، وأبلغهما بأنه ينتظر موافقتهما من أجل تطبيق فرمان 1841 الذي يمنح وراثة العرش المصري لمن هو أكبر سنًا في عائلة محمد علي بدلًا من فرمان عام 1873 الذي يقضي بأن يخلف الملك الحاكم ابنه الأكبر. وكان السلطان عبد العزيز قد استبدل فرمان 1841 بفرمان 1873 الذي يقرّ بوراثة العرش في مصر لمن هو من العائلة المباشرة للحاكم ويمنح مصر حكمًا ذاتيًا تامًا. كان خير الدين مقتنعًا بأن الحل يكمن في عزل إسماعيل باشا، وعلى عكسه فإن بريطانيا وفرنسا تفرضان ذلك بالقوة، كما أن الشعب المصري نفسه كان يرغب في عزله[34]. وقال خير الدين في اجتماع لمجلس الوزراء بأن الظروف الآن مواتية ويجب استغلالها، وإنها فرصة كبيرة لإثبات سلطة الباب العالي في ولاية مصر من أجل إحداث تغييرات سياسية فيها[35]. وبرغم ما حظي مشروع خير الدين من قبول في مجلس الوزراء فإن السلطان لم يوافق على إقراره. ودامت الجلسة الأخيرة 22 ساعة متواصلة حاول خير الدين خلالها إقناعه بعزل الخديوي وضرورة الانصياع إلى مطالب الأوروبيين قبل أن يقوموا بتصرف يضيّع هيبة الدولة العثمانية؛ وتراجع من جانبه عن اقتراحه بجعل حليم باشا خلفًا لإسماعيل، وخصوصًا عندما ووجه بمعارضة شديدة ورضي بتعيين توفيق باشا وفقًا لفرمان 1841 وأن يعين حليم باشا وليًا للعهد[36].

بدأت تظهر علامات الغضب على خير الدين أثناء الاجتماع وازداد إصرارًا على تنفيذ خطته، وقال مخاطبًا السلطان: «من العار عليّ أن أكون شاهدًا على خراب هيبتنا في مصر، وإن لجلالتكم إما عزل الخديوي أو قبول استقالتي»[37]، ثم التفت إلى وزير الحرب عثمان باشا وخاطبه بلهجة قاسية

(32) المصدر نفسه، ص 197.

(33) أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، ص 181.

(34) فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 299 ـ 300.

(35) التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، ص 84 ـ 85.

(36) فان كريكن، المصدر نفسه، ص 300.

(37) التونسي، المصدر نفسه، ص 86.

لأنه كان يلمّح بحديثه إلى أن خير الدين كان يريد تحقيق غايات ومآرب شخصية وراء عزل خديوي مصر، وخصوصًا أن الأخير كان قد اتهم بالتفكير في تأسيس مملكة عربية تضم مصر وطرابلس وتونس، لذا فإن خلع خديوي مصر سيعقبه خلع باي تونس ليحل خير الدين محله. وعلى الرغم من أنها مجرد أكاذيب وتخيلات فهي أثارت ذعر السلطان وجعلته يشك في خير الدين ويرتاب من أفكاره. وقد انفضّ المجلس من دون أن يتوصل إلى قرار، وانصرف خير الدين إلى بيته غاضبًا. ولكن بعد ساعتين، جاءه الحاجب بالموافقة السلطانية على خطته[38]، فأسرع بإرسال برقية إلى القاهرة (في 26 حزيران/يونيو 1879) تتضمن قرار الباب العالي بعزل إسماعيل باشا وتنصيب توفيق باشا مكانه. وبعد نحو أربع وعشرين ساعة أجاب الخديوي الجديد توفيق باشا في برقية إلى الصدر الأعظم يعلمه بتنفيذ أوامره. إن المكسب الذي حققه خير الدين للدولة العثمانية في هذه القضية هو اجتناب التدخل المباشر من جانب بريطانيا وفرنسا، واعتماد فرمان 1841 الذي يؤكد تبعية مصر للدولة العثمانية[39].

ثانيًا: المؤامرات والدسائس تحاصر خير الدين

وصف هنري لايارد خير الدين التونسي بأنه شخصية تطغى عليها صفات الخشونة والتعالي، وأن ذلك كان يترك عليه ضغينة وغضبًا في نفوس زملائه[40]. وربما كانت حساسية خير الدين وطبيعته الجادة والملتزمة، فضلًا عن معاناته من آلام المفاصل المبرحة، هي التي جعلته فظًا ويوحي للغير بالتعالي. وعلى أية حال، فإن طبيعته وسلوكه جعلا الكثيرين ممن عملوا معه لا يطيقون وجوده، وحتى السلطان نفسه بات يشعر بعدم الراحة من وجوده على الرغم من حاجته إلى آرائه وأفكاره. كان الرجل حر التفكير، صلبًا، ذا إحساس عال بثقل المسؤولية التي ألقيت على عاتقه، بينما اعتاد السلطان التعامل مع أناس ضعفاء يخضعهم بسهولة ويفرض أوامره عليهم فرضًا فينجزون ما يطلب وما يرغب بلا جدال. ولكن خير الدين ليس من هذا النوع، فكان يعترض ويجادل ويصحح ويقترح البدائل. وفي إحدى الجلسات قاطعه السلطان قائلًا: «عزيزي الباشا، عزيزي الباشا، أنا تركي، وسأظل تركيًا إلى الأبد». فرد عليه خير الدين على الفور: «وأنا مسلم، وسأظل مسلمًا إلى الأبد»، وخرج من القصر إلى منزله مباشرة[41]. كان يعتقد أنّ عليه أنْ يصرّف الأمور بدرايته وطبقًا لما يراه هو وبالتشاور مع زملائه لا أن يمليها عليه السلطان، وذلك من أجل أن تكون هناك عدالة في تحمُّله نتائج سياسته ولا يحمل وزر تصرفات ورغبات غيره. لكن المحيطين بالسلطان لم يعجبهم ذلك، فعادوه وعدّوه همًّا ثقيلًا لا بد من إزاحته بأسرع وقت. وحاول موظفو الديوان الانتقام منه بسبب منعهم من التدخل في شؤون ليست بضمن اختصاصاتهم، فأخذوا يلفقون له تهمًا وينسبون

(38) المصدر نفسه، ص 87.

(39) لم يستمر ذلك إلا لأسابيع قليلة، ففي 8 آب/أغسطس 1879 أعطى الصدر الأعظم الجديد (عارف باشا) تعهدًا للسفراء الأجانب، بطلب منهم وبتأثير من سفيري بريطانيا وفرنسا، باعتماد الباب العالي مستقبلًا فرمان سنة 1873. انظر: فان كريكن، المصدر نفسه، ص 300.

(40) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، 1798 ـ 1939**، ص 112 ـ 113.

(41) جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ص 199.

إليه أحاديث لم تصدر عنه، ويتعمدون تأخير الطلبات التي يرفعها للسلطان عن طريقهم[42]. وكانت تتناهى إلى سمعه تساؤلات بعضهم: «متى نتخلص من هذا العربي الذي يتصرف وكأنه هو الوحيد القادر على إصلاح الدولة؟». كانوا متضايقين حتى من لغته وكتبه الفرنسية، وتمنوا أن يمسك الأشغال العامة والتجارة، لا أن يكون على رأس السلطة[43]. ومثلما تعرض لمعاداة السياسيين وقف ضده أيضًا رجال الدين وكرهوه، وكان هو في المقابل يكره تعنتهم وضيق أفقهم وتدخلهم بغير فهم في أمور السياسة[44]. وبدأت المؤامرات والدسائس تحاك ضده من أصحاب المصالح والطفيليين والوصوليين المنتشرين في الباب العالي والديوان وأروقة القصر، وحاولوا بكل الطرق إيغار صدر السلطان عليه وإضعاف موقفه بتضخيم أية مشكلة واتهامه فيها[45]. وشعر خير الدين بما في ذلك من خطر عليه، فقدم في 22 آذار/مارس 1879 عريضة إلى السلطان فنّد فيها تلك الاتهامات والمزاعم، ولكن السلطان أخذت تساوره الشكوك بسبب كثرة الرواة، فدعاه أليه وسأله عن تلك الأقاويل، فنفاها خير الدين وأكد له بأن هذه مجرد روايات كاذبة يلفقها ضده زملاؤه في الحكومة والعاملين في الديوان. وكانت هناك جبهة أخرى ضد خير الدين، تعمل في إسطنبول وتستمد قوتها من الخارج، كان أحد أقطابها الخديوي إسماعيل الذي له أنصار في الأوساط الحكومية وتسانده جريدة **الجوائب**. أما حكومة تونس، فكانت تؤيد معارضي خير الدين وتمولهم من طريق الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل[46].

ثالثًا: استقالة خير الدين

طلب خير الدين من السلطان تأليف وزارة ومجلس يراقبها، كما طلب عزل بعض كبار الموظفين العاملين في الديوان وتعيين آخرين بدلًا منهم، وإصدار أمر يحصر اتصال الموظفين برؤسائهم المباشرين فقط في ما يتعلق بشؤون الإدارة. وهدف خير الدين من ذلك تقوية موقف الباب العالي بمواجهة قوة القصر والديوان ونفوذهما، ولكن محاولاته فشلت[47]، وامتنع السلطان عن المصادقة على مشروع قانون (وظيفة الوكلاء ومجلس الوكلاء) الذي أعده لأجل تحديد مسؤوليات وصلاحيات مجلس الوزراء. وفي 1 تموز/يوليو 1879 عرض لائحة أخرى على السلطان وأصر على تنفيذ فقراتها كشرط أساسي لاستمراره في منصبه، ولكن ووجهت اقتراحاته بالرفض من جديد[48].

لقد بذل خير الدين كل ما في وسعه من أجل إنجاز مهمات وظيفته بالصورة الكاملة، واستمر في ذلك المسعى لثمانية شهور، مقاومًا خلالها الظروف الصعبة والبالغة التعقيد من أجل إعادة بناء هذه الدولة المتداعية أو ترميمها في الأقل، وعاش في أزمة نفسية حقيقية، ملّ من الدسائس

(42) المصدر نفسه، ص 207.

(43) فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 300 ـ 301.

(44) أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، ص 182.

(45) جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ص 203 ـ 206.

(46) فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 301 ـ 302

(47) المصدر نفسه، ص 302 ـ 303.

(48) جتين، المصدر نفسه، ص 203 ـ 209.

وضجر من المشكلات اليومية، وكلما أراد إصلاحًا وقف بوجهه مَن كان دأبهم المعارضة والنقد الهدّام، يشجعهم على ذلك عدم ثبات السلطان على رأي وحيرته وضياعه في مجلس جل أعضائه من المتعصبين والمنافقين. واقتنع أخيرًا بأن قيامه بمهماته بالصورة التي يريدها وهو محاصر بكل هذه المشاكل شيء مستحيل، لذلك عرض في 16 تموز/يوليو 1879 استقالته من منصبه، ولم يوافق عليها السلطان، بل وعده بتأييده ضد خصومه، إلا أنه لم يقرن القول بالفعل، فقدم خير الدين استقالته من جديد[49].

في 27 تموز/يوليو 1879 دُعي إلى اجتماع في القصر، وتبين له هناك أن السلطان أجرى تعديلات على اللائحة التي قدمها إليه في بداية تموز/يوليو، وقد أجريت في شأنها نقاشات طويلة لم تسفر عن شيء بسبب الانقسام والاختلاف في الرأي. وعند التصويت وقفت الأغلبية ضده، وخصوصًا بعد أن علموا بمعارضة السلطان لاقتراحاته. وانتفخت أوداج شيخ الإسلام (عُرياني زادة) حين أصبح واضحًا لجميع من في المجلس أن السلطان عبد الحميد لم يعد راضيًا عن خير الدين مثل السابق، وأن سقوطه بات وشيكًا وحتميًا، فاهتاج ورفع عقيرته بالصراخ في وجه خير الدين: «أنت اعتديت على حقوق السلطان...». فرد عليه خير الدين: «... هذه ليست فتوى... إنما هي أمور سياسية أنت لا تفهم فيها، وحتى لو كانت فتوى... فلن أنزل إلى مستواك كي أسألك...». واشتدت المناقشة بينهما، وحاصر خير الدين الشيخ بكلام لم يجد له جوابًا، فارتعشت شفتاه وتلجلج لسانه ثم سقط على الأرض مغشًيا عليه. وبعث السلطان في طلب طبيبه الخاص، بينما غادر خير الدين القاعة، فأرسل السلطان خلفه من يستبقيه في القصر، لكنه لم يتوقف ولم يغير وجهته إلى بيته[50].

لقد بلغ خير الدين آخر حدود اليأس والألم والإحباط، وتأكد أن هذا السلطان لا يمكن أن يغير طريقته التقليدية في الحكم، وأن هذه الدولة أصبحت في حال من المرض لا يرجى معه شفاء[51]. وأما السلطان فأدرك بدوره أن خير الدين هذا يهدف إلى شيء آخر غير الذي يسعى إليه هو، لقد فهم كل منهما صاحبه أخيرًا، فقدم خير الدين استقالته في 28 تموز/يوليو 1879 قبل أن ينقضي عام واحد على توليه الصدارة، وقبلها السلطان[52].

لم تخرج مطالب خير الدين عن إطار دستور سنة 1876 التي كانت الدولة العثمانية ملكية دستورية بموجبه، الملك فيها مقدس والوزراء مسؤولون أمام مجلس، ويرأس الصدر الأعظم مجلس الوزراء وترجع إليه كل شؤون الدولة، وبهذا لم يكن هناك شيء جديد في مقترحات الرجل سوى إلحاحه على تطبيق الدستور وحسب. وهو بذلك ظلّ وفيًا لمضمون مقدمة كتابه **أقوم المسالك**... الذي كانت فكرته الأساسية ترتكز على الواجب الذي يقتضي من الملك تفويض جزءٍ من سلطاته لممثلي الشعب[53]. ولم تكن النتائج المتواضعة التي خرج بها حكم خير الدين ناتجة من سوء تصرف

---

(49) مزالي، **وثائق تونسية أحوال تونس قبيل الاحتلال من خلال رسائل كونتي لخير الدين**، ص 59.

(50) جتين، المصدر نفسه، ص 211.

(51) أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، ص 180.

(52) كرّو، **خير الدين التونسي: حياته**، ص 36.

(53) فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية، 1850 ـ 1881**، ص 302 ـ 303.

إداري أو سياسي منه، لكن كان ثمة اختلاف بينه وبين السلطان الذي لا يريد أن يكون إلى جانبه رجل قوي حر مفكر عادل شديد، فضلًا عن موقف رجال الدين المعادي والمنافق[54]. وهكذا قبل السلطان استقالة خير الدين لكن من دون أن يُبعده من إسطنبول كما حدث مع الكثير من الصدور العظام، واستمر صرف مستحقاته الشهرية، وبقي محل ثقة واحترام، ولم ينقطع عن استشارته والاستفادة من خبراته. وأعدّ خير الدين من جانبه لوائح كثيرة تحمل أفكاره وآراءه في مختلف الموضوعات، وقدمها إلى السلطان من دون أن يشغله تولي أي منصب رسمي في الدولة، فرفض منصب الوكيل الأقدم الذي عُرض عليه لثلاث مرات. ودعي إلى حضور اجتماعات اقتضتها أحداث مهمة، مثل احتلال تونس سنة 1881، ومحاكمة مدحت باشا سنة 1881، وقصف الإسكندرية سنة 1882، وضم الروميللي الشرقية لبلغاريا سنة 1885، وغيرها. ثم أصبحت اقتراحاته وآراؤه التي تتعلق بتحديث الدولة مصدرًا من مصادر الإلهام للجيل الجديد وللحركات الإصلاحية في تونس[55].

رابعًا: وفاة خير الدين

عاش خير الدين السنوات الأخيرة من عمره في إسطنبول حياة هادئة لا يشوبها سوى الانطواء والانسحاب من الحياة العامة، ثم هاجمته الأمراض، وأخذ يشكو منذ سنة 1878 مشاكل في المسالك البولية[56] وكان السلطان يتابع أخباره، وكثيرًا ما انتشله من وحدته ودعاه إلى حضور مجالس وزارية، وفي 14 حزيران/يونيو 1887 قلده الوسام المجيدي المرصع، ومنحه هبة سلطانية قدرها 500 ألف ليرة ذهبية علاوة على راتبه، كما منحه ميدالية الامتياز الذهبية والفضية في السنة نفسها[57]. وسأله مرة ممازحًا عن رأيه بالعودة إلى منصب الصدارة العظمى، فأجابه بأن ذلك لا يكون إلا بتوافر أمرين: صبر أيوب، وعمر نوح[58]. ويبدو أن مشاكله الصحية تفاقمت منذ سنة 1886 وبات يشعر بأن نهايته وشيكة، فكتب وصيته لأسرته، ثم كتب رسالة إلى السلطان يلتمس فيها رعاية أولاده وبناته من بعده. ولم تخفّ وطأة المرض وآلامه، وكابد من جرّائه أقسى العذاب وأمرّه، كما لم ينفعه الطبيب الألماني الذي جُلب خصيصًا لمعالجته بشيء. وحين شعر بوجيف قلبه واضطرابه، طلب حضور أولاده، وأوصاهم وودعهم، وفارق الحياة مساء يوم 30 كانون الثاني/يناير 1890.

حمل جثمان خير الدين إلى جامع أيوب سلطان ودفن في المقبرة التي كانت قد دفنت فيها زوجته قمر هانم وابنته هناني. وبعد نحو 78 عامًا نقلت رفاته من تلك المقبرة ووضعت في صندوق ملفع بالعلم التونسي. وعند وصول النعش إلى تونس تم استقباله على نحوٍ رسمي، وصلى عليه الحبيب بورقيبة ورفاقه من الوزراء والقادة، ثم توجهوا به في موكب جليل إلى مقبرة عظماء تونس[59] □

(54) المصدر نفسه، ص 304.

(55) جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ص 212 ـ 213.

(56) مزالي، **وثائق تونسية أحوال تونس قبيل الاحتلال من خلال رسائل كونتي لخير الدين**، ص 29 ـ 30.

(57) جتين، المصدر نفسه، ص 227.

(58) مزالي، المصدر نفسه، ص 59.

(59) جتين، المصدر نفسه، ص 228 – 230.

الهوية الوطنية لدولة الكويت: الأزمة والحل

حسين علي الصباغة(*)

كاتب ومؤلف وباحث سياسي،

الهوية الوطنية هي شعور الفرد بانتمائه إلى وطنه، وهي تمتد إلى عدد من المجالات، منها الثقافة والتعليم، حيث ترتبط بأمرين أساسيين هما السلم الأهلي والتحول الديمقراطي، وبالتالي فإن حسم مسألة الهوية الوطنية بات ضرورة وطنية.

تسلّط هذه المقالة الضوء على مسألة الهوية الوطنية الكويتية انطلاقًا مما مرت به دولة الكويت من تغييرات اجتماعية وسياسية ومن أزمات منذ نشأة الدولة حتى يومنا هذا. فما هي الأسس التي تقوم عليها الهوية الوطنية الكويتية؟ وكيف تأثرت الهوية الوطنية الكويتية بالسياق التاريخي لدولة الكويت؟ وبماذا تتمثل أزمة الهوية الكويتية أو ما يعرف بمعضلة الهوية؟ وما هي الحلول المقترحة لتعزيز الهوية الوطنية الكويتية؟ وما هو دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز الهوية الوطنية الكويتية؟

تعتمد هذه المقالة في البحث في هذه الأسئلة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي؛ وهي تفترض أن للهوية الوطنية مجموعة من الأسس ترتكز عليها وتدعمها؛ وأن معضلة الهوية الوطنية تكمن بتداخل مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يساهم في إضعاف مقوماتها وتفكيكها. وهي ترى أن هناك ارتباطًا بين تعزيز الهوية الوطنية من جهة وتعزيز القيم الديمقراطية والاهتمام بالتعليم من جهة أخرى؛ وأن التركيز المشترك بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على الوسائل والاستراتيجيات له الأثر البالغ في تعزيز الهوية الوطنية.

أولًا: مفهوم الهوية الوطنية

عرف ويمر[1] الهوية الوطنية على أنها مجموعة تعابير تخص مجتمع معين، وتشمل كل ما يمنح المجتمع هوية، وتتمثل بالعادات، واللغات، والمعتقدات الدينية، والثقافة، وتختلف من مجتمع

(*) البريد الإلكتروني: al-sobagha@hotmail.com

(1) Andreas Wimmer, «Why Nationalism Works: And Why It Isn't Going Away,» *Foreign Affairs*, vol. 98, no. 2 (March - April 2019), p. 27.

إلى آخر، وتنشأ فيما بينهم روابط مواطنة، وانتماء للمكان الذي يعيشون فيه معًا، وهو ما يتيح لهم مشاركة أفكارهم وطقوسهم معًا، ودمجها تحت مسمى الهوية الوطنية.

نشأ مفهوم الهوية الوطنية للربط بين الذات الداخلية الحقيقية للفرد والعالم الخارجي من القواعد والمعايير الاجتماعية، ويمكن القول إن الهوية الوطنية تبدأ بإيمان مشترك بشرعية النظام السياسي للبلد سواء كان ذلك النظام ديمقراطيًا أم لا، حيث يمكن الهوية أن تتجسد من خلال القوانين والدستور الرسمي الذي يختص فقط بالمواطنين المنتمين إلى هذا البلد، فعلى سبيل المثال تعَدّ اللغة أو اللغات لغات الرسمية، أو المنهاج المقرر في المدارس حول ماضي بلدهم وأسس قيامه، جزءًا من الهوية الوطنية[2].

1 ـ الهوية الوطنية العربية

يختلف تعريف الهوية الوطنية العربية من دولة إلى أخرى، ولكن من المهم الإشارة إلى أن الهوية الوطنية لجميع البلدان العربية بما فيها دولة الكويت تؤكد القيم العربية والإسلامية، فهي أساس نشأتها وأسس قيام النظام فيها، وبالنسبة إلى مفهوم الهوية الوطنية العربية بوجه خاص، فإنها ليست مجرد جزء صغير من شخص واحد، إنما هي مجموعة من الخصائص، والقيم، والمبادئ مجتمعة معًا داخل مجتمع متآلف ومتضامن بعضه متمسك ببعض من أجل الحصول على مجموعات سكانية موحدة ومتنوعة[3].

يتألف الوطن العربي من 22 دولة، وأكثر من 400 مليون نسمة، وبالرغم من الانتشار الجغرافي الواسع، ووجود ديانات ولغات متعددة، وثقافات مميزة، والكثير من التواريخ الفريدة، فقد تمت المحافظة على هوية وطنية عربية واحدة، لكن تم استخدامها كأداة لتعزيز الفهم المحدود للدين والدولة، الذي فرّق الناس وسبّب الاختلافات العابرة كالعرق، والمحسوبية، والقبلية، والمذهبية، وما زال هناك جهد متواصل من أجل الحفاظ على الطبقات والاختلافات البسيطة داخل دائرة الهوية الوطنية العربية، وما تحمله من أسباب تجمع الأوطان العربية من دون أن تفرقهم الحدود[4].

2 ـ ملامح الهوية الوطنية الكويتية وعلاقتها بالهوية الوطنية العربية

إن الهوية الوطنية تتشارك في العناصر الأساسية التي تحدد شخصية وتوجهات الناس وتؤكد حاجاتهم، واهتماماتهم، وأهدافهم المشتركة. وبالتوسع بالتعريف يُنظر إلى الهوية الوطنية العربية على أنها أساس اللغة، وبالنسبة إلى الكثير من العرب تتجاوز الهوية اللغة على نحو واسع لتشمل

(2) Julian Aichholzer, Sylvia Kritzinger and Carolina Plescia, «National identity profiles and support for the European Union,» *European Union Politics*, vol. 22, no. 2 (2021), pp. 293 - 315.

(3) Rahma Al-Mahrooqi and Christopher Denman, «Arab Identity and Literature in Translation: The Politics of Selection and Representation,» *Arab World English Journal (AWEJ)*, Special Issue on Translation, no. 5 (May 2016).

(4) Yousef Choueiri, «Arab Nationalism,» in: Josef Meri, ed., *The Routledge Handbook of Muslim - Jewish Relations* (London: Routledge, 2016), p. 317

العرق، والدين، والقبيلة، والتاريخ، والموروث الثقافي، والمصير المشترك، لذلك يمكن وصفها بالعامل الموحِّد بين جميع العرب.

وما إن نرى ملامح الهوية الوطنية الكويتية سنجد أن الدستور الكويتي قد رسم ملامحها بدقة من حيث البقعة الجغرافية في تعريفه للوطن، والإسلام كدين رئيسي في المجتمع الكويتي الذي يستمد منه هويته، واللغة العربية بوصفها لغة القرآن الكريم الذي يوحد الأمة العربية من مشرقها إلى مغربها بوصفها وسيلة للتواصل وأداة للتعبير ورمزًا للهوية الكويتية، وختامًا بالثقافة التي ربطها بتاريخها الإسلامي والعربي كما نصت المادة (12) من الدستور على «أن الدولة تصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية».

وإذا أجرينا مقارنة بين كل من الهوية الوطنية العربية والهوية الوطنية الكويتية نجد أن الأخيرة منسجمة مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، وأن تعزيزها يكون من خلال الاعتراف بالقضايا المصيرية لمواجهتها والوقوف عليها وتحديد المصالح المشتركة التي من شأنها أن تعزز من ارتباط الهوية الوطنية الكويتية بالهوية الوطنية العربية[5].

ينعكس ذلك من خلال جهود الكويت الدبلوماسية المكثّفة، والخطوات المدروسة بدقة لرسم هوية كويت الإنسانية، عنوانها الأبرز التسامح والسلام والحياد الإيجابي، من خلال وضع الشعوب ومصلحة الإنسان بالدرجة الأولى، وانعكاسها بتفاعل مع الشعوب العربية التي خلقت سمعة الكويت الحسنة، وأبرزها دعم القضية الفلسطينية بكل الصور والأشكال[6].

كما ترتبط الهوية الوطنية الكويتية بعدة مفاهيم مثل القومية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، لكي تضمن مكانة المواطن على أساس الجنسية، والجنس، والعمر، وتحترم جميع الأعراق، والثقافات داخل مجتمعها، إضافة إلى منحهم الحريات والحقوق والخدمات في جميع النواحي، إذ إنها تعدّ الشعور والممارسة في الوقت نفسه، وهو ما يزيد من الوعي المدني بين الأفراد وتعاونهم معًا بمختلف أجيالهم، وثقافاتهم، في سبيل دعم وطنهم في شتى المجالات[7].

3 ـ الأسس التي تقوم عليها الهوية الوطنية الكويتية

أشار بيغراند[8] إلى أن هناك الكثير من الأسس التي تقوم عليها الهوية الوطنية الكويتية، كاللغة التي يتحدث بها الأفراد، إذ تعد وسيلة تواصل في غاية الأهمية، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، توضح وتعبر كثيرًا عن الهوية الوطنية للفرد، إضافة إلى ذلك التنوع الثقافي الجميل، الذي تتمتع فيه دولة الكويت، ويرتبط في الغالب بالمعتقدات الإسلامية، فثقافتها بحد ذاتها تعد هوية

(5) عادل الإبراهيم، «الهوية الوطنية،» الأنباء (الكويت)، 2015/1/14.

(6) فهد القبندي، «هوية كويت الإنسانية.. بين التوازنات والتحولات،» **القبس** (الكويت)، 2021/11/14.

(7) Anas Alomaim, «Nation Building in Kuwait 1961 - 1991,» (A Dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in Architecture, University of California, Los Angeles, 2016).

(8) Claire Beaugrand, «Deconstructing Minorities/Majorities in Parliamentary Gulf States (Kuwait and Bahrain),» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 43, no. 2 (2016), pp. 234 - 249.

وطنية، إذ إنها تدل على وحدة الأفراد بالتراث، والأصل، والتقاليد، والأعراف، وهو ما يرسخ هويتها نقلًا من جيل إلى جيل.

تمتلك دولة الكويت أطول تاريخ حديث للمشاركة السياسية في الشرق الأوسط، إذ تعد واحدة من أولى دول الخليج العربي في تفعيل دور الهوية الوطنية من خلال نظام الديمقراطية. لذلك فإن النضج الديمقراطي لدولة الكويت وتطلعاتها إلى الهوية الوطنية الكويتية راسخة بين الأجيال، إذ يقوم على تعاون الدولة مع مواطنيها، وتطوير وتثبيت الهوية الكويتية من خلال عدة مجالات كالتعليم، والمناهج الوطنية التي تجمع مفردات المواطنة، والهوية الوطنية، وحب الدولة، والشعور بالانتماء، إضافة إلى التعرف إلى ثقافات دولة الكويت، وأصولها، وتاريخها العريق، الذي يعدّ حلقة الوصل بين المواطن وهويته الوطنية، في سبيل تحقيق الاستقرار داخل المجتمع، وتوحيد جميع الفئات داخله[9].

ثانيًا: أزمة الهوية الكويتية

يعد تكوين الهوية عملية معقدة تتعلق بالكثير من العوامل الاجتماعية، والنفسية، والدينية، والسياسية، والعلاقات الاجتماعية، وكذلك التعليم، إذ تؤثر القضايا المختلفة في حالة الهوية الوطنية، وبالتالي في رفاهية الأفراد، وأهمها مدى مشاركة الأفراد في ثقافتهم وتراثهم الوطنيين؛ وردودهم على الآراء السلبية المحتملة من المجموعة المهيمنة الخارجية[10].

ولأسباب متعددة، تمثل الهوية الوطنية معضلة، ليس في الكويت فقط ولكن في المنطقة العربية بأكملها أيضًا، إذ تمثل المجتمعات العربية مزيجًا من المجموعات الدينية، والثقافية، والعرقية وحتى اللغوية، ويرى العلماء هذا التنوع عقبة أمام هوية وطنية متماسكة. كما أن المنطقة قسمت المنطقة إلى أكثر من 20 دولة عربية، بحيث تسبب هذا الانقسام في تشريح الجماعات العرقية والدينية إلى ولايات مختلفة، وهو ما أدى إلى ظهور مجتمعات غير متجانسة[11].

عملت دولة الكويت على تحديث مجتمعها، من خلال القيام بحركة تحديث كبيرة فرضتها عليها عوامل متعددة، أهمها الوفرة الاقتصادية النفطية، وتدفق اليد العاملة الماهرة، والخبرات العمرانية، والفنية، والاقتصادية من مختلف أنحاء العالم، واستطاعت أن تقوم بعملية نمو عمراني، واقتصادي كبير وأن تنتقل بمجتمعها من مجتمع بدوي صحراوي إلى مجتمع يضاهي أحدث دول العالم

(9) Fatiha Dazi - Héni, «How MbS is Rethinking Saudi Nationalism,» Italian Institute for International Political Studies, 13 May 2019, <https://www.ispionline.it/en/publication/how - mbs - rethinking - saudi - nationalism - 23083>.

(10) Abdulmuhsen Ayedh Alqahtani, «Maintaining National Identity of Kuwaiti Students Studying in Western Higher Education Institutions: A Non - Market Benefit of K - 12 Education in Kuwait,» *University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences*, vol. 15, no. 1 (2018), pp. 1 - 16

(11) علي أسعد وطفة، **تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى عينة من طلاب جامعة الكويت**، سلسلة الدراسات الخاصة؛ 34 (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2013)، ص 1 ـ 340.

عمرانيًا واقتصاديًا، وتكنولوجيًا، وهو ما ساهم في دخول أيديولوجيات مختلفة، وسلوكيات جديدة غطت على مظاهر الهوية الوطنية المتعارف عليها وأنقصت من قيمتها[12].

تواجه الهويات الوطنية في دولة الكويت مجموعة من التحديات المختلفة في بنيتها المتداخلة ووظائفها وتأثيراتها، بحيث تتفاعل التحديات الخارجية مع التحديات الداخلية على نحوٍ منسجم بحيث يعمل على إضعاف مقومات الهويات الوطنية وتفكيكها[13].

وتضيف الكندري[14] أن اتجاهات التعليم في الكويت تساهم في نشوء أزمة الهوية بطرق مختلفة، فقد قامت عدة مدارس بإلغاء تعريب النظام التعليمي، وتم استخدام اللغة الإنكليزية كلغة رئيسية للتدريس من الصفوف الأولى وحتى التعليم العالي، وهناك نسبة كبيرة تبلغ 92 بالمئة من الجامعات تستخدم اللغة الإنكليزية كلغة رئيسية للتعليم، وهو ما أحدث فجوة بين الأجيال الأكبر سنًا الذين يتحدثون العربية أساسًا، وبين أطفالهم وأحفادهم الأكثر تعليمًا الذين أصبحت اللغة العربية الآن لغة ثانية بالنسبة إليهم، كما أن الشباب الذين يمثلون أغلبية مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لا يتم تمثيلهم على نحوٍ كافٍ في السرد الوطني، وهذا ما أدى إلى نشوء معضلة حقيقية في الهوية الوطنية.

وتذكر الشبو[15] أن أزمة الهوية لدى الشباب الكويتي تتمحور حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة، وبخاصة تلك التحولات الخطيرة التي تعرضت لها الأنظمة الاجتماعية العربية خلال السنوات الأخيرة من خلال اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وما نتج من هذه السياسة من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية، مرورًا بتيار العولمة الذي أصبح يجتاح العالم بأكمله، والذي يهدف إلى توحيد حياة الأفراد الاجتماعية والحضارية والثقافية من دون أدنى مراعاة لخصوصية الهويات الثقافية للشعوب والمجتمعات.

وصرح الكندري[16] أن تقنيات الاتصال الحديثة تجعل التواصل بين الأفراد من مختلف أنحاء العالم ممكنًا، وتخلق إحساسًا بالانتماء إلى قرية عالمية صغيرة، فانتشار التكنولوجيا والإنترنت من شأنه أن يساهم في سلب الهوية الوطنية وتعزيز مكانها الهوية العالمية، لأن الإنترنت يوفر منتدى لوجهات النظر والأفكار المتنوعة ويربط بين الأشخاص من خلفيات مختلفة، وهذا يدل على

---

(12) Mohammed M. Hasanen, Ali A. Al - Kandari and Hussain Al - Sharoufi, eds., «The Role of English Language and International Media as Agents of Cultural Globalisation and their Impact on Identity Formation in Kuwait,» *Globalisation, Societies and Education*, vol. 12, no. 4 (2014), pp. 542 - 563

(13) سعاد الشبو، «إشكالية الهوية لدى الشباب الجامعي ودور الجامعات في مواجهتها دراسة نوعية لآراء عينة من طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت،» **مجلة العلوم التربوية**، السنة 1، العدد 2 (2020)، ص 303 ـ 350.

(14) Kalthoum M. Alkandari, «Does the Islamic Education Curriculum Promote Islamic Identity? Perceptions of Kuwaiti Foreign High School Students,» *Journal of Teaching and Teacher Education*, vol. 10, no. 1 (2022).

(15) الشبو، المصدر نفسه.

(16) Alkandari, Ibid.

أن للإنترنت دورًا جوهريًا في إكساب الأفراد الكثير من الأفكار والمعتقدات المنافية لما تم تربية الأجيال عليه.

من جهة أخرى، فعند فحص مدينة الكويت الآن، نرى أن هناك انفصالًا بين تاريخها والواقع المكاني الحالي، إذ لا توجد أهمية ثقافية أو تاريخية مرتبطة بالمساحات والمباني الحضرية للمدينة، حيث تم تصميمها في الغالب من جانب المهندسين المعماريين الأجانب والمخططين الحضريين الذين لديهم القليل من الفهم للسياق الاجتماعي والثقافي المحلي، في حين أن هذا ربما لا يكون مشكلة من حيث الوظيفة، إلا أنها تمثل قضية من حيث الهوية، فقد كانت دولة الكويت ولا تزال ساحة اختبار للمعماريين الذين يسعون إلى إنشاء تجربة حضرية جديدة، ورغم روعة ما تم تقديمه، إلا أن المدينة التي صممها الغربيون الذين ينظرون إليها من الخارج إلى الداخل، سيقومون بإنشاء عمارة خالية من الروح الحقيقية للمدينة، وشعبها، ومواريثها ومعتقداتها، وهذا ينشئ جيلًا غير قادر على تمييز هويته الوطنية، ويجعل منه فرد غير منتمٍ إلى وطنه وقبيلته[17].

كما أدى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للكويت دورًا لا يستهان به في فتح الطريق أمام العلمانية، وانتشار الامتيازات الأمريكية التي غزت فكر الشباب مثل الوجبات السريعة ودور السينما المليئة بأفلام هوليوود، والألبسة التي تخالف المتوارث والعادات الكويتية، بحيث أشغل الأفراد عن واجبهم الوطني، وقلل من انتمائهم، فانعكس على هويتهم الوطنية ومثل أزمة كبيرة بين الأجيال[18].

ثالثًا: معالجة الحالة المدروسة في البحث

1 ـ تعزيز الهوية الوطنية الكويتية

إن مفتاح إنشاء الديمقراطية والحفاظ عليها هو إنشاء هوية وطنية جامعة توحد جميع المواطنين، وغالبًا ما تتكون الديمقراطيات من مجموعات سكانية متنوعة، حيث تتمثل الخطوة الأولى في خلق الوحدة بين المواطنين من طريق وضع أهداف مشتركة يرغب جميع الأعضاء في تحقيقها (أي ترابط الهدف الإيجابي). والخطوة الثانية، هي خلق هوية وطنية توحد كل المواطنين في أمة ودولة وجسد واحد. فالهوية الوطنية هي مجموعة متسقة من المواقف التي تحدد من هو الشخص كمواطن في بلده حيث تعمل الهوية الوطنية على بناء الرابطة بين جميع أفراد المجتمع، إن وجود هوية وطنية واضحة أمر مهم، ويوحد جميع المواطنين في كيان واحد، وتحدد الهوية المشتركة عضوية المواطنين في بلد ما، وتساعد على تقوية الروابط بين المواطنين الأصليين، والسكان من بلدان أخرى، وبخاصة في مجتمع متنوع، حيث يكون جميع أفراد المجتمع من

(17) Roberto Fabbri, «Identity Lost and Found: Architecture and Identity Formation in Kuwait and the Gulf,» in: Magdalena Karolak and Nermin Allam, eds., *Gulf Cooperation Council Culture and Identities in the New Millennium* (Singapore: Palgrave Macmillan, 2020), pp. 115 - 134.

(18) Jonathan G. Young, «An Investigation into How a Globalised Lifestyle, International Capital and an International Schooling Experience Influence the Identities and Aspirations of Young People,» (Doctoral Dissertation, University of Leicester, 2016).

المجموعات الثقافية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية من المواطنين؛ وعليه أصبح هناك حاجة إلى هوية وطنية واضحة لتوحيد جميع المواطنين على هدف واحد[19].

من المهم أيضًا ألّا ننسى أن هناك ركائز متعددة لبناء الهوية الوطنية، أهمها العدالة ونوعية الحياة والحرية وسيادة القانون، ومن هذا المنطلق، فإن الحكم الرشيد هو المفتاح لتمهيد الطريق لتطور الهوية الوطنية التي تأتي من الشعب. ونظرًا إلى أن الناس أصبحوا مواطنين عالميين يتأثرون بأشياء وأحداث وتطورات عالمية تتجاوز حدودهم الجغرافية، فإن بناء الهوية الوطنية يتطلب فهمًا لكيفية تحرك العالم، وكيف يتم احتضان التنوع والتعامل معه، حتى يتمكن الناس من التعامل مع الاختلاف، وتقبله والعمل على تقوية الروابط بين جميع المواطنين، لتحقيق ترابط اجتماعي، وتعزيز الهوية الثقافية، والوطنية في سبيل تحقيق النهضة الشاملة في المجتمع الكويتي والارتقاء بالمعايير المجتمعية الحميدة والاعتزاز بها[20].

2 ـ الحلول المقترحة لتعزيز الهوية الوطنية الكويتية

يتوافر عدد من الحلول والطرق والإجراءات التي يمكن اتباعها لتعزيز الهوية الوطنية الكويتية والتمسك بها، التي تساعد على تنمية القيمة والشعور بالاعتزاز بين جميع أفراد المجتمع الكويتي، ويمكن ذكر عدد منها كما يلي:

أ ـ تعزيز قيم الديمقراطية

تساعد الديمقراطية على منع حكم المستبدّين القاسين، بل تعطي الحكم للمواطنين أنفسهم، كما تميل الدول ذات الحكومات الديمقراطية إلى أن تكون أكثر ازدهارًا من الدول ذات الحكومات غير الديمقراطية، وتتمحور الديمقراطية حول تعزيز التنمية البشرية ـ كما تقاس بالصحة والتعليم والدخل الشخصي والمؤشرات الأخرى ـ على نحوٍ كامل أكثر مما تفعله الحكومات ذات الأنماط الأخرى، في حين تساعد الديمقراطية الناس على حماية مصالحهم الأساسية، وتضمن الديمقراطية لمواطنيها الحقوق الأساسية التي لا تمنحها الأنظمة غير الديمقراطية. من جهة أخرى تضمن الديمقراطية لمواطنيها نطاقًا أوسع من الحريات الشخصية مقارنة بأشكال الحكومات الأخرى وتوفر الديمقراطية للناس أقصى فرصة للعيش في ظل قوانين من اختيارهم؛ وتوفر للناس أقصى فرصة لتحمل المسؤولية الأخلاقية عن خياراتهم وقراراتهم في شأن سياسات الحكومة، كما تزيد الديمقراطية من نسبة المساواة السياسية في مجتمع معي[21].

كما تؤدي الديمقراطية دورًا مهمًا في تعزيز المساواة التي تعَدّ أحد مبادئ الديمقراطية، والتي تؤكد أن جميع الناس متساوون في نظر القانون. وتزدهر الهوية الوطنية في أي مجتمع كان

---

(19) Lisel Hintz, *Identity Politics Inside Out: National Identity Contestation and Foreign Policy in Turkey* (New York: Oxford University Press, 2018).

(20) Yasir Suleiman, *Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2019).

(21) Daniel Gabrielsson, «The Role of Actual Democracy in the Link between National Identity and Support for Democracy,» *Comparative Sociology*, vol. 20, no. 4 (2021), pp. 473 - 500.

بصورة أفضل في بيئة تحترم حقوق كل إنسان، التي تقدر الناس كأفراد بدلًا من العمل حصريًا على «التنميط الجماعي» الذي يصبح فيه الاستسهال النمط السائد في المجتمع وعزل الفرد عن واقعه ومحيطه الاجتماعي[22].

ب ـ الاهتمام بالقطاع التعليمي وترسيخ الهوية لدى الأطفال

يعَدّ التعليم من أهم العوامل التي تساهم في بناء شخصية الأطفال، لأن التعليم يساعد الأطفال على تعلم كيفية التفكير النقدي، ويعزز إبداعهم وخيالهم، ويعرضهم لأفكار جديدة، ويساعد الطفل على إيجاد الطريق المناسب لحياة كريمة[23].

يمكن المدرسة أن تسهم في تعزيز الهوية الوطنية لدى الأطفال عن طريق عدد من الأنشطة والفعاليات والدروس الخاصة، مثل[24]: التركيز على مادة التربية الوطنية، وغرس قيم المواطنة الصالحة لدى الأطفال في سن مبكر، الأمر الذي يزيد من حب الوطن لديهم.

ـ التركيز على تدريس مادة التاريخ، التي يستطيع الطفل من خلالها التعرف إلى قصص الماضي التي تعزز لديه الفخر والانتماء للوطن.

ـ تنظيم الأنشطة التي تحفز الأطفال على المحافظة على نظافة المدرسة، والمجتمع وإشراك الطلاب فيها.

ـ تدريب الطلاب على استخدام أساليب الحوار، والاحترام المتبادل، وتقبل الرأي الآخر، ووجهات النظر المختلفة، والتعامل معها بأسلوب حضاري، بعيدًا من التعصب وذلك من خلال عقد الأنشطة الحوارية المبسطة في المدرسة.

ـ استخدام الألعاب البسيطة وتدريب الأطفال على العمل في مجموعات لتقوية الروابط فيما بينهم، وغرس قيم التعاون، وتمية قدرتهم على العمل الجماعي، وتعليمهم كيفية التعامل الصحيح مع الأطفال الآخرين في المدرسة.

ـ تعليم الطلاب كيفية التعامل الصحيح مع الوالدين، وكبار السن، والمعلمين واحترامهم والاستماع لنصائحهم.

ـ غرس قيم الحرية، والمساواة لدى الأطفال، وتشجيعهم على اتخاذ القرارات التي تساهم في تطوير شخصيتهم، وتزيد من قدرتهم على الاعتماد على الذات.

---

(22) Francis Fukuyama, «Why National Identity Matters,» *Journal of Democracy*, vol. 29, no. 4 (2018), pp. 5 - 15.

(23) Suleiman, *Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology.*

(24) Taghreed Masri, «The EMI Policy in UAE Universities and its Impact on Arab Students' Identity and Faith in their Academic Arabic,» in: Salah Troudi, ed., *Critical Issues in Teaching English and Language Education: International Research Perspectives* (Cham: Palgrave Macmillan, 2020), pp. 67 - 93.

رابعًا: دور كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز الهوية الوطنية

يمكن كلًا من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العمل سوية لتعزيز الهوية الوطنية عن طريق التركيز على عدد من الوسائل والاستراتيجيات التي يمكن تلخيصها كما يلي:

1 ـ وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام الوطنية دورًا جوهريًا في تكوين صورة متجانسة معينة للأمة، فتساعد على بناء ثقافة «وطنية» ومجتمع «وطني»، حيث تتم هذه العملية في الغالب من طريق التعليم، وأنظمة الإعلام، على الرغم من أن وسائل الإعلام لا تمثل سوى واحدة من عدد من المؤسسات المسؤولة عن عملية البناء الوطني، حيث يمكن الحكومة الكويتية استخدام وسائل الإعلام الرئيسة مثل التلفاز والراديو وسائل الإعلام البديلة مثل الصحف اليومية[25].

تستخدم الحكومة الكويتية وسائل الإعلام الحديثة لتعزيز الهوية الوطنية الكويتية، من طريق عرض المحتوى الذي يسهم في تقوية الروابط بين أفراد الشعب الكويتي، ويحفزهم على التعاون فيما بينهم، إذ يمكن الإفادة من وسائل الإعلام في تعزيز الهوية الوطنية عن طريق التركيز على عرض عدد من البرامج والفقرات التلفزيونية على النحو الآتي[26]:

ـ عرض البرامج والفقرات التلفزيونية التي تتحدث عن قيم المواطنة، والمساواة، والحرية التي تسهم في تعزيز الهوية الوطنية الكويتية.

ـ عرض البرامج الحوارية، المبنية على الحوار، والاحترام، وتقبل الرأي الآخر، لتكون بمنزلة برامج تروج لتقبل الآخر، وقبول الاختلاف، لتعزيز وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع الواحد بمختلف فئاته.

ـ عرض الأفلام التاريخية التي تؤكد وحدة المجتمع الكويتي بوجه خاص، والمجتمعات الخليجية والعربية بوجه عام.

ـ عرض الوثائقيات التي تتمحور حول تأثير الوحدة الوطنية، ودورها المهم في تحقيق نهضة مجتمعية شاملة.

ـ عرض البرامج الدينية التي تحفز المواطنين على اتباع التعاليم السمحة، والقيم الإسلامية التي تؤكد ضرورة الوحدة وأهميتها للمجتمع.

---

(25) M. Haghmoradi, «Meta - analysis of the Studies about the Association between Ethnic Identity and National Identity in Iran Focusing on the Role of Media,» *Journal of Social Problems of Iran*, vol. 8, no. 2 (2018), pp. 5 - 27.

(26) M. Habib Qazi and Saeeda Shah, «Discursive Construction of Pakistan's National Identity Through Curriculum Textbook Discourses in a Pakistani School in Dubai, the United Arab Emirates,» *British Educational Research Journal*, vol. 45, no. 2 (April 2019), pp. 275 - 297.

2 ـ اللغة

لطالما كانت العلاقة بين اللغة والهوية الوطنية مسألة جدلية جدًا من حيث أهميتها، ودورها في صوغ الهوية الجماعية للأمة، فاللغة هي أحد العوامل الأكثر أهمية التي تشارك في تحديد الهوية الوطنية لأي أمة، ولطالما عُدّت اللغة قضية شديدة الأهمية في تحديد الهوية الوطنية، سواء في دورها كعلامة للهوية الوطنية أو جانب من جوانب المكونات الهامة الأخرى، إذ تعد اللغة العربية واحدة من أكثر اللغات تحدثًا في العالم، وينظر إليها العرب على أنها رمز قوي يعكس هويتهم الوطنية، وشعورهم بالانتماء، وتؤدي اللغة دورًا مهمًا في تشكيل معتقدات وأيديولوجيات الناس تجاه هوياتهم بعامة، وهويتهم الوطنية (أو الجماعية) بخاصة، التي بدورها تؤثر في الممارسات والعادات المجتمعية السائدة في بقعة جغرافية محددة[27].

ختامًا

إن موضوع تعزيز الهوية الوطنية يتطلب منا الاعتراف بالقضايا المصيرية الوطنية والتي تهدد وجوده وذلك للوقوف عليها ومواجهتها، وهو ما يزيد المجتمع قوة ممثلة بسلطاته ومفكريه ومختلف فئاته المجتمعية.

كما إن الهوية الوطنية مهمة جدًا للفرد وهي جزء من تكوين الدولة واستقلاليتها، كما تعطي الفرد الأمان المطلوب مجتمعيًا وإنتاج بيئة محيطة قادرة على التطور والانجاز ضمن الأطر والقوانين المعمول بها داخل الدولة، لأن الهوية الوطنية تؤدي على وجهة الضرورة دورًا مهمًا في التحفيز، والمشاركة، وتكوين السلوكيات التي تفيد الأفراد الآخرين داخل مجتمعهم الوطني، وتحسن العلاقات داخل المجتمع، والشعور بالانتماء، إذ إن الشعور بالهوية الوطنية المشتركة يساعد على تفعيل الجهود الجماعية للدفاع عن الأفراد ومصالحهم داخل المجتمع.

لذلك على الدولة أن تسعى جاهدة نحو تحرر تفكيرها من تبعات الهوية الشخصية، وتتجه نحو تعزيز مفهوم المواطنة الشاملة وما تشمله من حقوق وواجبات وولاء وتضحية للأرض، والرجوع إلى التاريخ لدراسته بصورة جيدة حتى يمكن تعزيز الانتماء الوطني للفرد.

في رأيي الشخصي إن رؤية كويت جديدة 2035 يجب أن تتضمن مسألة تعزيز الهوية الوطنية الكويتية بوصفها من أهم الملفات التي يجب على الحكومة أن تلتفت إليها من خلال تكوين هوية جامعة تذيب فيها كل مكونات الشعب في قالب واحد، والتأكيد أن التنوع هو الأصل والأساس في أي خطة تنموية مستقبلية، وبعد كافة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترديها من كل النواحي، بات من المجدي فعلًا أن يتم عقد مؤتمر وطني لوضع ركائز الهوية الوطنية ووضع خطة عمل شاملة وآليات تساهم في تحقيق أهدافها في مختلف النواحي والمجالات، لأن أي تهديد للهوية الوطنية لدولة ما، يهدد بالضرورة من وضعها الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما ينتج منها تهديد مستقبل الدولة وبقائها □

---

(27) Ali Alsohaibani, «A Critical Review on the Ideological and Symbolic Role of the Arabic Language in National Identity in the Arab World,» *International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE)*, vol. 3, no. 4 (2019), pp. 19 - 26.

قراءة نقدية في مفهوم الدولة الهشة

أحمد المرابطي(*)

أستاذ باحث في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية،
جامعة ابن طفيل ـ المغرب.

مقدمة

وجدت الدول المستعمَرة نفسها أمام تحديات جمة بعد حصولها على الاستقلال، إذ واجهت عملية إعادة البناء المؤسسي للدولة المستقلة معيقات بنيوية ومتداخلة، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية ومنها ما له ارتباط بعوامل وأسباب خارجية. ولقد أدى تظافر هذه العوامل إلى تعثر بناء الدولة الحديثة وإلى ظهور أشكال ونماذج هجينة من الدول. ويعزو الباحثون أسباب تعثر الدولة الوطنية في عالم الجنوب إلى فرض النموذج الأوروبي للدولة على الشعوب غير الأوروبية. وفي هذا الإطار، يتم التمييز بين المقترب القانوني/السياسي والمقترب الاجتماعي في تفسير ظاهرة الدولة المتعثرة. فالمقترب **الأول** يرى أن التعثر يرتبط بأزمة الشرعية وانفجار المشاكل الداخلية وتعطل المؤسسات وانهيار القانون وقيام الحروب الأهلية وغياب الأجهزة القادرة على تمثيل الدولة في العالم الخارجي والتأثير في التفاعلات الدولية. أما المقترب **الثاني** فيرى أن هذه الأسباب تتجلى في انهيار جوهر الحكم الذي وصفه ماكس فيبر بـ «احتكار الاستعمال المشروع للعنف المادي»، حيث تعجز الشرطة والقضاء وباقي الأجهزة الأخرى عن الضبط الأمني والحفاظ على النظام العام، إما بسبب تفككها المؤسسي وإما بسبب عدم قدرتها على الاشتغال[1].

ومع التحولات العميقة التي ما انفك يشهدها العالم في العقود الأخيرة، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، برزت أشكال جديدة من الدول تتسم بهشاشة نظامها وتآكل شرعيتها وضعف كفاءتها وفشل مؤسساتها وإخفاق وظائفها وافتقارها إلى القواعد المثالية الموروثة عن نموذج الدولة الوستفالية. وللتوسع في هذه الموضوع، سنسلط الضوء بشيء من التفصيل والتحليل على نشأة وتطور ظاهرة الدولة الهشة (أولًا)، ثم سنتطرق إلى المفاهيم المتشابهة التي تتقاطع

(*) البريد الإلكتروني: aelmorabety@gmail.com.

(1) سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 125.

اصطلاحيًا ودلالًيا مع هذا المفهوم/الظاهرة (ثانيًا)، على أن نقدّم بعد ذلك بعض الملاحظات النقدية حول خلفيات هذا المفهوم وأبعاده (ثالثًا).

أولًا: مقاربة مفاهيمية للدولة الهشة

ظهر مفهوم «الدولة الهشّة» (Fragile State) في سياق الأبحاث التي انصبّ اهتمامها على معالجة قضايا الأمن والتنمية وإعادة البناء في بلدان العالم النامي، إلا أن بروزه كمفهوم شائع كان مع بداية تداوله في أدبيات البنك الدولي وغيره من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية. فالبنك الدولي يعرِّف الدولة الهشة بأنها «تلك الدول التي تواجه تحديات على مستوى التنمية، تتمثل بضعف قدراتها المؤسسية، وافتقارها إلى الحكم الرشيد، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، وانتشار العنف الداخلي، وانخفاض في الدخل». أما صندوق النقد الدولي، فيعرف الدولة الهشة بنقيضها الذي هو «الدولة الوظيفية القادرة على أداء عدة وظائف أساسية، على رأسها احتكار العنف المشروع داخل المجتمع وإنفاذ القانون، وإدارة رشيدة للموارد الاقتصادية العامة، والاستثمار في رأس المال البشري، وإدارة جيدة للمرافق الخدماتية في الدولة، وغير ذلك»[2].

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فترى أن «الدول تكون هشّة عندما تفتقر هياكلها المؤسسية للإرادة السياسية و/أو القدرة على توفير الوظائف الضرورية اللازمة للحد من الفقر والنهوض بالتنمية وضمان الأمن وحقوق الانسان لسكانها»[3].

انطلاقًا من هذه التعريفات، تشير هشاشة الدولة إلى عدم القدرة على القيام بأدوارها الوظيفية المتمثلة أساسًا في بسط السلطة وسيادة القانون والحفاظ على الاستقرار وتوفير الأمن وغيره من الخدمات الأساسية الأخرى. بعبارة أخرى، يمكن وصف هذا المفهوم بأنه تشخيص باثولوجي شامل لكل الأمراض التي ما فتئت ترزخ تحت وطأتها دول الجنوب على مر العقود الأخيرة[4]. وتتسم «الدولة الهشة» بمجموعة من الخصائص، يتمثل أهمها بأزمة الشرعية وضُعف المؤسسات الحكومية وعدم فعاليتها وسوء إدارة الحكم وعدم تماسك اللحمة الوطنية وتمزق النسيج الاجتماعي والتنافس العنيف على السلطة، وما يؤدي إليه ذلك من نزوح داخلي وتدفق اللاجئين وتنامي النزعات الانفصالية وقيام الحروب الأهلية، علاوة على تفشي الفساد وانتشار الفقر بفعل انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وتعطل التنمية[5].

---

(2) فرحة أبو فرحة، «الدولة الهشة في أفريقيا على ضوء علم الاجتماع السياسي، **قراءات أفريقية**، العدد 27 (كانون الثاني/يناير-آذار/مارس 2016)، ص 30.

(3) Claire Mcloughlin, *Topic Guide of Fragile States*, Government and Social Development Resource Center, 2009, p 8.

(4) Eghosa E. Osaghae, «Fragile State,» *Development in Practice*, vol. 17, nos. 4–5 (August 2007), p. 692.

(5) Ibid.

تتفق الأدبيات البحثية التي عالجت ظاهرة الدولة الهشة على تقديم أبعادها في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: السلطة والقدرة والشرعية.

(1) السلطة: يشير بُعد السلطة إلى مدى احتكار الدولة للإكراه، حيث يؤدي ضعف سلطة الدولة إلى الحد من قدرتها على إنفاذ القانون لحماية سلامة مواطنيها من التهديدات المادية التي تستهدفها.

(2) القدرة: وتعني قدرة الدولة على توفير شروط الحياة الأساسية لمواطنيها، كالحماية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

(3) الشرعية: هي اكتساب السلطة الحكومية الحق أو الإطار القانوني لوجودها وعملها، وتعبر عن مدى قبول الشعب بممارسة هذه الأخيرة لوظائفها استنادًا إلى القواعد المحددة في نظامها الدستوري والقانوني[6]. وبقدر ما تتراجع الثقة في السلطة تتعمق أزمة الشرعية.

ومنذ سنة 2006، دأب صندوق السلام بتعاون مع مجلة **فورين بوليسي** على إصدار مؤشر الدولة الهشة FSI الذي هو عبارة عن تقرير سنوي يضمّ تصنيف 178 دولة استنادًا إلى مختلف المشكلات والضغوط التي تواجهها هذه الدول والتي تحدد مستويات هشاشتها[7]. ويستخدم صندوق السلام 12 مؤشرًا لقياس الفشل والهشاشة[8]، يقسمها إلى عدّة مؤشرات فرعية ذات طبيعة أمنية واجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها:

1 ـ مؤشرات التماسك الاجتماعي

أ ـ مؤشر أداء الأجهزة الأمنية

يقيّم هذا المؤشر التهديدات الأمنية القائمة في البلد مثل التفجيرات والهجمات والتمرد والانقلابات والعمليات الإرهابية والإجرامية، كما يقيّم أيضًا ثقة المواطنين في الأجهزة الأمنية الوطنية أيضًا[9].

ب ـ مؤشر انقسام النخب

يأخذ هذا المؤشر في الحسبان انقسام مؤسسات الدولة على أسس طبقية أو عرقية أو دينية، وكذا عدم الانسجام والتوافق بين النخب الحاكمة بسبب تباين الخلفيات القومية أو الطائفية. كما يراعي أيضًا صراع القوى السياسية والانتقال السياسي والعمليات الانتخابية وكذا شرعية السلطة[10].

---

(6) Jörn Grävingholt, Sebastian Ziaja and Merle Kreibaum, *State Fragility: Towards a Multi-dimensional Empirical Typology* (Bonn: German Development Institute, 2012), pp. 8-10.

(7) *Fragile States Index: Methodology and CAST Framework* (Washington, DC: The Fund for Peace, 2017), p. 3.

(8) حسب مؤشر الدولة الهشة لسنة 2021، فإن الدول العشر الأكثر هشاشة في العالم هي كالآتي: اليمن، الصومال، جنوب السودان، سورية، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، تشاد، السودان، أفغانستان، زيمبابوي.

(9) Ibid., p. 6.

(10) Ibid.

ج ـ المظالم الجماعية

يركّز هذا المؤشر على الحيف أو الإقصاء الذي يلحق ببعض الطبقات الاجتماعية بخصوص الولوج إلى الخدمات والاستفادة من الموارد والمناصب الإدارية والسياسية. كما قد يتعلق الأمر أيضًا بظلم تاريخي يرتكب في حق مجموعة قومية معينة بحرمانها ممارسة حقوقها المشروعة[11].

د ـ مؤشرات اقتصادية

(1) التخلف الاقتصادي: يتعلق هذا المؤشر بكل عوامل ومظاهر التدهور الاقتصادي في علاقته بدخل الفرد والناتج الوطني الإجمالي ونسب البطالة والتضخم والمديونية ومستويات الفقر ومناخ الأعمال وغير ذلك. كما يأخذ في الحسبان أيضًا النتائج والآثار السلبية المتمثلة بفرض برامج التقشف واستفحال الفساد وتنامي الأنشطة والمعاملات غير المشروعة[12].

(2) التنمية الاقتصادية غير المتوازنة: يركز هذا المؤشر الفرعي على التنمية المتفاوتة في المجتمع لاعتبارات عرقية أو إثنية أو دينية أو مجالية، ومساهمة ذلك في خلق التوترات الطائفية والقومية وتأجيجها[13].

(3) هجرة الأدمغة: يحيل هذا المؤشر على هدر رأس المال البشري بفعل هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة نحو الخارج وأثر ذلك في التنمية الاقتصادية للبلاد[14].

هـ ـ مؤشرات سياسية

(1) شرعية الدولة: يأخذ هذا المؤشر في الحسبان مسألة تمثيلية الحكومة وطبيعة علاقتها بالمواطنين الذين تمثلهم، من خلال تقييم مستوى ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة. فعندما تغيب هذه الثقة تتوتر العلاقة بين المجتمع والدولة، وهو ما يؤدي إلى تنامي مدّ التظاهرات والاحتجاجات الشعبية وعصيان المجتمع المدني وبروز حالات التمرد المسلحة في البلاد. إن مستوى انفتاح النخب الحاكمة على مبادئ الشفافية والمحاسبة والمسؤولية والمعارضة السياسية، أو على العكس، هو العامل الأكثر أهمية في تحديد شرعية الدولة من عدمها. كما لا يهمل هذا المؤشر النظر في قدرة الدولة وحكومتها على القيام بمهماتها وأدوارها الوظيفية كالقدرة على تحصيل الضرائب مثلًا[15].

(2) الخدمات العمومية: يشير هذا المؤشر إلى وظائف الدولة الأساسية المتمثلة بتقديم الخدمات الضرورية مثل الصحة والتعليم والماء والكهرباء والبنية التحتية ووسائل الاتصال والتواصل وغير ذلك من الخدمات المرفقية.

(3) حقوق الإنسان وسيادة القانون: يقيّم هذا المؤشر علاقة الدولة بالمجتمع وحجم انتهاكات الحقوق السياسية والاجتماعية، بما فيها حقوق الأفراد والجماعات بل وحتى ما يتعلق بتقييد

---

(11) Ibid., p.7.
(12) Ibid., p. 8.
(13) Ibid., p. 9.
(14) Ibid.
(15) Ibid., p.10.

حرية الصحافة، وتسييس مؤسسة القضاء، وتوظيف الجيش لأهداف سياسية، واستهداف أفراد المعارضة. كما يقيّم أيضًا العوامل التي تقف وراء تعطيل الديمقراطية وتعليق العمل بالمؤسسات الدستورية ولا سيَّما في الأنظمة التي يقوم فيها حكم سلطوي أو دكتاتوري أو عسكري[16].

و ـ مؤشرات اجتماعية

(1) الضغوط الديمغرافية: يدرس هذا المؤشر مختلف الضغوط السكانية في علاقتها بمجموعة من المؤشرات الفرعية، كالتزود بالغذاء والحصول على المياه الصالحة للشرب وحماية الصحة والوقاية من الأمراض والأوبئة. ولا شك في أن ارتفاع النمو السكاني له آثار سيئة وعميقة على السكان. ولجمع البيانات ذات الصلة يتم طرح مجموعة من الأسئلة التي تهم الكثافة السكانية والتغذية والصحة العامة والبيئة والموارد[17].

(2) حركية اللاجئين والمشردين: يتعلق هذا المؤشر بقياس الضغط الناتج من التدفقات الهجروية الهائلة التي تقف وراءها دوافع اجتماعية وسياسية وبيئية وغيرها. ومعلوم أن هذه التدفقات البشرية تمثل ضغوطًا داخلية إضافية على الموارد والخدمات العمومية كما تطرح أعباء وتحديات أمنية كبيرة بالنسبة إلى الدول المستقبلة، وخصوصًا إذا كانت من الدول التي لا تتسع قدراتها وإمكانياتها المادية لاستيعاب تداعيات الهجرة واللجوء[18].

إضافة إلى كل ما أوردنا أعلاه، ثمة مؤشرات أخرى لقياس فشل الدول وهشاشتها، مثل مؤشر التدخل الأجنبي الذي يأخذ في الحسبان تأثير الفاعل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة وما ينتج منه من تبعية للخارج على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية[19].

لكن نظرًا إلى اختلاف المعايير التي تعتمدها هذه الجهة أو تلك في تصنيف هشاشة الدول، فإن مصطلح «الدولة الهشة» يبقى غير محدد بدقّة، ولهذا السبب فإن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تفترض وجود 46 دولة هشة في العالم، بينما يحدد البنك الدولي قائمة تضم 30 من الدول التي يصفها بكونها «بلدانًا ذات الدخل المنخفض التي توجد تحت الضغط»، هذا علاوة على استعمال عدة مصطلحات أخرى كمرادفات مثل «الدولة الضعيفة» و«الدولة الفاشلة» و«الدولة المنهارة»[20].

ثانيًا: المفاهيم المتقاطعة مع مفهوم الدولة الهشة

يستعمل الباحثون مصطلحات مختلفة لوصف واقع الفشل والهشاشة الذي تعيش على وقعه بعض الدول النامية، غير أن تنوع المفاهيم لا يعني بالضرورة اختلاف معانيها الاصطلاحية بقدر

(16) Ibid., p.12.

(17) Ibid.

(18) Ibid., p. 13.

(19) Ibid.

(20) Aidan Hehir, «The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom,» *Journal of Intervention and Statebuilding*, vol. 1, no. 3 (November 2007), p. 313.

تقاسمها للكثير من الأعراض والسمات المشتركة، ولعل أبرز هذه المفاهيم: الدولة الفاشلة والدولة المنهارة والدولة الرخوة والدولة الضعيفة.

1 ـ الدولة الفاشلة

ظهر مفهوم الدولة الفاشلة (Failed State) في دراسة نُشرت في مجلة **شؤون خارجية** سنة 1993، حيث استُخدم هذا المفهوم لوصف الدولة التي تصبح «غير قادرة على القيام بوظائفها ككيان مؤسسي مستقل»[21]، غير أن الإرهاصات الأولى لهذه الظاهرة تعود إلى عملية إنهاء الاستعمار خلال الستينيات من القرن الماضي، حيث أدى تطبيق مبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة إلى ظهور عدد من الدول الجديدة التي تشترك في خاصية عدم القدرة على إدارة شؤونها[22].

من الناحية النظرية، يتم التمييز عادة بين مقاربتين مختلفتين في تعريف الدولة الفاشلة؛ المقاربة **الأولى** ترى أن فشل الدولة تعكسه عدم قدرتها على توفير الخدمات لمواطنيها وعلى رأسها خدمة الأمن. ويعَدّ كل من وليام زارتمان وروبرت روتبيرغ أبرز أنصارها. أما المقاربة **الثانية** فترى أن الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة على احتكار العنف واستعمال القوة، ويمثلها كل من روبرت جاكسون وستيفن كرسنر[23].

وإذا كان هذا المصطلح قد تزامن تداوله مع بداية انهيار الصومال في أواسط التسعينيات، فإن الدراسة التحليلية الأكثر شمولًا التي تطرقت إلى ظاهرة فشل الدولة تتمثل بتقرير فرقة العمل الذي أُعِدّ بتكليف من الاستخبارات المركزية الأمريكية سنة 2000، والذي قام مؤلفوه بمسح شامل للدول الفاشلة ما بين 1955 و1998، وذلك بناء على مجموعة من الأحداث التي عرفتها هذه الدول والتي على رأسها: الحروب الثورية والحروب الإثنية والتحول نحو الحكم السلطوي إضافة إلى أحداث الإبادة والاغتيال السياسي[24]. وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية، أصبح مصطلح الدولة الفاشلة يُتداول على نحو أوسع في الأوساط الأكاديمية والدوائر الأمنية على حد سواء[25].

---

(21) Charles T. Call, «The Fallacy of the «Failed State»,» *Third World Quarterly,* vol. 29, no. 8 (2008), p. 1492.

(22) Pablo Moscoso de la Cuba, «The Statehood of «Collapsed» States in Public International Law,» *Agenda Internacional*, vol. 18, no. 29 (2011), p. 144.

(23) Stein Sundstøl Eriksen, ««State Failure» in Theory and Practice: The Idea of the State and the Contradictions of State Formation,» *Comparative Social Research*, vol. 27, no. 1 (January 2011), pp. 229-247.

(24) Christopher A. Preble and Justin Logan, «Failed States and Flawed Logic: The Case against a Standing Nation-Building Office,» *Policy Analysis* (Cato Institute), no. 560 (11 January 2006), p.7.

(25) Mario Silva, «Failed and Failing States: Causes and Condition,» (Thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy Irish Centre for Human Rights, National University of Ireland Galway, June 2012), p. 66.

ولا تختلف كثيرًا معايير ومؤشرات قياس الدولة الفاشلة عن الدولة الهشة. فمن خلال إلقاء لمحة على الأدبيات التي تتناول هذه الظاهرة، نجد أن خصائص الدول الفاشلة تتمثل عمومًا بغياب سيادة القانون وأزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي والقلاقل الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية وتراجع الولاء للدولة والحكم السلطوي وعدم فعالية النظام القضائي وعدم السيطرة التامة على التراب الوطني والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وتآكل التماسك الاجتماعي وتعطل التنمية واستشراء الفساد وضعف المؤسسات، إضافة إلى عامل الإرهاب[26]. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الإدارة الأمريكية تُقيم علاقة وطيدة بين الانهيار الداخلي للدول والأمن القومي الأمريكي، حيث ترى أن «الحكومات الفاشلة تولّد عدم الاستقرار الذي يضر بأمن مواطنيها وأمن دول الجوار كما يعيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في بناء النظام الدولي المأمول»، وذلك يستند إلى أن هذه الدول تبقى «أرضًا خصبة لتعشش الرهاب وملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية»[27]. على هذا الأساس، أنشأت الحكومة الأمريكية في سنة 2006 ما سُمي مكتب التنسيق لإعادة الاعمار وإحلال الاستقرار (OCRS) الذي جعل من هذه المخاطر أولويات ملحة تتصدر أجندة السياسة الخارجية للعمّ سام[28].

2 ـ الدولة المنهارة

يرى وليام زارتمان أن الدول المنهارة (Collapsed States) هي تلك الدول التي لم تعد قادرة تمامًا على القيام بوظائفها الأساسية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما هي متعارف عليها في مختلف نظريات الدولة[29]. إنها آخر مرحلة يمكن أن تؤول إليها الدولة الفاشلة[30]. وتتميز الدول المنهارة بعدة خصائص من بينها:

أ ـ عدم القدرة على مراقبة الأراضي التابعة لنفوذها الترابي، والعجز عن «احتكار استعمال القوة»[31]. فالدولة المنهارة تترك فراغًا في السلطة، حيث تصبح مجرد فضاء أو مجال جغرافي بلا سيادة فعلية[32]. وبعد انهيار المؤسسات ينهار المجتمع ويطفو إلى السطح «أمراء الحرب وقادة

---

(26) Ibid., pp. 88-158.

(27) Hehir, «The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom,» pp. 310-311.

(28) Ibid.

(29) I. William Zartman, Collapsed States: *The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 8.

(30) Robert I. Rotberg, *The Failure and Collapse of Nation-States: Breakdown, Prevention, and Repair* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), p. 9.

(31) Nikolas G. Emmanuel, «Self-Help and Africa's Collapsed States: The Critical Role of Subregional Hegemons,» *ASPJ Africa and Francophone,* 2nd Quarter (2012), p. 79.

(32) Rotberg, Ibid., p. 10.

العصابات» الذين يستغلون الفراغ السياسي لبسط هيمنتهم ونفوذهم في محاولة خلق شبه دولة جديدة[33].

ب ـ فقدان الشرعية بعد تراجع ثقة الشعب في المؤسسات والوظائف الإدارية بفعل عدم قدرة النظام القائم على استيعاب مطالب المجتمع. وغالبًا ما ينتج من عدم ثقة الجماهير الشعبية في قيادتها جنوح هذه الأخيرة نحو إدارة الحكم على نحوٍ سيّئ، الأمر الذي يؤدي إلى فشل الدولة وبالتالي انهيارها.

ج ـ الانقسام الاجتماعي بفعل السياسة المنتهجة من جانب النظام تجاه المعارضة، وما ينجم عنها من تفكك اللحمة المجتمعية بفعل تعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع وتأجيج الخلافات بينها، وما يؤدي إليه ذلك من اضطرابات عميقة ونزاعات حادة وموجات عنف واسعة.

د ـ مؤسسات هشّة وغير فعالة وغير قادرة على القيام بالأدوار الموكولة إليها والوظائف المنوطة بها. فكما يرى زارتمان، الانهيار هو نتيجة لمسلسل طويل من تفكك مؤسسات الدولة وفشلها.

هـ ـ إفلاس المنظومة الاقتصادية بفعل استشراء الفساد وسوء إدارة الموارد وتوسع الأسواق غير القانونية[34].

وكمثال صارخ على نموذج الدولة الفاشلة التي آلت فيما بعد إلى انهيار كامل، دولة الصومال، إذ بعد سقوط أو إسقاط نظام محمد سياد بري سنة 1991 دخلت البلاد في حرب أهلية ضارية أدّت إلى تعطل مؤسسات الدولة وانهيارها مع تدهور تام لمنظومتها الاقتصادية والاجتماعية[35].

3 ـ الدولة الضعيفة

إذا كانت قوة الدولة تتمثل بقدرتها على القيام بوظائفها المؤسسية الأساسية، فإن الدولة الضعيفة (Weak State) تخفق في هذه الأدوار والوظائف التي من المفروض أن تقوم بها، فهي تمارس اختصاصاتها القانونية لكنها لا تتمتع بسيادة فعلية. وعلى المستوى السياسي، تفتقر الدولة الضعيفة إلى مؤسسات الحكم الشرعية والإدارة الفعّالة لشؤونها، كما تفتقر إلى الآليات التي تسهر على حماية الحقوق والحريات الأساسية وربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان نزاهة القضاء وتوسيع دائرة المشاركة السياسية. وعلى المستوى الأمني، تعمل هذه الدولة في حدود الممكن على احتكار استخدام القوة، ومراقبة الحدود، وحفظ النظام العام، وتوفير الحماية من الإجرام. وعلى الرغم من

(33) Timothy Raeymaekers, «Collapse or Order? Questioning State Collapse in Africa,» *Conflict Research Group*, WP no. 1 (May 2005), p. 3.

(34) Rotberg, Ibid., p. 12.

(35) Nii Lante Wallace-Bruce, «Of Collapsed, Dysfunctional and Disoriented States: Challenges to International Law,» *Netherlands International Law Review*, vol. 47, no. 1 (2000), p. 61.

الجهود التي تبذلها هذه الدول على المستوى الاقتصادي، فإنها عادة ما تفشل في توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للسكان من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى[36].

وكما أسلفنا الذكر، فإن ضعف الدولة ليس مسألة غياب القدرة فحسب، وإنما يرتبط الأمر أيضًا بعدم وجود الإرادة[37]، وفي هذا الصدد، يميّز البعض بين عدة أشكال يمكن أن تتخذها الدولة الضعيفة، أبرزها: دولة ضعيفة لكن تتوافر فيها الإرادة، دولة ذات إمكانيات لكن لا تتوافر فيها الإرادة، ودولة لا تتوافر فيها الإرادة ولا هي قادرة على الاضطلاع بوظائفها الأساسية[38].

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن سكان الدول الضعيفة فقراء ويعانون سوء التغذية، ومن أمراض مزمنة ولا يتمتعون بالرعاية الصحية كما أنهم يموتون في سن مبكرة[39].

4 ـ الدولة الرخوة

يعَدّ العالم الاقتصادي غونار ميردال أول من صاغ مفهوم الدولة الرخوة (Soft State)، وكان ذلك في ستينيات القرن الماضي ضمن أبحاثه حول التنمية في دول جنوب آسيا بعد استقلالها، حيث يصف هذه الدول بخاصية الرخاوة على أساس ما تتسم به مجتمعاتها من «عدم انضباط» مقارنة بالدول الحديثة في أوروبا في بدايات صعودها[40]، وفي هذا السياق، يلفت ميردال انتباهنا إلى أن عدم خضوع المجتمع للقانون ليس سوى امتداد لثقافة المقاومة والاحتجاج على نظام السلطة الكولونيالية المفروض في عهد الاستعمار وكذا على النظم السلطوية التقليدانية التي كانت سائدة في الحقبة ما قبل الاستعمارية، وهي الثقافة التي أمسى يُعبّر عنها اليوم من خلال رفض التجاوب مع الحكومات الوطنية والانصياع لأوامر السلطات المحلية[41].

ولم يفت ميردال التنبيه منذ البداية إلى أن نموذج الدولة الرخوة الذي صاغه لا ينطبق على دول هذه المنطقة فقط وإنما على مجموعة من البلدان النامية أيضًا في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[42]. ففي هذه الدول، القانون لا يطبَّق ولا يُحترم بسبب عدم امتثال الموظفين للأوامر والتوجيهات الصادرة من السلطات الإدارية المختصة من جهة، واستعصاء عامة الناس عن الضبط الاجتماعي وميولهم نحو عدم الالتزام بالقواعد والضوابط التي تنظم الحياة العامة من جهة

---

(36) Stewart Patrick, «Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?,» *The Washington Quarterly,* vol. 29, no. 2 (2006), p. 29.

(37) Ibid., p. 30.

(38) Ibid.

(39) Ibid., p. 31.

(40) Ibid.

(41) Gunnar K. Myrdal, «L'État «mou» en pays sous-développé,» *Revue Tiers Monde*, vol. 37 (1969), p. 12.

(42) Ibid., p. 8.

أخرى[43]. ولعل أهمّ متغير تفسيري لمفهوم الدولة الرخوة إنما يتمثل برخاوة قدراتها المؤسسية[44]، أي في غياب قدرة الدولة على فرض سيادة القانون على الجميع، سواء كان مواطنًا عاديًا أو ذا مركز نافذ في هرم السلطة.

ويوجز ميردال أهم خصائص الدولة الرخوة في ما يلي:

ـ عدم احترام القانون وضعف الثقة به، إذ رغم إصدار القوانين فهي لا تطبق ولا تنفّذ[45]. بل غالبًا ما يتم استعمالها لغير أغراضها. ولا شك أن عدم الامتثال القانون والانضباط وفقه يعطل التنمية[46]، كما يمثل أكبر خطر على الديمقراطية[47].

ـ استشراء الفساد وتحكمه في مفاصل الدولة وأوصال الإدارة، من حكومة وبرلمان وقضاء وغيرها من المؤسسات العامة، حيث يغدو الفساد آلية من آليات الحكم في الدولة الرخوة، بما يعنيه ذلك من تفشي الرشوة والمحسوبية وطغيان المصلحة الخاصة وغير ذلك من الأعطاب والاختلالات الوظيفية[48].

ثالثًا: ملاحظات نقدية حول خلفيات المفهوم

أدى افتقار مفهوم الدولة الهشة للعمق المعرفي من جهة وكذا توظيفه السياسي من جانب الفاعلين الحكوميين من جهة أخرى، إلى نقد غموضه ونقض دلالته الاصطلاحية من طرف عدد من الباحثين، بل منهم من لا يرى في نحت مثل هذه المفاهيم إلا انعكاسًا للهشاشة النظرية التي أضحت تميز الأبحاث والدراسات التي تنجز في السنوات الأخيرة[49]. وبحسب هؤلاء فإن الأعمال البحثية التي أنجزت حتى الآن حول الدول الهشة لم تقدم سوى أفكار مونوغرافية ووصفية عامة ولم ترقَ إلى مستوى الدراسات العلمية الرصينة، ومعظمها يُنجز فقط لتلبية الحاجات التي تهم صانعي القرار ولا سيما الوكالات والجهات المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية[50].

إن معظم التصورات حول هذا المفهوم لم تنبت في المختبرات العلمية الجامعية بقدر ما استحدثتها معاهد مُوجَّهة وخلايا بحث مُموَّلة من طرف الحكومات، وهي المعاهد التي غالبًا ما

---

(43) Gunnar K. Myrdal, «The Soft States of South Asia: The Civil Servant Problem,» *Bulletin of the Atomic Scientists,* vol. 25, no. 4 (1969), p. 7.

(44) S. N. Sangmpam, «Neither Soft nor Dead: The African State Is Alive and Well,» *African Studies Review,* vol. 36, no. 2 (1993), p. 83.

(45) Gunnar K. Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations* (New Orleans: Pelican Books, 1971), p. 150.

(46) Myrdal, «L'État «mou» en pays sous-développé,» p. 22.

(47) Ibid.

(48) Ibid, p. 20.

(49) Olivier Nay, «La Théorie des Etats fragiles: Un nouveau développementalisme politique?,» *Gouvernement et action publique*, vol. 2, no. 1 (janvier-mars 2013), p. 142.

(50) Ibid.

تشتغل بصورة منفصلة عن الإطار والضوابط التي تشتغل فيه المؤسسات الأكاديمية[51]. كما أن التعريف الذي يُقدّم لهذا المفهوم لا يسمح بتحليل ظاهرة الدولة الهشة تحليلًا إمبيريقيًا دقيقًا، وبخاصة أن هذا التعريف يقدم علاجًا واحدًا لأمراض وأعراض غير متجانسة في طبيعتها تراوح ما بين «الفقر» و«الحرب الأهلية»[52]، في حين أن اختلاف الظروف والشروط التي تولّد الهشاشة تتطلب تنويع مقاربات التدخل بحسب كل سياق على حدة[53].

وإذا كان مؤشر الدولة الهشة يقترح على صناع القرار إيلاء أهمية كبرى لإعادة بناء المؤسسات كمدخل للتغلب على الفشل والهشاشة، أي يركز أساسًا على إصلاح الجيش والشرطة والمرافق الخدماتية والقضاء والقيادة، فإن تقديم مثل هذه الحلول لجميع الدول المعنية لن يجدي نفعًا في شيء؛ إذ كيف ستساهم مثلًا تقوية الجيش أو الشرطة في تحقيق النمو أو رفع الناتج الوطني الإجمالي أو القضاء على التمييز بين المجموعات الإثنية أو تحسين وضع حقوق الإنسان؟ وهنا تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن تقوية قدرات الأجهزة الأمنية في الدولة التي يقوم فيها نظام حكم سلطوي وفاسد لن يساهم إلا في مفاقمة المشاكل وتعميق الأزمة بدلًا من حلها[54].

إن التركيز على إصلاح تقني فقط للمؤسسات من شأنه أن يهمل مبادئ الحكم الديمقراطي ويغفل أهمية الحوكمة في ترشيد الممارسة السياسية للدولة، إذ إن الرهان على إصلاح المؤسسات الأمنية والإدارية والاقتصادية يمثل انقلابًا مع ما كان يمثل في الماضي القريب مداخل أساسية للعبور نحو إرساء أسس الديمقراطية؛ أقصد بطبيعة الحال الرهان على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والمجالس التشريعية والتمثيلية وغيرها من المؤسسات التي تمثل وسائط بين المجتمع والدولة[55].

وكما تمت الإشارة أعلاه، فإن المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة الأجنبية إلى بعض الدول الفاسدة تحت ذريعة دعم مؤسساتها وتقويتها من شأنها أن تعرّض السلم في هذه الدول للخطر وتهدد الوضع الأمني أكثر مما تخدمه، إذ إن بناء الدولة في حقبة ما بعد النزاع يمكن أن يخدم مصالح أقلية إثنية مهيمنة فقط من دون التمكن من تمثيل المجتمع بأكمله، وذلك من خلال العمل على تعزيز مواقعها وقدراتها لا غير[56].

إن مؤشر الدول الهشة لا يخبرنا عن الدور الذي مارسه الغرب في ما تعيشه اليوم هذه الدول من فقر وتخلُّف وهشاشة. ففي الواقع إن القوى الاستعمارية هي التي أورثت هذه الدول مشكلة الحدود، وهي التي استنزفت مواردها المادية، وهي التي أضعفت المؤسسات القائمة، وأقامت حكومات محلية

---

(51) Shahar Hameiri, «Failed States or Failed Paradigm? State Capacity and the Limits of Institutionalism,» *Journal of International Relations and Development*, vol. 10, no. 2 (2007), p. 124.

(52) Ibid.

(53) Martin Doornbos, «State Collapse and Fresh Starts: Some Critical Reflections,» *Development and Change*, vol. 33, no. 5 (2002), p. 811.

(54) Call, «The Fallacy of the «Failed State»,» p. 1497.

(55) Ibid.

(56) Ibid.

وأضفت عليها الشرعية لضمان استمرار تبعيتها، وهي التي دعمت رؤساء ما بعد الحقبة الكولونيالية وزودتهم بالسلاح حتى يتسنى لهم تثبيت الهشاشة وتوطيد أركانها وأوتادها، وخلق النزاعات الأهلية وتسعيرها، في مقابل الوقوف بالمرصاد في وجه القوى السياسية والمدنية الساعية نحو إعادة بناء الدولة وإرساء الديمقراطية. فلا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الدور الذي اضطلعت به كل من الدول الاستعمارية الغربية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية من خلال مختلف آليات اشتغالها في نشأة وتطور ما أصبح يصطلح عليها اليوم بـ«الدولة الهشة»[57]. كما لا يستقيم فهم هذا المفهوم من دون استحضار خلفيات توظيفه المكثف في دوائر الأمن القومي والأدبيات الإمبريالية عمومًا، وفي السياسة الخارجية الأمريكية خصوصًا. فالمفهوم ظهر بعد فشل المقاربة العسكرية التي نهجتها أمريكا تجاه بعض الدول، وتحديدًا التدخل في كل من أفغانستان والعراق، الذي كانت له تكاليف باهظة. ولقد اقترحت الإدارة الأمريكية بدلًا من ذلك ما سمّته مشروع نشر الديمقراطية في هذه الدول وذلك بهدف معالجة الظاهرة الإرهابية من جذورها[58].

كما أن هذا المفهوم لا يرقى إلى مستوى البراديغم الذي يتمتع بالقدرة التفسيرية، إذ نظرًا إلى قلة فهمه لدينامية السياسات الداخلية في البلدان النامية، فإنه يتصور أن الإثنيات لا بد أن تمثل عاملًا معيقًا لبناء الوحدة الوطنية وأن انهيار مؤسسات الدولة لا يمكن تفاديه بسبب هذا العامل الإثني. كما أن فهم «اللانظام»/«الفوضى» بوصفه شرطًا قبليًا نحو فشل الدولة وانهيارها هو فهم غير دقيق، وبخاصة أن اللانظام يمكن أن ينتج أيضًا من سياقات مغايرة مثلما هي الحال بالنسبة إلى الأوضاع الناجمة عن الثورات الاجتماعية أو حركات التحرر الوطني التي شهدها التاريخ في مرحلة من المراحل[59]. كما تتجلى عدم قدرة هذا المفهوم أيضًا في العجز عن الفصل بين المؤسسات الحكومية من جهة والدولة ككيان من جهة أخرى[60]، فضلًا عن اعتماده على الدولة الليبرالية الغربية كنموذج مثالي للدول في العالم النامي بمعزل عن تباين خصائص التاريخ والديمغرافيا والثقافة والاقتصاد وطبيعة العلاقة وأنماطها بين المجتمع والدولة هنا وهناك[61].

وإذا كان الخبراء الأمريكان يقترحون لإعادة بناء الدول الهشة أو الفاشلة وإحلال الاستقرار فيها منح مساعدات أجنبية لها بهدف تحسين الحكم وتجويد آلياته من طريق إصلاح منظومتها القضائية والجنائية والأمنية وتطوير أنظمتها الانتخابية، فإن هذه المساعدات تكون غالبًا مشروطة وتؤثر سلبًا في سياسات الدول المستهدفة ومؤسساتها[62]. ونظرًا إلى محدودية آلية المساعدة

(57) Call, Ibid., p. 1500.

(58) Michael J. Mazarr, «The Rise and Fall of the Failed State Paradigm,» *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 1 (January-February 2014).

(59) A. Schoeman, «The Dilemma of the Failed State Thesis in Post-9/11 World Affairs,» *Koers*, 73(4), 2008, p.761.

(60) Ibid., p. 762.

(61) Ibid., p. 763.

(62) Stephen D. Krasner, «Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failed States,» *International Security*, vol. 29, no. 2 (2004), p. 98.

الأجنبية هذه، فإن جيرالد هيلمان وستيفن راتنر يقترحان فرض «وصاية جديدة» على الدولة أو الدول المعنية[63]، بل ويقترح البعض الآخر ما يسميه «السيادة المشتركة» بين السلطات الداخلية والقوى الخارجية وذلك إلى أجل غير مسمى[64]، وهو الأمر الذي يعكس محاولة إضفاء نوع من المشروعية على انتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.

خلاصات

توصلت هذه المقالة إلى عدة خلاصات ونتائج، من بينها:

ـ إن مفهوم الدولة الهشة قد نجح إلى حد ما في توجيه البحث نحو الاهتمام بتطوير المقاربات الخاصة بتعزيز السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية للدول التي تتخبط مؤسساتها الحكومية في الفشل وعدم الفعالية، لكن لا بد من الإقرار في المقابل بأن هذا النجاح النسبي يوازيه ارتباك ملحوظ على مستوى تحديد طبيعة التدخل للإعمار وإعادة البناء، من خلال تقديم وصفات علاج معلّبة وجاهزة بالرغم من عدم تجانس الاختلالات التي تعتري هذه الدولة أو تلك ومن دون مراعاة شروطها الخاصة وسياقاتها المحلية.

ـ يظل مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم الملتبسة وغير الدقيقة في العلوم الاجتماعية، إذ لم يتبلور في الأصل كمفهوم في الأوساط العلمية بقدر ما تمّت صناعته وتسويقه من جانب المؤسسات النقدية والاقتصادية العالمية. لذلك لا يمكن فهم خلفيات هذا المفهوم وأبعاده بمعزل عن استحضار سياسات الاستعمار الجديد وأهدافه في بلدان العالم النامي.

ـ إن الربط بين الدول الفاشلة والارهاب لا يخلو من تعسف منهجي، فمثلًا بعض ـ إن لم نقل الكثير ـ من الدول تُصنف كدول هشة أو فاشلة من دون أن تمثل تهديدًا إرهابيًا للأمن القومي الأمريكي وفق التعريف الذي وضعه مكتب مكافحة الإرهاب؛ فهايتي التي صنفها مؤشر الدولة الهشة لسنة 2021 في المرتبة الثانية عشرة، لا تقوم فيها أي منظمة إرهابية أجنبية.

ـ رغم اختلاف المفاهيم المستعملة لتوصيف هشاشة الدولة فإنها تتقاسم سمات وخصائص مشتركة، بدءًا بالفشل والضعف والرخاوة ووصولًا إلى الانهيار التام. ويتوقف قياس حجم الفشل والهشاشة بوجه عام على الشرعية والسلطة والقدرة، إذ بقدر ما تغيب هذه الأبعاد الثلاثة تختلُّ وظائف الدولة وتشلُّ قدراتها وتتعطّلُ مؤسساتها □

(63) Ibid., p. 105.

(64) Ibid., p. 108.

دور مراكز الفكر والبحث في صنع السياسة العامة

قادة بن عبد الله عائشة(*)

أستاذة محاضرة «أ»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان – الجزائر.

عياد محمد سمير(**)

أستاذ العلوم السياسية، جامعة تلمسان – الجزائر.

برزت في الآونة الأخيرة الضرورة الملحة إلى تأسيس مراكز الفكر والبحوث لما لها من أهميّة في البحث العلمي؛ حيث تفرض متطلبات الوضع الراهن تحديات كبيرة على صنّاع القرار بضرورة اللجوء إلى البحث عن الحلول والبدائل للمشكلات التي تواجهها، في ظل تسارع حركية المجتمعات بفعل العولمة وتداخلها، وكذا زيادة المشاكل والتحديات اليومية للحكومات الوطنية، حيث أصبحت مشاكل اليوم تختلف عن مشاكل الأمس بالنظر إلى طبيعتها وأسبابها، وحتى نتائجها.

وفَّرت مخرجات مراكز الفكر التي أصبحت لها اهتمامات واسعة بقضايا السياسة العامة (الصحة، التعليم، النقل، السياسة الخارجية، الأمن...) خزانًا للبيانات والمعلومات الموثوقة التي يستعين بها صناع القرار في طرح بدائلهم واختيار السياسات الملائمة التي تتناسب وقدرات الدولة، وتحققَ لها بذلك مكانةٌ ودورٌ أساسيٌ وفعّال.

نشطت مراكز الفكر بصورة أكبر في مجتمعات الدول المتقدمة التي عرفت كيف تستغل جيّدًا مخرجات البحث العلمي. وقد عملت هذه المراكز على الغوص في أمور السياسة العامة التي تهم المجتمع والدولة على حد سواء؛ لذا تفرعت هذه المراكز إلى أشكال وأنواع متعددة كلٌ بحسب المجال والتخصص الذي يخدمه.

(*) البريد الإلكتروني: mohammedsamir.ayad@univ - tlemcen.dz.
(**) البريد الإلكتروني: aicha.kadabenabdellah@univ - tlemcen.dz.

ستحاول هذه الورقة البحثية معالجة **إشكالية** رئيسية تتمحور حول الدور الذي تؤديه مراكز الفكر والبحوث في صنع السياسة العامة. أما **فرضية** الدراسة فهي ارتهان دور مراكز الفكر والبحوث في صنع السياسة العامة بمدى قدرة البيانات والمعطيات لحل القضايا المطروحة.

أولًا: الإطار المفاهيمي لمراكز البحث والسياسة العامة

كلمة «مركز أبحاث» مشتقة من مؤسسة RAND، التي كانت تعمل كبيئة مغلقة وآمنة للتفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. دخل المصطلح للاستخدام الشائع في الستينيات لوصف مجموعة من المتخصصين الذين يقومون بدراسة مكثفة لقضايا السياسة العامة[1].

يشير الباحث ويارد (Wiarda) إلى أن مراكز الفكر والدراسات (Think Tanks) هي مراكز للبحث العلمي والتعليم، ولكن ليست جامعات أو كليات، وهي ليست لديها طلبة، ولكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، ويمكن أن تنظم الكثير من ورش العمل والتدريب والمنتديات، وهي تركز بصورة معمقة في قضايا أساسية في السياسات العامة وتبعًا لهذا فإن مراكز الفكر هي منظمات بحثيّة هدفها الأساسي هو توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة أو المجتمع، وتحاول أن تكون مشاركًا بفعاليّة ومؤثرة في القضايا العامة أو السياسات العامة[2].

---

(1) «Think Tanks and Policy Advice in Countries in Transition,» paper prepared for Diane Stone, Asian Development Bank Institute Symposium: «How to Strengthen Policy - Oriented Research and the Training in Vietnam», 31 August 2005, p. 2.

(2) سامي الخزندار وطارق الأسعد، «دور مراكز الفكر في البحث العلمي وصنع السياسات العامة،» **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 4.

وبحسب ديان ستون فإن مراكز البحث هي منظمات مستقلة نسبيًا على الأقل على المستوى الفكري وهي تحاول التأثير في السياسة من خلال مبررات فكرية؛ إنها «منظمات ذات مصلحة عامة هدفها متابعة ومساعدة المهتمين بتصور السياسات العامة وأيضًا تربية وإعلام المواطنين»[3].

تُمثل مراكز الدراسات أو التفكير دوائر بحثيّة لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعيّة والاقتصادية والتقنيّة والبيئية بهدف تقديم المشورة وترشيد القرار الحكومي أو قرارات هيئات المجتمع المدني، وقد تكون هذه المراكز مستقلة ماليًا وإداريًا وغير تابعة لأي جهة، وقد تكون مرتبطة بالجهات الرسمية أو الحزبية أو بالجامعات الخاصة منها والرسميّة[4].

يعرّف معجم التراث الأمريكي مراكز الفكر بأنها «جماعة أو هيئة منظمة تقوم بأبحاث متعمقة لحل المشكلات وخصوصًا في مجالات التكنولوجيا والمجالات الاستراتيجية أو الاجتماعية أو السياسية أو التسلح». أما دونالد أبلسون فيعرّف مراكز البحث والتفكير بأنها: «هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح ولا تعبّر عن توجه حزبي معين من دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الأيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسية في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة»[5].

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات البحثية على أنها «منظمات ملتزمة وبصورة دورية بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسرًا يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة»، كما يمكن تعريفها على أنها «منظمة عامة أو خاصة، الغرض الأساسي منها هو تقديم تحليلات مستقلة وحلول مبتكرة في السياسة العامة لخدمة المصلحة العامة»[6]. وأورد جايمس ج. ماكغان (James G. McGann) **الأسباب** التي أدت إلى انتشار مراكز الفكر في[7]:

- ثورة المعلومات والتكنولوجيا.
- إنهاء احتكار الحكومات الوطنية للمعلومات.
- زيادة التعقيد والطبيعة الفنيّة لمشاكل السياسات.
- أزمة الثقة بالحكومة والمسؤولين المنتخبين.
- العولمة ونمو الجهات الحكومية وغير الحكومية.

---

(3) شمسة بوشنافة، «تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية،» **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 15 (كانون الثاني/يناير 2017)، ص 195.

(4) وليد عبد الحي، «دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الإسرائيلي،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 4 كانون الثاني/يناير 2022، <https://bit.ly/40FdPHP> (تاريخ الدخول 1 أيلول/سبتمبر 2022).

(5) رشيد ساعد، «تأثير مراكز البحث والتفكير على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين،» **المفكر**، السنة 11، العدد 1 (2016)، ص 386.

(6) كربوع خليف وباري عبد اللطيف، «دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي،» **المفكر**، السنة 11، العدد 2 (2021)، ص 142 ـ 143.

(7) James G. McGann, «2020 Global Go to Think Tank Index Report,» University of Pennsylvania, 2021, p. 16, <https://repository.upenn.edu/think_tanks/18/> .

ـ الحاجة إلى معلومات وتحليلات موجزة وفي الوقت المناسب.

يمكن تمييز أربع موجات على الأقل في نمط نمو مؤسسات الفكر والرأي حول العالم. فالموجة **الأولى** كانت استجابة لمشاكل عملية نتجت من التحضر والتصنيع والنمو الاقتصادي في أوائل القرن العشرين؛ من بينها «معهد بروكينغز» و«مؤسسة راسل سيج» في المملكة المتحدة. شهدت الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية موجة **ثانية** أكثر اتساعًا من التطور في جميع أنحاء أوروبا، ولكن هذه الحال اقتصرت إلى حد كبير على الديمقراطيات الليبرالية. في الولايات المتحدة، كانت حقبة الصفقة الجديدة والمجتمع العظيم حقبة ازدهار للجهات الفاعلة الفكرية. تميزت الحقبة بانتشار معاهد السياسة الخارجية ومراكز دراسات الأمن والتنمية في عصر الحرب الباردة وتنافس القوى العظمى وظهور قضايا العالم الثالث. منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت هناك موجة **ثالثة** مع انتشار مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم. ارتبط النشاط المتزايد للمراكز البحثية بمراحل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي أو التغيير الأساسي مثل زوال الاتحاد السوفياتي وإرساء الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا؛ وظهرت مراكز بحثية مستقلة على النمط الغربي في روسيا ووسط وشرق أوروبا (معهد آدم سميث في وارسو والمعهد الاقتصادي في المجر). أما الموجة **الرابعة** فهي تختلف نوعيًا، إذ تتميز هذه المرحلة بأنماط جديدة من التفاعل الذي تدفعه قوى العولمة والجهوية[8].

تعَدّ عملية صنع السياسة العامة من الوظائف الحكومية المهمة والمعقدة؛ عرَّفها هارولد لاسويل بأنها: «النشاطات التي تتعلق بتوزيع الموارد والقيّم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة»، في حين أن فرنكلين وَربلي قد عرّفاها بأنها «جميع القرارات والأفعال الحكومية الهادفة إلى حل المشاكل التي تواجهها الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي»[9]. ويعرّفها توماس توداي بأنها «ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله»، أما فهمي خليفة الفهداوي فيعرّفها بأنها: «تلك المنظومة الفاعلة المستقرة والمتغيّرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيّرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكرًا وفعلًا بالشكل الذي يعبّر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات»[10].

تشير الأدبيات إلى أن السياسة العامة تتسم بالدينامية من ناحية وبالاختلاف من بلد إلى آخر من ناحية أخرى، فطالما أن السياسة العامة تتفاعل باستمرار مع البيئة المحيطة فيمكن القول إنها نظام

---

(8) «Think Tanks and Policy Advice in Countries in Transition,» p. 4. Stone,

(9) هشام زغاشو، «صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقاتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة،» **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 10 (2015)، ص 79 ـ 80.

(10) محمد السعيد بن غنيمة، «فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية،» **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 19 (حزيران/يونيو 2018)، ص 261.

مفتوح يتفاعل باستمرار مع محيطها البيئي، كما أن السياسة العامة تختلف من بلد إلى آخر ومن مدة زمنية إلى أخرى، وبالتالي فالسياسات العامة في الماضي تختلف عن الحاضر والمستقبل أيضًا[11].

ثانيًا: خريطة عن توزيع مراكز الفكر والبحوث

بالنظر إلى الأهمية البالغة التي أصبحت تحظى بها مراكز الفكر كأنظمة تفكيرية تمس مختلف القضايا والشؤون الدولية؛ فالرهان اليوم على ضرورة الاستفادة من مخرجات هذه المراكز بالدرجة الأولى؛ وبالدرجة الثانية التعرف إلى آلية عمل هذه المراكز ودورها في البحث العلمي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويُظهر الجدول المرفق أدناه جليًا تفوق الغرب في عدد المراكز وهذا راجع بالأساس إلى الاستعانة الكبيرة بما تقدمه هذه المراكز من حلول ومقترحات لصناع القرار.

الجدول الرقم (1)
عدد مراكز الفكر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2008 ـ 2014)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المراكز في الشرق الأوسط	218	273	333	329	339	511	521
عدد المراكز على مستوى العالم	5465	6305	6480	6545	6603	6826	6681

المصدر: James G. McGann, «Annual Global Go to Think Tank Index,» Individual Reports from 2008 until 2014, The think Tanks and Civil Societies Program, <https://repository.upenn.edu/think_tanks>.

توضح القراءة الأولى للشكل الرقم (1) تفوق الدول الغربية في عدد مراكز البحث في حين أن البلدان العربية لا تزال متأخرة في هذا المجال، وهو ما يحتّم عليها تبنّي نهج جديد لتفعيل هذه المراكز، في حين يوضح الجدول الرقم (2) أن أوروبا تتفوق على أمريكا الشمالية في عدد مراكز الفكر بـ 2932 في مقابل 2397 لأمريكا الشمالية، ثم آسيا في المركز الثالث بـ 3389، في حين أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا احتلت ذيل الترتيب بـ 599؛ وهذا ما يفسر عجز الدول والحكومات في الدول النامية على التعامل الجاد مع المشكلات التي تواجهها؛ أضف إلى ذلك غياب الدعم والرؤية الاستراتيجية الواضحة.

نشرت جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية في تقريرها السنوي لعام 2016 واحتوى التقرير 5 مراكز فكر أفريقية من أفضل المراكز في العالم؛ وتقع هذه المراكز في مصر، وجنوب أفريقيا، وكينيا، وغانا، وإثيوبيا وأوغندا. ويوجد 12 مركزًا فكريًا أفريقيًا بقيادة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في مصر (المركز 51 عالميًا). يليها الاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية (المرتبة 67)، وشبكة دراسات سياسات التكنولوجيا الأفريقية (المرتبة 102) ومعهد أبحاث وتحليل السياسات العامة (المرتبة 134) في كينيا؛ معهد جنوب أفريقيا للشؤون

(11)مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، **نظرية السياسة العامة** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021)، ص 22.

الدولية (المركز 76)، ومركز حل النزاعات (المرتبة 86)، ومعهد الدراسات الأمنية (المرتبة 116) ومؤسسة السوق الحرة في جنوب أفريقيا؛ ومركز IMANI للسياسة والتعليم (المرتبة 114)، ومعهد البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية (المرتبة 170) في غانا؛ والمركز الأوغندي لبحوث السياسة الاقتصادية (المرتبة 140)؛ والمعهد الإثيوبي لبحوث التنمية (169)[12].

الشكل الرقم (1)
توزيع مراكز البحوث على قارات العالم

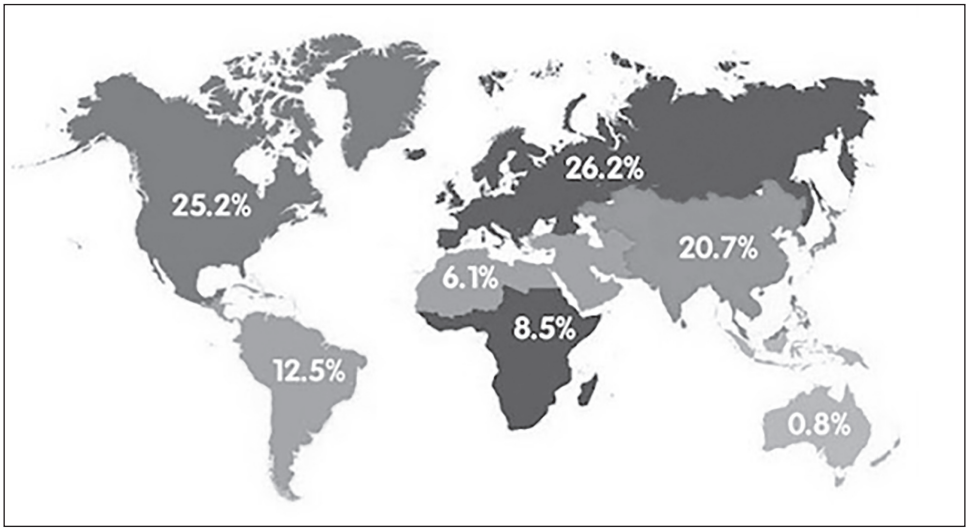

الجدول الرقم (2)
توزيع مراكز البحوث عبر قارات العالم

القارة	عدد مراكز البحوث
أوروبا	2932
شمال أمريكا	2397
آسيا	3389
جنوب ووسط أمريكا	1179
إفريقيا جنوب الصحراء	679
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	599
المجموع	**11175**

(12) Ristel Tchounand, «Think Tanks Index: 5 pays africains parmi les meilleurs au monde en 2016,» Afrique la tribune, 30 janvier 2017, <https://bit.ly/3RNse0y>.

ثالثًا: مكانة مراكز الفكر والبحوث في صنع السياسة العامة

أصبحت مراكز الأبحاث مُؤشرًا لتقدم الدول وتطويرها، وتقييمها للبحث العلمي، وقد اتسعت دائرة نشاطها في الكمّ والنوعية وتعددت إسهاماتها في مجالات متعددة، وتحظى هذه المراكز البحثية في الغرب باهتمام كبير، حيث حققت نجاحات عظيمة ومكانة مرموقة وصارت محل ثقة بالنسبة إلى صانع القرار، فهي تساهم بدرجة كبيرة في صنع القرار وصنع السياسات العامة[13]، وأصبحت الدول تعتمد على هذه المراكز بدرجة كبيرة لإصدار التقارير والدراسات لحل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وقلّما توجد دولة في العالم المتقدم أو منظمات المجتمع المدني أو صناع القرار بصفة عامة لا تعتمد على هذه المراكز في صوغ القرارات المهمة؛ إضافة إلى الدور الجوهري لهذه المراكز في استشراف المستقبل، وبالتالي تمكن صناع القرار من صوغ القرارات الاستراتيجية المستقبلية لمواجهة الأخطار المحتملة[14].

غالبًا ما تعمل هذه المؤسسات كجسر بين الأكاديميين ومجتمعات صنع السياسات وبين الدول والمجتمع المدني، يخدم المصلحة العامة مثل صوت مستقل يترجم البحث التطبيقي والأساسي إلى لغة مفهومة وموثوقة ويمكن الوصول إليها من جانب صانعي السياسات والعامة؛ كما يحتاجون أيضًا إلى معرفة كيفية عمل السياسات الحالية وتحديد البدائل الممكنة وتكاليفها وعواقبها المحتملة[15].

ما يتفق في شأنه أنه أصبح لهذه المراكز أهميّة ودور بارزين في صنع القرارات السياسية، بالنظر إلى الحيّز الذي باتت تشغله، فدورها يرتبط بقدرتها على التفكير في الحلول للمشاكل والأزمات التي تعترض المجتمع؛ حيث أصبح القادة والسياسيون يميلون إلى تفسيرات مراكز الفكر والبحوث عند قيامهم باتخاذ القرارات السياسية الرشيدة بحسب سنايدر.

أكد سنايدر أن متخذي القرارات هم في الحصيلة أشخاص هم بصدد اتخاذ قرار في قضايا تهم الدولة سواء داخليًا أو خارجيًا. عبّر «هولستي» أيضًا عن أن الحكومات تتبنى المواقف والأفعال لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات دورها، وتسعى من خلالها لتحقيق أهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانات مادية وغير مادية في ذلك[16].

---

(13) تقي عصام السيد، «مراكز الأبحاث وصنع القرار السياسي... دراسة حالة إسرائيل،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <http://www.acrseg.org/41767>.

(14)ضحى محمد مزيد، «دور مراكز الفكر في الربط بين الحاضر والمستقبل،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 23 أيار/مايو 2020، <http://www.acrseg.org/41617> (تاريخ الدخول 6 كانون الأول/ديسمبر 2021).

(15) McGann, «2020 Global Go to Think Tank Index Report,» pp. 13 - 17.

(16)حبيبة زلاقي، «نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي،» **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 17 (2018)، ص 281 ـ 282.

وتبرز مكانة مراكز البحث ودورها بالنسبة إلى صناع القرار من خلال مساعدتهم على ترشيد عملية رسم السياسات وصنع القرار وتفادي الأخطاء التي يمكن أن تكلفهم خسارة كبيرة، وذلك من خلال ممارسة الوظائف التالية[17]:

1 ـ الوظيفة الاستشارية: تساهم مراكز البحوث في رسم السياسات من خلال مرحلة التخطيط.

2 ـ الوظيفة الاستشرافية: تقوم بوضع مفاهيم ونماذج آخذة في الحسبان مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3 ـ الوظيفة التحليلية والتفسيرية: من خلال رصد الحقائق وإبرازها وشرحها أيضًا.

4 ـ الوظيفة الشاملة: جمع البيانات والبحوث اللازمة التي تساعدها على وضع النظريات ومن تم تأسيس قاعدة معارف.

5 ـ وظيفة التقييم: توفير المساعدة والمساندة لصانع القرار، وبالتالي تعَدّ ذات طابع وقائي حيث تنبّه صانع القرار إلى الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها وبالتالي إمكان تجنّبها.

تقوم مراكز الفكر عادة بمجموعة من المهمات بوصفها جسرًا يربط بين المجتمع والدولة والعلم، وتخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار، وبصفة عامة فإن الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز الأبحاث يتمثل بالآتي[18]:

ـ إجراء الأبحاث والدراسات وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة.

ـ دعم صانع القرار وتقديم الاستشارات حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية.

ـ تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته بما يتوافق وحاجات الدولة والمجتمع والأفراد.

ـ البحث عن أولويات التنمية في المجتمع ولفت انتباه صانع القرار إليها وإعطاء تصور لحلها.

ـ تزويد الحكومة بأفكار، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم.

شكل بروز مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في البحث عن مكانتها بين الأمم بعد سياسة العزلة التي عرفتها، وذلك تحت تأثير الكثير من العوامل لخصها أبلسون في قوله «إن الباحثين الذين درسوا نمو مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وتطوُّرها متفقون بوجه عام على أن الطبيعة اللامركزية جدًا للنظام السياسي الأمريكي إضافة إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم

(17) شفية بوراس، «دور مراكز البحث في المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية،» **مجلة السياسة العالمية**، السنة 6، العدد 1 (2022)، ص 513.

(18)سلمى بلخير وشرقي محمود، «واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل،» **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، السنة 2، العدد 2 (2020 –2021).

والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وتنوع اهتماماتها[19].

وبالنظر إلى حجم المكانة التي احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بوصفها قوة مهيمنة في عالم ثنائي القطبية. ونظرًا إلى المسؤولية التي شعرت بها الإدارة الأمريكية آنذاك والمتمثلة بحماية العالم الليبرالي وأيديولوجيته من الزوال والاندثار، اتجه صناع القرار في واشنطن إلى مؤسسات صناعة الفكر والرأي لما يمكن أن يقدموا من فكر ورأي بهدف مساعدتهم على بلورة سياسة خارجية أمريكية تتناسب والأوضاع الدولية خلال تلك المرحلة[20].

برز دور وأهمية مؤسسات صناعة الفكر والرأي الأمريكية في التأثير في صانع القرار من خلال انتقال سوزان رايس من مؤسسة بروكينغر إلى الحكومة الأمريكية في بداية عهدة أوباما الأولى، إذ شغلت منصبَ كبير مستشاريه في مجال السياسة الخارجية خلال حملته الانتخابية، ثم أصبحت سفيرًا لدى الأمم المتحدة سنة 2009، وخلال سنة 2013 أصبحت مستشارة للأمن القومي[21].

مثّل حضور بعض الأسماء البارزة في دواليب الحكم على غرار كيسنجر، ميرشايمار، ناي، دوغين؛ دافعًا قويًا لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لصنع سياستها الخارجية بما يتوافق وقدرات الدولة وطموحاتها؛ وذلك حفاظًا على مصالحها الحيوية؛ فأغلب هؤلاء المفكرين قد بنوا نظريات لدولهم وفق مؤشرات يتبعها صنّاع القرار لتحقيق أكبر قدر من المكاسب وتجنب الهزائم.

تؤدي مراكز الأبحاث والفكر دورًا محوريًا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عبر إمداد الجهات المختصة بمعلومات عن التنظيمات المتطرفة وتمويلهم وقياداتهم ومراكزهم. على سبيل المثال، كشف مركز «أبحاث تسليح النزاعات» في لندن شبكة من الموردين والفنيين مكّنته من الوصول إلى ترسانة أسلحة شاملة. في الصدد نفسه يمكن أن تصبح مراكز البحوث بمنزلة أدوات تجسس فقد أشار مايك بومبيو أن روسيا والصين تسعيان للتأثير في سياسة واشنطن الخارجية عبر مجموعات ضغط واختصاصيين مستقلين ومراكز تحليلية؛ ودعى إلى تشديد القيود على «معاهد كونفوشيوس» التي تقيمها الصين في جامعات أمريكية بغرض تعليم اللغة[22].

تظهر أهمية مراكز الأبحاث أيضًا أثناء الأزمات؛ فهذه الأخيرة تتميّز بالفجائية على غرار «وباء كورونا والاحتباس الحراري واللاجئين وحالات الجفاف والتصحر...»، وتظهر هنا جيّدًا العلاقة بين النظام السياسي ومراكز الأبحاث حتى قبل ظهور الأزمة وأثناءها وحتى بعد انتهائها، ذلك أن مراكز

---

(19) بوشنافة، «تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية،» ص 196.

(20) حطاب عبد المالك، «ظهور وتطوُّر مراكز صناعة الفكر والرأي الأمريكية،» **مجلة دراسات وأبحاث**، السنة 12، العدد 3 (تموز/يوليو 2020)، ص 187

(21) المصدر نفسه، ص 190.

(22) وحدة الدراسات والتقارير، «أهمية مراكز الفكر إلى صناع القرار وأجهزة الاستخبارات،» المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 17 آذار/مارس 2021، <https://bit.ly/3JVTjNb> (1 أيلول/سبتمبر 2022).

الأبحاث تسعى جاهدة لوضع تخطيط استراتيجي للتعامل مع الأزمات المستقبليّة ووضع الحلول والسبل والآليات للتعامل معها.

أما البلدان العربية فتبقى في ذيل الترتيب؛ فمراكز البحوث لا يكاد يُسمع لها صوتٌ لتعدد الأسباب؛ فعلى الرغم من زيادة عدد المتعلمين وخريجي الجامعات وبحوثهم الكثيرة إلا أن صناع القرار لا يعتمدون عليها في صنع السياسة العامة، أضف إلى ذلك عزوف الباحثين عن الانضمام إليها ورغبتهم في الهجرة إلى دول يلقون فيها التقدير لمعارفهم؛ في ظل سياسات التهميش والغلق المنظم ضد مراكز البحث والتفكير. لهذا تبقى المشاكل نفسها تعاد باستمرار وفق ذات الحل المنتهج؛ وتبقى النظم السياسية تتخبط في حالة عجز باستمرار؛ لأن المطالب نفسها يعاد إدخالها إلى النظام السياسي ولا تلقى الحل النهائي لها.

تتلخص أهم المعوقات والتحديات التي تواجه مراكز الفكر والبحث في البلدان العربية بالآتي[23]:

1 ـ مشكلة التمويل.

2 ـ الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل.

3 ـ انعدام العمل المؤسسي المستقل والمناخ الديمقراطي، وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل مراكز الأبحاث.

4 ـ نقص الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن مراكز الأبحاث بخلاف مثيلاتها في الدول المتطوّرة.

5 ـ ضعف المعلومات وعدم توافر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة.

6 ـ وجود فجوة بين مراكز الأبحاث والبيئة المحيطة بها، وهو ما أدى إلى غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين مراكز الأبحاث وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات الموجودة داخل المجتمع.

خاتمة

ختامًا يمكن القول إن مراكز الفكر والبحوث تحظى بأهمية بالغة في الديمقراطيات الحديثة داخل الأنظمة الغربية، إذ إن هذه الأنظمة تتفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية؛ كما أن هذه المراكز هي عامل قوة ودافع للدول كونها تعمل على التخطيط الاستراتيجي البناء للدور الذي ستقوم به في صنع سياساتها العامة؛ في مقابل ذلك لا تزال الدول النامية بعيدة كل البعد من توظيف هذه المراكز في صنع قراراتها؛ وهذا ما يجعلها تتخبط في مشكلاتها الداخلية والخارجية، أضف إلى ذلك استيرادها الحلول الغربية لمعالجة مشكلات الداخل؛ وهذا لا يؤدي إلى نتائج؛ كون المجتمعات العربية بخاصة لها خصوصياتها التاريخية، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تختلف كليًّا عن مجتمعات الغرب □

(23) خليف وعبد اللطيف، «دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي،» ص 155.

تغريد القدسي الغبرا

عندما يكون امتلاك العقل عبئًا

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021). 230 ص.

فادية حطيط(*)

أستاذة في الجامعة اللبنانية.

نساء في مهب الانتماءات المتعددة

ـ 1 ـ

هذه سيرةُ امرأة تتقاطع عندها الكثير من المسارات. تغريد القدسي غبرا، أستاذةٌ جامعيةٌ وأمٌ وزوجةٌ و«مناضلة» و«مفكرة». الصفتان الأخيرتان بين مزدوجين قصدًا. فالنضال والفكر، بدَيا حتى اليوم ساحتين حكرًا على الرجال. لا وقت للنساء للنضال وللفكر، في خضم الانهماك بأمور الحياة «الصغيرة». تدبير شؤون الأهل والأسرة والبيت والأبناء. ولكن حين تتحول هاتان الصفتان كضرورة لوصف الاستحقاق الوجودي، فإن النساء يشعرن بالغبن. أيكنّ ضيّعن الحياة بما لا اعتبار اجتماعيًا له بينما طموحهن كان الحضور على الساحة العامة؟

تفرد المؤلفة في كتابها المعنوَن **عندما يكون امتلاك العقل عبئًا** هذا الغبن على 230 صفحة. تفلّيه وتنقيه، كأنها تنقّي حبات العدس على صينية. هذه حبة زؤان وهذه حصاة وهذه تالفة وهذه صالحة. هذا الغبن يطبع الكتاب كله، وأنت حين تقرأ لا السطور فحسب وإنما ما خلفها، يأتيك صوت يقول: «هذا بعضي. هذا لست أنا بالكامل، حتى ولو فرشت حياتي كلها أمامكم. فالاضطرار حكم ما قلته وما فعلته أكثر مما وسعني القول».

والنساء يعرفن أن عرض الغبن في تجربة شخصية سوف يصيب بسهامه الكثير من المقرّبين. لذا ينتبهن أن يكن عطوفات متفهمات. ولكن لا يمنع أن فعل الكتابة الشخصية هو فعل جريء مهما تم التحسب والانتباه. سيأتي أحدهم ويقول «هذا ما ترينه، وليس ما كان». سيحاسبك الزوج والأبناء ومؤسسة العمل، ولكل من هؤلاء سطوة تلقي بظلها على الكتابة. ومع ذلك فالكاتبة لم تَهَبْ عرضَ التجربة والتلميحَ حينًا والتصريحَ أحيانًا

(*) البريد الإلكتروني: fadiahoteit@yahoo.com

بـأن ثمة بين المـعـارف والأقـربـاء مَـن وضـع العوائق في طريقها.

ـ 2 ـ

تهدي تغريد القدسي كتابها إلى الرجال. فـهؤلاء حاملو لـواء العـقل، وهـي فـي عنوانها تتقصّد أن تقول إنها تلعب في ملعبهم. ولكن الـثـقـافـة الـذكـوريـة تـجـعـل الأمـر عـبـئًـا عليها ويحيله إلى «معاناة مكبوتة» على حد تعبيرها. أول عناوين هذه المعاناة هو التضحيات التي تقدمها المرأة من دون ملاحظة الآخرين. هذه التضحيات حقيقية وملموسة وتذهب نتائجها لمصلحة أناس محددين. المُمِضّ في الأمر أنهم لا يعترفون بها، فكأنهم بذلك يسرقون الجهد وينسبونه إلـى أنفسـهـم. وهـذا مـعـروف لدى النساء، اللواتي وصل الكثير من الرجال على أكتافهن وبفضل جهودهن. إنه شعور بالضيم يتضاعف داخل النفس ويحرق طاقتها.

هـذه سـيـرة امــرأة عـربـيـة مـن هـويـتـين فلسطينية وكويتية تحمل على كاهلها ثقل العائلة، الزوج والأبناء وتربيتهم والحفاظ على أمنهم في زمن الاضطرابات السياسية التي لا تنتهي. ناهيك بكل ذلك إنها منذ تتذكر وهي «امرأة عاملة ومثقلة بعبء المهنة وضغوطها ومتطلباتها». تبدأ السيرة بالاعتراف بفضل نسَبٍ أمومي يعود إلى جدتيها لأبيها وهي فلسطينية من أم من الحجاز، وجدتها لأمها وهي فلسطينية من أم بيروتية. وتنطلق من كونها البنت البكر لعائلتين عملتا في التجارة في شيء من الوسع ما لبث أن ضاق بسبب نكبة 1948 ورماهما في الشتات، عائلة الأب رحلت إلى الكويت في أوائل الستينيات وذهبت عائلة الأم إلى الأردن. وتعتني الكاتبة بتبيان أثر الشخصيات الأنثوية في حياتها، من جدّتيها إلى العمّتين؛ الطمأنينة التي أسبغنها عليها، والتعليم المباشر الذي أخذته منهن؛ الاعتناء بالطبخ وبالتدبير والاعتناء بالأسرة والالتزام بمهنة التعليم. فتضع الكاتبة مرتكزات بناء شخصيتها في تعلُّم مهارات الحياة العملية التي منها تنبثق الأفكار والاتجاهات الفكرية وليس العكس. من هذه الأفكار التي تنثرها الكاتبة على مدار الصفحات، تتبدى فكرة الانتماء بأنها العامل الجوهري في النماء على حدّ قولها. كذلك تلك الأفكار التي حملتها من بيئتها حول أهمية العلم وضرورته والاستثمار بالدماغ البشري الذي هو شعار كل فلسطيني، والالتزام بالقضية الفلسطينية الذي هو سبب للتحرر، وذاكرة الفلسطيني التي يحملها لأولاده فتضحي حقيقة مُرة مستمرة.

ـ 3 ـ

في خضم هذا الانتماء العميق، لن يفاجأ القارئ بمن سيكون شريك الحياة المقبل. إنه شفيق الغبرا الذي يمثل بالنسبة إلى الكاتبة عددًا من المبادئ الأساسية في مسارها. فهو، مثلها، مناضل فلسطيني ويحمل الجنسية الكويتية إضافة إلى كونه بنّاء لذاته، ما سيؤهله لاحقًا ليكون اسماً عربيًا لامعًا في حين وقفت الصعوبات أمامها. وتخبرنا الكاتبة عن التجربة العسيرة التي مثّلها هذا الارتباط. فهي ستخوض معه مشوارًا صعبًا ومحفوفًا بالخطر. هو المقاتل مع الفدائيين في جنوب لبنان، الذي يغيب أوقاتًا كثيرة من غير أن تستطيع الاتصال به. وهي ستضطر إلى الرضوخ لمترتبات ذلك الوضع. فتعيش حياةً لا تتطابق مع الحياة التي أعَدّت نفسها لها. من لحظة الزواج ومجيئها إلى بيروت وإقامتها في بيت وجدته جاهزًا لها من دون أن تتدخل في

تأثيثه، تحمل جدرانه صور شهداء كانوا رفاقًا أعزاء للزوج. ومن ثم دخولها في علاقات مع أمهات الشهداء وأُسَرهن. وبصورة الحاذق تجعلنا الكاتبة نشعر بأنها باتت أسيرة جدران القضية. صحيح أنها كانت قضيتها هي نفسها، غير أن خدمة هذه القضية بالنسبة إليها يمكن أن تتم بطرائق أخرى. وهي، على الرغم من إيمانها العميق بهذه القضية لم تستطع أن تكبت رغبتها في استكمال تعليمها وطموحها بالنجاح الفردي. لقد خلق الأمر عندها توجسًا لم تتوقعه، فقرارها يجب أن يبقى لها وهي لن ترضى بغير ذلك (ص 72). وسوف تجد منفذًا من خلال عملها في مؤسسة أبحاث في الترجمة، ثم التسجيل في الجامعة اللبنانية لإكمال شهادة ليسانس اللغة الأجنبية وفي كلية بيروت الجامعية لإكمال شهادة في علم المكتبات. كل ذلك لم يمنع الكاتبة من الشعور بنقص قيمتها الفعلية في بيروت. فالجميع هنا لخدمة القضية فقط ولا شيء غير ذلك، وهذا ما أدى من ثم إلى إحساسها بالضجر من دورها التابع لظرف زوجها ومحيطه النضالي. هي تقول «كنت أفكر للحياة وشفيق يفكر للموت والشهادة». ولن تبقى الحال على ما هي عليه، إذ ستكون ولادة طفلتهما الأولى العامل الحاسم في إقناع زوجها بإمكان خدمة القضية بصيغة مختلفة. فالقضية بحاجة إلى محام وصحافي ومؤرخ كما المحارب على حد قولها. كان القرار بالعودة إلى الكويت ومن ثم الحصول على بعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث سوف يكمل الزوجان تعليمهما. وتفرد الكاتبة صفحات للعناء الذي كابدته من أجل الدراسة، وتأمين أمور الأبنة الصغيرة وتحضير الوجبات والقيادة لمسافات طويلة لحضور المحاضرات. كانت الهزيمة تطل برأسها بين الفينة والأخرى ولكنها لم تسمح لها بالنيل منها؛ «أنا تغريد ويجب أن أتفوق وأنجز، كما تربيت». ولسوف تنجز أطروحة الدكتوراه على الرغم من «العبء النفسي الذي لاحقني... فالإحساس بالذنب نتيجة ترك عائلتي كان يثقل كاهلي كيفما تحركت» (ص 138). وسوف تعود إلى الكويت في نهاية عام 1988 لتلتحق بجامعتها وتبدأ رحلة إنشاء أول برنامج ماجستير لتدريس علوم المكتبات والمعلومات فيها. ولكن كأن الصعاب كانت قدرها، فلن يتأخر الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990 لكي يضع الكاتبة وأسرتها أمام محنة جديدة. فكان الانتقال بين العلاقات الفلسطينية والكويتية، الذي لم يكن أمرًا سهلًا، «فالجانب الفلسطيني لا يؤمن ولا يثق بنوايا الأمريكيين... أما الجانب الكويتي، والذي فقد الكويت للتو، فمستعدٌ للتحالف ولو مع الشياطين لتحرير الكويت» (ص 150). وهنا سوف تروي الكاتبة تفاصيل صعوبة الحواجز التي تفتش عن الكويتيين وعن هربها مع ابنتيها إلى العراق ومن هناك إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ 4 ـ

ما الدروس والعبر التي خرجت بها تغريد المرأة المستقلة التي أرادت لنفسها دربًا فرديًا لا يرتسم فقط على مقاس جماعات الانتماء والهوية والعائلة والزواج والأمومة؟ يفاجئنا اعترافها الذي يجافي منطق عنوان الكتاب ومحوره العقل، فتقول «كان التفكير السحري محفزًا دائمًا لعلاقاتنا وتصرفاتنا الشخصية والاجتماعية. هذا التفكير الذي، وفي كل مرحلة من حياتنا، جعلني أعتقد أن بإمكاني تحقيق الكثير والمستحيل. هو الوجه الآخر للمثالية التي تجعل الشخص يطير على

بساط سحري، معتقدًا أن ما من أحد قبلًا جرّب الطريقة، أو المنهج أو الأسلوب الذي نسلكه، ولذا سيكون الكسب فقط من نصيبنا» (ص 216)؛ لتخلص: «عندما أنظر إلى تجربتي عبر السنين... تهولني من جهة هذه الجرأة، ولكن هل هي جرأة أم تهوُّر؟ كانت جرأة في وقتها أما الآن فأنا أعتبرها سوء تقدير. إنها مثالية، قد لا تكون تهورًا وتسرعًا. عبر السنين يكتسب الإنسان واقعية ويصبح أقرب للأرض وللموضوعية، وتصبح القرارات لا خيالية ولا سحرية. تجثو القرارات على الأرض» (ص 216).

أين العقل في كل ذلك؟ ولو وضعنا الحدس بدلًا منه، على ما تميل النساء لفعله عادة، مثلهن مثل الكاتبة نفسها التي تعترف بأن «المرأة عندها نظام إنذار ذاتي وطبيعي يرى الخطر ويحدس به قبل وقوعه وبسرعة قبل الرجل» (ص 31)؛ فهل كان اتجاه الكتاب مغايرًا لما ذهب إليه؟ حياة اكتنفها الخطر وجرت في مهبّ الانتماءات السياسية العربية التي دفعت بصاحبتها في هذا الطريق وذاك، فكان العقل الذي ينغل بما أخذته من تربيتها الأولى محركًا لها للفعل، وكان حدسها دليلًا للسير. والكاتبة في مسارها كانت وفية لذاتها الأنثوية. إن الجملة المفتاح في الكتاب «الرجل دائم التغير والمرأة على العهد تبقى» (ص 67) يمكن أن نفهمها جيدًا إذا كانت كلمة الرجل تعني القضية والمشاعر والمصلحة وكلمة المرأة تعني الجدة الأم الابنة.

ـ 5 ـ

أفكر في أن لو مسؤولة التوثيق في إحدى المكتبات أرادت أن تضع كلمات مفاتيح لهذا الكتاب لوجب عليها أن تكتب: سيرة ذاتية، طفولة، إرث فلسطيني، تعدد الهويات، الصراعات العربية، أمومة، طموح مهني، تدبير منزلي، اضطرابات نفس ـ جسدية، تربية أطفال... أما أنا القارئة فبقي معي من كل ذلك أمومة طافحة غنية ممتلئة بذاتها ساعية لتحسين الحياة وتعلّم الوقوف عند هبوب الرياح □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

خافيير بلاس وجاك فاركي. **العالم للبيع: المال والسلطة وتجّار يقايضون موارد الأرض**. ترجمة مالك سلمان. بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، 2023. 408 ص.

يسعى هذا الكتاب، كما يأتي في تعريفه، إلى الكشف عن أعمال التجار الملياردیرات الذين يشترون موارد الأرض ويخزّنونها ويبيعونها، مؤكدًا، أن تجار السلع ـ بمختلف أنواعها من غذاء ودواء ونفط ومعادن ومنتجات إلكترونية وغيرها ـ تمكنوا من خلال تجارة السلع التي تحكم العالم الحديث من الاستئثار بقدر كبير من النفوذ والسلطة، وذلك من خلال أنشطتهم التجارية في الكواليس وأساليبهم المريبة وغير الأخلاقية في كثير من الأحيان. وهؤلاء التجار ليسوا تجار سلع عاديين، بل هم لاعبون أساسيون في الاقتصاد العالمي المعاصر وفاعلون سياسيون أقواء، وذلك نظرًا إلى تحكمهم في موارد العالم الاستراتيجية، والثروات الهائلة التي تستحوذها تجارة السلع، التي تشكل ـ كما يراها مؤلفا الكتاب ـ عالمًا من التجار والمغامرين المتهورين، والحكام المستبدين، والمصرفيين وبناة إمبراطوريات الأعمال الذين ربما يحملون مستقبل الجغرافيا السياسية العالمية بين أيديهم.

ويرى المؤلفان أن المراحل النهائية من الحرب العالمية الثانية فتحت الباب أمام طفرة غير مسبوقة من المواد الخام، حيث شكلت تلك المراحل حقبة سلام ترافقت مع الحاجة الماسة إلى إعادة إعمار المدن والمناطق التي دمرتها الحرب. وهذه الطفرة من المواد الخام ساعدت شركات كثيرة تعمل في مجال تجارة السلع ـ مثل: غلينكور، وكارغيل، وفيتول وترافيجورا ـ على امتلاك ثروات طائلة ونفوذ سياسي. ومن أقطاب هذه التجارة، الألماني ثيودور وايزر، والأمريكي جون إتش ماكميلان، ولودويغ جيسلسون. وكان أولئك الرجال الثلاثة أوائل من استحدث نماذج للأعمال التجارية، وعمل على تنمية الثقافة المؤسسية للشركات التي كانت بمنزلة موجِّه لتجار السلع طوال أكثر من ثمانين عامًا. ومن بين الشخصيات التي تناولها الكتاب أيضًا ـ بوصفها نموذجًا لتجار السلع ـ مارسيل دايفيد ريتش الرجل اليهودي الذي فر من النازيين إلى أمريكا حيث بدأ عمله موظفًا في شركة فيليب برادرز لمنتجات النفط والغاز

الطبيعي، ليستفاد من خبرته في هذا المجال ويعمل بنفسه في تجارة النفط، وذلك قبل أن يستفيد من مشروع خط أنابيب إيلات ـ عسقلان الذي أقيم لنقل النفط الإيراني في عهد الشاه إلى إسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، ومن ثم بيعه إلى أوروبا.

ـ 2 ـ

حسن لطيف كاظم الزبيدي. **الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي**. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2022. 717 ص.

تتناول هذه الدراسة مفهوم الدولة بوصفها بنيانًا أقامه التفكير الإنساني لغرض تنظيم المجتمع على أسس عقلانية وقانونية، بحيث تنبثق هذه الدولة من المجتمع وتتخذ لها مكانة عالية لكي تقوم بدورها التنظيمي له، بعد أن يصبح لها كيان متميِّز يخولها تعزيز مركزها من خلال ممارستها السلطة. وتطرح الدراسة تساؤلًا حول مستقبل الدولة في الوطن العربي في عالم يعج بالأحداث وتتزاحم فيه التحولات، وتفترض أن الدولة الوطنية/القطرية تتجه نحو مزيد من التجزئة والعجز ما دامت غير قادرة على ممارسة وظائفها ولم تحقق الإصلاح الشامل أو تقم بدورها في تحقيق التنمية. من هنا تركز الدراسة على دور الدولة وواقعها وتسعى إلى استشراف مستقبلها، في ضوء تطور العلاقة بين الدولة والتنمية في الوطن العربي.

يرى المؤلف أن الواقع العربي يعتريه التردي الاقتصادي والاستبداد والانقسام الحاد والتجزئة السياسية، الأمر الذي يقود إلى مزيد من الضعف والتخلف عن مواكبة ما يجري في العالم. لذا لا بد من أن تفكر البلدان العربية في بلورة استراتيجية للتنمية وخطة عمل للمستقبل تهدف إلى تعبئة الموارد والإمكانيات وتوجيه السياسات واستخدام المتاح منها في هذه المرحلة لمواجهة التحديات المستقبلية. وهذا ما يفرض عليها توثيق العلاقة بين المجتمع والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي.

تضم الدراسة بابين رئيسين، يركز **الأول** على واقع الدولة في الوطن العربي ودورها، بينما يتناول **الثاني** آفاق مستقبلها.

تتناول فصول الباب **الأول** الثلاثة، مفهوم الدولة ودورها التنموي ومعالم الأزمة التي تعيشها والتحديات التي تواجهها. وفي هذا الباب يعرض المؤلف للإشكاليات التي عانتها الدولة في مفهومها نتيجة ولادتها المشوَّهة خلال حقبة الاستعمار، وهو ما جعلها غير قادرة على أداء دورها بكفاءة. فهي دولة غير مستقرة، وغير ديمقراطية تميل إلى التبعية، إلى الوظيفية ورعوية، ولذا لا يتوقع أن تحقق التنمية قياسًا على الدور الذي أدته في الماضي.

أما فصول الباب **الثاني** الثلاثة فتتناول استشراف مستقبل الدولة والتنمية في الوطن العربي. ويعرض هذا الباب للمشكلات التي نجمت عن التغيير العالمي وما أدى إليه هذا التغيير من تقليص للدور الاقتصادي للدولة في أنحاء العالم. ويتناول في هذا السياق المتغيرات على المستوى العالمي والعوامل المؤثرة في أداء دور الدولة في المنطقة العربية، ومن بينها: النمو السكاني، والموارد الطبيعية من مياه ونفط، وثقافة العولمة، والمعلومات والإعلام، ناهيك بمحاولات

الإصلاح على المستوى الدولي التي قدمت نماذج لتطوير دور الدولة الإنمائي مستقبلًا.

ويخلص المؤلف إلى أن الدولة الوطنية في المنطقة العربية قد تشهد مزيدًا من التدهور إن لم تضع برامج إصلاحية، على أساس مفهوم الحوكمة القائم على علاقة مركبة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ـ 3 ـ

حميد نعيم خضير الغزي. **جيوستراتيجية الأزمة السورية: الفرص والتحديات للفواعل الدولية**. عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022. 212 ص.

دخلت منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما المنطقة العربية، في حالة من عدم التوازن مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وهو ما دفع دول المنطقة على اختلاف مصالحها إلى التحرك لترتيب أوضاعها في ظل التحولات والمتغيرات التي استجدت، والمشاريع المتضاربة التي بدأت تلوح في الأفق مع تصاعد «أحداث الربيع العربي». وقد أدى ذلك ـ كما يرى مؤلف هذا الكتاب ـ إلى حالة من الصراع انعكست على مجمل أوضاع المنطقة، وسط تحركات للقوى الدولية والإقليمية التي توقعت أن تؤدي الانتفاضات العربية إلى تغييرات جيوستراتيجية قد تعيد ترتيب أوضاع المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات تهدف إلى حماية مصالحها وتعزيز نفوذها في المنطقة وكشف النزاع في سورية عن عودة ملامح طابع الصراع الجيوستراتيجي للعلاقات الدولية، التي اختفت بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانفراط عقد الكتلة الشرقية، وذلك مع تشكل معسكرين يشمل **الأول** كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وأغلب دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأوروبية، ويدعم مجموعات المعارضة السورية المسلحة، ويضم **الثاني** روسيا وإيران والقوى غير النظامية الحليفة لها في لبنان والعراق، إضافة إلى الجيش السوري. ويحظى هذا المعسكر بدعم سياسي صيني.

ويرى المؤلف أن الأزمة السورية تمثل تطورًا مفصليًا مهمًا يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، إذ تؤشر التطورات بعد التدخل العسكري الروسي في سورية واستخدام روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشاريع الغرب المتعلقة بسورية؛ إلا أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على التفرد في إدارة شؤون المنطقة والتحكم في ترتيباتها، الأمر الذي ينطوي على توجهات سياسية لدى القيادتين الروسية والصينية لتعزيز وجودهما في المنطقة وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، مقابل توجُّه أمريكي للمحافظة على دور الولايات المتحدة في قيادة نظام دولي أحادي القطب آخذ بالتلاشي مع إعادة إحياء الحرب الباردة.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Sankalp Gurjar

The Superpowers' Playground: Djibouti and Geopolitics of the Indo-Pacific in the 21st Century

London: Routledge, 2022. 218 p.

يتناول هذا الكتاب الجغرافيا السياسية المتطورة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ليظهر كيف تتلاءم جيبوتي مع

الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى الأربع ـ الولايات المتحدة والصين واليابان وفرنسا. وإذ يركز على جيبوتي كدولة رئيسية في الجغرافيا السياسية لمنطقة المحيطين، يستكشف الروابط بينها والمحيطين، ومن خلالها يتناول الاتجاهات الأوسع في سياسات القوى العظمى المعاصرة في منطقة المحيطين، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وتمثل جيبوتي في واقع الأمر نقطة دعم استراتيجية مهمة لفرنسا التي تنوي الاحتفاظ بأكبر قاعدة عسكرية لها في ذلك البلد، وذلك نظرًا إلى قربها من مضيق باب المندب الاستراتيجي، والاتفاقات الموقعة بين البلدين عامي 1977 و2011. لكن المنافسة بين فرنسا والقوى الكبرى اشتدت خلال العقدين الماضيين، إذ أقامت الولايات المتحدة عام 2002 أكبر قاعدة لها دائمة في أفريقيا تضم نحو أربعة آلاف جندي لشن عمليات عسكرية ضد حركة الشباب الصومالية وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية. كما تمركز اليابانيون في جيبوتي للمساعدة على مكافحة القرصنة في المنطقة. وبالنسبة إلى الصين التي بدأت التمركز في جيبوتي منذ عام 2017، ولديها حاليًا ميناء وقاعدة عسكرية تسهمان في تأمين مصالحها الاقتصادية الهائلة في المنطقة. ومع المشروع الصيني (الحزام والطريق)، أصبحت القوى الكبرى تتنافس اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل السيطرة على البحر الأحمر.

يقدم الكتاب قراءة أساسية للباحثين والمهتمين في العمل السياسي والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية والأفريقية ودراسات السلام والصراع.

ـ 2 ـ

Martin Wolf

The Crisis of Democratic Capitalism

London: Penguin Press, 2023. 496 p.

يناقش هذا الكتاب أزمة الرأسمالية الديمقراطية، مستكشفًا العوامل التي تهدد الديمقراطية الليبرالية وما يجب القيام به لإحياء الرأسمالية الديمقراطية.

يرى مؤلف الكتاب أن الديمقراطية والرأسمالية هما «أنظمة التشغيل» السياسية والاقتصادية للديمقراطيات ذات الدخل المرتفع اليوم. لكن استقرار العلاقة بينهما ليس ثابتًا أو مؤكدًا، ذلك أن استقرار العلاقة بينهما يتطلب فصل السلطة عن الثروة. ويوضح أن أزمة الرأسمالية الديمقراطية، تكمن في صعوبة بناء نظام معقد يزاوج «الأضداد التكميلية» أو يعكس مبدأ «انجذاب الأضداد». بتعبير آخر، يرى الكاتب أننا نعيش في عصر زعزعت فيه الإخفاقات الاقتصادية الإيمان بالرأسمالية العالمية. كما أن الإخفاقات السياسية قوَّضت الثقة في الديمقراطية الليبرالية. وتعرَّضت الروابط التي يجب أن تربط الأسواق المفتوحة بانتخابات حرة ونزيهة للتوتر والرفض، حتى في أهم المعاقل الديمقراطية. وتمر الرأسمالية الديمقراطية، التي يعتمد نجاحها على الفصل الحازم بين السلطة والثروة، في أزمة في جميع أنحاء العالم، حتى بات البعض يجادل الآن بأن الرأسمالية أفضل من دون ديمقراطية، في حين يرى آخرون أن الديمقراطية أفضل من دون الرأسمالية.

مع ذلك، يصر الكاتب على أن الطلاق بين الرأسمالية والديمقراطية سيكون كارثة على الرغم من كل إخفاقات الزواج بينهما

المتمثلة بتباطؤ النمو، وزيادة عدم المساواة، وخيبة الأمل الشعبية على نطاق واسع. ويعتقد بأن الرأسمالية الديمقراطية، على الرغم من هشاشتها بطبيعتها، تظل مفضَّلة على نظم أخرى لا تصب في مصلحة الإنسان. ويرى أن الرأسمالية والديمقراطية نقيضان متكاملان: إنهما يحتاجان بعضهما إلى بعض. لكن نجاح تكاملهما لا بد أن يترافق مع تعزيز المواطنة والإيمان المشترك بالمصلحة العامة.

ـ 3 ـ

Walter Benn Michaels and Adolph Reed (Jr.).

No Politics But Class Politics

Edited and with a foreword by Anton Jäger and Daniel Zamora. London: Eris Publishing, 2023. 392 p.

أصبح شجب العنصرية والاحتفاء بالتنوع من الدعائم الأساسية للسياسة التقدمية؛ فبالنسبة إلى الكثيرين في اليسار، تتكون العدالة الاجتماعية من التوزيع العادل للثروة والسلطة والاحترام بين المجموعات العرقية. ولكن يبدو أن التركيز على التباينات العرقية من دون الأخذ في الحسبان أن التأثير المنتشر للطبقة يهدف إلى تشتيت الانتباه عن هذا التأثير، لا بل يضفي شرعية على عدم المساواة الاقتصادية. من هنا يأتي هذا الكتاب ليسلط الضوء على مدى سلبيات سياسة التركيز على التباينات العرقية في ظل الرأسمالية من دون التنبه إلى أهمية السياسة الطبقية التي يحتاج المجتمع إليها لمقاربة موضوع العدالة الاجتماعية والمساواة.

يقر مؤلفا الكتاب بأن التركيز على معالجة العنصرية يتطلب سياسة حكيمة للتعامل مع التباينات العرقية، إلا أن الليبراليين المناهضين للعنصرية سيصابون بالإحباط إذا ما استمروا في اختزال مقاربة موضوع المساواة من خلال التركيز على معالجة التباينات العرقية من دون معالجة الفوارق الاقتصادية. وبذلك يدفع هذا الكتاب إلى الاقتراب أكثر من الحركة المتشددة المناهضة للرأسمالية، وإلى المزيد من الاهتمام بالتباينات الحقيقية بين الطبقة والثروة.

ـ 4 ـ

Andrew Cockburn

The Spoils of War: Power, Profit and the American War Machine

London: Verso Book, 2023. 304 p.

لماذا تذهب الولايات المتحدة إلى الحرب؟ سؤال محوري ينطلق منه مؤلف هذا الكتاب ليعرض للإنفاق العسكري الجامح والمصالح الاقتصادية الخاصة التي تمول آلة الحرب الأمريكية. ويوضح أن لدى الولايات المتحدة تقليد طويل في تبرير حروبها على أنها دفاع عن الديمقراطية وحماية الغرب من الإرهاب، لكن الواقع يفيد أن ممثلي شركات تصنيع الأسلحة في الكونغرس الأمريكي التي تنتج آلة الحرب ومعدات الدفاع والهجوم العسكري، والتي تسعى باستمرار إلى زيادة أرباحها، هي التي تشكل جماعات الضغط التي تؤثر في سياسات وقرارات الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتمويل آلة الحرب الأمريكية والدخول في حروب تحت شعارات ومبررات مختلفة، أبرزها الدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، ومواجهة «السياسات العدائية» للقوى الكبرى الصاعدة مثل الصين وروسيا اللتين تمثلان تحديًا لقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي الأحادي القطب المترنِّح. وعليه، لا غرابة أن تنتشر الولايات المتحدة في نحو 800 قاعدة وموقع عسكري في جميع أنحاء العالم تقريبًا.

ويشدد مؤلف الكتاب على أنه لا يمكن فهم آلة الحرب الأمريكية إلا من منظور

المصالح الخاصة لأولئك الذين يسيطرون عليها واهتمامهم بالمال وتحقيق الأرباح. وفي هذا السياق يرى المؤلف، على سبيل المثال، أن واشنطن عملت على توسيع الناتو لتلبية المتطلبات المالية العاجلة لعدد من شركات تصنيع الأسلحة. كما نشرت أسطولها البحري لسنوات في المحيط الهادئ بعد أن قام مقاول فاسد برشوة ضباط رفيعي المستوى بالمال وبائعات الهوى. ووافق كبار قادة مشاة البحرية على زيادة القوات في أفغانستان في عام 2017 لأسباب تتعلق بالميزانية.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الترابط القائم بين شركات السلاح الأمريكية (مثل لوكهيد مارتن، ورايثيون للتكنولوجيا، وبوينغ، ونورثروب غرومان، وجنرال دايناميكس) والحكومات الأمريكية هو في مصلحة الطرفين، فالشركات بالنسبة إلى الحكومات تمثل القناة الرئيسية للحصول على معدات الدفاع والذخائر اللازمة للدفاع وتحقيق النفوذ وتوسيع المصالح الخارجية. كما أن الحكومات بالنسبة إلى الشركات هي القناة الفعلية لتأمين استمرارية الإنتاج وتحقيق الأرباح. وهذا الترابط له تأثيره البالغ في صناعة القرار، وبالتالي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Simon Henderson,
"We'll Need Oil for Decades to Come-and OPEC Needs the High Price,"
Policy Analysis (Washington Institute for Near East Policy) (31 January 2023).

Also published in *The Hill.*

يتناول مدير «برنامج برنستاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة» في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى سايمون هندرسون في هذا التحليل السياسي، اجتماع «أوبك بلس» الذي يضم ممثلين عن كبرى الدول المصدرة للنفط في العالم في لقاء عن بُعد يعقد مطَّلع شباط/فبراير. ويرى أنه من المتوقّع أن لا يأتي هذا الاجتماع بأي تغيير في معدلات الإنتاج التي تعتمدها هذه الدول. وقد أعلن ذلك الكرملين عقب اتصال هاتفي أجراه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لمناقشة التعاون داخل (أوبك بلس) من أجل الحفاظ على استقرار أسعار النفط. وأيًا كانت دوافع بوتين، فمن غير المرجح أن تكون خيرية بقدر الحفاظ على استقرار الأسعار.

وقد بلغ سعر خام برنت المتداول على نطاق واسع نحو 80 دولارًا، مدعومًا أساسًا بخفض الإنتاج خلال العام الماضي بمقدار قياسي بلغ مليوني برميل يوميًا. وتعلن السعودية أن موقفها إزاء الإنتاج له أسبابه الاقتصادية. غير أن المشككين يولون أهمية أكبر للحجة القائلة بأن الأمير محمد بن سلمان يحتاج إلى أسعار مرتفعة لتمويل إنفاقه الطموح على البنى التحتية، ومن بينها المدن المستقبلية مثل **نيوم** التي تبلغ تكلفتها 500 مليار دولار.

أما من ناحية بوتين، فمن غير المرجح أن تقتصر دوافعه على الحفاظ على استقرار أسعار النفط، فالانتصار في الحرب في أوكرانيا، فضلًا عن معاقبة الغرب لمعارضته وإرساله كميات أكبر وأفضل من الأسلحة إلى أوكرانيا، هي بالتأكيد دوافع تتصدر جدول أعمال بوتين. ومع ارتفاع سعر البرميل إلى 85 دولارًا، باتت الدول الغربية الداعمة لأوكرانيا تخشى من أن الوقت يصب لمصلحة روسيا.

وإذ تشير التقارير إلى أن الاستثمار في إنتاج النفط والغاز الطبيعي سيكون مطلوبًا على مدى السنوات الثلاثين المقبلة، وأن إنتاج الوقود الأحفوري قد يتراجع في مقابل محاولات زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة خلال العقد المقبل، فإن المعادلة التي تتحكم في أسواق النفط منذ اندلاع الحرب الروسية ـ الأوكرانية تتأثر بحاجة الغرب إلى النفط لعقود مقبلة في مقابل حاجة «أوبك بلس» إلى تصدير النفط بأسعار مرتفعة. وبينما تستمر الأطراف الفاعلة في «أوبك بلس» في مناقشة أهدافها الإنتاجية المستقبلية، يزداد قلق القادة الغربيين من تضرر السياسة النفطية بسبب رغبة موسكو في تحقيق النصر في أوكرانيا ومعاقبة الدول المؤيدة لكييف.

ـ 2 ـ

Stephen Sestanovich,
"How Countries Have Kept Up Domestic Support for the War in Ukraine,"
Council on Foreign Relations (13 February 2023).

يرى الخبير في الشؤون الروسية في مجلس العلاقات الخارجية ستيفن سيستانوفيتش في هذه المقالة أن الحكومات التي تأثرت مباشرة بالحرب الروسية عبّرت عن قلقها في شأن استمرار الدعم المحلي لسياساتها. لكنها بعد عام واحد من الحرب، تمكنت من إدارة هذه المشكلة بنجاح مفاجئ.

ويوضح أنه عندما بدأت الحرب في شباط/فبراير 2022، أبدى القادة في كييف وموسكو على حد سواء شكوكًا حقيقية في شأن دعم الحرب على الجبهة الداخلية. فقد منع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استخدام كلمة «حرب»، واستبعد التعبئة الجماهيرية، واختار عدم وضع الاقتصاد في حالة حرب. وفي المقابل، وقبل اندلاع الحرب، دفعت مخاوف مماثلة ـ من الذعر المحلي والانقسام العرقي ـ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى التقليل من مخاطر الصراع تمامًا.

وفي أوروبا، تساءل كل من صانعي السياسة والمعلقين إذا كان الرد الصارم ضد روسيا سيكون مستدامًا، وأعربوا عن قلقهم من أن هيمنة موسكو كمورد للطاقة ستمكنها من ابتزاز عملائها الغربيين، وأن عددًا كبيرًا من أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ـ وكلاهما يحتاج إلى الإجماع لاتخاذ القرارات ـ كان مترددًا في تحدي روسيا.

وكان القلق في شأن الدعم المحلي أقل وضوحًا في الولايات المتحدة، لكن الحزبية والاستقطاب السياسي غذّيا الشك هناك. لقد ضغط بعض المشرّعين على بايدن في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي لمتابعة محادثات مفتوحة مع روسيا والعمل على وقف إطلاق النار. كما كان من المتوقع على نطاق واسع أن تتحدى الأغلبية الجمهورية الجديدة في مجلس النواب نهج إدارة بايدن «الشيك على بياض» لمساعدة كييف، لكن كل هذه المخاوف تبدو مبالغًا فيها الآن.

ففي روسيا، على الرغم من أن الحكومات الغربية وضعت نظام العقوبات الأكثر شمولًا الذي تم تجميعه على الإطلاق ضد قوة عظمى، فإن التأثير في الحياة اليومية بالنسبة إلى معظم الروس كان هامشيًا. لقد ظلت عائدات تصدير الطاقة مرتفعة، ووجد المستوردون طرقًا جديدة لجلب البضائع الأجنبية. وعندما استقر بوتين أخيرًا على برنامج التعبئة

الجزئية في الخريف الماضي، فر مئات الآلاف من الرجال في سن التجنيد من البلاد، لكن تم تجنيد عدد مماثل، وزادت مستويات القوات، وكان الاحتجاج المنظم طفيفًا (حتى بين الأقليات العرقية). وفي حين أن العمق الحقيقي للدعم الوطني للحرب لا يزال غير معروف، يبدو أن دعاية الدولة قد خلقت قاعدة صلبة من المشاعر القومية.

وفي أوكرانيا، تغيَّرت الحياة اليومية بشدة بسبب الحرب، ومع ذلك يبدو أن المصاعب الشديدة قد وحدت أوكرانيا ولم تقسمها، وتم إسكات الاختلافات العرقية والإقليمية. كما أن الإجراءات التي كانت مثيرة للجدل قبل الحرب ـ مثل ضوابط وسائل الإعلام أو الضغوط على الكنيسة الأرثوذكسية ذات التوجهات الروسية ـ لم ينتج منها سوى القليل من التراجع. وتشير حملة مكافحة الفساد التي بدأتها الحكومة مؤخرًا إلى الثقة في أن الإجراءات الحكومية الجديدة لن تعرقل المجهود الحربي.

وفي الاتحاد الأوروبي، حظيت الحكومات الأوروبية بقبول عام بسياساتها المكلفة رغم ارتفاع فواتير الخدمات العامة وأسعار الوقود. لكن الأمر لم يصل إلى تفكيك الائتلافات الحاكمة على نطاق واسع، كما كان متوقعًا.

وفي الولايات المتحدة، تم استيعاب الدعم الأمريكي لأوكرانيا مع تباطؤ التضخم وانخفاض أسعار الوقود بحلول نهاية عام 2022. وتظهر استطلاعات الرأي أن أغلبية صغيرة تفضل دعم كييف عما كانت عليه قبل عام، ولم يكن هناك تحدٍّ منظمٌ من الكونغرس للسياسة الحالية.

مع ذلك لا بد من التنبَّه إلى أن تمكن الحكومات المعنية بالحرب من حشد الدعم لسياساتها في السنة الأولى من الحرب لا يعني أنها تستطيع الاستمرار في ذلك، إذا ما حصل تغيير كبير على أرض المعركة. وعلى الرغم من أن جميع أطراف النزاع يبدون واثقين من قدرتهم على الحفاظ على الدعم المحلي بعد عام من الحرب، لكن لا أحد منهم يعرف ماذا سيحدث إذا تصاعدت هزائم أي طرف، أو إذا استمر الجمود، أو إذا تفاقمت الأعباء الاقتصادية. وفي الوقت الحالي، النجاح على الجبهة الداخلية يعني أن الحرب ستستمر ـ بل ويمكن أن تتصاعد □

Keywords: Media Treatment, French Media, World Cup, Sports Event.

☐ *The Rational Tendency of Ibn Rushd* ..... Radwan Al-Saadi 100

This article examines the rational tendency of Ibn Rushd through inspecting some issues that seized the focus and attention of philosophers and scholars of theology in the Middle Ages, such as the theology field and the naturalities field. In the field of theology, the article deals with the antiquity of the world, a topic of much dispute, as Al-Ghazali declared that philosophers are infidels, pushing Ibn Rushd to respond back. Then came the issue of the miracle, which Ibn Rushd took a rather different approach from other previous theologians and philosophers. In the field of natural sciences, the article dealt with causation, a topic which al-Ghazali was considered to be a pioneer, while Ibn Rushd responded by defending causation and the necessary interdependence between phenomena.

Keywords: Philosophy, Rationality, Theology, Naturalism, Causation, Antiquity of the World, The Enemy.

■ Flags

☐ *Khairuddin Al-Tunisi: His last years in Istanbul* ..... Hussein Jabbar Ibrahim 116

■ Articles and opinions

☐ *The National Identity of the State of Kuwait: Crisis and Solution* ..... Hussein Ali Sabbagh 127

☐ *A Critical Reading of the Fragile State Concept* .... Ahmed Almorabti 137

☐ *The role of think tanks and research in making public policy* ..... Qadah Bin Abdullah Aisha and Ayad Muhammad Samir 150

■ Books and readings

☐ *Women prone to multiple affiliations* ..... Fadia Hoteit 160

■ **Books Summeries** 164

Arabic Books: The World for Sale: Money, Power, and the Traders who Barter Earth's Resources; The State and Development in the Arab World: An Attempt to Anticipate Global Change in the Light of the Future Analysis Methodology; The Geostrategy of the Syrian Crisis: Opportunities and Challenges for International Actors.

Foreign Books: The Superpowers' Playground: Djibouti and Geopolitics of the Indo-Pacific in the 21st Century; The Crisis of Democratic Capitalism; No Politics But Class Politics; The Spoils of War: Power, Profit and the American War Machine

Research Papers: «We'll Need Oil for Decades to Come-and OPEC Needs the High Price»; «How Countries Have Kept Up Domestic Support for the War in Ukraine».

points out that governments are not the solution to our problem, in fact they are part of the problem. Arguing that action must be taken especially since global environmental risks, by their nature, challenge communities and transcend national borders.

Keywords: Capitalism, Environment, The Human Common, Equality, State Role.

☐ *Japan's Foreign Policy in light of the Dominant Theories of Foreign Policies*.....Alhouas Kaabush 66

Foreign policy is determined as the main pillar of the international relations theory, as a phenomenon that reflects the dynamic nature of units interaction in the international system, this dynamic can be seen in the Japanese external behavior, where it took an important space in the studies and researches of the major schools in this field, according to the analytical specificity provided by the Japanese external behavior, this behavior is based on a pragmatic vision for the role that Japan should play in the international system, but in parallel with the limitations of the mechanisms that it uses; The dimensions of the national interest and the role, the dimensions of pragmatism and internal perception for the behavior that tokyo must adopt to respond to the external stimuli, constitute pivotal variables for understanding the peculiarity of Japan's foreign policy.

Keywords: Japan, Foreign Policy, Realism, Liberalism,

☐ *French media and the 2022 World Cup: an Analytical Reading of a sample of French newspapers*..... Muhammad al-Fatih Hamdi, Faisal Ezdarn and Hisham Akubash 84

This study explores the frameworks behind the French media's coverage of the 2022 World Cup in Qatar, by identifying the topics that newspapers focused on, the nature of these topics, and identifying the motives and backgrounds that produced these media discourses towards the State of Qatar and its preparations for the FIFA World Cup; for this purpose, we relied on a qualitative content analysis approach of the French newspapers under study. One of the most important conclusions of the study: There is a propaganda campaign in order to make a negative image of the State of Qatar and the global football event that it will host. Among the backgrounds of this campaign is the central tendency of the European elites who refined their view about the other udopting an arrogante attitude.

marginalized society in Algeria heard? This study argues that for these marginalized segments, the popular movements were a means to be reintegrated within the crucible of society. Especially so after an Ultra song had become a major icon of the movements, which had a major impact in halting illegal immigration. Yet this matter did not last long and withered with the decline of the popular movements.
Keywords: Popular Movement, Football Fans, Ultras, Marginalized Society, Movement Songs, Immigration, Integration.

☐ *Land confiscation during the British Mandate and Israeli settler colonialism in Palestine* ..... Ruba Oubada Masodat 42

Land has always been of great importance in the Palestinian cause, especially since the Zionist occupation adopted land confiscation policies to bring about demographic change. The British Mandate era over Palestine is considered one of the most dangerous historical stages for the Palestinian territories, as Britain pledged to create a national home for the Jews in Palestine. Accordingly, Britain enacted and manipulated laws to serve Zionist goals in Palestine. This era's importance is highlighted by the emergence of laws and legislations to organize lands in Palestine, which gave the High Commissioner the right to dispose of Palestinian lands, which later gave way to Israeli settler colonialism, a policy that remains the same till this day.
Keywords: The Palestinian Cause, The British Mandate, Settler Colonialism, The Zionist Project, Land Confiscation Laws.

☐ *Decomposing Capitalism: A Research in the Undermining of the Common Human Environmental* ..... Chougrani Elhoucine & Belimir Abderrazak 59

The study examines the social and cultural contexts of capitalism and its multiple effects on the common human environmental. Ever since the first industrial revolution, Capitalism has been in direct clash with nature and the workers, considering them as just THINGS. Thus, causing a great deal of misery to humans and nature as it adopted the following principle: «let it pass, let it pollute». Accordingly, the world was transformed into a global universal town under the standard of economic interdependence and capital accumulation to serve societies. The study argues how the capitalist system is an expansionist structure par excellence, as it denies equality and the sincere distribution of opportunities and wealth. The study also

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

Editor-in-Chief
Luna Abuswaireh

Editor
Fares Abi Saab

Vol. 45 **No. 529** **March 2023**

Abstracts

■ Studies

☐ *The Impact of Regional Variables on Gulf Development: «Normalization» as a Model* ..... Hassan Al-Ashmar 7

This study inspects the Gulf Cooperation Council countries interest in the development process through examining the «visions» formulated by each country, and how such visions might unfold or be integrated in light of structural similarities and common economic and security challenges. The study also sheds light on the Gulf countries efforts to utilize normalization agreements with the Zionist entity in enhancing their own development process. The study attempts to reveal to what extent normalization impacts the development process in the Gulf region, and whether it is appropriate for these countries to bet on it in hopes of achieving development, all while Israel further securing its presence and influence in the region at the expense of the Arab countries, their stability, future and national security.

Keywords: Development, Development Visions, Normalization, Arab Gulf States, Israel, Economic Diversification, Regional Variables.

☐ *Popular movement in Algeria 2019: Can the Voice of a Marginalized Community Be Heard?* ..... Mustafa Bousboua 27

This study examines and analyzes the role of marginalized football fans (also known as Ultras) in Algeria's 2019 popular movements, through analyzing the narratives (songs, hymns) produced by such fans whether prior to or during movements. Where the voices of the

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001-113
الحمرا- بيروت 2407 2034 - لبنان
هاتف: 7/6/5/750084 1 (961+)
فاكس: 750088 1 (961+)

info@caus.org.lb
www.caus.org.lb
@CausCenter
CausCenter
@CausCenter

إشكاليات تاريخ الأدب العربي:
دراسة نقدية في فلسفة الأدب وتاريخه

عيسى بن سعيد الحوقاني

512 ص

$ 24

تفكيك الرأسمالية:
بحث في تقويض
المشترك البيئي الإنساني

الحسين شكراني
وعبد الرزاق بلمير

400 ص

$ 16

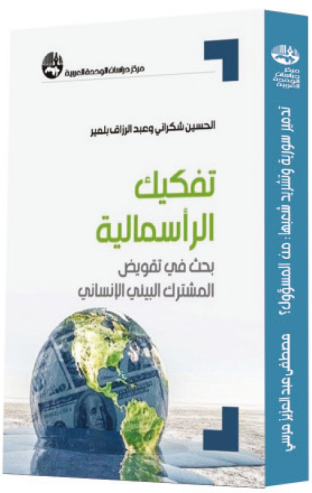

الاقتصاد الصهيوني
الغاصب والاقتصاد
الفلسطيني الأسير

أحمد السيد النجار

240 ص

$ 12

الضمير الإنساني
في زمن كورونا
يوميات وتأملات

يوسف الحسن

128 ص

$ 10

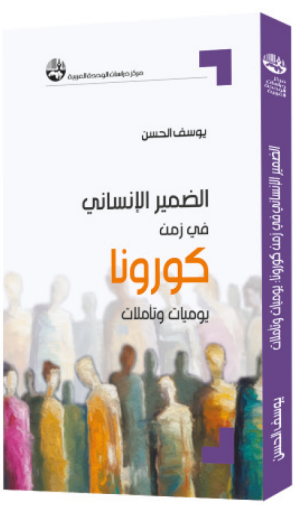

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 529 | March **2023**

A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb **www.caus.org.lb**
@CausCenter **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION

Paper (Including Shipping)	
Within Arab Countries	$150
Outside Arab Countries	$200
E-Journal	$18

سعر النسخة
الـورقـيـة: 3 $
الإلكترونية: 2 $

ISSN 1024-9834